الجـــــمـهوريــة الجــزائريــة الديمقــراطيـة الشعـبيــة



وزارة التعـليــم العـــالي و البحـــــــــث العلمـــــي

جـــامـــعة أبـــي بكـــر بلقـــــايـــد – تلمســـــــان

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قســم التــاريــخ و الآثــار

المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس

(1954-1830)

أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إعــداد الطالــب: احمد بن جابو

إشـــــــراف: أ.د.يوسف مناصرية

لجنة المناقشة:

أ. د.مبخوت بودواية- أستــاذ التعليم العـــالي- جامعـة تلمسان- رئيـسـا

أ.د. يوسف مناصرية- أستاذ التعليم العـالي- جامعـة باتـنة- مشرفا مقـررا

أ.د. لخضر عبد لي - أستــاذ التعليم العـــالي- جامعـة تلمسان- عضــوا

أ.د. بوعلام بلقاسمي - أستــاذ التعليم العـــالي- جامعة وهران- عضــوا

د. جمـال يـحـياوي - أســتــاذ مـحـاضر(أ)- جـامعـة الجزائـر-عـضـوا

د.عبد القـادرجيلالي بلوفة - أستــاذ محاضر(أ)- جامعـة تلمسان-عضـوا

الســـنـــة الـــجـامعـيـة 2010-2011

بسم الله الرحمن الرحيم

" والذّين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذّين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقا لهم مغفرة ورزق كريم "

سورة الأنفال : الآية 74.

الإهــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من وجب إليه الشكر والفضل خالق هذا الكون سبحانه وتعالى، وإلى روح الوالدين الكريمين، وإلى أم محمد أمين، ووفاء، ونسرين، وإلى شهداء الجزائر الأبرار الذين لهم الفضل في بسط نعم الحرية، وفتح طريق العلم والمعرفة لأبناء الجـزائر .

شكـــر وعـرفــان

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الكريم الدكتور يوسف مناصرية الذي كان لي عونا بتوجيهاته السديدة، وبصبره وحلمه في مسايرة هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من الأساتذة: الدكتور بوجلة عبد المجيد، الدكتور تلمساني بن يوسف، الدكتور جمال يحياوي، الدكتور بلقاسمي بوعلام، وإلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد من موظفي دور الأرشيف الوطنية والدولية، و من موظفي المكتبات في داخل الجزائر وخارجها.

المختصرات المستعملة:

أ- اللغة العربية:

أ.و.ت: الأرشيف الوطني التونسي.

م.و.ن.ت: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.

ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

م.و.ك: المؤسسة الوطنية للكتاب.

ط.خ: طبعة خاصة.

د.م.ج : ديوان المطبوعات الجامعية.

م.و.د.ب.ح.و.ث.ن: المركز الوطني للدراسات، والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 54.

د.ع.ك: الدار العربية للكتاب.

م.ت.م: المجلة التاريخية المغربية.

س.ت.ت: الشركة التونسية للتوزيع.

م.ق.ج.ت.ع.ت: المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني.

س.ت.ح.و.ت: سلسلة تاريخ الحركة الوطنية التونسية.

م.إ.ع.ش.ت: مطبعة الإتحاد العام للشغل التونسي.

د.ت.ن: الدار التونسية للنشر.

ط.خ: طبعة خاصة.

ع.خ: عدد خاص.

د.ش.ن.ت.ت: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع.

د.م.ج: دار المعرفة الجامعية.

د.م.ط.ن: دار المعارف للطباعة والنشر.

م.و: ملتقى وطني.

ج.ط.ج.ز: جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين.

ش.ف.ر.ن.ص: شركة فنون الرسم والنشر والصحافة. تونس.

م.ش.ف.ر: مطبعة شركة فنون الرسم.

د.ق.ط: الدار القومية للطباعة.

د.ب.ن.ت: دار بوسلامة للنشروالتوزيع.

ب- اللغة الأجنبية:

A.N.T : Archives national de Tunısıe.

A.O.M : Archives d'outre mer, Aix-en-Provence.

A :M.A.E : Archives du ministère des affaires étrangers.(quai d'Orsay).

A.R.G : Archives de la résidence Générale.

A.C.P.G : Archives de la compagnie des phosphates de Gafsa.

A.C.M : Archives de la compagnie du djebel m'dilla.

Bob : bobine.

C.D.N : Centre de documentation national.

C : Carton.

D : Dossier

D,EX : Date Extrême.

ED : Edition.

F : Folio

G.G.A : Gouvernement Général d'Algérie.

O.P.U : Office ses publication universitaires

C.A.D.N: Centre des archéve des nantes.

s.m.n :serie mouvement nationale.

R.H .M :revue d'histoire maghribine.

المـــقـــــــــدمـــة

المقدمـه

التعريف بمجال البحث: لقد جبلت المجتمعات البشرية منذ القدم على الهجرة و التنقل من مكان إلى آخر، ومن قارة إلى أخرى، و تطورت حركات الهجرة في العصور الحديثة، فتنوعت أصنافها و تعددت أشكالها و أسبابها نتيجة لعوامل سياسية، و اقتصادية، و اجتماعية و ثقافية... الخ، فصنفت الهجرة إلى داخلية و خارجية، و إلى مؤقتة و دائمة، و حدد مفهوم الهجرة الخارجية بأنها هي التي

يكون فيها انتقال الأفراد أو الجماعات خارج حدود موطنهم الأصلي، دفعت بهم عوامل الطرد إلى خارج حدودهم الإقليمية، وعوامل الجذب إلى موطن الاستقبال.

و في هذا الإطار يندرج موضوعنا حول الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية ما بين 1830– 1954، و التي تميزت ظروفها بالغزو الفرنسي للجزائر، و ما أحدثه من صدمة في ضرب البنية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والدينية والعسكرية، وهتك الأرض والعرض.

دوافع البحث و أهدافه:

إن اختياري لموضوع الهجرة الجزائرية نحو تونس و نشاطاتها المختلفة خلال المرحلة الاستعمارية هو ناتج عن رغبة مني في المساهمة قدر الإمكان بتسليط الأضواء على جانب هام من أوضاع الجزائريين و نشاطاتهم بالبلاد التونسية، و الكشف عن جانب أراه هاما بأنه يمثل نوعا من المقاومة الوطنية التي تميز بها تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، فقد كانت هذه الهجرة نحو بلد مجاور نتيجة حتمية فرضتها السياسة الاستعمارية الاستيطانية تجاه المسلمين الجزائريين، و ذلك لما فرضته إدارة الاحتلال من قوانين مغرضة ضد حياة الجزائريين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الدينية ...إلخ، و الحقيقة أن هذه القوانين قد وضعت لخدمة المستوطنين الفرنسيين والأوربيين، و من العوامل الهامة التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع، نوجز أهمها

1- المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية ببحث أكاديمي يتناول موضوع نشاط الجزائريين في تونس،و تأثيرهم الايجابي في الحركة الفكرية و السياسية، و حتى الاقتصادية في البلاد التونسية، في الفترة المعاصرة 1830-1954، والتي تتم بالإشارة إلى الأدوار و الأبعاد و الآثار التي تقف في

وجه السياسية الا ستعمارية بالبلدين الشقيقين (الجزائر وتونس)
.

2- الرغبة في إحياء نشاطات الجزائريين التاريخية و إبرازها، و تسليط الأضواء على أوضاعهم المتردية بعد عمليات الغزو، التي دفعتهم إلى الهجرة الخارجية، ومبادراتهم المبكرة في بعث الشعور القومي الوحدوي.

3- محاولة الكشف عن عمق الاتجاه الأصيل لدى الجزائريين الوافدين إلى البلاد التونسية بالمصير المشترك و تجسيد ذلك لما تم بينهم و بين التونسيين من دماء و نضال خلال هذه الفترة التاريخية.

4- محاولة إبراز و إنصاف نشاط أولائك الذين ينتمون إلى أصول جزائرية أجبروا على الهجرة و الإقامة في تونس سواء كانت إقامة دائمة أو مؤقتة، فكانت مشاركتهم الفعالة في مختلف الميادين التي شكّلت عملا ايجابيا بتونس، و التطلع إلى تحقيق الأهداف المشتركة لبلدان المغرب العربي.

5- محاولة إثارة بعض التصورات التي انطبعت في أذهاننا بأن الجزائر تمثل حقلا لتجارب الغير، و أنه لم يعد بوسعها أن تنهض، و أن تزيل الغشاء الضبابي عن نفسها، وعن تراثها دون الاستعانة بتأثير شرقي منبه، أو وخز غربي موقظ، و هذا الأمر جعل الكثير يقللون من الدور الهام الذي لعبه الجزائريون في نهضة الآخر ب ير وراء الرأي القائل بأنه لولا التأثير الخارجي لما عمّ الجزائر إشعاع اليقظة و التنوير.

و هذا ما أثار مكامن الغيرة عند الشيخ عبد الحميد بن باديس في إحقاقه للحق ودحضه للباطل، عندما نشر السائح العراقي (يونس بحرى) في إحدى مقالاته بجريدة الشورى عدد 210، ورد في بعض فقراته "... فقيضت العناية الإلهية إلى الجزائر نخبة من الشبيبة التونسية، وعلى رأسهم الشاب الأستاذ أحمد توفيق المدني..."، فكان رد عبد الحميد بن باديس في تفنيد هذا القول، وتأكيده للنشاط القوي والإيجابي الذي

لعبه الجزائريون في نهضة تونس والتونسيين، وهو نشاط لا يمكن تجاهله، "...فأما السيد أحمد توفيق المدني، فهو في قوله وأعماله كما قال: "... وأما في نسبه فهو من أبوين جزائريين، ونفته السلطات من وطنه الجزائر فألف بها أقاربا وأصهارا، فهو جزائري حقيقة وحكما وأصلا وفصلا..."

وبعد هذا فإننا لا نعرف في تاريخنا تونسيا ترأس حركة جزائرية، وإخواننا التونسيون في حركتهم الدستورية المشهورة، ترأسهم الأستاذ الثعالبي وهو من أبوين جزائريين انتقلا إلى تونس، كما انشق من الدستوريين جماعة أطلقوا على حركتهم إسم الحزب الإصلاحي رأسهم الأستاذ قلاتي وهو جزائري أيضا، ومما لا ريب فيه فإننا في هذا البحث نطمح كغيرنا إلى التحري في البحث الذي يهدف إلى معرفة الحقائق التاريخية من منابعها التي تقطع الشك باليقين، وإني أرى بأنه آن الأوان لدراسة تاريخ الجزائر من كل جوانبه الحضارية والخوض في جزئياته المختلفة، والتخلي عن الانتقائي والفئوي الذي تتجاذبه هوى الإيديولوجيات والتوجيهات التي تحجب عنا الحقائق التاريخية الصحيحة، وبالتالي فإن بحثنا هذا يشكل محاولة متواضعة تلتزم الجدية في تسليط الأضواء قدر الإمكان على شريحة اجتماعية تفاعلت وتأثرت بعدما انصهرت فيها كل الأفكار والتصورات النهضوية والإصلاحية وحتى الثورية، فأصبحت بذلك حلقة التأثير المهمة في الضرورة التاريخية على مستوى القطرين الجزائري والتونسي ومن ثم على مستوى المغرب العربي.

إشكاليـة البحث:

إن اختيار الموضوع والرغبة في تناوله شيء، والبحث فيه أكاديميا شيء آخر، وهو الأمر الذي أعطى الأهمية لهذا البحث الموسوم بعنوان "**المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس 1830-1954**"، الذي سيثير أكثر من تساؤل واستفهام، وتشوق خصوصا في الظرف الحالي، قصد التعرف على مدى عمق المعاناة،

والأوضاع التي عاشها الجزائريون بعد عمليات الغزو الفرنسي للجزائر، وما تلاه خلال القرن التاسع عشر بعد 1830، وخلال النصف الأول من القرن العشرين، وذلك نتيجة للسياسة الاستعمارية في الجزائر التي أدت إلى دفع الجزائريين نحو الهجرة الخارجية باتجاه البلاد التونسية و غيرها، ومدى رسوخ الروابط الحضارية بين الشعبين والمصير المشترك الذي أدى إلى الانصهار والاندماج في مختلف النشاطات السياسية والثقافية والاقتصادية بتونس.

خلال هذه الفترة من التاريخ المعاصر، كانت تونس على مدى هذه المرحلة التاريخية ملجأ وملاذا للوطنيين الجزائريين المعرضين لاضطهاد الغزاة، شكلوا بها نشاطا متنوعا ومهما في تطور الحياة التونسية، كما شكلوا بها أيضا موردا للطاقات الفكرية والسياسية، ومختلف النشاطات الاقتصادية والثقافية، والسؤال المطروح هنا هو: ما هي دوافعها؟ وأهدافها في ظل ظروف استعمارية واستيطانية، في الجزائر وتونس، والتي خضعت فيها الجزائر للغزو الفرنسي، قبل جارتها تونس بـ 50سنة؟ وما هي نتائج وآثار هجرة الجزائريين على البلاد التونسية؟ وعلى منطقة المغرب العربي كله.

فهذا الموضوع يستمد أهميته من د توافد المهاجرين الجزائريين نحو البلاد التونسية قد جاء في ظروف تاريخية تميزت باستعمار استيطاني عمل على طرد الأهالي، أصحاب الأراضي الشرعيين ليحل محلهم الوافدون الفرنسيون والأوروبيون عامة، ولنا أن نتساءل هنا كيف أصبحت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال هذه الفترة المحددة للبحث في الجزائر؟ وما هي مختلف العوامل التي كانت وراء الهجرة الجزائرية إلى تونس؟ وعن كيفية استقبال هؤلاء الوافدين من طرف حكومة الإيالة التونسية؟ ومن طرف الأهالي كذلك؟ وهل لعب الانتماء المشترك للأمة الإسلامية في اندماج المهاجرين الجزائريين بكل يسر في

عمق المجتمع التونسي (المستقبل)؟ وعدم الخضوع إلى أي نوع من التمييز الذي يحد من نشاطاتهم بتونس.

وإذا كان لفرض الحماية الفرنسية بتونس سنة 1881 تأثيرها على وضعية الأهالي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...إلخ، فهل كان لهذا الحدث انعكاسات على أوضاع المهاجرين الجزائريين المتواجدين بالإيالة التونسية قانونيا واجتماعيا واقتصاديا؟ وهل شكلت الحماية الفرنسية بتونس عامل جذب ساهم في تطور عدد الوافدين الجزائريين ومناطق انتشارهم بالبلاد التونسية؟ أم أن شدة السياسة الاستعمارية في الجزائر وتضييقها على الأهالي هي التي لعبت دورا في تطور عدد الوافدين إلى تونس خلال الفترة المحددة للدراسة، وفي نهاية الأمر ما هي النشاطات التي قام بها المهاجرون الجزائريون بتونس؟

وليس بالإمكان هنا طرح كل هذه الأسئلة حول الإشكاليات التي تطرحها حركة الهجرة، وهذا لا يعني خوفا من عدم الإجابة، لأن المؤرخ مطالب في الأساس بطرح الأسئلة دون ان يكون ملزما بالإجابة عنها، إذا لم تتوفر لديه الوثائق التي تتضمن الإجابة عن تلك الأسئلة، وتجدر الإشارة هنا بأننا لا نشكو من شح المعلومات بل من كثرتها وتناثرها بمختلف خزائن دور الأرشيف المختلفة داخليا و خارجيا.

خطـة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ارتأيت أن أعالج هذه الدراسة ضمن أربعة فصول، تناولت في الفصل الأول منها الذي جاء تحت عنوان " الإطار النظري للهجرة "، تعرضت فيه إلى مختلف التعريفات المتعلقة بحركة الهجرة، وذلك لكون هذا البحث يتناول الهجرة في فترة استعمارية بالموطن الأصلي فهي هجرة تحدث في ظروف غير عادية تحتاج إلى توضيح يبين كل أسباب الهجرة المباشرة وغير المباشرة لمعرفة عوامل الطرد بالموطن الأصلي، وعوامل الجذب بموطن الاستقبال

ثم تحليل الأسباب المختلفة خلال هذه الفترة التي كانت فيها أسباب الهجرة متنوعة، وأصنافها و أشكالها البشرية التي كانت من مختلف الفئات الاجتماعية.

وخصصت الفصل الثاني، الحديث عن الأوضاع العامة، التي سادت الجزائر منذ بداية الاحتلال سنة 1830 إلى غاية 1881، فتناولت الوضع السياسي والعسكري الذي انتهجته سلطات الاحتلال الذي سلكت فيه سياسة التدمير والإبادة بعد انتصاراتها العسكرية الميدانية، ثم التشريد والنفي، وتزامن ذلك بسن ترسانة من التشريعات الاستعمارية الرسمية، ومن ثم الوصول إلى الأهداف المسطرة التي كانت تسعى إلى ضرب البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والوصول إلى خلاصة مفادها أن وضع الإنسان الجزائري قد أصبح منهكا من المقاومة المستمرة وتدهور مستوى الحياة المعيشية والثقافية، ولم يبق أمام الكثير من الجزائريين إلا البحث عن أسلوب آخر، رأى فيه البعض بأنه مقاومة وهو الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية، وخاصة منها الهجرة نحو البلدان المغاربية باتجاه المغرب الأقصى، والبلاد التونسية، و التي كان للمسافة القريبة فيها دورا ٢...ا ف استقطاب أعداد كبيرة منها خاصة و أن المناطق الحدودية تمتد على مسافات طويلة, وهذا له دلالة على أن الجوار و قرب المسافة, و غيرهما من العوامل الأخرى شكلت دوافع أساسية في توافد الجزائريين إلى تونس لمدة مؤقتة أو دائمة، واندماجهم الاجتماعي.

أما الفصل الثالث فتناولت فيه الهجرة الجزائرية نحو تونس وتطورها وتوزيعها الجغرافي منذ بداية الاحتلال إلى غاية 1954، فخصصت المرحلة الأولى منها إلى مرحلة ما قبل الحماية الفرنسية (1830–1881)، والأوضاع القانونية التي كان باي تونس يعتبر فيها الجزائريين رعايا تابعين له، وإدارة الاحتلال بالجزائر كانت تعتبر المهاجرين الجزائريين بتونس هم بمثابة رعايا فرنسيين تابعين لها يستفيدون من الحماية الفرنسية، مع الإشارة إلى دوافع الهجرات الجماعية والفردية وما تعرضت له

من متابعة و مراقبة اعتبارا من أنها تتخذ من البلاد التونسية منطلقات للمقاومة في تجميع وتحضير قواها والعودة إلى مقاومة الاحتلال و زعزعته بالجزائر.

أما التوزيع الجغرافي للوافدين الجزائريين بالبلاد التونسية، فإنه قد تبين بأن الجزائريين ينتشرون بمختلف الجهات، فهناك مناطق أكثر كثافة، كالمناطق الشمالية الشرقية ومناطق الشريط الحدودي من الوسط إلى الشمال، وبعض المدن القريبة من الحدود كمدينة الكاف التي تتميز بنشاطها الفلاحي، ومدينة تبرسوق، وسوق الأربعاء، ومدينة تونس العاصمة التي تستحوذ على أكبر عدد من الهجرة الجزائرية.

وأفردت الفصل الرابع لنشاط الجزائريين بتونس، وفصلت فيه هذه النشاطات إلى مرحلة ما قبل الحماية (1830–1881)، والتي تميزت بالنشاطات الثقافية والاقتصادية، وهذا ما أفرزته الأوضاع [illegible] التي أدت إلى هجرة الجزائريين نحو تونس، بعد أن دمرت مصادر أرزاقهم المعيشية، وهدمت مؤسساتهم التعليمية والدينية والخيرية، التي كانت تمثل مصدر التمويل للنشاط الثقافي ببلادهم وصودرت أراضيهم، التي كانت الهدف من ورائها هو جلب الهجرة الأوروبية واستيطانها بالجزائر، ثم عرجت إلى مرحلة الحماية ما بين (1881–1954) فتناولت فيها النشاط السياسي والعسكري منذ انتصاب الحماية بتونس عام1881، وإلى غاية 1954، والتي سجل فيها النشاط الجزائري بتونس موقفه ومشاركته من المقاومة التي تلت عمليات فرض الحماية في سنواتها الأولى، ثم نشاطهم السياسي مع إخوانهم التونسيين في حركتهم الوطنية التي كانوا يرون فيها بأن تحرير الوطن التونسي من الاستعمار المشترك هو واجب يصب في تحرير الجزائر، وتطور النضال السياسي بعد الحرب العالمية الأولى إلى نضال مشترك يهدف إلى التنسيق والتعاون لتحرير بلدان المغرب العربي، الذي يضم خاصة تونس والجزائر والمغرب الأقصى، وامتد

هذا النشاط المشترك في تنسيقه إلى خارج تونس بين أبناء المغرب العربي كافة، و حتى إلى المشرق العربي و خارجه في أورﺑﺎ و غيرها .

كما تناولت النشاط الاقتصادي الاجتماعي للمهاجرين الجزائريين بتونس، الذي كان منتشرا في كل الميادين من الفلاحة والتجارة والخدمات، وبالصناعات المنجمية، وميز هذا النشاط الاقتصادي الحياة الاجتماعية للجزائريين في البحث عن لقمة العيش التي حرموا منها في بلادهم، والوصول إلى خلاصة مفادها بأن مساهمة الجزائريين في النشاطات الاقتصادية قد عاد بالنتائج الايجابية على موطن الاستقبال.

كما اشتملت هذه الخطة على مقدمة احتوت على تمهيد يعرف بموضوع البحث و أهميته، وإشكالية البحث وخطته، والصعوبات التي واجهتني في انجازه ثم خاتمة تضمنت خلاصة النتائج التي تم التوه ـ ح ء ي ، و ذيلته بملاحق متنوعة من الوثائق الأرشيفية، و الخرائط، و الصور، و تراجم لبعض الشخصيات الجزائرية التي كان لها نشاطا متيمزا و مؤثرا و مساهمات إيجابية في مختلف مجالات الحياة بالبلاد التونسية.

منهج الدراسة:

فالمنهج الذي ارتأيت توظيفه في هذا البحث هو الذي يرتكز على تتابع الأحداث التي يعطيها سياقا زمنيا يربط فيها السابق باللاحق، ويعتمد المنهج التحليلي الذي يهتم بالبحث عن الأسباب والتفسيرات، ودراسة العوامل المؤثرة، ومجالات التأثير، كما أن دراسة المضمون بالأسلوب الكمي لها أهميتها في رصد الأفكار والكشف عن اتجاهاتها وأهدافها خاصة عند دراسة الظاهرة عند معرفة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسة الاستيطانية التي انتهجتها إدارة الاحتلال وتأثيراتها في دفع هذه الهجرة نحو البلاد التونسية، واندفاعها بأعداد كبيرة في بعض الفترات

والعكس في فترات أخرى، حسب شدة العوامل المتحكمة فيها أو ضعفها (عوامل الطرد والجذب)، وبالرغم من هذا الطرح المنهجي للبحث، فإن الكتابة التاريخية لا تنجو من المزالق والهفوات، الأمر الذي يصعب من الكتابة التاريخية.

الصعوبات:

قد يتبادر إلى بعض الأذهان بأن موضوع البحث سهل، غير أن صعوبته لاتبدو جلية إلا عند الممارسة والغوص في مضمونه ،خاصة وأن الدراسات الأكاديمية في هذا الموضوع شحيحة، إن لم نقل نادرة، فالصعوبة كبيرة خاصة عند جمع المادة التي اقتضت مني جهدا ومشقة خاصا ط ا بعين الاعتبار البحث عن المصادر التي تتطلب جهدا مضاعفا في الحركة والتنقل داخل الوطن وخارجه في المكتبات ومراكز البحث ودور الأرشيف، وأن المادة مبعثرة في الوثائق الأرشيفية، وغير مرتبة في علبها بالصورة التي يبتغيها الباحث من قلة للجهد واختصار للزمن، كما أن طبيعة الموضوع تحتاج إلى معرفة خاصة بالأشخاص حتى يمكن تحديد أصولهم الجزائرية، فكثيرا هي الشخصيات التي لها نشاطات سياسية أو ثقافية، ولها إسهامات وأدوار فعالة في منظمات تونسية أو مغاربية، يعتبر أصحابها بأنهم تونسيون وذلك لأن رواد ترجمة الأعلام في تونس يعتبرونهم تونسيون، الأمر الذي زاد من صعوبة البحث عن أصول هذه الشخصيات.

كما أن نشاط الجزائريين بتونس خلال هذه الفترة كان نشاطا عفويا لا يراعي الانتماء القطري الضيق ولأن دوافعه وأهدافه كانت تتم باسم المغرب العربي تارة وباسم القومية العربية الإسلامية تارة أخرى، لأن الروابط التاريخية والظروف الاستعمارية جعلت الأهداف من النشاط أسبق من انتساب هذا النشاط لأصحابه الجزائريين أو التونسيين،وقد لمست من خلال نشاطات الجزائريين بتونس بأن هناك

دلالة واضحة تنم عن مقدار واسع من الوعي القومي والنظرة البعيدة لدي الجزائريين .

وبهذا فإني أرى أن الموضوع لا زال بكرا يحتاج إلى أبحاث تتعمق في جوانب أخرى، تكون أكثر تفصيلا، تغوص في البحث والتنقيب في الوثائق الأرشيفية المتنوعة و الموجودة في مختلف دور الأرشيف الوطنية و الدولية، ومضامين الكتب وملاحقها التي تتحدث عن نشاط و مساهمات الجزائريين لكنها لا ترجع انتماءهم إلى بلدهم الأصلي، فيعتبر ذلك اجحافا في حق الإنتماء الذي يضفي إلى تحريف الحقائق التاريخية، و تثبيط العزائم لدى الأجيال اللاحقة وهذا ما أتطلع إليه بكثير من الأمل بجهود الذين يأتون من بعـ ـ ك تكمال الطريق الذي هو مطمح كل باحث يريد المزيد بنفسه أو بغيره.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع، وخاصة الأستاذ الدكتور يوسف مناصرية الذي تابع هذا العمل بتوجيهاته القيمة التي كان لها أكبر الأثر في الأخذ بهذه الدراسة في مسارها الصحيح، واستيفائها للغرض المطلوب الذي تستحقه.

الـــفـــصــــــل الأول

الإطـــار النظــري للهــجـــرة

-مفـاهيــم الهـجـــرة

- أسـبـابـــــهـا

- أنـــواعــــــها

- أشــــكالـــها

- نتــائــجـــــها

1-مفهوم الهجرة وأسبابها

يتضمن مفهوم الهجرة بأنها ظاهرة ديموغرافية تمثل التحرك السكاني من منطقة إلى أخرى، تميزت بها الجماعات البشرية منذ القدم إلى يومنا هذا، عبر العصور التاريخية لحياة الإنسان، فالتنقل كان سابقا للاستقرار في حياة الإنسان، و كانت أسبابه في البداية من أجل الغذاء و الأمن، غير أن ظروف الحياة و تطور الجماعات البشرية أدى إلى تنوع وتغير الأسباب والدوافع التي كانت تحث الإنسان على التنقل و الهجرة، و مع تقدم الحياة البشرية و تطورها و ما نتج عنها من ظهور للملكية العامة و الخاصة، و تكوين الدول و تمايزها عن بعضها، و اختلاف المجموعات البشرية، و ما تلاها من صراعات و نزاعات، أدى ذلك كله إلى هجرة السكان أو تهجيرهم (1)

كما أن هناك عوامل أخرى قد لعبت دورا رئيسيا في بعث حركة الهجرة وهي العوامل الطبيعية من تغيرات مناخية أو كوارث طبيعية كالفيضانات و الزلازل أوغيرهما كالجفاف مثلا، وهنا ينبغي الإشارة إلى التمييز بين اصطلاحين لكلمة التنقل التي نعني بها ظاهرة الهجرة، فهناك الهجرة و التهجير، فالهجرة غالبا ما تكون أسبابها طبيعية او اقتصادية، أما كلمة التهجير فتطلق على السكان الذين يغادرون أماكنهم الأصلية أو يرحلون مجبرين من قبل مجموعة سكانية أخرى أو تحت أية قوة أو ضغط خارج إرادتهم (2)

---

(1)- البشير العربي: الهجرة الداخلية و التنمية في المجتمع التونسي، دراسة سوسيولوجية، مطبعة دار نهى، صفاقس ط1، تونس 2005، ص. 62.

(2)- مار ستون بيتس: الانفجار السكاني – دراسة في انتشار الشعوب و تكاثرها، ترجمة جلال زريق و مراجعة عبد الملك الناشف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1966، ص. 268.

و بهذا يمكن تبسيط مفهوم مسألة الهجرة بأنها تتمثل في انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بغرض الحصول على حياة أفضل، و غالبا ما يكون هذا الانتقال من الموطن الأصلي أو مسقط الرأس إلى مكان آخر بغرض الاستقرار، وعلى هذا الأساس فقد تعددت التعابير حول مفهوم الهجرة و أنماطها و أنواعها، و أشكالها ونتائجها، ومن أهمها (1):

- الهجرة من مكان إلى آخر بغرض الإقامة الدائمة.
- الهجرة بصفة دورية أو مؤقتة من إقليم إلى آخر.
- هجرة الأفراد أو الجماعات أو الأسر طوعا أو كرها.

و بهذا فالهجرة هي كلمة ذات دلالات واسعة، تدل على كل التحركات السكانية التي تقتضي التغير المكاني الذي قد تكون فيه الهجرة دائمة و التي تعني استقرار المهاجرين بصورة دائمة في المكان أو البلد المهاجر إليه، أو تكون هذه الهجرة مؤقتة أو بصفة دورية بغرض العودة ، كما أنها تتصف بعدة أشكال كأن تكون فردية أو جماعية أو أسرية و منها على سبيل المثال أصحاب الكفاءات التي تأتي ضمن سياق الهجرات الفردية، كما تنطبق على الهجرة الجزائرية إلي تونس.

1-1-تعريف الهجرة: هناك تعاريف عديدة للهجرة منها:

عرفت من طرف الأمم المتحدة بأنها "ظاهرة تمثل انتقال السكان أو الأفراد من أرض تعرف بالمكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى مكان الوصول أو المكان المقصود"، و يعني ذلك تغيير مكان الإقامة (2).

---

(1)- د. البشير العربي: مرجع سابق، ص. 215.

(2)- الأمم المتحدة(قسم الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية): المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات، ترجمة د. المنعم الشافعي و د. عبد المنعم اليافي، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، القاهرة 1966، ص. 89.

و هناك تعريف آخر يرى بأن الهجرة هي " تغيير دائم أو شبه دائم لمحل الإقامة بغض النظر عن طول مدة هذا التغير أو قصره، و كل حديث عن الهجرة يشمل الوطن الأصلي و مكان الوصول و مجموع العقبات التي تنطوي عليهما(1).

من التعريفين السابقين فإن موضوع الهجرة يعد من أهم مجالات البحث ليس بالنسبة للبحث التاريخي فقط، و لكن بالنسبة لتخصصات أخرى من العلوم كالجغرافيا و الاقتصاد و علم الاجتماع، و تعتبر المساهمات التي تقدمها مختلف هذه التخصصات عن الهجرة بأنها متكاملة و متصلة مع بعضها البعض.

غير أن اهتمام الدراسات التاريخية بموضوع الهجرة يعتبر في نظر الباحثين المعاصرين من الموضوعات الجذابة و الأساسية لدراسة متوافقة و متلائمة مع الظروف المكانية و ارتباطها بالأحداث الزمنية التي تطرأ على المكان أو على المنطقة، فأصبح من الضروري الاهتمام بالدراسات و البحوث الخاصة بالهجرة، و ذلك من خلال الأسئلة التي تطرح في هذا الميدان و أهمها: من هو المهاجر؟، و لماذا يهاجر؟، و ما هي نماذج تدفق و اتجاه هذه الهجرة؟، و ما هي نتائجها؟، و يبدو أنه من خلال هذه الأسئلة الأربعة بأن هناك أهمية كبيرة خاصة منها السؤالين الثالث و الرابع، غير أن الدراسة التاريخية تركز على كل هذه الأسئلة و غيرها كاتخاذ القرار في تفسير حركة الهجرة لأن عوامل الطرد و الجذب غالبا ما تساعد في فهم آلية الهجرة، و في رأي الكثير من الباحثين بأن عملية الهجرة تحدث بعد اتخاذ فرد أو جماعة القرار الناجم عن تقييم لكافة الجوانب المتعلقة بالموطن الأصلي، و مكان الوصول، و بالإضافة إلى العوامل

(1)- شكيب الخامري: الهجرة اليمنية إلى أمريكا، نموذج من ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة د. محمد عبد الرحمن الشرنوبي، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ،عدد 38، فبراير 1982، ص. 08. أنظر أيضا: الملحق رقم (1).

المتعلقة بالموطن الأصلي (المنشأ)، و العوامل المتعلقة بالمكان المهاجر إليه فإن هناك من أضاف عاملين آخرين هما العقبات التي تحدث نتيجة لعملية الهجرة، و العوامل الشخصية التي ترجح كفة التحرك على كفة الاستقرار الطبيعي الموجود في النفس (1)، كما أن للمسافة دورها و أهميتها في اتخاذ قرار الهجرة أحيانا، كما أن قضية الرحيل أو الهجرة ليست كافية في حد ذاتها إذ لا بد لها كذلك من وجود شيء ما يجذب المهاجرين كالهروب من الاضطهاد السياسي أو القمع العسكري أو الرخاء الاقتصادي، كما يلاحظ بأن المهاجرين من إقليم لآخر أو من مدينة لأخرى غالبا ما يقومون بتشجيع بعضهم البعض على تشكيل تجمعات جديدة في نهاية المطاف كمجموعات أو أحياء خاصة بهم كتجمعات الجزائريين في دمشق أو لبنان و فلسطين أو في تونس حسب مناطقهم الأصلية (2).

و قد تنشط حركة الهجرة في شكل أفراد أو مجموعات بدافع الشعور و الإحساس بالانتماء الحضاري و القرابة و الصداقة التي تجمع بين الأصدقاء و الأقرباء، هذا إلى جانب الدوافع النفسية التي تسببت في حدوث تيارات الهجرة و تيارات معاكسة لها في وقت تجتمع فيه دوافع الهجرة في فترات تاريخية معينة كما عرفته الهجرة الجزائرية بعد الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 نحو البلاد العربية، وخاصة المجاورة لها كالمغرب وتونس.

---

(1)- شكيب الخامري: نفسه، ص. 09.

(2)- د. سعيد محمد أحمد باناجة: حق الهجرة و حق اللجوء السياسي بين القانون الدولي والتشريع الإسلامي، مجلة منار الإسلام، عدد 03، السنة السابعة، وزارة العدل و الشؤون الإسلامية و الأوقاف، الإمارات العربية المتحدة، يناير، 1982، ص. 84.

وانظر كذلك: د.عبد القادر القصير :الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية اجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت 1992، ص.101.

1-2-أسباب الهجرة:

من المعروف أن الهجرة عادة ما تكون بوجه عام في الظروف العادية و الأوقات السلمية للبلد من الأقاليم المكتظة بالسكان نحو الأقاليم القليلة السكان، أو أن اتجاه الهجرة يكون من المناطق التي تنعدم فيها فرص التقدم الاقتصادي نحو المناطق التي تتوفر على فرص للنشاط الاقتصادي بغرض الحصول على العمل، غير أن هناك عوامل أخرى تدفع الأفراد أو الجماعات للهجرة كالدوافع الدينية و السياسية التي لا يستطيعون القيام بها في وطنهم الأصلي، كالجماعات التي هاجرت من ألمانيا سنة 1840، و التي رأت في تلك الهجرة أفقا ملائما للقيام بنشاطها السياسي و الديني (1).

أما في المجتمعات العربية فقد تنوعت أشكال و أسباب الهجرة، فهناك هجرات لأسباب دينية، و أخرى لأسباب سياسية و اقتصادية، و لعل هجرة الرسول صلى الله عليه و سلم من مكة إلى المدينة منذ حوالي أربعة عشر قرنا مثال حي للهجرة أو الانتقال من أجل تكوين مجتمع جديد تسوده نظم و قيم و معايير مختلفة عن النظم و القيم و المعايير التي كانت تنظم الحياة في المجتمع الأصلي(2).

و بهذا فالمهاجر في نظر الإسلام حين يهاجر فهو يخدم حقيقة كبرى تتمثل في تبليغ رسالة الإسلام و المحافظة عليه، و يحب وطنه الذي نشأ فيه و ترعرع، و استمتع بخيراته و عاش فيه ردحا من تاريخ حياته، فهو يؤدي حقوق ذلك الوطن،

---

(1)- مارستون بيتس، مرجع سابق، ص. 284.

(2)- أحمد باناجة: (مجلة منار الإسلام)، مرجع سابق، ص.86.

و هو يشعر بكل ذلك أكثر مما يشعر به أولائك الغلاة و المتعصبون ذووا النزعة القومية و الترابية الضيقة (1).

و من خلال الهجرات الواقعة في العصر الحديث و المعاصر فإننا نجد نماذج كثيرة لهجرة جماعات عربية كانت نتيجة لأسباب سياسية، فالظروف القاسية التي أحدثها الاستعمار الحديث في القرنين التاسع عشر و العشرين قد أرغمت الكثير من الجماعات القبلية و الفردية في العالم العربي على أن تغير أوطانها الأصلية، إضافة إلى الحروب بين القبائل التي تضطر فيها الجماعات المنهزمة إلى الهجرة و الفرار إلى مناطق جديدة، حيث تعتبر قبائل أولاد علي الذين يسكنون الصحراء الغربية من مصر مثالا واضحا للهجرة التي أدت إلى وقوعها الأسباب السياسية من مناطقها الأصلية بليبيا (2).

أما الأسباب الاقتصادية للهجرة في مختلف المناطق العربية فهي متعددة ومنها هجرة أبناء الواحات الخارجية في مصر نحو وادي النيل، و الهجرة من المناطق الريفية نحو المدن بسبب تقلص مساحة أراضي سكان الريف التي لا تستطيع أن تلبي احتياجات الزيادة السكانية الهائلة، الأمر الذي يدفع بهم إلى الهجرة نحو المناطق الحضرية بغرض الحصول على عمل مستقر، و لعل الهجرة اللبنانية لأنحاء مختلفة من العالم و غيرها من الدول العربية مثال بارز للهجرة

---

(1)- عمار بن عامر: الهجرة إلى بلاد غير المسلمين (حكمها، ضوابطها و تطبيقاتها)، دار ابن حزم للطباعة و النشر و التوزيع، ط 01، الجزائر، 2004، ص 63.

وانظر كذلك: د. عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص .111.

(2)- محمد عبده محجوب: الهجرة و التغير البنائي في المجتمع الكويتي (دراسة في الأنتروبولوجيا الاجتماعية)، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ب.ت. ص. 49.

التي كان الدافع إليها قلة الموارد المحلية في تحقيق حاجات السكان المتزايدة (1)، كما كانت الأسباب الاقتصادية وراء الحروب القبلية في كثير من المناطق العربية، مثل ما وقع في منطقة الخليج العربي في القرن الثامن عشر فقد تعرضت البحرين إلى هجوم من سلطان مسقط، و حينها كانت خاضعة للشيخ جبارة و هو من عرب الهولة(2)، و كان السبب الذي جعل البحرين محل أطماع في بداية القرن الثامن عشر هو غنى منطقة الخليج باللؤلؤ حيث بلغت كمية اللؤلؤ البحريني المستخرج كل سنة حوالي نصف مليون روبية هندية، الأمر الذي دفع للتنافس على البحرين و من ثم السيطرة على ثرواتها المائية.

كما كان للأسباب الاقتصادية دور في الحروب القبلية التي نشبت ما بين الكويتيين و السعوديين و أدت إلى هجرات و تغييرات سكانية في المنطقة، فالروابط التقليدية بينهما متعددة، و لعل أهمها انتساب عائلة الصباح و آل سعود إلى قبيلة العيزة العربية المعروفة، كما أن تاريخ الكويت يبين هجرتهم من منطقة نجد باعتبارهم أول من عمر منطقة الكويت، غير أن العوامل الاقتصادية كانت دائما هي العلة الأولى في الأحداث التاريخية و الثقافية بالكويت التي أدت إلى حركة الهجرة، و الاحتكاك بين السعوديين و الكويتيين أدى إلى حملات و إغارات بينهما كان آخرها سنة 1920 و انتهت بعقد ثلاث اتفاقيات تمثلت أولاها في معاهدة للصداقة و حسن الجوار، و ثانيتها معاهدة تجارية، و ثالثتها اتفاقية لتسليم المسلمين (3).

---

(1)– أبو حاكمة أحمد مصطفى: تاريخ الكويت (ج 1)، مطبعة تاريخ الكويت، 1967، ص–ص 214– 215.

(2)– الهولة: قبائل عربية كانت تحتل الساحل الشرقي من الخليج العربي.

(3)– محمود حسن سليمان: الكويت ماضيها و حاضرها، منشورات المكتبة الأهلية، بغداد، 1968 . ص. 233.

1-3-الأسباب المباشرة:

الغرض من بيان أسباب الهجرة و تحليلها هو بهدف الوقوف على العوامل الحقيقة التي دفعت بأعداد كبيرة من الجزائريين إلى الهجرة ومراحل تطورها التاريخي نحو البلاد التونسية، والتساؤل عما إذا كانت فكرة الهجرة هذه ظاهرة عادية سببها البحث عن العمل لتحقيق لقمة العيش، أو الهروب من الاضطهاد الاستعماري، أم أن هناك أسبابا أخرى لها جذور عميقة لا تعرف إلا بالبحث و التحليل المعمق، خاصة و أن هجرة الجزائريين نحو الخارج بعد الغزو الفرنسي عام 1830 لم يكن لها تاريخ محدد لبدايتها، سواء بالتنقل داخل الجزائر من منطقة لأخرى، أو بالتوجه نحو الخارج (1).

غير أننا نستطيع أن نقول بأن سنة 1871 تعتبر سنة حاسمة في التغير السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي في الجزائر، كما كان لها تأثير بالغ في تاريخ الشعب الجزائري، و تطور المقاومة الجزائرية بثورة أدت إلى الانتقام من السكان الجزائريين و مصادرة أملاكهم، و انتهاج سياسة استعمارية جديدة عرفت بسياسة الاستعمار الرسمي، و التي تضمنت تطور عدد المهاجرين الأوروبيين و تزويدهم بمساحات واسعة من الأراضي مجانا، و إنشاء المدن الصغيرة التي سمحت للمهاجرين الأوروبيين بتوغلهم في الريف الجزائري، و تهجير الجزائريين إلى مراكز الاستيطان التي خصصت لهم من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي بغرض إخماد المقاومة (2).

(1)- محمد عبد الهادي: الهجرات الخارجية من وإلى سوريا في العصر العثماني(1831-1916)، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف. أ.د. يوسف جميل نعيسة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. قسم التاريخ. دمشق 2002. ص. 179.

(2)- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسات تحليلية، ط 2 (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1979، ص 63.

و اتخذت الهجرة في بداية الأمر ميزة التنقل القريب ثم اتسعت و تطورت إلى التنقلات البعيدة التي كانت تحددها سلطات الاحتلال بمنحها رخصا للسكان خاصة منها للتنقل بين المدن، و يذكر هنا بعض المؤرخين بأن الهجرة إلى مناطق الاستيطان الأوروبية أصبحت منتظمة لأن بعض الجزائريين اعتبروها عملا لكسب العيش، و طريقة تمكنهم من اكتساب نفوذ سياسي عن طريق الاختلاط بالفرنسيين، و هذه التغيرات العميقة التي أدخلت على أفراد المجتمع الجزائري كانت نتيجة لعمليات الاستيلاء على ممتلكاته من الأراضي و التي قدرها بعض الخبراء بأن المساحة المنزوعة من الأراضي تقدر بحوالي 5000.000 هكتار (1).

و نظرا لمكانة الفلاحة التي كانت تمثل المصدر الأساسي للعيش بالنسبة للفرد الجزائري، فقد شكلت لديه دافعا رئيسيا للهجرة في بداية الأمر، كما وجد الجزائريون أنفسهم أمام اختيارين إما الانطواء على النفس و الرضا بالعيش في بؤس شديد، أو الهجرة نحو المدن القريبة بغرض البحث عن شغل يسد الحاجة، و يوفر العيش لبقية أفراد الأسرة، كما تداولت بعض الحقائق التاريخية التي يرويها الآباء عن الأجداد، و التي مفادها أن المأساة لم تبق محصورة في فقدان الإنسان الجزائري لأرضه أو مدخوله، بل أصبح الأمر أكثر من ذلك حيث انخفضت كمية الغذاء المعروضة في الأسواق بمرور الوقت، و لم تعد كافية لسد حاجيات السكان، فالفرد الجزائري الذي كان محصوله السنوي يقدر بخمس قناطير من القمح والشعير قبل و إلى غاية 1871، أصبح محصوله السنوي ينخفض تدريجيا إلى أن بلغ سنة 1900 مستوى قنطارين في السنة، كما أشار بعض الباحثين بأنه ما

---

(1)– الجيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830– 1962، منشورات (م.و.د.ب.ج.و.ث.ن)، الجزائر 2010، ص. 124. و انظر أيضا:

Charles Favrod : La Révolution Algérienne, Paris 1959. P.15.

بين 1945 –1947 لم يبق بإمكان أي فرد جزائري الحصول على مقدار قنطارين في السنة، ما عدا السنوات التي يزداد فيها الإنتاج (1).

و انخفاض الإنتاج الزراعي لا يعود فقط إلى الاستيلاء على الأراضي، و إنما يعود كذلك إلى تحويل تلك الأراضي إلى مزارع لعنب الخمور بدل الحبوب، و كان لهذه السياسة الزراعية تأثيرها البالغ في انخفاض إنتاج الحبوب، حيث تم تحويل أكثر من 450.000 هكتار من أخصب الأراضي إلى مزارع لإنتاج الخمور فأدى ذلك إلى اختلال التوازن بين عدد السكان الذين يزداد عددهم سنويا و الاحتياجات الغذائية لهم، فمثلا نجد في الفترة الممتدة ما بين 1934 إلى 1954 ازدادت المحاصيل الزراعية بـ 2 مليون قنطار فقط في حين ازداد عدد السكان في نفس المدة بعدد قدر بثلاث ملايين نسمة (2)، و هذه السياسة الزراعية كانت ذات فائدة كبيرة بالنسبة للمهاجرين الأوروبيين بالجزائر، حيث يتضح لنا ذلك من خلال عمليات حسابية بسيطة تظهر لنا بأن تخصيص أخصب الأراضي للخمور كانت تحقق لهم مصلحة شخصية، و ذلك بأن الهكتار الواحد كان يحقق لهم مقدارا من الربح لا يقل عن 90.000 فرنك قديم، و قد يصل أحيانا إلى أكثر من 140.000 فرنك سنويا، في حين كان نفس الهكتار الواحد من الحبوب لا يزيد عن 12000 فرنك قديم من الأرباح.

غير أن سياسة التجويع المنتهجة ضد الجزائريين من طرف سلطات الاحتلال لم يكن أثرها البالغ على الهجرة فقط، و لكن كان أيضا على جمع الثروة، و العمل

---

(1)– Louis Chevalier : Le Problème Démographique Nord Africain, Paris, Presses Universitaires de France, 1947, P. 90.

(2)– Favrod, Op. Cit. P-P 122-123.

على رفع دخل المهاجرين الأوروبيين بالجزائر، و كمثال على ذلك نجد معدل الدخل السنوي بالنسبة للجزائري سنة 1954 لا يتجاوز 16000 فرنك قديم، في حين كان معدل الدخل السنوي بالنسبة للأوروبي لا يقل عن 450.000 فرنك قديم، و هذا المعدل من الدخل كان يفوق حتى معدل دخل الفرد الفرنسي في بلاده، حيث كان يقدر في نفس السنة بـ 350.000 فرنك قديم (1)، و تجدر الإشارة هنا بأن هذه الهجرة الداخلية كانت تتم خلال فصول معينة من كل سنة، و الغرض منها هو القيام بعمل الحصاد للحبوب في المزارع الكبيرة لكبار المعمرين الأوروبيين، ثم العودة بعد الانتهاء من فصل الحصاد إلى مقر العائلة، كما تميزت بأنها تمكن العامل الجزائري من الحصول على مبلغ من المال سنويا، و كمية من الحبوب يقدمها المعمر صاحب المزرعة الكبيرة كمقابل للعمل الذي بذله المهاجر الجزائري في عملية الحصاد السنوي.

كما أن هذا النوع من الهجرة كان انتشاره واسعا بشكل ملحوظ لا لكونه يحقق الاحتياجات الضرورية للأسرة فقط، بل كذلك لكون هذه الهجرة تستغرق مدة قصيرة (موسمية) تكون بدايتها في شهر أفريل على أن تنتهي في شهر جويلية أو أوت، كما أنها لا تتطلب أية خبرة مهنية مثل ما هو الحال بالنسبة للعمال الذين يلتحقون بالمدن بغرض البحث عن أشغال معينة تتطلب خبرة محدودة(2).

و هناك نوع آخر من الهجرة الذي كان في شكل تجارة قائمة بين المدن و الأرياف، و هذا النوع من التجارة كان مألوفا لدى الجزائريين في السابق، حيث كان فيه سكان الريف يقومون ببيع الزيت و المواشي و الصوف و غيرها في

---

(1)– بوحوش، مرجع سابق، ص. 132.

(2)– الجيلالي صاري، مرجع سابق.ص–ص.175–176.

الأسواق بالمدن الكبرى ثم يعودون إلى قراهم مزودين بما يحتاجونه من ملابس وأحذية و أشياء أخرى مفقودة بمقر قراهم، غير أنه مع مرور الوقت توسع نطاق هذه التجارة فتعددت أنواعها ثم تحول النشاط فيها إلى إقامة طويلة بالمدن ثم الاستقرار بها، و حلول جماعات جديدة تخلف الجماعات القديمة (1).

أما النوع الثالث من الهجرة الداخلية فيمكن وصفه بأنه يشكل فئة من الطبقة المثقفة بالقرى الصغيرة، و التي كانت هجرتها نحو المدن الكبرى بهدف تحسين وضعيتها الاجتماعية و المشاركة في مسابقات كانت تنظم بغرض الحصول على مناصب تعتبر قيمة في الإدارات و الهيئات العامة، و الشيء الذي زاد في تشجيع هذه الفئة المثقفة للهجرة إلى المدن هو أن عددها كان قليلا، و الاحتياج إليها كان كبيرا في العديد من الإدارات و الهيئات الاستعمارية، و حيث ما كان الأمر بأن الهجرة كانت في مواسم معينة من السنة لاحتياجات معيشية أو لأغراض تجارية أو للبحث عن فرصة لتحسين الوضعية الاجتماعية، فإن المعمرين الأوروبيين قد انتهجوا سياسة استغلال جهد الجزائريين في خدمة أهدافهم الاستعمارية، و توظيفهم بأجور زهيدة زادت من حجم ثروة الأوروبيين و روجت لبضائعهم التي كانت تتم عن طريق التجار الذين ينشطون بالأسواق الريفية، أو يعملون في الإدارات الاستعمارية، و المهاجرين من المدن الصغيرة (2)، و للاستفادة من الطاقات الجزائرية أصدرت إدارة الاحتلال بالجزائر مرسوما بتاريخ 6 ماي 1874

---

(1)– د. عمار بوحوش: الهجرة إلي فرنسا:تاريخها...(مجلة الثقافة)، عدد 13، وزارة الإعلام و الثقافة، فيفري– مارس، الجزائر.1973، ص. 26.

(2)– الهجرة نحو المدن لم تقتصر علي الفئة المثقفة، بل شملت سكان الريف الذين صودرت أراضيهم فا ضطروا للبحث عن العمل في المدن.

تضمن منع الجزائريين من الهجرة باتجاه فرنسا بغرض العمل هناك إلا بإذن خاص من طرف السلطات الاستعمارية (1).

و في الربع الأول من القرن العشرين تغيرت الوضعية الاقتصادية في فرنسا، فبدأ اهتمام السلطات الفرنسية بتطوير سياستها الاقتصادية التي تساير التقدم السريع الذي عرفته أوروبا الغربية، فنتج عن ذلك التوسع الحاجة إلى الأيدي العاملة التي تحتاجها المصانع الفرنسية – و هذا ما كان له تأثير في جلب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، و قلتها نحو المشرق العربي– فاتجهت أنظار رجال الأعمال الفرنسيين إلى الاستعانة بالأيدي العاملة، خاصة منها ما يتعلق بالوظائف التي لا تحتاج إلى مهارة فنية دقيقة، و خلال هذه الفترة قدر عدد المهاجرين الجزائريين بفرنسا سنة 1912 ما بين 4000 إلى 5000 مهاجر (2)، و استقر نصف هذا العدد بضواحي مدينة مرسيليا وحدها، و هذا ما أثار البهجة كثيرا لدى الفرنسيين لأن الجزائريين كانوا يرضون بالأعمال التي يأباها الفرنسيون مقابل أجور زهيدة يتلقونها مقابل عمل شاق يقومون به (3).

و بالنظر إلى ما توصلت إليه ألمانيا في الصناعة الحربية، عملت فرنسا هي كذلك على مضاعفة مجهوداتها في تطوير أسلحتها الحربية مستعينة بالهجرة

---

(1)– عبد الله جندي أيوب: الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1870 –1919، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب – قسم التاريخ–، جامعة القاهرة، 1969، ص. 325.

(2)– A.O.M,G.G.A :3H4 B.1276, les kabyles en France, rapport de la commission chargée d’étudier les conditions des travaux des indigènes algériens dans la métropole 1914, P 8.

(3)– شارل روبير أجرون: المسلمون الجزائريون و فرنسا 1871–1919، ج2، ترجمة م. حاج مسعود، ع. بلعريبي، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007. ص. 400.

الجزائرية فأصدرت لذلك سلطات الاحتلال مرسوما بتاريخ 18 جوان 1913، تلاه مرسوم آخر مكملا للمرسوم السابق بتاريخ 15جولية 1914 تضمن إجراءات تسهيلية لهجرة الجزائريين نحو فرنسا، فأبطلت هذه القرارات مفعول الإذن السابق الخاص بالسفر نحو الخارج، و فتح باب الهجرة باتجاه فرنسا بهدف سد ذلك النقص في الأيدي العاملة، و باندلاع الحرب العالمية الأولى عملت فرنسا على تجنيد كل عامل جزائري أو أي عامل آخر من مستعمراتها ليعوضوا الفرنسيين الذين لم يجندوا للدفاع عن فرنسا، و كما يذكر الكثير من المؤرخين بأنه لأول مرة فرنسا تبحث في المناطق النائية بالجزائر عن العمال، و تفرض عليهم الهجرة بغرض الحصول على أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة التي اقتضت الضرورة تهجيرهم إلى فرنسا للدفاع عنها، كما أشارت كذلك بعض الوثائق التاريخية لسنة 1916 بأن عدد المهاجرين المتوجهين إلى فرنسا قد قدر بحوالي 17000 نسمة، ولم يلتحقوا بها لأن تعاقدهم كان على أساس العمل في المصانع الفرنسية، بل أجبروا على التوجه نحو فرنسا بغرض العمل في مصانع وزارة الدفاع الفرنسية ضد إرادتهم التي كانت تحبذ العمل في القطاعات المدنية (1).

فتعددت أسباب الهجرة و تنوعت من فترة لأخرى، و من منطقة لأخرى، و سنحاول هنا تحديدها بصورة مباشرة حتى يتسنى لنا معرفة الأسباب الحقيقية التي دفعت بالهجرة الجزائرية نحو الخارج، وخاصة نحو البلاد التونسية خلال فترة الدراسة مابين 1830-1954، و سنتعرض لمختلف أسبابها وعناصرها بالمناقشة و التحليل.

---

(1)- Jean Jacque Rager : Les Musulmans Algériens en France et dans Les Pays Islamique, Société d'édiction "Les Belles Lettres", Paris,1950, P-P. 63-64.

1-4- الأسباب السياسية و العسكرية:

شكلت الأسباب السياسية والعسكرية عاملا أساسيا في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج فاتخذت أشكالا متعددة من القوانين و المراسيم والأعمال العسكرية بغرض تحقيق الأهداف الاستيطانية بالجزائر، فشرعت قوات الاحتلال الفرنسي بالجزائر منذ انطلاق عمليات الغزو في سنة 1830، في انتهاج سياسة إصدار قوانين للمجتمع الجزائري المسلم، فبدأت بحرمان الجزائريين من حق اختيار قادة كل جماعة والتي كان معمولا بها قبل بداية الاحتلال، فقامت بتطبيق سياسة التعسف، و اضطهاد الشخصيات المحلية من رجال القرى و المداشر خاصة منهم أولائك الذين قادوا المقاومة ضد قوات الاحتلال، و قاموا بالمحافظة على بقاء الشخصية الجزائرية المتميزة مستقلة عن الشخصية الفرنسية (1) .

غير أن سلطات الاحتلال باعتمادها أسلوب إصدار القوانين و المراسيم المتعددة منذ بداية الغزو سنة 1830، و منها المرسوم السياسي الصادر في 24 أكتوبر 1870 الذي نص على منع الجزائريين المسلمين من المشاركة في هيئة المحلفين الشرعيين الذين كان لهم حق النظر في القضايا المقدمة، واعتبار الجنسية الفرنسية أساسية في تعيين المحلفين الشرعيين في هيئات المحاكم (2).

و بهذا القانون أصبح المعمرون يتحكمون في مصير الجزائريين، فيقومون بدور الخصم و الحكم في القضايا المطروحة مع المسلمين الجزائريين، فكان استغلال هذا المرسوم في مختلف القضايا الهامة ذات العلاقة مع المسلمين الجزائريين، كالاستيلاء على الممتلكات و خاصة منها الأراضي،

---

(1)- محمد مرازقة: الهجرة و فوائدها، الثمرة الثانية، النشرة السنوية لـ (ج. ط. ج. ز) 1947-1948، مطبعة التليلي، ص- ص. 56- 57.

(2)- أجرون: مرجع سابق، ص. 839.

و التخلص من الجزائريين الرافضين للسياسة الاستعمارية الاستيطانية مادامت هيئة المحلفين مشكلة من المعمرين فقط، و الهدف من ذلك كله هو ضرب البنية الاجتماعية الجزائرية و تشكيلها حسب ما يتناسب مع طبيعة الأغراض الاستعمارية في أهدافها القريبة و البعيدة سياسيا (1).

كما كان للعامل السياسي دور في دفع حركة الهجرة الجزائرية أيضا بتطبيق القوانين الاستثنائية الخاصة بالجزائريين، و القوانين العادية الخاصة بالمعمرين، و انطلق تطبيق هذه القوانين خاصة بعد عام 1874 عقب موافقة البرلمان الفرنسي على مشروع قانون يتضمن عدم تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر إلا بموافقة الحاكم الفرنسي بالجزائر، و بذلك جرد الجزائريون من جميع الحقوق السياسية التي تسمح لهم بالمشاركة في انتخاب الهيئات المحلية من البلدية أو البرلمان، و أصبح الجزائريون محاصرون بمجموعة من القرارات التي تصدر في شكل مراسيم مختلفة تهدف إلى اختناق و مضايقة كل جزائري حتى لا يتمكن من القيام بأي حركة تكون مناهضة لسلطات الاحتلال وسياستها الاستيطانية (2).

و مواصلة للنهج السياسي الذي يعمل على عزل الجزائريين و حرمانهم من الحياة السياسية، وافق البرلمان الفرنسي سنة 1889 على قانون يسمح لكافة الأجانب الذين منحت لهم الجنسية الفرنسية بأن لهم حق التصويت في الانتخابات البلدية و التشريعية، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع عدد الأوروبيين الحاملين للجنسية

---

(1)- د. عبد المالك خلف التميمي: الخليج العربي و المغرب العربي، دراسات في التاريخ السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، دار الشباب للنشر و الترجمة و التوزيع، قبرص، ط1، 1986، ص .191.

(2)- أجرون: مرجع سابق، ص. 867.

الفرنسية بالجزائر، و تشكيل كتلة قوية تقف ضد الجزائريين الذين لا يمكنهم الحصول على الجنسية الفرنسية التي تمكنهم من امتلاك حق المشاركة في العمل السياسي الذي وضعته سلطات الاحتلال الفرنسية (1).

أما السبب السياسي الثالث الذي دفع بالهجرة الجزائرية فإنه قد مس بصورة أساسية الطبقة المثقفة القليلة و رجال السياسة الوطنيين الذين تطور وعيهم وازداد نشاطهم فاصطدموا بالمعاملة السيئة، و الحواجز المكبلة لهم من طرف الجالية الأوروبية، وسلطات الاحتلال التي عملت بقسوة على منع الجزائريين وحرمانهم من المشاركة السياسية في الانتخابات البلدية و التشريعية الأمر الذي أدى بالكثير من الشخصيات الجزائرية إلى الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى بالجزائر، وإلى الهجرة الخارجية خاصة باتجاه البلدان المجاورة نحو المغرب الأقصى و تونس أو باتجاه المشرق العربي، و المبالغة في تشديد الخناق على الطبقة المثقفة الأمر الذي أدى إلى تشكيل جبهة مشتركة جمعت بين المثقفين و غيرهم من الطبقات الأخرى لمواجهة سلطات الاحتلال بالجزائر خاصة بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) غير أن هذه الخطة الاستعمارية تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية، فسمح للطبقة السياسية الجزائرية بأن تلعب دورا تحدده الإدارة الاستعمارية (2).

فانطلقت هذه العملية السياسية حيز التنفيذ سنة 1947 بقرار يسمح بتكوين المجلس الوطني الجزائري الذي ادعت فيه إدارة الاحتلال المساواة بين الجزائريين أبناء البلد الأصلي و المهاجرين الأوروبيين يكون فيه من حق الجزائريين اختيار ستون عضوا يمثلون ثمانية ملايين من الجزائريين في المجلس التشريعي مقابل

---

(1)- صالح عباد: الجزائر بين فرنسا و المستوطنين، 1830-1930، (د.م.ج)، الجزائر، 1999، ص. 68..

(2)- Favrod, OP. CIT, P. 81.

ستين عضوا يمثلون حوالي مليون أوروبي، لكن إدارة الاحتلال كعادتها لجأت عندما حان وقت الانتخابات التشريعية سنة 1948 بيوم واحد إلى اعتقال 32 شخصا من المرشحين و سجنهم، و الرفض عن إعلان النتائج في بعض المدن الجزائرية مثل سطيف و قالمة و غيرهما، و العمل على تشكيل تكتل سياسي موالي للجالية الأوروبية في الجزائر (1)، و كان نشر نتائج هذه الانتخابات بصورة متقطعة من جهة، و الامتناع في نشر بعضها الآخر دليل على مدى التزوير الذي مارسته سلطات الاحتلال، و لتغطية هذا التزوير لجأ المعمرون إلى سياسة الترهيب ضد الكثير من الجزائريين، و ذلك باستنطاقهم عقب الانتخابات البرلمانية، و هذه المضايقات المسلطة من طرف إدارة الاحتلال أدت في النهاية بالعديد من الفرنسيين أنفسهم بالدفاع عن حقوق الجزائريين و الاحتجاج لعمليات التزوير التي تمت ممارستها، و التنبيه إلى عواقبها من طرف الجزائريين ، و وصفها بالعار الذي مارسته سلطات الاحتلال(2).

أما السبب السياسي الرابع الذي كان له تأثير في الهجرة الجزائرية نحو الخارج فإنه تمثل في حرمان المجتمع الجزائري من تشكيل منظمات أو هيئات مدنية تدافع عن مصالحه و تعبر عن وجهة نظره السياسية وبعد أن تبين له التواطؤ المنسق بين السلطة في فرنسا، و سلطات الاحتلال بالجزائر، و تصميمهما على انتهاج أسلوب القمع و متابعة كل حركة سلمية تسعى إلى كسب الحقوق المدنية المشروعة في الحياة، الأمر الذي أدى بالجزائريين إلى هجرة تمكنهم من تشكيل هيئات و جمعيات، وانخراطهم في تنظيمات سياسية كما حدث مع الحركة الوطنية

(1)- Favrod, op.cit, P. 84.

(2)-عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، م .و.ك، الجزائر. ص .87.

التونسية التي لعب فيها الجزائريون دورا فعالا في التأسيس للنضال المشترك بين الجزائر و تونس (1)، و ازداد الأمر حدة بين إدارة الاحتلال الفرنسية و الشعب الجزائري، و لم يعد في وسع هذه الإدارة حتى تقبل الانتقادات الموجهة ضدها، فانعدمت الثقة، و اضمحلت الآمال في التعايش السلمي مع الجالية الأوروبية الأجنبية التي تمارس سياسة الضغط و الحرمان على شعب له حق مشروع انتزعت منه حقوقه السياسية المطلوبة، فلم يبق أمام الجزائريين سوى انتهاج أسلوب المقاومة المسلحة بالتحضير للثورة في الداخل، و مناهضة المحتل عن طريق الهجرة الخارجية بنشر الوعي السياسي في إطار التنسيق مع كل من المغرب و تونس بتشكيل جمعيات و هيئات سياسية تطمح لوحدة المغرب العربي و تحقيق استقلاله (2).

أما فكرة التجنيد الإجباري للشباب الجزائري لم تكن وليدة القرن العشرين التي بدأ تحضيرها في سنة 1907 كمشروع يسعى إلى الاستفادة من الطاقات الشابة الجزائرية، بل كانت هناك عدة خطط و مشاريع روج لها القادة الفرنسيون خلال القرن التاسع عشر، فكان أول ترويج لفكرة التجنيد الإجباري عام 1855 حين رأت وزارة الدفاع الفرنسية استبدال التجنيد التطوعي بالتجنيد الإجباري بعد أن برز تفوق القناصة الجزائرية الأمر الذي دفع بفكرة تكوين جيش من الشباب الجزائري، غير أن حالة فرنسا الهزيلة في تلك المرحلة حالت دون ذلك (3)،

---

(1)– د. يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي 1919 – 1934، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت– لبنان، 1988، ص.45.

(2)– ابن العقون: الكفاح القومي...، ج3، مرجع سابق، ص. 271.

(3)– أجرون: مرجع سابق، ص. 722.

كما عارض المستوطنون الفرنسيون بالجزائر تجنيد الشباب الجزائري خوفا من أن يصبح هذا الشباب المجند من الجزائريين يتقن فنون القتال فينقلب ضد الفرنسيين الموجودين بالجزائر، فطالب الفرنسيون بالجزائر ببقاء العمل بطريقة نظام الارتزاق الذي يحد من تشكيل جيش من المسلمين الجزائريين (1).

غير أن القانون العسكري الصادر في عام 1905، و الذي تضمن تخفيض مدة الخدمة العسكرية في فرنسا من ثلاث سنوات إلى سنتين بغرض تخفيض تكاليف الخدمة العسكرية، و إظهار حب فرنسا لعملية السلام لأوربا، ارتأت فرنسا إعادة إحياء فكرة تجنيد الشباب الجزائري لكن بمشروع يختلف عن المشاريع السابقة، فإذا كان الأمر يهدف في السابق إلى تكوين فرق من المرتزقة، فإن الأمر قد أصبح هذه المرة يتمثل في إصدار قانون للتجنيد الإجباري يشكل منه جيشا نظاميا، فاقترح النائب "***ميسيمي***" مشروعه على البرلمان بعد أن رأى بأن تجنيد الشباب الجزائري يمثل عملا أساسيا يمكن به إخراج فرنسا من أزمتها خاصة و أن ظروف أوربا أصبحت تسير في اتجاه التأزم فبعث ***ميسيمي*** ***Messimy*** رسالة إلى وزير الحربية بتاريخ **7 ديسمبر 1907** ضمنها اقتراحات منها:

1- العمل على تخفيض عدد القوات الفرنسية في الجزائر، و تعويضها بقوات عسكرية من الأهالي، و تشكيل قوة احتياط منهم (2).

و لإمكانية تطبيق مشروع ***ميسيمي*** ***Messimy*** مبدئيا تشكلت لجنة خاصة لدراسة المشروع ما بين سنتي 1907-1908 و بناء على نتائج هذه الدراسة اتخذ قرار

---

(1)- Bevia (J) : Le Service Militaire Obligatoire Pour Indigène En revue Africaine N° 52-1908, P-P. 116-117. Algérie,

(2)- PRUNNEL (A), Le Recrutement des Indigènes Algériens Par Voie de L'appel, Thèse de Doctorat, Alger- Jourdan, 1913, P. 22.

صدور قانون التجنيد الإجباري سنة 1912 (1)، و شرع في تنفيذه ميدانيا فقامت سلطات الاحتلال بالجزائر بإحصاء الشباب الجزائريين الذين تتوفر فيهم شروط الخدمة العسكرية، وذلك ابتداء من سنة 1909، ومن نتائج ما توصلت إليه هذه اللجنة التطبيق الإجباري للخدمة العسكرية لا يكون في البداية إلا بنسبة قليلة من 5% إلى 10% ثم يزداد العدد سنة بعد سنة ويمكن إجراء عملية القرعة، و السماح بعملية التعويض مثلا أن يجند أخ مكان أخيه (2). و

هنا يستوجب علينا إلقاء نظرة حول مضمون مشروع ميسيمي و ردود الأفعال المختلفة حوله في الأوساط الحكومية و الشعبية و الصحف و الدوريات، فمن أهم ما جاء في مشروعه هو رغبة فرنسا في تحقيق السلام و هذا ما يتجلى في التقليل من قوتها العسكرية عكس الدول الأوربية الأخرى التي لم تقم بأي عمل مقابل ذلك، فإيطاليا لم تعط القضية العسكرية أدنى اهتمام بها، أما ألمانيا فهي متمادية في تطوير قواتها العسكرية بشكل ينذر بالخطر و يهدد السلم، والقرار الذي اتخذناه سنة 1905 الخاص بتخفيض مدة الخدمة العسكرية لا يمكننا التراجع عنه، الأمر الذي يستوجب علينا تطبيق إجبارية الخدمة على الشباب الجزائري، و أن القوة العسكرية الموجودة بإفريقيا منذ خمسين سنة، وفي المستعمرات منها حوالي16000 قناص يعملون كمرتزقة تتراوح مدتهم من 10 إلى 15 سنة، و تكاليفهم كانت باهضة، فالجندي الواحد تكلفته تقدر بـ 480 فرنك سنويا، بينما تكلفة الجندي المرتزق أو القناصة تقدر بـ 1500 فرنك، وبهذا تكون قيمة تكلفة 10000 قناص تفوق تكلفة 25000 مجند (3).

PRUNNEL, OP.CIT, P 27.−(1)

Missimy (A) : Ressources Militaires de L'Afrique du Nord, Revue de Paris, Novembre −décembre, 1910, P−P.642−343. −(2)

(3)− أجرون: مرجع سابق، ص. 728.

وهنا قام ميسيمي بإجراء مقارنة بين ما تقدمه الجزائر، وما تقدمه تونس من قوات عسكرية، فالجزائر أقل من تونس على الرغم من أن عدد سكان الجزائر أكبر من عدد سكان تونس، كما أن تشكيل القوات التونسية يعود لمدة عشرين سنة مضت، و التجنيد بها لمدة ثلاث سنوات، ويمكنها أن تدعمنا في حالة السلم بعدد من قواتها قد يصل إلى 7000 جندي بتكلفة معقولة جدا مقارنة مع الجندي الجزائري، وفي حالة الحرب بعدد قد يصل إلى 30000 من قواتها (1).

غير أن مشروع ميسيمي قد أثار العديد من ردود الأفعال حوله، فرد الجزائريون بمعارضة المشروع خاصة بعد أن بدأت عمليات إحصاء السكان في كل من الجزائر و قسنطينة و وهران، في حين رأت جماعة الشباب الجزائري بأن مشروع التجنيد الإجباري يشكل عاملا في حصول الجزائريين على بعض حقوقهم أو أنها فرصة أتيحت لهم لمطالبة الحاكم العام بالجزائر، وحكومة باريس ببعض الحقوق، فشكلت لجنة بزعامة "بوضربة" و ذهبت إلى باريس و في جعبتها مجموعة من المطالب و من أهمها ضريبة الدم التي ينبغي أن تكون بتعويضات حقيقية بالنسبة للمسلمين الجزائريين، ومطالبة الجزائريين بحقوقهم السياسية و الهجرة بحرية (2)، فكان رد الحكومة الفرنسية بالموافقة على مشروع التجنيد الإجباري و منح بعض الحقوق السياسية منها حق الانتخاب، و التمثيل النيابي في البرلمان.

غير أن هناك من الجزائريين من رأى بأن الفرنسيين يهدفون إلى استغلالهم، في محاربة إخوانهم المسلمين في المغرب الأقصى بغرض فرض الحماية على المغرب عام 1912، ونتيجة لعدم انصياعهم للمشروع قرر بعض سكان ندرومة التوجه إلى طنجة لطلب الحماية من الألمان، كما تشكلت لجنة برئاسة "ابن رحال"

---

(1)- PRUNNEL (A), OP.CIT, P. 27.

(2)- أجرون، مرجع سابق، ص. 735.

توجهت إلى الحكومة الفرنسية بغرض إلغاء مشروع التجنيد الإجباري أو فتح حرية الهجرة نحو البلدان الإسلامية أو تحديد تعويضات خاصة بتطبيقه (1).

غير أن هناك موقفا معارضا لمشروع التجنيد الإجباري جمع بين الجزائريين و المعمرين الأوربيين بالجزائر، فالجزائريون رأوا في المشروع خطرا يهدد عقيدتهم كمسلمين، أما المستوطنون الأوربيون فرأوا فيه خطرا على وجودهم و أمنهم ومكاسبهم كمعمرين قد تسوء أوضاعهم بالجزائر بانقلاب المجندين عليهم ، كما أن هناك من لاحظ من المعارضين بأن قبول التجنيد في تونس ليس مرده خشية المواطن التونسي لزعامة الباي المحلي في تونس، وإنما يعود ذلك لكون المواطن التونسي مسالما و هادئا في طبعه، عكس المسلم الجزائري العنيد المحب للقتال، و الذي يحكم بمحاربة المستوطن الأوربي بالجزائر و يسعى إلى طرده، ومما قاله أحد النواب في هذا الشأن "فإذا لم يسعى الجزائريون إلى الاحتجاج و الوقوف ضد قانون التجنيد الإجباري، فيجب حثهم على ذلك" (2).

أما البرلمانيون فكانت آراؤهم حول مشروع التجنيد مختلفة، فمنهم من كان مدافعا عنه، ومنهم من عارضه بصفة كاملة، ومنهم من اتخذ موقفا وسطيا، وذلك بمنح الجزائريين بعض المطالب مقابل رضاهم بالمشروع، فطالب النائب **ألبين روزيت** (***Albin Rozet***) بتعديل قانون الأهالي و الاهتمام بالإسلام و المسلمين في الجزائر فأشار في قوله بأن "... العالم الإسلامي تحدث به نهضة حقيقة عكس ما هو عليه الحال في الجزائر، فإدارة الاحتلال و المستوطنين الأوربيين يعملون على جهل الجزائريين و تخلفهم بغرض السيطرة عليهم الأمر الذي يزيد من الضغط

---

(1)- أجرون، نفسه، ص. 736.

(2)- PRUNNEL (A), OP.CIT, P. 29.

علـى الإنسـان الجزائـري و يحـول دون ارتقـائه اجـتماعيا و ثقافـيا فـي جمـيع الميادين"(1).

أما ما رآه بعض الصحفيين و الكتاب فمنه ما جاء في المجلة الإفريقية للكاتب **بيقيا** ***Bévia*** "…. شكلت مقارنـة ميسيمي بين الوضـع في الجزائر و الوضـع في تونس خطأ، فالتعامل مع الجزائريين هو تعامل مع تابع و ليس تعاملا مع مواطن فالتـابع هنـا يقـوم بخدمـة المسـيحي، عكـس التونسـي فهـو مـواطن يحكمـه القـانون الإسلامي، أما فيما رآه ميسيمي في تخفيض عدد القوات الفرنسية بشمال إفريقيا فإن ذلك ينعكس على حرمان المستوطنين الأوروبيين من أمنهم، و يصبح المستوطن هنا معرضـا للخطـر و مهددا في حياتـه، و هنـاك مطالـب في هذا الشأن رأت بـأن إبقـاء العمل بنظام التجنيد التطوعي علـى أن توفر وظـائف مدنيـة لأولئك المتطوعين بعد الانتهاء من مدة الخدمة التي تضمن لهم بقيـة حياتهم، و هذا ما يكون لـه تأثير في جلـب الجزائـريين و تجنيـدهم ضـمن فـرق الصـبايحية أو فـرق أخـرى، كمـا أن مسـألة التجنيد و الاحتياط ليست ضريبة، و لا فرصـة في الثورة ضد المعمرين و هذا مـا يجب أن يقتنـع بـه الشـاب الجزائري، بل ينبغي أن يرى في الخدمـة العسكرية وسيلة تضمن لـه حياتـه في فترة التقاعد" (2).

كما دعت في هذه الفترة فكرة أخرى إلى تجنيد قوات عسكرية من السنيغال في الجزائـر تعويضـا للقوات العسـكرية التـي سـتنقل إلـى أوروبـا غيـر أن هذه الخطـة لـم يكتب لهـا النجـاح، كمـا أن هنـاك ظروفـا و ضـغوطا دوليـة كانـت تسرع فـي إصـدار قانون التجنيد الإجباري بالجزائر و تطبيقه، و من أهم هذه الضغوط انخفاض

---

(1)- Depince (Ch) : Le Régime de L'indigénat Algérien . Revue Politique et Peuplement aire, N° 72, P 298.

(2)- Bevia (J), Revue Africain, le service militaire obligatoire pour les indigènes en Algérie, 1908, P. 124.

عدد القوات العسكرية الفرنسية، و عدم إقبال الشباب الجزائري على التجنيد الإجباري بسبب الطلب على اليد العاملة نتيجة للازدهار الاقتصادي في تلك الفترة، والانطلاق في استغلال الموارد المنجمية و ازدهار الخدمات و ارتفاع الأجور، فهذه العوامل كلها حالت دون إقبال الشباب الجزائري على التجنيد الأمر الذي عجّل في إصدار قانون التجنيد الإجباري في 3 فيفري 1912 (1).

كما كان للحملة الفرنسية على المغرب الأقصى، والظروف الصعبة التي عرفتها أوروبا أنذاك دور في عدم نقل قوات فرنسية كبيرة إلى المغرب الأقصى، الأمر الذي أدى إلى نقل قوات عسكرية من الجزائر وتونس قدرت بحوالي الثلثين نحو المغرب الأقصى و تزامن ذلك مع عمليات إحصاء الشباب الجزائري فتفطن السكان الجزائريون لأمر التجنيد الإجباري، وأعلنوا معارضتهم الشديدة بالتظاهر في مناطق عديدة في كل من تلمسان التي قدر عددها بحوالي 2000 شخصا والمدية، وسوق أهراس، وغيرهم (2) كما قدمت طلبات الحصول على جوازات السفر للهجرة نحو المشرق العربي فقدم حوالي 321 طلبا، وازدادت الدعوة للهجرة في الخطب والدروس بالمساجد في تلمسان خاصة حيث دعا المفتي "جلول شلبي" إلى الهجرة ردا على قانون التجنيد الإجباري الذي كان الهدف منه أخذ الأبناء وتجنيدهم في الجيش الفرنسي بعد استيلائه على الأراضي و الممتلكات، و توالت عمليات الرفض لإحصاء الشباب الجزائري بغرض تجنيده، فدعا أصحاب الطريقة الدرقاوية أتباعهم إلى الهجرة نحو المشرق العربي فخرجت بذلك عدة أفواج

---

(1)- PRUNNEL (A), OP.CIT, P. 29

(2)- أجرون، مرجع سابق، ص. 742.

، قدر عددها بحوالي 140 مهاجرا باتجاه بلاد الشام كان من بينهم عدة شخصيات هامة (1).

و مما سبق فإن الهجرة الجزائرية نحو الخارج قد عرفت منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تطورا كبيرا، و خاصة منها نحو فرنسا التي عرفت فيها نوعية جديدة، لعبت فيها الأسباب العسكرية دورا هاما، و ذلك من خلال الاحتكاك الذي جمع بين الجزائريين و الفرنسيين في فرنسا، و التعامل الذي عرفه الجزائريون مع مختلف المعمرين الأوروبيين في الجزائر، فالشبان الجزائريون الذين تم استدعاؤهم إلى فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى كانت لهم فرصة التعرف على حقيقة الفرنسيين الأصليين في فرنسا، و تقديرهم للشعور الإنساني، و طريقة تعاملاتهم الواقعية التي كانت تختلف بصورة جذرية عما ألفه الجزائريون من المهاجر الأوروبي في الجزائر(1).

فهذا النوع من الهجرة كان بموجب التجنيد الإجباري الذي سمح بالاحتكاك مع الأوروبيين و التعرف على ثقافتهم، و وسائل التقدم الحديثة التي تفنن المجتمع الأوروبي في استخدامها، و توظيفها لتحقيق أغراضه القريبة و البعيدة، كما كان لهذين العاملين تأثير على الكثير من الشباب الجزائري المجند و ذلك لما لاحظه في أسلوب الحياة الأوروبية، الأمر الذي أدى بالعديد منهم بعد الانتهاء من مدة الخدمة العسكرية إلى اختيار الهجرة نحو فرنسا، و بهذا فالأسباب العسكرية كانت دافعا قويا لحركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج، و منها باتجاه البلدان الإسلامية و ذلك باعتبار التجنيد الإجباري في صفوف القوات الفرنسية هو مؤامرة و استغلال

---

(1)- Marchand (H) : L'exode Des Musulmans Algériens, Questions Diplomatiques et Coloniales, N°33, 1972, P. 86.

(2)-د.عمار بوحوش:الهجرة إلي فرنسا،تاريخها ...مجلة الثقافة ع. 13 ، فيفري-مارس 1973.الجزائر ص.28.

للشباب الجزائري المسلم في ضرب إخوانه المسلمين، أو استغلاله في تحقيق فرنسا لأهدافها الاستعمارية كما أشرنا إليه سابقا، كما كانت الأسباب العسكرية دافعا للهجرة نحو فرنسا باعتبارها بلدا تتوفر فيه بعض الحقوق التي حرم منها الإنسان الجزائري في بلده، كما لاحظ الجزائريون في فرنسا بأن الفرنسي حريص على مصالحه، و له رغبة قوية في العمل على رفع إنتاجه، و تصرفاته لا تعتريها غطرسة و لا تسلط كالإنسان الأوروبي المهاجر الذي استوطن في الجزائر (1).

كما كان للعامل العسكري أثره في الهجرة، حيث كان للحروب الطويلة التي خاضتها فرنسا في القرن العشرين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية 1946–1962، و التي كانت لها نتائج سلبية في امتصاص طاقات الشباب الفرنسي، و جعل الاقتصاد الفرنسي يعاني من نقص كبير في اليد العاملة خاصة منها اليد العاملة الشابة التي تحتاجها التنمية الاقتصادية، و لتغطية هذا النقص لجأ أصحاب المصانع الفرنسية و كل المؤسسات الاقتصادية إلى استقطاب اليد العاملة الخارجية، و خاصة منها الجزائرية لتحقيق أهدافها بتعويض ذلك النقص، ففتحت بذلك المؤسسات الاقتصادية خاصة منها المؤسسات الصناعية أبوابها للعمال المهاجرين الجزائريين، و ذلك باعتبارهم القوة التي يمكن الاعتماد عليها في جميع الظروف سواء في أيام الحرب أو السلم لاستمرارية العمل، و الإنتاج المتواصل خاصة بعد إصدار المرسومين الأول في جوان 1913، و الثاني في جويلية 1914 اللذين ألغيا رخصة السفر نحو فرنسا، و التي كانت مفروضة منذ 1874 (2).

---

(1)– بوحوش،العمال الجزائريون، مرجع سابق، ص. 163.

(2)– صالح عباد، الجزائر بين فرنسا ... ، مرجع سابق، ص. 103، و للمزيد من التفاصيل أنظر كذلك بوحوش مرجع سابق، ص. 135 و ما بعدها.

1-5- الأسباب الديمغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية:

مثلت العوامل الديمغرافية أحد الأسباب الأساسية في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج، و كان ذلك بعد الزيادة السكانية، و الاهتمام بالعناية الصحية للأطفال و الأمهات التي كانت تسعى إلى الحد من ارتفاع نسبة الوفيات، و هذه الوضعية السكانية بدأت تعرفها الجزائر في القرن العشرين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عكس ما كانت عليه خلال القرن التاسع عشر التي كانت منذ بداية الاحتلال سنة 1830، فالنمو السكاني كان متذبذبا في الفترة ما بين 1845 و 1900.

جدول رقم (1): التغيرات السكانية في الجزائر (1845-1901) (1).

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1845	2 028 000	1876	2 479 000
1851	2 324 000	1881	2 842 000
1856	2 310 000	1886	3 287 000
1861	2 737 000	1891	3 577 000
1866	2 656 000	1896	3 781 000
1872	2 132 000	1901	4 089 000

إن أهم ما تضمنه الجدول هو التذبذب في تطور السكان، فالنمو البطيء الذي استمر من 1845 إلى غاية 1866، ثم الانخفاض بين 1866-1872 المقدر بـ 524000 نسمة منها حوالي 300.000 نسمة بسبب المجاعة في عام 1868(2).

-(1) Rabah Brahimi Démographie – Projection de Population Collection Statistique, N° 05, Alger 1990, S.D. P. 5

(2)- (مراحل التحول الديمغرافي في الجزائر والعوامل المتحكمة فيه)، دون مؤلف، (الباحث) ، مجلة علمية أكاديمية، عدد صفر، المدرسة العليا للأساتذة، ديسمبر 2007، ص- ص.(183- 205).

والملاحظ في القرن التاسع عشر من الاحتلال الفرنسي للجزائر هو أن التطورالعددي للسكان تميز بحالة من الركود منذ بداية الاحتلال إلى غاية 1886 حسب ما هو مبين في الجدول المذكور سابقا، و بلغ أدناه في سنة 1861 بحوالي 2134000 نسمة، و السبب في ذلك يعود إلى انتشار الأوبئة و المقاومة الشعبية، و انعدام العناية الصحية للسكان، إضافة إلى حركة الهجرة التي ميزت القرن التاسع عشر خاصة عبر الحدود الغربية و الشرقية للجزائر باتجاه المغرب وتونس.

أما تطور سكان الجزائر في النصف الأول من القرن العشرين فيمكن تتبعه من خلال الجدول الآتي في الفترة ما بين 1900 إلى 1954.

جدول رقم:(2) نمو سكان الجزائر في الفترة ما بين 1900 إلى 1954 (1)

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1901	4 089 000	1931	5 588 000
1911	4 741 000	1936	6 201 000
1921	4 923 000	1948	7 460 000
1926	5 151 000	1954	8 745 000

نلاحظ من خلال إحصاءات الجدول لفترة تزيد عن نصف قرن نمو بطيء بـ 0.16 نسمة في السنة، فهذا التباطؤ سببه ارتفاع نسبة الوفيات الناتجة عن الأوبئة و المجاعات و سوء التغذية، و الثورات و الانتفاضات، و القتل الجماعي المنظم كما حدث في 8 مايو 1945، و سياسة التهجير المتواصلة خلال هذه الفترة،

(1)− Groupe inter ministériel: maitrise de la croissance Démographique bilan. Alger,1984 .p.49.

ومواصلة الاستيلاء على الأراضي الخصبة، حيث قدرت المساحة التي تم الاستيلاء عليها سنة 1900 بـ 1.912.000 هكتار، ثم ارتفعت هذه المساحة سنة 1954 إلى 3.028.000 هكتار، و كان انخفاض الإنتاج الزراعي ما بين 1880 إلى 1950 بنسبة 20% (1).

و نستخلص مما سبق بأن الإحصاءات السكانية التي نشرت خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر تؤكد أن حجم السكان قد عرف نموا بطيئا وأحيانا انخفاضا غير أن عقد الخمسينات من القرن العشرين قد عرف ارتفاعا بالنسبة للسكان الذين هم في سن العمل، فقدر العدد بحوالي 200000 نسمة دون أن يدخل ضمن هذا العدد النساء أو العمال المهاجرين إلى فرنسا، و معظم هؤلاء لم يتحصلوا على عمل، فلم يبق أمام الجزائريين في ظل سياسة الاحتلال الفرنسي للجزائر إلا البحث عن الهجرة الخارجية بغرض الحصول على عمل أو مهنة على الرغم من وضع بعض القيود التي تعمل على كبح حركة الهجرة (2).

أما الأسباب الاجتماعية فكانت هي الأخرى قد شكلت دافعا لعملية الهجرة الجزائرية الداخلية منها باتجاه المدن الكبرى، و الخارجية باتجاه البلدان الأوروبية و الإسلامية المجاورة كالمغرب و تونس، كما كان تأثير الخدمة العسكرية على العديد من الشباب الجزائري الذي رأى أن النظام العسكري لا يتوفر إلا على الالتزام بالواجب، و هذا ما شكل لديه بداية لحياة جديدة لا تتناسب مع الحياة في

---

(1)- BENJAMIN Stora, Histoire De L'Algérie Coloniale 1830-1954, La Découverte, Paris, 1991, P-P. 31-32.

(2)- سيد عبد الفتاح علي حسن، (إشراف د. محمد عبد الغني سعودي): سكان الجزائر دراسة ديمغرافية، رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد الدراسات و البحوث الإفريقية، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة. 1979. ص. 194.

القرية التي ترعرع فيها و التي تحد من حريته، و تتحكم في مصيره، الأمر الذي دفعه إلى الهجرة بغرض تحقيق حريته، و بناء مستقبله بأسلوب يتناسب و رؤيته الجديدة في الحياة (1).

كما أن الهجرة السابقة التي كانت باتجاه أوروبا و البلدان الإسلامية و التي كانت تهدف إلى البحث عن شغل أو الحصول على شهادة علمية، قد صارت نموذجا يدفع إلى الهجرة، و وسيلة تفتح الآفاق للمهاجر و تمكنه من الحصول على مهنة خاصة أو شهادة علمية تسمح له بالحصول على وظيفة حكومية، أو إقامة مشروع اقتصادي عقب عودته إلى الجزائر، و من هنا فالهجرة نحو الخارج كان الهدف منها بالدرجة الأولى هو تحسين الحالة الاجتماعية (2)، أو الحصول على مستوى ثقافي من المؤسسات العلمية المعروفة، كما هو الحال بالنسبة للهجرة الطلابية نحو جامع الزيتونة بتونس أو غيرها من البلدان الإسلامية(3).

كما شكلت الأسباب الاقتصادية عاملا أساسيا للهجرة الجزائرية نحو الخارج، فدفعت بالسكان إلى البحث عن مورد اقتصادي لهم خاصة بعد تدفق الهجرة الأوروبية نحو الجزائر خلال فترة الاحتلال، و الدور الذي لعبته هذه الهجرة في عرقلة النشاط الاقتصادي كقيام الصناعة، و توفير فرص العمل للسكان الجزائريين، فكانت معارضة المعمرين في إنشاء صناعة ثقيلة بالجزائر بحجة أنها ستؤدي إلى رفع الأجور. فأحجمت سلطات الاحتلال عن إقامة صناعة بالجزائر بغرض أن تبقى الجزائر تابعة اقتصاديا لفرنسا، و كان رفض الاستثمار في

---

(1)- بوحوش، مرجع سابق، ص.164.

(2)- د. عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر 1830-1962، (ش.و.ن.ت)، د.ت. الجزائر، ص. 302.

(3)- سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج5، مرجع سابق، ص. 491. و انظر: الثمرة الثانية، مرجع سابق، ص. 56.

الجزائر من طرف رجال الأعمال، و إقامة صناعة بها بدعوى أن اليد العاملة غير مؤهلة و البضائع الواردة من فرنسا لا يمكنها التنافس مع ما ينتج في الجزائر، الأمر الذي يؤدي إلى ضرر كبير بالاقتصاد الفرنسي في حالة ما إذا كان هناك نشاط صناعي بالجزائر، و لم تتغير هذه الإستراتيجية حول تصنيع الجزائر إلا حين أصيبت فرنسا بضربة ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية عام 1944، فحينها قررت سلطات الاحتلال السماح بنشاطات صناعية خفيفة حسب ادعاءاتها، و ذلك بإدخال نظام اللامركزية في الصناعات الفرنسية (1).

و إذا كانت الصناعة في القرن العشرين قد أصبحت تمثل المصدر الرئيسي في دخل الأفراد، فإن المصدر الثاني للدخل هو الزراعة التي أصبحت هي الأخرى أراضيها الخصبة بالجزائر تحت سيطرة المعمرين، و إن أكثر من نسبة 65% من قيمة المحاصيل الزراعية قد أصبحت من نصيب الأوروبيين في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن الإحصاءات المقدمة من طرف سلطات الاحتلال لم تكن تسمح بالإطلاع عليها خاصة منها نسبة الأراضي الخصبة التي يستغلها الأوروبيون، فكبار المعمرين لم تكن ملكيتهم للأراضي الزراعية محصورة على المساحات الواسعة فقط، بل كانت تضم كذلك الأراضي الزراعية الجيدة، و التي كان معدل إنتاجها يصل إلى 9.74 قنطار في الهكتار الواحد، في حين كان معدل الإنتاج في الأراضي الأخرى التي هي في حوزة الجزائريين لا يتجاوز 4.65 قنطار في الهكتار الواحد (2).

(1)- ch.rober.Ageron :Histoire del’Algerie contemporaine ,presses universitaires de France .paris ,1966 .p.81.

(2)- Rober aron, Les Origines de La guerre d'Algérie, fayard, Paris 1962, P. 226.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من سياسة الاستحواذ على الأرض الزراعية هو أن نسبة 87.4 % من الجزائريين الذين هم في سن العمل يعيشون من المدخول الخاص بهم من القطاع الزراعي، في حين أن نسبة 14.4% من الأوروبيين يعتمدون في دخلهم على القطاع الزراعي، و يسيطرون على الثلثين (3\2) من المحاصيل الفلاحية (1)، و هذه السياسة الجائرة في الاستيلاء على الأراضي الزراعية جعلت المواطن الجزائري غير قادر على الحصول على ما يكفيه من العيش الأساسي، بل وصل الأمر الى أكثر من ذلك في بعض الجهات من الجزائر حيث أن نسبة 50% من السكان كانوا يعيشون على أكل بعض البقول و الأعشاب كما أشار إلى ذلك الكاتب الفرنسي **ألبير كامو** عام 1939 (2).

و اعتماد سياسة التجويع كعامل اقتصادي في إجبار الجزائريين وإرغامهم على الهجرة لا يمكن استيعابها إلا بالإشارة إلى حجم مساحات الأراضي التي استولت عليها الأقلية الأوروبية المهاجرة إلى الجزائر و مقارنتها بالملايين من الجزائريين الذين كانت معيشتهم تعتمد بصورة أساسية على النشاط الزراعي، فالإحصاءات تدل على أن عدد المعمرين الأوروبيين قد انخفض في الفترة ما بين عام 1940-1954 من 25.795 إلى 22.037، في حين بقيت الأراضي المستغلة من طرف هذه الفئة القليلة من الأوروبيين مرتفعة و لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر ففي سنة 1940 قدرت مساحتها بحوالي 2.720.000 هكتار، غير أنها ارتفعت في عام 1954 إلى 2.726.000 هكتار (3).

---

(1)- Aron, op.cit P. 226

(2)- Quoted In Maurice Moissonner, origine et début de conquête de l'Algérie, cahier internationaux, Vol.12, N°,113, 1960, P. 75.

(3)- André Noushi, La Naissance du Nationalisme Algérien, Les éditions des Minuit, Paris, 1962, P. 119.

فدلالة هذه الأرقام هي أن الجزائريين الذين بلغوا سن العمل خلال هذه الفترة، ما بين 1940 إلى نهاية عقد الخمسينات تضاءلت لديهم فرص العمل بالقطاع الزراعي الذي لم يعد بإمكانه استيعاب الطاقات البشرية المتوفرة، و التي تبحث عن العمل بسبب السياسة المنتهجة من قبل سلطات الاحتلال، و ازدادت هذه الوضعية وضوحا مع بداية الخمسينات التي لم يتجاوز فيها عدد العمال الذين تمكنوا من الحصول على عمل دائم لهم عن 160.000 فقط، و معدل دخلهم السنوي قدر بحوالي 75.000 فرنك قديم، و عدد العمال الموسميين الذين تحصلوا على العمل لمدة تسعين يوما في السنة قدر عددهم بحوالي 400.000 عاملا، و معدل دخلهم السنوي يتراوح ما بين 20.000 إلى 25.000 فرنك قديم، أما عدد العمال الذين كانوا في حالة بطالة و لم يحصلوا على عمل خلال نفس الفترة الزمنية فقد قدر عددهم بحوالي 650.000 عاملا أي بنسبة 46% من الجزائريين الذين بلغوا سن العمل (1).

أما السبب الاقتصادي الثالث الذي كان له تأثير في دفع الجزائريين إلى الهجرة نحو الخارج، فإنه يتمثل في انخفاض الأجر الذي يتلقاه العامل الجزائري إذا ما قورن بالأجر الذي يمنح للعامل خارج الجزائر، و السبب في ذلك هو قلة عروض العمل، فكان الحصول على عمل أو وظيفة شحيحة و نادرة جدا، و الجالية الأوروبية لا تمنح العمل إلا لعدد قليل من الجزائريين، و نتيجة ذلك هو قلة فرص العمل(2) التي أدت إلى إلحاق الضرر البالغ سواء بالعاملين، أو العاطلين عن العمل، فالعامل الذي كان له الحظ في الحصول على عمل ليس بإمكانه المطالبة برفع الأجر الذي يتلقاه، و بالتالي سيبقى مدخوله ضعيفا لأن هناك أفرادا

-(1) Aron, Op. Cit, P. 233.

- (2) G.G.A. direction l'Agriculture et la colonisation 1830-1930, cet ans de colonisation française en Algérie .p.11 .

آخرين لهم الاستعداد و في أشد الحاجة إلى العمل و يمكن تعويضه دون قيد أو شرط، و قد أشارت بعض الإحصاءات الفرنسية نفسها قبل اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954 بأن واحدا من اثنين لم يتمكن من الحصول على عمل يقوم به، و حتى الذين تمكنوا من الحصول على عمل ما فإن الأجر الذي يتلقونه كان ضعيفا ولا يسد حتى نصف النفقات السنوية للإنسان العامل(1)، و كان عدد العاملين في الصناعة و التجارة يقدر بحوالي 300.000 عامل، و كان 200.000 عامل من بين هؤلاء لا يتجاوز مرتبهم 20.000 فرنك قديم في الشهر، و معدل دخل العامل في الساعة الواحدة كان يتراوح ما بين 74 إلى 91 فرنك قديم، في حين كان معدل دخل العامل الفرنسي من نفس الفئة يتجاوز 121.5 فرنك قديم في الساعة، كما أن العامل الجزائري في الصناعة و التجارة لم يكن له الحق في الحصول على المنحة العائلية قبل 1941، و كذلك الاستفادة من الضمان الاجتماعي فقد كان العامل الجزائري محروما منها قبل شهر أفريل 1950، و هذه الاستفادة تتطلب شرطا أساسيا يتمثل في أن يكون العامل مشتغلا بصفة دائمة، كما أن علاواتها كانت ضعيفة لا تتجاوز 7600 فرنك قديم كمنحة عائلية لمن له أربعة أطفال، في حين كان العامل بفرنسا يتلقى منحة تقدر بحوالي 27.744 كمنحة عائلية لمن له أربعة أطفال (2).

كما كان للعامل الاقتصادي التأثير المباشر في الأسر الجزائرية الكبيرة، فالكثير منها لم يستطع رفع المستوى المعيشي للأسرة، و ذلك يعود للدخل الضعيف من جهة و تعدد احتياجات العائلة من جهة أخرى، فمنها من كان يملك

(1)-أجرون ،تاريخ الجزائر المعاصرة،مرجع سابق،ص-ص.137-138 .

(2)- Favrod Charles Henri, la révolution algérien, Plon, Paris, 1959, P-P. 124-125.

محلات تجارية بسيطة، أولها يعمل في الإدارات الحكومية، حيث قدر مدخول

التاجر أو الموظف البسيط في بداية الخمسينات بعدم تجاوزه 42.350 فرنك قديم، و هو راتب أو مدخول سنوي لا يسد الحاجات الأساسية للأسر مهما كانت الأسعار منخفضة، و بذلك استوجب الأمر البحث عن عمل إضافي أو التفكير في الهجرة بغرض البحث عن مخرج للوضعية الاقتصادية السيئة للأسرة (1).

و نستخلص بصورة إجمالية بأن العامل الاقتصادي كان متعددا ومتشعبا، و كان تأثيره و دوره أساسيا في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو خارج الحدود الجزائرية سواء باتجاه فرنسا أو باتجاه البلدان المجاورة كالمغرب و تونس، أو باتجاه بلدان المشرق العربي، كما أن الأسباب الاقتصادية قد تداخلت مع بقية الأسباب الأخرى، كالأسباب السياسية و العسكرية و غيرهما في دفع حركة الهجرة الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر.

أما التعليم و الثقافة فهما لا يزالان مطلبين ضروريين في حياة الإنسان، يسعى إلي طلبهما في كل مكان للحصول عليهما، و الجزائر حرم أبناؤها من التعليم في بلادهم خلال فترة احتلالها، فأصبحت الضرورة ملحة في البحث عن تلقي التعليم خارج الجزائر خاصة باتجاه البلدان العربية فشكلت الهجرة العلمية باتجاه تونس أهمية كبيرة وشهرة لما كان يتميز به التعليم بجامع الزيتونة في جذب الطامحين إليه وخاصة منذ أن زار عبد الحميد بن باديس تونس سنة 1908 وعاد بعدها لينظم البعثات الطلابية إلى جامع الزيتونة(2).

غير أن السياسة الاستعمارية في الجزائر عمدت إلى خطة تهدف إلى حرمان الجزائريين من التعليم بغرض تفشى الأمية بين أفراد المجتمع الجزائري الأمر

---

(1)- أجيرون: مرجع سابق، ج 2، ص- ص.391- 392.

(2)- محمد صالح الجابري: النشاط العلمي، مرجع سابق، ص- ص. 83- 84.

الـذي يحجـب عنـه أدوات التـفطن، و التـعريف بحقوقـه السـياسية و الحـضارية و الاقتصادية، فهذه السياسة الاستعمارية كانت لها نتائج مباشرة في حياة الجزائريين أقلها عدم معرفة القراءة و الكتابة، وهذا ما تدل عليه إحصاءات الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة سنة 1944 فقدر عددهم بحوالي 1.250.000 طفلا لم يتمكن منهم مزاولة التعليم في المرحلة الابتدائية سوى 11000 طفل، وفي سنة 1954 بلغ عدد الأطفال الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم مابين 5 إلى 14 سنة حوالي 2.070.000 طفلا، ولم يتمكن من هذا العدد مزاولة تعليمه الابتدائي سوى 307.000 طفل من المسلمين(1)، ومن هذه العينات الإحصائية يمكننا استخلاص معدل التعليم بالنسبة للأطفال الذين بلغوا سن الدخول المدرسي من الجزائريين في سنة 1944، وكان معدلهم طفل واحد من مجموع أحد عشر طفلا، ثم أصبح هذا المعدل في سنة 1954 بنسبة طفل واحد من مجموع ستة أطفال في التعليم الإبتدائى بإحدى المدارس الخاصة بأبناء الجزائريين والمعروفة بمدارس الأندجينا (2).

أما على مستوى التعليم الثانوي أو الجامعي، فإن نسبة الأبناء الجزائريين الذين تمكنوا من الوصول إلى مرحلة التعليم الثانوي و الجامعي فهي ضئيلة جدا، ففي مرحلة التعليم الثانوي كانت بنسبة تلميذ واحد من مجموع 175 تلميذا أمكنه الوصول إلى مرحلة الثانوي، في حين كانت نسبة التلاميذ من أبناء المعمرين الأوربيين في مرحلة التعليم الثانوي تمثل نسبة تلميذ واحد من ثلاثة تلاميذ وغداة اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 كان عدد الثانويات بالجزائر يقدر بـ 49 ثانوية على مستوى الجزائر كلها بها 5308 تلميذا و 952 تلميذة جزائرية،

(1)– غي بيفيرلي: الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية، ترجمة، م. حاج مسعود وآخرون ، دار القصبة للنشر، ، 2007، الجزائر، ص.28.

(2)– آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، مرجع سابق، ص. 584.

وكان هذا العدد من مجموع العدد الإجمالي بالثانويات كلها من أوربيين و غيرهم و المقدر بـ 34.468 تلميذا و تلميذة.

أما على مستوى التعليم الجامعي فكانت نسبة الجزائريين هي بمعدل طالب واحد من مجموع 15.342 مواطن جزائري، في حين كانت نسبة الأوربيين تمثل طالبا واحد من مجموع 227 معمر أوربي بالجزائر، ونسبة المعمرين هذه كانت تفوق نسبة الأطفال في المرحلة الجامعية بفرنسا نفسها، فكانت النسبة بفرنسا تمثل طالبا واحد لكل 300 طالب (1).

و نستخلص مما سبق الإشارة إليه هنا، أن المسلمين الجزائريين كانوا يتحملون العبء الثقيل في تمويل التعليم بسبب الضرائب الباهظة التي كانوا يدفعونها، و استغلال ممتلكاتهم من طرف أقلية أوربية، في حين كان حرمانهم من التعليم ولو في مراحله الأولى الأمر الذي أجبر الكثير من الجزائريين على الهجرة نحو الخارج لمواصلة تعليمهم، والحصول على المؤهلات العلمية والمهنية، و المحافظة على التعليم العربي و الحصول على مستويات عالية في مختلف العلوم الإسلامية، فكانت الهجرة نحو بلدان المشرق العربي، وخاصة منها نحو بلدان المغرب العربي المجاورة كالمغرب و تونس ثم العودة إلى البلد الأصلي، وهذا ما عرفته الهجرة الطلابية مع مطلع القرن العشرين نحو تونس، وتطور أعدادها عاما بعد عام رغم الظروف الصعبة التي تواجه الطالب الجزائري بالبلاد التونسية في المأكل والمأوى فكانت إرادة الطموح أقوى في دفع النشاط الطلابي بتونس(2).

كما نستخلص أيضا مما سبقت الإشارة إليه عن أسباب ودوافع الهجرة

---

(1)- Favrod : OP.CIT, P. 126.

(2)- جريدة البصائر في 19جانفي 1945، ع. 20، ص.8، وانظر أيضا، ع. 137 ،أكتوبر 1938 ، ص.3. وانظر الملحق رقم (23).

الجزائرية نحو الخارج بأنها تتطلب جهدا وتخطيطا **و**إنفاقا سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات،وهي تخضع لعوامل الطرد والجذب في الموطنين الأصلي والاستقبال، وقوة هذين العاملين في المنطقتين هما اللذان يحددان حجم هذه الهجرة فيما بينهما، فالهجرة ما هي إلا نتائج لعدد من القرارات الشخصية التي يتخذها المهاجر، هل يهاجر أم لا؟، إلى أي جهة يهاجر؟، كيف يهاجر؟ متى يهاجر؟، ويتوقف القرار على مزايا وعيوب الهجرة في مجال العمل والسكن والعلاقات الاجتماعية السائدة (1).

كما شكلت العوامل السياسية والعسكرية في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية عقب عمليات الغزو والاحتلال سنة 1830 دوافع قوية في الموطن الأصلي بعد تجريد السكان من أملاكهم ومصادرة أراضيهم،وتشريدهم ومتابعتهم والتضييق عليهم بالقوة العسكرية بإتباع السياسة الاستعمارية الهادفة إلي تحقيق الاستيطان الأوربي في الجزائر،كما شكلت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية والنفسية عوامل طرد للسكان هي الأخرى في الموطن الأصلي بسبب البطالة والضرائب الباهظة،فانعكاس ذلك على الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى النمو السكاني وضعف الخدمات الصحية والتعليمية، والثقافية، وسن القوانين الاستعمارية الهادفة إلى ضرب البنية الحضارية للمجتمع الجزائري(2) ، كما كان لعوامل الجذب بموطن الاستقبال دورها في الهجرة الجزائرية نحوالبلاد التونسية وذلك لمالها من روابط تاريخية وعرقية وحضارية قديمة وبذلك تفاعلت عوامل الجذب والطرد معا في دفع حركة الهجرة نحو البلاد التونسية خلال فترة الدراسة كأفراد أو جماعات تزداد وتقل حسب قوة الجذب والطرد .

---

(1)- الخامري، الهجرة اليمنية...، مرجع سابق، ص- ص . 8-9.

(2)-يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية...، مرجع سابق, ص.243.

2- أنواع الهجرة ونتائجها

بعد تعريف حركة الهجرة وتحديد أسبابها كظاهرة ديمغرافية تتداخل فيها دوافع كثيرة، تجدر الإشارة إلى تبيان أصنافها وأشكالها ونتائجها. **أنواع الهجرة:** أنواع الهجرة في نوعين رئيسيين هما(1):

- الهجرة الداخلية والتي تعني انتقال الأفراد والجماعات من إقليم لآخر دون اجتياز الحدود السياسية للدولة كالانتقال بين منطقتين لهما نفس الخصائص الإقليمية، أو يختلفان فيما بينهما كالهجرة من المناطق المتضرسة إلى المناطق السهلية، وقد تكون الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة أو العكس وذلك لأسباب الطرد والجذب كما حدث للسكان الجزائريين بعد عمليات الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830 وما أعقبها من اغتصاب للأراضي الخصبة وطرد أصحابها للأراضي الجبلية والمناطق الفقيرة .
- الهجرة الخارجية وهي التي يكون فيها انتقال الأفراد أو الجماعات إلى خارج الحدود السياسية للدولة وقد تكون في الظروف العادية في عهد السلم والحرية، أو تكون في عهد الاحتلال والحروب كالهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية بعد أن اشتدت الهجرة الداخلية وتنوعت أشكالها من المسافات القريبة إلى المسافات البعيدة بالتوسع الاستعماري نحو المناطق الداخلية كان دافع الطرد فيهما قويا من طرف قوات الإحتلال و يمكن أن نميز بين الهجرة الداخلية والخارجية بالمقارنة كما هو مبين في الجدول الآتي:

---

(1)- د. عمار بوحوش :الأرض والهجرة، (مجلة الأصالة) وزارة الشؤون الدينية ، مطبعة البعث قسنطينة، ع. 11، ص-ص. 121-129. وانظر أيضا، د .عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية السكان، د.ن.ع، بيروت.1972. ص- ص.102- 103.

جدول رقم (3) مقارنة بين الهجرة الداخلية والخارجية (1)

الهجرة الداخلية	الهجرة الخارجية
-تكون من إقليم لإقليم داخل حدود الوطن الواحد . - تكلفتها أقل من الهجرة الخارجية . -لا تعترضها صعوبات الحواجز والحدود والقوانين الدولية . - لا يتأثر فيها المهاجر بعاملي اللغة والثقافة.	- تكون بالانتقال من داخل الوطن الواحد إلى خارجه . - تكلفتها تكون أكبر من الهجرة الداخلية. - تمثل الحدود السياسية للدولة الخط الفاصل لها وتعترضها صعوبات وقوانين . -يتأثر المهاجر بمشكل اللغة والثقافة والعادات

يتضح لنا من خلال جدول المقارنة بأن الهجرة الخارجية تتميز بصعوبات تعترض المهاجر في الظروف العادية، و تزداد حدّة هذه الصعوبات تعقيدا في الظروف الاستعمارية، كما كان عليه حال الجزائريين الوافدين إلى البلاد التونسية خلال فترة الاحتلال بدءا من عام 1830، نتيجة للأوضاع السياسية و العسكرية التي فرضها الاستعمار الفرنسي بالجزائر في مراقبته لكل التحركات الداخلية للسكان الجزائريين، و المتابعة الخارجية عبر قناصله و خاصة منهم الوافدين إلى البلاد التونسية.

(1)- شادية الشيخ خضر بخيت : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الداخلية الوافدة لولاية الخرطوم ، رسالة ماجستير . إشراف د. محمد الجاك أحمد، كلية الدراسات التقنية والتنموية ، جامعة الخرطوم – السودان، 2010، ص. 17 .

و على الرغم من تلك الصعوبات و القيود الاستعمارية فان الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية و غيرها قد اتخذت أشكالا متعددة كالهجرة الجماعية التي يتم فيها تهجير السكان الأصليين من إقليم إلى إقليم بهدف القيام بمشاريع تنموية في الظروف العادية، أو تشريدهم من موطنهم الأصلي ليحل محلهم مهاجرون آخرون، كما قامت به سلطات الاحتلال الفرنسية بالجزائر في إطار سياستها الاستيطانية للمهاجرين الأوربيين، و الضغط على الجزائريين و دفعهم إلى الهجرة الخارجية، فكانت الهجرات الجماعية من المدن كالجزائر و وهران و تلمسان، و معسكر و عنابه و بجاية و قسنطينة و غيرها نحو البلاد التونسية (1) و هذا ما سنشرحه لاحقا.

كما كانت هناك الهجرات الجزائرية في أشكالها الفردية باتجاه البلاد التونسية و غيرها فهناك من كانوا يخرجون مهاجرين من الجزائر باذن من سلطات الاحتلال برخصة سفر فرنسية، و هناك من كان يهاجر مختفيا عن أنظار سلطات الاحتلال، و هذا الصنف من الهجرة الفردية لم يتوقف منذ بداية الاحتلال عام 1830 (2)، فمن المهاجرين من كان يخرج بدعوى التجارة في المشرق أو لأداء فريضة الحج أو هروبا من الظلم الاستعماري.

---

(1)- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي. ج 6، 1830- 1954، دار الغرب الإسلامي ط1، بيروت 1998، ص. 356.

و انظر كذلك، مالك بن نبي: شاهد القرن ج1، ص-ص. 10- 11.

(2)- نادية طرشون: رسالة ماجستير، إشراف د. محمد خير فارس: الهجرة الجزائرية إلى الشرق العربي من منتصف القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين، نموذج سوريا، دمشق. 1985، ص. 15.

وانظر كذلك: د. شترة خير الدين: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900- 1956، دار البصائر للنشر و التوزيع، ط. خ, 2009، ص. 269.

و من أشكال الهجرة التي نفذت في حق الجزائريين خلال فترة الاحتلال، الهجرة المقيدة أو القسرية و هي التي تتمثل في عمليات النفي الجماعي أو الفردي، أو اللجوء الإجباري الذي يكون بسبب النزاعات الداخلية أو الكوارث الطبيعية، أو بدافع النجاة من الحروب و التشريد بسبب انتهاك حقوق الإنسان، و في هذا النوع من الهجرة يكون اتخاذ القرار مفاجئا بعد استنفاذ كل الوسائل المتاحة للدفاع عن النفس و العرض، فتكون الهجرة هنا بمثابة المقاومة كما حدث أن انطلقت موجات كبيرة من الهجرة الجزائرية عقب ثورة المقراني 1871 باتجاه البلاد التونسية و المشرق العربي، و النفي إلى جزيرة كاليد ونيا (1)، كما أجبرت المئات من الأسر على مغادرة الجزائر باتجاه تونس من بينهم فرع أولاد أمقران و المقدر عددهم بحوالي 500 نسمة قادهم ناصر بن شهرة، و منحهم باي تونس قطعة أرض يعيشون عليها(2)، كما صودرت الأراضي و الممتلكات و منحت للمستوطنين الأوربيين، و طرد سكان القبائل إلى المناطق الجبلية و الصحراوية كعقاب لهم على القيام بالثورة ضد المستعمر الفرنسي الذي اعتبر الجزائر امتدادا لفرنسا.

و من خلال ما تمت الإشارة إليه في أنواع الهجرة و أشكالها منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 و إلى غاية 1954 في تطبيق السياسة الاستيطانية وفق قوانين الهجرة التي تقول:

- إذا كانت الهجرة ناتجة عن عوامل إيجابية و أخرى سلبية في منطقتي الأصل و الوصول، فإن تزايد الاختلافات يعمل على رفع وتيرة الهجرة.

(1)- صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، القاهرة 1980، ص- ص. 128- 129.

(2)- Garrot (H): Histoire générale de l’Algérie, Imp. Grescenzo, Alger 1910, P-P. 988- 990.

- الوحدة في الانتماء الديني أو اللغوي أو العرقي لمجموعات السكان كلها عوامل تشجع على الهجرة.
- الهجرة ذاتها تزيد من الهجرة، فالشخص الذي هاجر مرة يصبح مولعا بالهجرة مرة أخرى أكثر من غيره من الأشخاص الذين لم يهاجروا قط.

كما كان لنظريات تفسير الهجرة في الحجم و الاتجاه حاضرا في الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية و البلاد الإسلامية الأخرى(1).

أ- نظرية المسافة: تنطلق هذه النظرية من الفرضيات التالية(2):

- ترتكز على عامل الارتباط العكسي بين حجم الهجرة و طول المسافة، فالهجرة تزداد كلما قلّت المسافة و تقل كلما بعدت المسافة بين المنطقتين (الانطلاق و الوصول).
- كل تيار هجرة له تيار مقابل في الاتجاه العكسي يعمل على ما فقدته منطقة الأصل، فيحدث التوازن في حجم الهجرة المغادرة و الوافدة.

ب- نظرية الطرد و الجذب: ترى بأن دافع الهجرة يعود أساسا إلى عامل الطرد من الموطن الأصلي أكثر من عامل الجذب في منطقة الوصول و بذلك فالهجرة تتم في شكلين:

- الهجرة بحكم الضرورة أو الإلزام، يكون بدوافع قوية في منطقة الأصل.
- الهجرة بسبب الحاجة، كالحاجة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية أو الدينية أو غيرها، فعوامل الطرد هنا تكون مرتبطة بعدم قدرة منطقة الأصل على تلبية احتياجات السكان، و في نفس الوقت تكون منطقة الاستقبال في حاجة

---

(1)- سعدا لله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق. ص-ص.472-473.

(2)- عمر يوسف الطيب: علم اجتماع السكان و تطبيقاته، دار جامعة إفريقيا العالمية للنشر. 2005. ص- ص. 262- 263.

إلى قوى بشرية ضرورية تساعدها على الازدهار و التطور، كما كان عليه الحال في استقطاب جامع الزيتونة للمهاجرين الجزائريين بغرض المحافظة و اكتساب العلم و المعرفة اللذين حرم منهما الجزائريون في منطقة الأصل خلال الفترة الاستعمارية (1).

جـ – نظرية الفرص المتاحة: تقوم هذه النظرية أساسا على مبدإ وجود عامل ارتباط سلبي بين حجم الهجرة و طول المسافة، فحجم الهجرة بين منطقتين تتباين طرديا مع حجم فرص العمل المتوفرة بينهما.

نستخلص من نظريات تفسير الهجرة أن العامل الاقتصادي المتمثل أساسا في فرص العمل الهادفة إلى زيادة الدخل و تحسين مستوى المعيشة ماديا و معنويا له أهمية في دفع حركة الهجرة دون النقص من قيمة الجوانب الأخرى، الاجتماعية والثقافية والنفسية والسياسية، فكلها عوامل تلعب دورا هاما في تحديد حجم الهجرة و اتجاهاتها، كما أن التفسير في التفاوت النوعي(عمرية، نوعية، طبقية) للجماعات المهاجرة (2)، فالمهاجرون هم أشخاص أو مجموعات تتحدد هجرتهم بناء على مجموعة من العوامل السلبية في كلا المنطقتين (الموطن الأصلي والموطن المستقبل)، فالمهاجر يتوفر على قدرات مختلفة تمكنه من تخطي العوائق التي تعترض سبيله كأن يكون من فئة الشباب، فهجرته تؤدي إلى فقدان قوى عاملة، أو يكون من الذكور فهجرته تتسبب في حدوث مشاكل اجتماعية تتعلق بالأسرة والزواج، فالانتقاء العمري و الانتقاء النوعي، و الانتقاء على أساس المكانة و هذا العامل الأخير له أهميته من حيث تفاوت نوعية الهجرة، فالمهنيون و أصحاب الشأن يرغبون في الهجرة لمسافات بعيدة أكثر من غيرهم من أصحاب

(1)–الجابري:النشاط العلمي...،مرجع سابق.ص–ص.34–35.

(2)– شادية الشيخ خضر بخيت: مرجع سابق، ص– ص. 30– 31.

المهن والمكانات الأقل شأنا بسبب ارتباط هذه الأعمال بالأقدمية و الامتيازات

الممنوحة لهم في معاشات التقاعد،وما ينتج عن ذلك كله من نتائج ايجابية على منطقة الاستقبال، وسلبية على منطقة الأصل،وهذا ما تميزت به الهجرة الجزائرية في أنواعها و نشاطاتها بالبلاد التونسية فكانت لها آثارها الايجابية و السلبية.

2-1-نتائج الهجرة (آثارها):

إذا كانت الهجرة الخارجية في نظر المهاجر هي وسيلة و ليست غاية في حد ذاتها فان لها آثارها و نتائجها السلبية و الايجابية على الموطن الأصلي و موطن الاستقبال، فهجرة الجزائريين نحو البلاد التونسية خلال الفترة الاستعمارية مابين 1830- 1954 و التي تمّت في ظروف استعمارية، و نتيجة للأوضاع المزرية التي أصبحت لا تطاق من جراء تطبيق القوانين الاستعمارية الاستيطانية على الجزائريين في المدن و الأرياف فأصبح التعايش في ظل وجود قوات الاحتلال أمرا مستحيلا الأمر الذي أجبر أعدادا كثيرة من الجزائريين إلى اتخاذ قرار الهجرة الخارجية كأفراد أو جماعات زاد من حجمها عامل المسافة القريب(1).

و نتائج الهجرة الخارجية قد تكون سلبية أو ايجابية على الموطن الأصلي أو موطن الاستقبال و ذلك حسب نوعية المهاجرين و نشاطاتهم بمنطقة الوصول و يمكن إدراك ذلك من خلال التغيرات الناجمة في حجم السكان بين منطقة الطرد و منطقة الجذب، فالمهاجرون يتركون فراغا في حجم السكان بمنطقة الأصل(2)، و يعد ذلك سلبيا إذ تفقد منطقة الطرد قوة من الأيدي العاملة في حين تستقبل منطقة الوصول قوة من الأيدي العاملة تعمل على تطوير المنطقة و زيادة الإنتاج (1)-

د.فتحي محمد أبوعيانة: دراسات في الجغرافيا،(د.م.ج)،الأسكندرية،2000، ص.135 .

(2) ليون .ف-بوفير وآخرون: الهجرة الدولية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ترجمة د.فوزي سهاولة، مكتبة الجامعة الأردنية،.1977.ص.68.

خاصة إذا كانت هذه الهجرة شاملة لكل شرائح المجتمع كالهجرة التي شهدتها الجزائر بعد 1830 كما و كيفا، و التطورات التي عرفتها خلال فترة الاحتلال كالهجرة التي وقعت في نهاية القرن التاسع عشر و التي وصفها كل من ديبون، و كابولاني "بأنها أفرغت الجزائر من سكانها"، و أنها كانت شاملة لكل مناطق الوطن، و خاصة منها الهجرة الواقعة مابين 1909- 1912 (1)، و كان مسار الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية في تطور مستمر منذ بداية احتلال الجزائر سنة 1830،إذ قدر العدد سنة 1874 بحوالي 20000 مهاجر، و أكثر من 41000 مهاجر في سنة 1936، و أكثر من 50000 مهاجر سنة 1950 (2)، فشكلت هذه الأعداد آثارا سلبية في منطقة الأصل، وآثارا ايجابية في منطقة الاستقبال.

أما الآثار الاقتصادية و الاجتماعية فإنها تتمثل في عدة جوانب تعود بالفائدة على المناطق المستقبلة بالاستفادة من العناصر الشابة القادرة على العمل و خاصة إذا كان هؤلاء المهاجرون ذوي مستوى عالي من التعليم و تتوفر لديهم مهارات في حين تكون نتائج الهجرة سلبية على المناطق الطاردة للسكان لفقدانها لتلك العناصر الشابة فهي تشكل ظاهرة استنزاف للطاقة البشرية و هذا ما توافق مع الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية التي شمل نشاطها كل الميادين الاقتصادية في المناطق التي توزعوا فيها، في الشمال و الجنوب و الوسط ففي الميدان الزراعي قام الجزائريون بنشاط هام مارسوا فيه مختلف الطرق الفلاحية باكتساب

---

(1)- A.O.M. G.G.A : 9H 102, Emigration au proche orient 1880- 1898

و انظر تقرير لوسياني: A.O.M. G.G.A : 9H 102, Rapport de Luciani

, le 14 décembre 1899, à Mr. Le gouverneur général.

(2)- Dominique Charpy :Mémoire des stage, situation des Algériens résidant en Tunisie mémoire de stage, Ecole Nationale d’administration. France.1955.p.3.

الأراضي أو كرائها أو استئجارها أو عن طريق الشراكة مع التونسيين أو الجزائريين فيما بينهم و حتى بأسلوب الخماسة، فانعكس ذلك على إحياء الأراضي و استمرار النشاط الفلاحي، و تنمية الثروة الحيوانية (1).

كما كان نشاط الجزائريين في ميدان الصناعة، و خاصة منها الصناعة المنجمية التي انطلقت بعد فرض الحماية الفرنسية سنة 1881، فشكلت اليد العاملة الجزائرية فيها المرتبة الثانية بعد الايطاليين و التونسيين ضمن المجموعات المهاجرة إلى تونس و العاملة بالمناجم خاصة خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى قبل أن تتحول الهجرة الجزائرية نحو فرنسا (2).

كما كان للهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية بغرض العلم و الثقافة تأثيرها و نتائجها بمختلف النشاطات العلمية و الثقافية بمنطقة الوصول خلال فترة الدراسة كلها و خاصة منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى غاية الثورة الجزائرية سنة 1954، فكانت للمشاركة الجزائرية في كل الفعاليات الثقافية نتائج ايجابية في البلاد التونسية و خارجها بالعمل المشترك في حين كانت الجزائر تعيش الحرمان من مؤسسات علمية ذات صيت كبير في العالم مثل جامع الزيتونة غير أن عامل الجذب لجامع الزيتونة المرغوب فيه من طرف الجزائريين في الداخل كان له تأثيره في توافد الهجرة العلمية نحو تونس فكان لذلك نتائجه الايجابية في الربط بين النضال الوطني الذي اتخذ أبعاده المغاربية كنضال مشترك بين الحركات

---

(1)- صلاح الدين برهومي: الشمال الغربي الجبلي الجبالية و المجال الزراعي من 1856 إلى 1945، دار سحر للنشر، تونس 2010. ص- ص. 97- 98.

وانظر كذلك: أ.و.ت: السلسلة التاريخية، علبة 211، ملف 220- 241، ورقة 8،25، 45.

(2)- د.صاري الجيلالي وآخرون: هجرة الجزائريين نحو أوربا، منشورات (م.و.د.ب.ح.و.ث.ن). 1954. الجزائر.ص - ص. 24-25.

الوطنية للأقطار الثلاثة للمغرب العربي (الجزائر و تونس و المغرب) و هو ما تجسد في الميدان حيث كانت المشاركة الجزائرية في الحركات السياسية والفكرية والنقابية و الاجتماعية التونسية و وصلت حتى إلى المراتب القيادية كالشيخ الثعالبي (1) وتوفيق المدني، وصالح بن يحيي وغيرهم كثير ممن شاركوا في حركات الإضراب و الاحتجاجات ضد السياسة الفرنسية المنتهجة بالبلاد التونسية، و هذا ما أدى إلى نمو الوعي الوطني لدى الشعبين، و تطور الحركة الفكرية والسياسية بالتفاعل المشترك بمنطقة الاستقبال، فزاد من قوة الإحساس و الشعور بالظلم الممنهج من طرف إدارة الاحتلال المسلط على الشعبين، فعاد ذلك كله بنتائج إيجابية على البلدين (الجزائر و تونس)، و منطقة المغرب العربي كله في المطالبة بالاستقلال، وبتنسيق الجهود في جميع الميادين الثقافية والسياسية والعسكرية لتحقيق الإنعتاق من العدو المشترك في كلا البلدين.

---

(1)– أنور الجندي: عبد العزيز الثعالبي رائد الحركة و النهضة الإسلامية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1984، ص.ص. 35– 36.

وأنظر أيضا: الكلمة الحاسمة للمرحوم الشيخ الزعيم عبد العزيز الثعالبي، عرض وتقديم وتعليق، حسن أحمد جغام، (د.م.ط.ن)، سوسة، تونس. سنة . 1989. ص–ص. 36–37.

خلاصـة

نستخلص مما سبق بأن الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية مابين 1830–1954 تنطبق عليها مختلف عوامل الطرد الداخلية الناتجة عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والنفسية الناجمة عن السياسة الاستعمارية الفرنسية المتميزة بالقمع والاضطهاد التي أدت إلى تهجيرالجزائريين في شكل أفراد أو جماعات، ساعدتها في ذلك خاصة قرب المسافة، والروابط الاجتماعية والحضارية والهجرة القديمة المتواجدة بتونس، كما أدت سياسة الاستيطان من جهة أخري إلى جذب الهجرة الأوروبية نحو الجزائر التي عملت علي حرمان الجزائريين من كل مقومات العيش والحياة الكريمة(الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...إلخ)، كما كان لعوامل الجذب الخارجية باتجاه البلاد التي كانت تمثل المتنفس والحل المفروض الذي كان يراه الكثير من الجزائريين بأن الهجرة تمثل نوعا من المقاومة تحاشيا للقمع والاضطهاد، وعدم الانصياع لسياسة الغزاة، والمحافظة على المقومات الحضارية وتحضيرا لاستئناف المقاومة، وهذا ما يفسر لنا اندماج الجزائريين في المجتمع التونسي وانخراطه في مختلف النشاطات االثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ماسنعالجه في الفصول الموالية.

الـفـصـــــل الثـــــــانـــــــي

وضع الجزائر العام 1830-1881

-الوضع السياسي والعسكري

-الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي

مقدمة الفصل:

لقد أصيبت الجزائر بتغير في أوضاعها الداخلية (السياسية والعسكرية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية) بصورة مفاجئة بعد الغزو الذي تعرضت له سنة 1830، و كان ذلك نتيجة للسياسة الاستيطانية التي انتهجتها سلطات الاحتلال الفرنسي، و التي تميزت بطابعها السلبي على حياة الجزائريين في جميع مناحي الحياة، فشكّل هذا التغير المفاجئ في الحياة تأثيرا قويا، فانعكست آثاره على دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج، إما باتجاه البلدان العربية و الإسلامية، أو

باتجاه البلدان الغربية، و خاصة نحو البلدان المجاورة (المغرب وتونس)، فتطورت حركة الهجرة بسبب اشتداد السياسة الاستعمارية المسلطة على الجزائريين.

كما تميز الوضع بالتدهور في جميع مناحي الحياة، الأمر الذي تطلب من الجزائريين اتخاذ موقف المقاومة بكل أشكالها بعد أن تمادت سلطات الإحتلال في اغتصاب الأرض، وهتك العرض، وتشريد أهلها بالقوة العسكرية المتفوقة وبالقوانين الاستعمارية الرسمية التي توالت منذ بداية الاحتلال سنة 1830 إلى نهايته سنة 1962، والتي دفعت بالكثير من الجزائريين إلى اتخاذ قرار الهجرة الخارجية، و خاصة منها نحو البلدان المجاورة، باتجاه المغرب أو البلاد التونسية، وكان الدافع لها بالدرجة الأولى هو السياسة الاستيطانية التي انتهجتها فرنسا بأرض الجزائر بصورة مباشرة، و من أهمها إصدار القوانين الاستيطانية المتتالية، و الإجراءات التعسفية ضد الجزائريين من جهة، و العمل على استقطاب المستوطنين الأوربيين نحو الجزائر و منحهم مساحات واسعة من الأراضي الجيدة التي استلبت من أصحابها الشرعيين الذين هجروا إلى المناطق الريفية الفقيرة من جهة أخرى، و محاولة إزالة الوجود الجزائري و تعويضه بالوجود الأوربي بالحجة المتضمنة بأن فرنسا جاءت بهدف يتمثل في رسالة حضارية هي التمدين للإنسان الجزائري ونشر الحضارة بأرضه،

وهذه المهام الكبرى – حسب ما تدعيه سلطات الاحتلال – تتطلب هدم المعالم الحضارية، و طمس التراث الموجود و تعويضه بما يتناسب مع التصورات و الأهداف الجديدة.

و بهذا كانت الانطلاقة المبكرة – بعد الغزو الفرنسي مباشرة سنة 1830– للشروع في تطبيق الإجراءات الفعلية في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الدينية، وهذه العوامل و الإجراءات المطبقة كانت كلها عوامل مشتركة في إجبار الكثير من الجزائريين على الهجرة، فكان اختيار قرار الهجرة – كأفراد أو جماعات– مفاجئا نحو البلدان المجاورة كالمغرب الأقصى و تونس (1)، أو نحو المشرق العربي و خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين ازداد الوضع سوءا وتأثيرا على الجزائريين، و نحو أوربا حين تفاقم الوضع الاقتصادي منذ بداية القرن العشرين.

1–الأوضاع السياسية والعسكرية

1–1– الوضع الإداري :

شرعت سلطات الاحتلال مباشرة بعد توقيع معاهدة الاستسلام في تغيير الهياكل الإدارية باعتماد السيطرة على الوضع الناجم عن عمليات الهجوم على مدينة الجزائر ومنظومتها الإدارية التي أصبحت تحت تصرف القوات العسكرية الغازية التي لم تكن لها دراية بقواعد النظام القائم والعادات و التقاليد و اللغة،

(1)– الجزائر و تونس ربطتهما منذ أقدم العصور وشائج لا تنفصم، و كلمة الحدود لا تعني الا تحديدا جغرافيا لموقعين في وطن واحد يرتبطان باللغة و الدين و التاريخ المشترك و الأصل العربي للانسان فالصلات و العلاقات لم تنقطع بينهما فتبادلا الهموم و المشاعر و اشتركا في الجهاد و المصير، و تبادل الهجرات.

وهذا ما أقر به الفرنسيون أنفسهم مثل ما أشار إلى ذلك ماكماهون في مذكراته بقوله: "لقد سمعنا من الأهالي أنتم الفرنسيون لا تعرفون تسيير شؤون العرب" (1). هذا القول الذي سمعه ماكماهون، وما أكده المؤرخون الفرنسيون في كتاباتهم التي ضمنوها تحميل المسؤولية عن سوء الأوضاع الداخلية التي تلت عمليات الغزو إلى القادة العسكريين الأوائل الذين قاموا بترحيل معظم السكان إلى المناطق الداخلية أو خارج الجزائر فتم ترحيل حوالي 2000 من الإنكشارية العزاب بطريقة تثير الشفقة والحزن، تبعهم طرد المتزوجين من جيش الإنكشارية في 16 أوت، فكانت السفن مملوءة بالنساء والأطفال والجنود و كان المنظر مؤلما ومحزنا لتشتيت الأقارب وتمزيق العائلات باتجاه أناضوليا في آسيا (2).

كما واصلت قوات الاحتلال في التخطيط للسيطرة على الجزائر، فقررت يوم 23 جويلية بضرورة التوسع في كامل التراب الجزائري، فتوجه ديبورمون جنوبا باتجاه البليدة للسيطرة عليها لكنه مني بالفشل الكبير، تلاه بعملية أخرى الجنرال كلوزيل في شهر نوفمبر 1830 في إطار المخطط الواسع للسيطرة على كامل الجزائر، هذا المخطط واصله الجنرال بيجو خلال الفترة التي تولاها كحاكم عام بالجزائر من 1841–1847، باعتماد سياسة القوة والقهر ضد الجزائريين بالاستيلاء على الأرض وهتك العرض(3).

---

(1)– Mac Mahon : souvenirs d’Algérie , 1830-1870.paris .s.d. p. 19.

(2)– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900،ج1، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، 1992. ص.20.

(3)– د. جمال يحياوي: دوافع الهجرة الجزائرية،(م.و) حول الهجرة الجزائرية 1830–1962، أكتوبر 2006، منشورات وزارة المجاهدين 2007، ص– ص. 48–49.

كما التجأ كلوزيل في شهر سبتمبر 1830 إلى تشكيل فرقة الزواف التي قدمت خدمات كثيرة للقوات الفرنسية إلى جانب تشكيل فرقة القناصة الأهلية بمقتضى المرسوم الملكي الصادر في 28 أكتوبر 1836 غير أنها حلت في 8 فيفري 1838 لأسباب غير محددة، وأعيد تشكيلها في 24 نوفمبر 1838 مع توسيع فرقة الزواف في 7 ديسمبر 1841 في العمالات الثلاث، قسنطينة ووهران و الجزائر، وتعدى نشأة هذه الفرقة إلى المشاركة في الحروب خارج الجزائر كحرب القرم 1854–1856، بفرقة مكونة من 2000 جندي، و في الحرب الفرنسية الإيطالية 1860، و عين فرع منها في الحرس الإمبراطوري سنة 1863 (1) .

كما عملت سلطات الاحتلال على إيجاد هياكل إدارية لتسيير شؤون الأهالي إلى جانب السيطرة العسكرية فقام ديبورمون يوم 6 جويلية 1830 بوضع قرار تضمن إنشاء لجنة حكومية أسندت لها مهمة تسيير شؤون المدينة، و العمل على توفير متطلبات الجيش والسكان، و حفظ الأمن والمرافق العامة، والتفكير في إيجاد نظم لتسيير الجزائر بالاستعانة بالنظم السائدة من قبل وتعديلها وفق الخطة الاستعمارية مع استخدام أعيان المدينة في التسيير، وتعد هذه اللجنة في حقيقة وضعها هي النواة الأولى للحكم الفرنسي العام في الجزائر، والتي أسندت رئاستها بعد توصيات اللجنة الإفريقية لها سنة 1834 إلى السيد دنييه، وتشكل أعضاؤها من الفرنسيين و العرب واليهود مع إبعاد العناصر التركية، وذلك يعود إلى تخوف ديبورمون من العناصر التركية في حالة وجودها في اللجنة بربط الاتصال مع السلطات العثمانية في اسطنبول (2).

---

(1)– Yves Lacoste, André Nousclir , André prenant : l'Algérie passe et présent , paris, p-p. 258-259.

(2) Paul Azan (General) : conquête et pacification de l'Algérie 1830-1852, paris, libraire de France , p ,21 .

وإتماما للسيطرة على الأوضاع و متابعتها عملت قوات الاحتلال على تشكيل اللجنة البلدية المكونة من بعض الشخصيات الجزائرية منها حمدان بن عثمان خوجة، و أحمد بوضرية ، والحاج علي بن أمين السكة، وكانت مهمتها تكوين إدارة محلية تعمل على توفير الضروريات المستعجلة لجيش الاحتلال والإطلاع على قدرات البلاد، وطاقتها العامة، وخاصة مدينة الجزائر و ما تحتويه من إمكانيات مادية كأملاك الوقف (1) .

كما شكلت لجنة من طرف ديبورمون سميت باللجنة الخيرية للغوث مهتمة بالشؤون الدينية و المالية والأوقاف و مواردها، ويبدو أن الهدف من هذه اللجنة هو الوصول إلى عمليات الاستيلاء على أملاك الشؤون الدينية و الأوقاف وغيرها، وكانت تضم 9 أعضاء منهم حمدان بن عثمان خوجة و محمد بن عبد اللطيف، وعبد الرحمان اسطنبولي، ومصطفى السائجي واحمد بن شيطاب، وكلتا اللجنتين (البلدية و الخيرية) كانتا تعملان تحت سلطة اللجنة الحكومية (2) .

أما شؤون الأهالي فأسندت إلى أحد المكاتب المنضوية تحت القائد العام للقوات الفرنسية، والقيادات العربية السابقة والمعروفة باسم الأغا والبشاغا والقايد والخليفة، ثم أنشئ مكتب خاص من طرف قوات الاحتلال مهمته متابعة العلاقات مع القبائل والعشائر الموجودة في الجزائر وملاحظتها، وأشرف على إقامة هذا المكتب اللواء أفيزارد في مارس 1833 بعد أن خلف الجنرال كلوزيل بالنيابة في مهامه يوم 4 مارس ويتكون هذا المكتب من 6 أشخاص، رئيس ومساعدين،

---

(1)– د. ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية و الوقف و الجباية في الفترة الحديثة، دار الغرب الاسلامي ط1، 2001، ص– ص. 250– 251.

أنظر أيضا: سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (ش.و.ن.ت) .ص. 76.

(2)– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ج1، مرجع سابق، ص.29.

وثلاثة مترجمين ومهمته رفع تقرير يومي إلى الحاكم العام حول الأوضاع المختلفة، و أول من أسندت له مهمة هذا المكتب هو النقيب لاموريسبير الذي كان يتقن اللغة العربية التي تعلمها حين كان بفرقة الزواف العسكرية (1)، وسرعان ما خلفه بيليسييه دي رينو الذي ألف كتاب حوليات الجزائر 1834.

فهذا المكتب الذي تحمل مسؤولية شؤون الأهالي باسم مكتب شؤون العرب منذ تأسيسه إلى غاية 1837 حين تولى ديمرمون (Damrémont) مهام الحاكم العام، قام بإنشاء إدارة مركزية مهتمة بالشؤون العربية مابين شهري فيفري وأكتوبر عام 1837، وعندما تولى المارشال فالي (Valée) كحاكم عام من(1837–1841) قام بربط هذه الإدارة المركزية للشؤون العربية بقيادة الأركان العامة للجيش، و منح الأولوية للغزو العسكري على إدارة شؤون الجزائريين(2).

غير أن الجنرال بيجو الذي أسند له حكم الجزائر ابتداء من 29 ديسمبر 1840 إلى غاية شهر جويلية 1847 منح الأولية للغزو العسكري مع الاهتمام بالشؤون العربية التي جعلها أداة لقهر الجزائريين وتوجيه قيادتها لخدمة أغراضه الاستعمارية، واهتمامه بذلك يعود إلى الانتصارات التي حققها في مجال التوسع في جهات كثيرة من القطر الجزائري الأمر الذي جعله يعمل على توسيع هياكل المكاتب العربية، فكان المرسوم الصادر في أكتوبر 1844 الذي تضمن إنشاء منصب مدير الشؤون العربية في الجزائر تحت سلطة الضابط العام لكل منطقة أو ناحية، فمهمة المكتب العربي هي مراقبة الأوضاع المختلفة في كل ناحية و رفع التقارير إلى الحكومة العامة في الجزائر ومنها ترفع إلى وزير الحربية

---

(1)– جريدة المبشر، 22 أفريل 1865.

(2)– camille rousset :l’Algérie de 1830à1840,les commencements d’une conquête, t. 1, librairie, paris; 1887 .327.

.

في باريس (1)، وبذلك أصبح تشكيل المكاتب العربية بصفة رسمية مع تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات هي عمالة وهران و الجزائر و قسنطينة و كل عمالة منها قسمت إلى أربعة أقسام هي:

عمالة الجزائر العاصمة وتضم كلا من المدية، وصور الغزلان (أومال)،دلس، وشلف (أورليون فيل)، وعمالة قسنطينة وتضم كلا من قسم عنابة، سطيف، قسنطينة، وباتنة، وعمالة وهران وتضم كلا من قسم تلمسان، سعيدة، مستغانم، و تيارت والغرض من هذا التقسيم الإداري هو التحكم والسيطرة على الأوضاع العامة(2).

1-2- سياسة التدمير و التخريب:

منذ أن وطئت أقدام الاحتلال مدينة الجزائر سنة 1830، تميز الوضع بالتخريب للممتلكات العامة و الخاصة على أيدي جنود الاحتلال المتحمسين للتدمير، حيث قدر ما تم تهديمه بالمدينة خلال الثلاث سنوات الأولى بحوالي الثلث(3)، على الرغم من التعهد الذي حددته قوات الاحتلال على نفسها بعدم التعرض للممتلكات بالتخريب و احترام القيم (4)، لكن توجه المغامرين كان

---

(1)- Charles André julien : Histoire de l'Algérie contemporaine (1827-1870) La conquête et les buts de la colonisation. Paris p,1964 p-p.101-102.

(2)- Jean Depois, René Raynal : géographie de l'Afrique de nord-ouest, Payot- Paris 1967, P-P. 72-73.

(3)- د. جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص- ص. 117- 118.

(4)- عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائرالمعاصر 1830-1900، (د.م.ج)، الجزائر .2007. ص.30.

منذ البداية يسير نحو الهدف الحقيقي لهم، و الذي كان من أجله غزو الجزائر، فتوجهت أنظارهم نحو خزينة الجزائر التي قدرت قيمتها المالية من طرف الكثير من المصادر بأنها تحتوي على أكثر من 50 مليون دولار عام 1830، و قدرت من طرف الفرنسيين بحوالي 55.527.684 فرنك فرنسي، و قدر ما هو ذهب و فضة و جواهر بـ 48.527.684 ف.ف، و ما هو صوف و بضائع أخرى فقدر بحوالي300.000 ف.ف، و ما قيمته مدافع أرسلت إلى فرنسا فقدرت بحوالي 4.000.000 ف.ف (1).

أما محتويات الخزينة غير الرسمية فقدرت بحوالي 400.000.000 فرنك فرنسي، كما أشارت كذلك بعض المصادر إلى أن الداي علي باشا الذي تم نقل مقر حكمه من قصر الجنينة إلى أعالي القصبة، استخدم 50 بغلا في كل ليلة لمدة 15 يوما في نقل محتويات الخزينة، و يقدر الفرنسيون حملتهم هذه على الجزائر بأن أرباحها فاقت تكاليفها بصورة لم تكن متوقعة (2).

و بعد الاستيلاء على محتويات الخزينة مباشرة من طرف رئيس الحملة أصدر قرارا يتعلق بتحديد أملاك الدولة الفرنسية و المتمثلة في ممتلكات الأتراك المطرودين من الجزائر، و الأحباس العقارية و غير العقارية التي تشرف عليها مصلحة اجتماعية خاصة لتسييرها وتوسيعها مستقبلا (3).

---

(1)– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1 ، دار الغرب الإسلامي 1830–1900، بيروت، لبنان 1992، ص. 24.

(2)– د. سعيدوني، مرجع سابق، ص– ص. 253– 254 .

(3)– سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص– ص. 22– 23.

وهذا التحديد الأولي للممتلكات الذي جاء مباشرة عقب احتلال مدينة الجزائر، كان بمثابة الضوء الأخضر الذي منح للقوات الفرنسية في انطلاق عمليات النهب و السلب للممتلكات الخاصة و العامة، استهل بطرد سكان القصبة الذي قام به ضباط و جنود الاحتلال وقاموا بعمليات التنقيب في الأرض و الجدران بغرض الحصول على الكنوز المدفونة، و أجبر السكان حينها على مغادرة و هجرة منازلهم و ترك ممتلكاتهم حفاظا على أرواحهم، فاستولت بذلك قوات الاحتلال على الممتلكات الخاصة (1)، و التي قدرتها بعض المصادر الفرنسية بأنه قد تم الاستيلاء على 168 هكتارا من الأراضي في مدينة الجزائر وحدها (2)، و بدأ العمل في مصلحة الشؤون الاجتماعية بتسجيل عقود الملكية المزيفة بهدف بيع الملكيات التي تمت مصادرتها للمستوطنين الأوربيين، و كانت في أغلبها لليهود – خاصة منها المحلات التجارية – الذين غمرتهم السعادة بسقوط مدينة الجزائر في يد الفرنسيين 1830.

أما عن أعمال الاستيلاء و التخريب فقال جانتي دي بيسي: "إننا أخذنا الجزائر، فنحن أصحابها بدون منازع، و سنعمل فيها ما يحلو لنا من هدم و غيره"، و كما جاء أيضا في نفس السياق حول أعمال الهدم و الاستيلاء في تقرير للجنة الإفريقية عام 1833 " لقد حطمنا... و جردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام... و أخذنا ممتلكاتهم الخاصة بدون تعويض..." ، و ما تعرضت له مدينة الجزائر من هدم و تخريب انتقل إلى ضواحيها، و بقية المدن الجزائرية الأخرى مثل البليدة، و المدية، و قسنطينة و وهران، فكان الضباط الغزاة يتنافسون في اختيار الفيلات،

---

(1)– سعد الله، الحركة الوطنية ،ج 1، مرجع سابق، ص. 25.

(2)– حمدان خوجة: مصدر سابق، المرآة ، ص. 175 و ما بعدها .

و القصور و الحدائق الجميلة العامة منها و الخاصة، فدمرت المساكن و المقرات الإدارية و المساجد و المدارس، و كل ما له دلالة حضارية إسلامية بالجزائر، و هذا ما يذكره (Paul Azan) حول أعمال التخريب المرتكبة من طرف جنود الاحتلال في كتابه "الاحتلال و التهدئة" فقال: "إن الجنود ارتكبوا أعمالا تخريبية حول مدينة الجزائر، فخربوا الفيلات، و قطعوا الأشجار و الحدائق، و خلعوا أعمدة المنازل لإيقاد النار، و ثقبوا أنابيب المياه، و هدموا السواقي لكي يسقوا حيواناتهم، و تسببوا في تفجير مخزن البارود مما أدى إلى إحداث عدة جروح، و لم يحافظوا حتى على صحتهم و نظافتهم، فدخلوا المستشفيات فقدر العدد بحوالي 2500 مريض، وان المستشفيات لم تعد كافية لاستقبال المرضى، فانصب اهتمام الجنود بالتخريب، و لم يكن في حسابهم أي مشروع للبناء" (1) .

كما بيّن حمدان خوجة عمليات التخريب المنظمة و المؤلمة التي قامت بها سلطات الاحتلال من أجل تهيئة الساحة العامة للحكومة، هدّمت منها خمسة أسواق عمومية هي سوق القيصرية لنسخ و بيع الكتب، و سوق الحدادة، و سوق القماش، و مصنع الحرير، و هدّمت ثلاث مساجد من أقدم مساجد الجزائر العاصمة، إضافة إلى عدد كبير من المساكن و المرافق العامة (2).

و في نفس السياق قدّم الدكتور أبو القاسم سعد الله إحصاء حول الأملاك المهدمة أو التي تم الاستيلاء عليها من طرف قوات الاحتلال فمنها أملاك البايلك (الدولة) و عددها حوالي 5000 ملكية حولت إلى الإدارة الاستعمارية و كانت تضم ثكنات و مباني و ممتلكات الوزراء و الحكام و كبار الموظفين من الأتراك،

---

(1)– سعد الله: الحركة الوطنيةج1...، مرجع سابق، ص 25 .

(2)– حمدان خوجة ،مرجع سابق،ص–ص.277–278.

و أملاك بيت المال التي كان يتم حجزها و ليس لها وريث، و أملاك الوقف و هي أملاك عامة و بها أنواع كثيرة في مقدمتها أوقاف مكة و المدينة و هي كثيرة و متعددة، و أوقاف المساجد و الجوامع، و أوقاف الزوايا و الأضرحة، و أوقاف الأشراف، و أوقاف الأندلس، و أوقاف الانكشارية، و أوقاف الطرق العامة، و عيون المياه .

غير أن الأغرب من أعمال التخريب هذه في بداية الاحتلال هو نبش القبور و بيع عظامها و تسويقها في مدينة مرسيليا لأغراض صناعية، و كشف هذه الحقيقة حمدان خوجة، و ذلك بنشره وثيقة مستخرجة من إحدى الإدارات الفرنسية (1)، وكان نفس المصير الذي أصاب المناطق الداخلية من المدن و القرى و المداشر عندما تمكنت قوات الاحتلال من فرض سيطرتها على المناطق التي احتلتها، قامت بعمليات التخريب و النهب للثروة التي تتكون من الأراضي الزراعية و الأشجار المثمرة و الثروة الحيوانية فكان هدف الاحتلال هو هدم البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري الذي تنعكس آثاره على الحياة الاجتماعية للسكان(2).

1-3- سياسة الإبادة و التشريد و النفي:

انطلقت قوات الاحتلال الفرنسية بالجزائر في سياستها الاستعمارية معتمدة أسلوب الإبادة و التشريد و النفي، و هذا ما شرعت فيه بعد أسبوعين من احتلال مدينة الجزائر في 5 جويلية 1830، فبدأت عمليات النهب و الحرق و التقتيل للسكان العزل بمدينة الجزائر(3)، و ذلك بهدف تهديم الشواهد، و الأدلة التي تثبت

---

(1)- جمال قنان، مرجع سابق. ص. 117 .

(2)- خنوف علي: السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري، نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي، 1999، ص- ص. 68-69.

(3)- نفسه، ص. 114 .

تورط قوات الاحتلال في الاختلاس و السرقة، و إشباع غرائز المحتلين المنبوذين في بلدهم الأوربي، وإن عمليات قتل السكان الأبرياء لم تكن مبررة ولا معزولة خاصة و أنها جاءت في إطار منظم و جماعي، و هذا ما يعطي الدليل القوي للسياسة الاستعمارية الرسمية المطبقة في الجزائر منذ بداية الاحتلال من 1830 إلى نهايته في سنة 1962 .

فبعد احتلال العاصمة بأربعة أشهر ،قامت الحامية الفرنسية التي قادها "ترولير" بتنفيذ مذبحة شنيعة ضد السكان العزل بمدينة البليدة التي لجأ إليها الكثير من سكان العاصمة بعد الهلع الذي حلّ بهم، و كعادة الاستعمار فقد لجأت قواته إلى اختراع حجة مفادها أن هجوما نفذه مقاومون ضد الحامية الفرنسية بالمدينة، و وصفت هذه المذبحة بالمروعة و الفظيعة، فلاقت الاستنكار حتى من العدو نفسه (1).

و في إطار مواصلة سياسة الإبادة الجماعية ارتكبت قوات الإحتلال في شهر أفريل 1832 جريمة فظيعة ضد قبيلة العوفية الواقعة غرب مدينة الجزائر، إذ أمر القائد "روفيقو" قواته العسكرية بمهاجمة القبيلة و إبادتها، و تبرير الإقدام على هذا العمل الشنيع هو أن أفراد القبيلة قاموا بسرقة أمتعة مبعوثي "فرحات بن سعيد" الذي كان أحد المساعدين لقوات الاحتلال في منطقة "الزيبان" غير أن التحقيقات التي أجرتها سلطات الاحتلال نفسها أثبتت البراءة التامّة لهذه القبيلة، و رغم ذلك تمّ إلقاء القبض على شيخ القبيلة و إعدامه، و منح رأسه لأحد الأطباء و هو "بوقانون" و ذلك بغرض القيام بتجربة لإقناع مجادليه بحضور القائد روفيقو بأن الإنسان يفقد الحياة مباشرة بعد فصل رأسه (2) .

---

(1)–مصطفى الأشراف:الجزائر الامة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى (م.و.ك)، الجزائر، ص– ص. 211–212.

(2)– جمال قنان، قضايا و دراسات...، مرجع سابق. ص. 115 .

و بالإضافة إلى الإبادة الجماعية التي نفذها كل من "ترولير" بالبليدة، و "روفيقو" بقبيلة العوفية، فان هناك قائمة كبيرة من قادة الاحتلال عرفوا بجرائمهم كهيربون، و بواييه و لاموسيار، و الجنرال يوسن، فارتبط مسار هؤلاء بالمذابح الدورية التي نظموها ضد السكان العزل بدون عذر يذكر مثلما وقع لقبيلة أولاد رياح الواقعة جنوب مدينة تنس بجبال الظهرة، حيث قام الضابط الفرنسي بيليسييه بتحطيم و إحراق كل ممتلكات القبيلة، و حجز أفرادها بغار الفراشيش و المقدّر عددهم بحوالي 1000 شخص، و بعدها أضرمت النار في مدخل الغار فمات الجميع مع حيواناتهم بالاختناق داخل الغار(1).

فأثارت هذه الإبادة الجماعية استنكارا شديدا، فعلقت جريدة التايم البريطانية عليها بعبارات هي: "مذبحة فظيعة... جعلت المتوحشين يخجلون"، و أطلق العنان للجنود بنهب الجثث الهامدة، و أخذ الأرزاق و الملابس التي نزعت من أجساد الأموات(2)، و على الرغم من الاستنكار و التنديد بهذه المجازر، فان قادة الاحتلال استمروا في انتهاج سياسة الإبادة الجماعية كما حدث في واحة الزعاطشة، و اقتراف المجازر الجماعية و الفردية طوال فترة الاحتلال لا يتسع لنا المجال هنا للتعرض لها بالتفصيل فهي تشكل مواضيع عديدة، وما يهمنا هو أنها كانت عاملا أساسيا في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج.

وشكلت سياسة الإبادة و النهب جانبا هامّا من السياسة العامّة للمحتلين أساسها الإرهاب و القتل الجماعي، و التجويع و الاحتجاز، و حرق الممتلكات، و إقامة المحتشدات، و شراء الذمم، و التشريد و التهجير، و النفي لكل من رفض التعاون

(1)- د. بوعزة و آخرون: الجزائر الفرنسية و الابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 منشورات (م.و.د.ب.ج.و.ث 1 ن 54)، الجزائر، 2007، ص- ص. 127- 128.

(2)- سعد الله، مرجع سابق، ص- ص. 229-230 .

مع قادة الاحتلال أو ثار ضدهم .

أما الذين وقفوا في وجه الاحتلال بالمقاومة فاتخذت ضدهم إجراءات أكثر قساوة، كاحتجاز العائلات كرهائن، ومصادرة الأملاك والأراضي، و التهجير خارج الوطن، كما حصل للكثير من الشخصيات مثل المفتي "مصطفى الكبابطي" الذي نفي هو و أفراد من عائلته إلى مدينة الإسكندرية، كما لقي "حمودة بن الفكون" نفس المصير،و اتخذت إجراءات مماثلة مع كل من تعامل أو اتهم بوقوفه مع المقاومة، و كان الإجراء المتخذ ضد هؤلاء إما الإعدام أو النفي الأمر الذي اضطر إليه الكثير من هؤلاء هو الولاء للمحتل تجنبا للعقوبة القاسية، و كان هدف المحتلين هو اكتساب نواة من الجزائريين الموالين لقواتها يعملون لصالح التوسع و التغلغل لاحتلال المناطق الداخلية من الجزائر (1).

و هكذا فقد اتخذت عدّة إجراءات ضد الزعامات المحلية في المدن و الأرياف فطال النفي الكثير من الجزائريين إلى الجزر النائية بالمحيط الهادي، و أمريكا الجنوبية بغرض القضاء على كل حركة تقف في وجه التوسع الاستعماري نحو المناطق الداخلية و الجنوبية من الجزائر(2)، وهذا ما ذكره أحد الباحثين الفرنسيين و هو "بيتر فان سيفرز" أن جزيرة "سانت مارقوريت" نفي إليها حوالي 80 شخصا ما بين 1841–1843 من القادة الزعماء أو ممن حملوا السلاح، أو حتى من اشتبه في أمره بأنه يشكل خطرا على المحتل أو على النظام العام، و هناك من كان نفيهم إلى جزر نائية بأمريكا اللاتينية و بالمحيط الهادي في جزيرة اكس، و جزيرة ديري، و جزر لامالق، و حصن بريسكو، و سان لويس، و سان بيير، و دي سات، و المارتينيك، و جويانا، و سجون فرنسا، و هذه المواقع البعيدة وصفت

---

(1)– مصطفى الأشراف، مرجع سابق، ص. 22.

(2)–أنظر تقارير مختلفة، A.O.M,G.G.A : (11h22, 15h1).

الأعداد المنفية إليها بأنها كانت كبيرة (1) .

و أشار أبو القاسم سعد الله بأن انتماءات هؤلاء المنفيين كانت من جهات مختلفة من الجزائر و إلى سنتي 1841-1842، و التهم الموجهة إليهم تتمثل في رفع السلاح و المشاركة في المقاومة ضد المحتل، و كان من الشخصيات التي نفيت إلى جزيرة "سانت مارغوريت" سنة 1842 من قسنطينة، الحسن البرجي و أخوه الذي كان خليفة للأمير عبد القادر في الزيبان 1838-1842، و كجك علي، و سي زغدود، وسعيد بخوش، و مبارك بلعباس، و قويدر بن أحمد، و الصادق بن مختاش، و من مدينة مستغانم هناك رسائل عديدة تحمل وصف الحالات المادية التعيسة لهؤلاء المساجين تضم أسماء من النساء و الأطفال، و من الأسماء الواردة في هذه الرسائل، عبد القادر بلحاج، أحمد بلعيد، الخليفة بن دحمان، ابن هني بن زيان، محمد بن شروان، و سبعة نساء و ثلاثة أطفال، وهناك رسائل من معسكر و عنابة ، كما أن هناك عددا معتبرا من النساء المنفيات مع رجالهن، منهن خيرة بنت الطاهر زوجة بلحاج عبد القادر، و عربية زوجة الخليفة بن دحمان، و خيرة بنت جلول و هي أم ابن هني بوزيان إلى غيرهن من النساء المنفيات (2).

و نستخلص مما سبق بأن هؤلاء المنفيون قد وجهت لهم تهمة التمرد و الثورة و تدعيم المقاومة، و أتباع للأمير عبد القادر، و أحمد باي، و فاطمة لالة نسومر، و الزعاطشة، و بوبغلة، غير أن ثورة المقراني سنة 1871 قد عرفت نهاية متميزة في ظل الاحتلال الفرنسي بالجزائر كان أهمها حكم الإعدام لكل من له

---

(1)- سعد الله، الحركة الوطنية،مرجع سابق، ص- ص. 222-223 .

(2)- نفسه، ص. 227.وللمزيد أنظر د.سعدالله ،هجرة الأعيان، أعمال (م.و)حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال...مرجع سابق.ص-ص.24-25.

علاقة بالمقاومة، و النفي للعديد من زعمائها نحو كاليدونيا الجديدة (1)، و تهجير المئات من العائلات نحو تونس كعوائل أولاد مقران الذين قدّر عددهم بحوالي 500 شخص منحهم باي تونس قطعة من الأرض يعيشون عليها (2)، و فرضت على الأهالي غرامة مالية تقدر بحوالي 64 مليون فرنك ذهب أي ما يعادل 70 % من ممتلكاتهم حسب ما أشار إليه المؤرخ الفرنسي أجرون بأن مصادرة الأراضي، و منحها للمحتلين أدّت إلى تجريد سكان القبائل من ممتلكاتهم، و تهجيرهم نحو المناطق الريفية في الجبال و الصحاري كعقاب لهم نتيجة لمواقفهم المساندة للمقاومة (3).

و عرف القرن التاسع عشر من1870 إلى نهايته إجراءات قمعية شديدة ضد الجزائريين اعتمدت فيها سلطات الاحتلال مبدأ المسؤولية الجماعية حملّت فيها سكان القبائل المسؤولية الجنائية التي تحدث بمناطقهم، كما كان لإجراء قانون الحجز الإداري ضد أي شخص تراه إدارة الاحتلال يشكل خطرا على أمنها العام، فبموجب هذا القانون كان يتم النفي إلى خارج الجزائر، أو فرض الرقابة اليومية التي تجبر المعني بالحضور إلى إدارة الاحتلال لمدة من الحجز الإداري التي كان يحكمها مزاج إرادة الحاكم المحتل دون أية مراجعة قانونية (4) .

فهذه الإجراءات التدميرية للبنية الاقتصادية و تشريد الجزائريين التي أفرزتها

---

(1)– د. الصديق تاوتي: المبعدون الى كاليدونيا الجديدة، مأساة هوية منفية، نتائج و أبعاد ثورة المقراني، شركة دار الأمة ط1، الجزائر. 2007، ص– ص. 124– 125.

(2)– Garant , Henri : Histoire générale de l'Algérie, Gressenzo. Alger, 1910, P. 989.

(3)– أجرون: الجزائريون...، ج2، مرجع سابق، ص– ص. 750– 751.

(4)– بن أشنهو: مرجع سابق، ص. 66.

السياسة الاستعمارية بالجزائر شكلت أسبابا مباشرة في دفع موجات الهجرة الجزائرية، فمنها الداخلية نحو المناطق الفقيرة والصحراء أو الخارجية نحو بلدان المغرب العربي أو المشرق، فكلما كانت هناك ثورة إلا و أعقبتها هجرات، فرارا من العقوبة الجماعية المسلطة من طرف إدارة الاحتلال على قادة هذه الثورات، و المشاركين فيها من سكان القبائل .

1-4- قانون مصادرة الأراضي و إجراءاته:

بعد احتلال مدينة الجزائر في شهر جوان سنة 1830، وقّع داي الجزائرعلى وثيقة الاستسلام التي تضمنت احترام كل مقومات الشعب الجزائري من حريات فردية و ممتلكات خاصة، غير أنه سرعان ما عملت سلطات الاحتلال على مخالفة كل البنود الواردة في الاتفاقية فبدأت بسن مجموعة من المراسيم و القوانين التي تسمح بالاستيلاء على الأراضي الزراعية، و أهمها على الإطلاق كان قانون مصادرة الأراضي الذي فسح المجال لقوات الاحتلال في استيلائها على الملكيات الفردية والجماعية التي تحول بموجبها معظم الجزائريين إلى خماسين و مستأجرين في الأراضي التي كانت ملكا لهم، ثم جاء قانون أكتوبر 1844 ليثبت القرار السابق، و يلغي الاعتراف بعقود الملكية المسجلة قبل سنة 1830، و يمنح سلطات الاحتلال حق الاستيلاء على الأراضي، و الأحباس غير المستغلة لدى المصالح العقارية الفرنسية فتصبح ملكا للدولة، و كانت تمنح مهلة ثلاثة أشهر لأصحاب الأراضي لإعداد مخطط شامل و مفصل للأراضي المملوكة و تقديمه إلى المصالح الإدارية الفرنسية، و إذا لم يتم تقديمه من طرف أصحابها تؤول ملكيتهم بصورة مباشرة إلى ملكية السلطات الاستعمارية (1).

---

(1)- د.عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، دار لافوميك للنشر، ص- ص. 230-231.

و جاء الأمر الملكي الصادر في جويلية 1846 الذي تضمن تحديد مناطق الأراضي الزراعية غير المستغلة، و التي تصبح ملكا للدولة بعد ثلاثة أشهر، و بهذا الأمر القانوني تمّ اغتصاب 167.245 ألف هكتار بسهل متيجة، و كان الغرض الأساسي من ذلك هو الزيادة في الاستيلاء على الأراضي الزراعية التي تعمل على التوسع الاستيطاني، كما أن مصادرة الأراضي بمناطق محدودة يؤدي إلى قمع المقاومات الشعبية بتلك المناطق(1).

و في شهر جوان 1851 أصدرت سلطات الاحتلال قانونا ينص على تحديد الملكية الخاصة التي تتيح الاعتراف بمالكها إذا كان ذلك مسجلا بعقود قانونية لدى مصالح إدارة الاحتلال، والغرض الأساسي من ذلك هو تشتيت الأراضي الجزائرية ذات الملكية الجماعية التي يسهل وضعها تحت أيدي المستوطنين، و بهذه الطريقة تم الاستيلاء على مساحة قدّرت بحوالي 343.378 ألف هكتار في العقد الخامس من القرن التاسع عشر(2).

أما قانون وارني "Warnier" الصادر سنة 1873، والذي أعطى الصلاحيات لإدارة الاحتلال لنزع الملكية العقارية من الجزائريين متى شاءت و بدون مبرر، فأدى هذا القانون إلى الاستيلاء على مساحات واسعة أضيفت لأملاك الدولة مسّت سبع مجموعات قبلية شاركت في ثورة المقراني، فشملت هذه العمليات الاستيلاء على حوالي 503.506 هكتار من أراضي 306 قبيلة بحجة التمرد، و حوالي 1178 ملكية خاصة تمت مصادرتها و ضمت لأملاك الدولة،

---

(1)- Gauthier (A) : l'Algérie décolonisation-Socialisme industrialisation, Bréal éditeur , 1974, P-P. 40-41 .

(2)- Evolution économique de l'Algérie de 1830-1960, Revue économique, Paris, S.D , P 108 .

و حوالي 306.614 ألف هكتار من أراضي البور، كما بلغت عمليات الاقتطاع حوالي 446.406 ألف هكتار منها حوالي 301.516 ألف هكتار كأراضي زراعية، و 54.416 ألف هكتار كأراضي للرعي، 90.492 هكتار كأراضي للمرور (1)، كما أن قانون 1873 لم يجر تطبيقه على ثورة المقراني فقط، بل شمل تطبيقه على كل الثورات السابقة قبل 1873، و اللاحقة كثورة الأوراس 1879، و ثورة عنابة 1882، و ثورة أولاد سيدي الشيخ، و قدّرت مصادرة الأراضي الجماعية بـ 2.639.999 ذات ملكية قبلية لحوالي 313 قبيلة، أما مصادرة الأراضي التي تعود للملكية الفردية فإنها قد مسّت مئات الآلاف من الجزائريين.

و أمام هذا الاستيلاء الجماعي للأراضي الزراعية الذي سلط على الجزائريين من طرف قوات الاحتلال الفرنسية فانه لم يبق أمام السكان سوى القيام بالهجرة نحو الخارج، و خاصة بالاتجاه نحو البلديين المجاورين المغرب و تونس، و من جراء تطبيق قانون المصادرة فقد الجزائريون حوالي 516.551 ألف هكتار و المقدرة قيمتها بحوالي 510.000.000 ف/ف (2)، و باستمرار عملية المصادرة هذه تفوقت ملكية الأوربي التي قدرت بمعدل 108 هكتار للمزارع الواحد، بينما قدرت ملكية المزارع الجزائري بمعدل 14 هكتار في سنة 1920، و هذا ما يمكننا ملاحظته من عمليات نزع الأراضي من أصحابها الشرعيين مع تطور عدد المستوطنين الأوربيين بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1830–1929 و المبينة في الجدول رقم(4)(3).

(1)– طرشون وآخرون، مرجع سابق، ص. 163.

(2)– ابن اشنهو، مرجع سابق، ص. 232.

(3)– Revue économique : op.cit. P.10.

جدول رقم (4): تطور مصادرة الأراضي و عدد المستوطنين بالجزائر 1830–1929 (1).

السـنة	المساحة بالهكتار	تطور عدد المستوطنين
1850-1830	427.604 هـ	63.497
1860-1851	184.255هـ	103.322
1870-1861	73.211هـ	129.898
1880-1871	233.369 هـ	195.418
1900-1891	161.661	267.672
1900-1891	99.353هـ	364.257
1920-1901	248.289هـ	633.149
1929-1920	70.418هـ	657.641
المجموع	1.4.8.323	

نلاحظ من بيانات الجدول تطور عدد المعمرين و مساحات الأراضي التي تمت مصادرتها بالجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والربع الأول من القرن العشرين، تطبيقا لقانون سانتوس كونسيلت الذي حث على مصادرة قطاع الغابات، فاستولت بذلك إدارة الاحتلال على مساحة قدّرت بحوالي 160.000 هـ بالشرق الجزائري في كل من سكيكدة و عنابة منحت لـ 30 فرنسيا من ذوي النفوذ في باريس، كما تم الاستيلاء على مساحة 6.883.811 هـ تعود ملكيتها لـ 372 قبيلة، و مساحة تقدر بـ 2.861.175 هـ أخذها أصحاب المال(2).

(1)- A.O.M,G.G.A :cent ans de colonisation française en Algérie ,Alger. P.52. وانظر أيضا الملحق رقم(31)

(2)- أنظر صالح عباد،المعمرون والسياسة الفرنسية، مرجع سابق، ص- ص. 09-10.

و من الإجراءات التي كان لها وقع وخيم على السكان الجزائريين هي إلصاق تهمة حرائق الغابات بهم، و ضبطها بمحاضر تقدم إلى المحاكم الفرنسية، و كان

آخرها قانون 1903 الذي فرض على السكان القيام بحراسة الغابات في الفترة الممتدة ما بين شهري جويلية و نوفمبر من كل سنة، و كان الانتقال من مصادرة الأراضي الزراعية إلى تدخل إدارة الاحتلال في توجيه الإنتاج الفلاحي إلى إنتاج المزروعات التجارية بدل المزروعات المعاشية التي كانت تمثل الزراعة الأساسية للسكان (1)، و ازداد الوضع تفاقما خاصة خلال عقد الستينات من القرن التاسع عشر الذي عرفت فيه الجزائر سنوات الجفاف و القحط ما بين 1866 إلى 1869 إضافة إلى موجات الجراد و قلّة المحاصيل الزراعية، و انعدام المساعدات الحكومية و المجاعات، فهذه الظروف القاسية عملت على انتشار الأوبئة و الأمراض التي أدت إلى وفاة أعداد كبيرة من الجزائريين قدرت بـ 500.000 ضحية، كما أصيب قطعان الماشية بالهلاك(2).

و نتيجة لما أصاب الجزائريين من مصادرة الأراضي، و ما تبعها من ضنك في المعيشة دفعهم للهجرة الخارجية نحو البلدين المجاورين المغرب و تونس، كما

---

(1)- Jacques boulveresse et pierre- Louis Montoy : les maires des agglomérations urbaines des départements de Constantine (1884- 1941). Etude de sociologie politique. Publication du centre de recherches d'histoire du droit. Faculté de droit et des sciences économiques (S.D).

(2)- زوزو, نصوص ووثائق، مرجع سابق، ص- ص. 118-119. وللمزيد أنظر: A.O.M, 1 K K 51 ، و يحي بوعزيز: المجاعة بالجزائر أواخر الستينات من القرن 19، و مواقف و آراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها، مجلة الأصالة، عدد: 33 ماي 1976، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ص- ص. 10- 12.

دفع بسلطات الاحتلال أن أوفدت لجنة تتولى معرفة الأسباب الحقيقية للمجاعة برئاسة "راندون" الذي طلب منه وضع قانون أساسي جديد للجزائر يقدم إلى مجلس الشيوخ الفرنسي، و في إطار العمل بمبدأ إنقاذ ما يمكن إنقاذه عمل نابوليون الثالث على استدراك فظائع الإدارة الاستعمارية في حق الجزائريين، و تنبيه ماكماهون برسالة وجهها له بتاريخ 30 جوان 1865 متضمنة ما يلي (1): "ينقسم السكان العرب إلى قبائل على رأسها عائلات ذات نفوذ، لكننا أفلسناها و جردناها من اعتباراتها، كما حاولنا تفكيك القبائل، و الإخلال بالقضاء الإسلامي من غير أن يكون لدينا تعويض نمنحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها من غير دليل بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله و تعصبه الديني، لقد طرد السكان من أراضيهم، و اضطروا إلى اكتراء الأراضي المحتجزة التي هي ملك لهم من عهد سحيق، كما أبعدوا من السهول، و التجئوا للجبال، و منعتهم إدارة الغابات من استغلال هذه الأماكن التي كانت فيما سلف مراعي لمواشيهم" (2).

1-5-السياسة الاستيطانية:

الحديث عن سياسة الاستيطان له ارتباط بقانون مصادرة الأراضي الذي يجرنا إلى الحديث عن الهجرة الأوربية نحو الجزائر و الاستقرار بها، لأن المصادرة و السيطرة على الأراضي تهدف إلى كسب شرعية الملكية و البقاء الحتمي بالأرض، و لتحقيق ذلك ميدانيا كان انتهاج سياسة أسلوب الإكراه و العنف و الإغراء، و الشراء، و فرض صيغ و اتفاقيات مع أصحاب الأراضي الشرعيين

---

(1)- عبد الحميد زوزو: نصوص و وثائق...، مرجع سابق، ص.163.

(2)- د.بلقاسمي بوعلام: مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م (م.و2) حول العقار في الجزائر. وزارة المجاهدين (ط.خ). 2007. ص- ص31-32.

التي كان الغرض منها اكتساب القاعدة المادية و هي الأرض، و اكتساب القاعدة البشرية و تسخيرها للمستوطن الأوربي المحتل، و يتم ذلك تحت غطاء نقل المدنية الأوربية، ومنذ بداية الاحتلال، رأى الغزاة أنهم أمام اختيارين، إما انتهاج سياسة الإبادة للقضاء على صاحب الأرض الشرعي، أو انتهاج سياسة تعمل على إذابته في الثقافة الأوربية التي يمكن بها استغلال الإنسان الجزائري و تسخيره لخدمة الأهداف الأوربية الاستيطانية، غير أن سلطات الاحتلال عملت على تطبيق الأسلوبين معا، ومن هذه العلاقة المتناقضة استمر التجاذب بين المقاومة الوطنية الرافضة لمصادرة الأراضي والذوبان الثقافي والهجرة الأوربية.

وما يمكن استخلاصه هو أنه منذ 1830 عمل قادة الغزاة الفرنسيين على مبدأ الاستيلاء على الأرض و الممتلكات، كالاستيلاء على أراضي البايلك، و أراضي الأوقاف، و أراضي القبائل الثائرة ضد المحتلين، و مصادرة أراضي و أملاك النازحين إلى المناطق الداخلية، و المهاجرين نحو الخارج، كما جرى توزيع الأراضي الخصبة على المهاجرين الأوربيين الذين حلوا محل الجزائريين بعد أن تعرضوا لعمليات الإبادة و الطرد و المصادرة، إضافة إلى استغلال الجزائريين كخماسين في الأراضي، وعمال أجراء في مصانع الأوربيين، و تسارعت عمليات الاستيلاء الشامل على ممتلكات الجزائريين خاصة بعد تولي الجنرال بيجو مقاليد الحكم الاستعماري في الجزائر الذي انطلق من مبدأ سياسة احتلال الجزائر احتلالا كاملا و مباشرا تكون فيه السيطرة الكاملة للرجل الفرنسي، و يعدّ بيجو المنظم الأول لسياسة الاستيطان الرسمي بمنحه الأراضي للأوربيين العسكريين منهم والمدنيين، و فتحه لمجال الاستثمار الأوربي(1)، و ذلك بإقامته للمشاريع

---

(1)- عبد المجيد بوجلة: مصادرة الأراضي وحركة الاستيطان، دراسة في فكر الماريشال بيجو، أعمال (م.و.ث)، العقار في الجزائر، إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962. يومي 20-21 ماي 2006.(ط.خ) منشورات وزارة المجاهدين.ص- ص. 93-94.

الاقتصادية الكبرى، و إنشاء القرى الفلاحية، و تعبيد الطرق ومد السكك الحديدية و التوسعات العسكرية (1)، و غرضه من ذلك كله هو التوسع في الأراضي الخصبة، و توطين المهاجرين الأوربيين فشرعت قوات الاحتلال في وضع القوانين الجديدة، و ازدادت وتيرة هذه القوانين خاصة بعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر، و كان الهدف هو حل الجماعات الفلاحية و القبلية و العائلية، و تحطيم طبقة الحكام، و هذه القوانين مكنت المستوطنين الأوربيين من امتلاك الأراضي الجيدة بطرق ملتوية مثل ما حصل مع السكان الذين كانت أراضيهم تعرف بأراضي العرش فيطلب منهم التخلي عن الأراضي غير المستغلة مقابل منحهم حق الملكية للأراضي التي يحتفظون بها (2).

و في هذا السياق جاء قانون 1846 الذي أقر بأن عدم زراعة الأراضي يمثل سببا كافيا لانتزاعها من مالكها و وضعها في خانة المصلحة العامة، و بهذا لم تعد الحروب وحدها هي السبب في هجرة السكان بل أضافت هذه القوانين سببا آخر أجبر السكان على بيع ممتلكاتهم و الهجرة نحو البلدان المجاورة كالمغرب الأقصى و تونس، و تلتها قوانين أخرى لانتزاع الأراضي و تمليكها للمهاجرين الأوربيين في الجزائر، و يعد قانون مصادرة الأراضي من أهم القوانين الجائرة التي كانت تقوم بمصادرة الأراضي بالقوة، و إكمالا لذلك أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية قانونا يمنح 50.000.000 من الفرنكات كتحفيز لكل مهاجر أوربي نحو الجزائر، فأدى ذلك إلى تدفق موجات عائلية من المهاجرين نحو الجزائر منذ سنة 1849، فبلغ عدد هذه الهجرة أكثر من 20.000 عائلة سنة 1850، تمنح لكل عائلة قطعة

---

(1)– Girault (A) : Principe du colonisation, Paris. 1938 . P. 146

(2)– ابن اشنهو ، مرجع سابق، ص. 59 .

أرض و لوازمها الزراعية مع منزل للإيواء، غير أن معظم هذه العائلات كانت من عمال المصانع في فرنسا، فكانت خبرتها في النشاط الزراعي غير كافية(1) و من القوانين التي عملت على اغتصاب الأراضي من أصحابها الشرعيين أيضا قانون 1845 الذي جاء فيه على أن كل القبائل التي تحارب فرنسا أو تساعد العدو (المقاومة) بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و كذلك كل من يتغيب عن قريته أكثر من ثلاثة أشهر بدون رخصة من سلطات الاحتلال يعد متخليا عن أرضه و فارا من أرض العدو(2)، و انطلق العمل بهذا القانون بصورة مباشرة بعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر في المناطق الغربية و الوسطى من الجزائر، فاستولت قوات الاحتلال على أراضي القبائل التي لجأت إلى المغرب الأقصى، و بعودة تلك القبائل أصبحت تستأجر الأراضي الفقيرة التي كانت ملكا لها، لأن الأراضي الخصبة منحت للمهاجرين الأوربيين، فنتج عن ذلك هلاك قبائل بكاملها كقبيلة "حازج" بسيدي بلعباس، و قدرت خسائر الأهالي لأراضيهم المنزوعة منهم ما بين 1850–1870 بحوالي 365 ألف هكتار منها حوالي 249 ألف هكتار تمت مصادرتها ما بين 1850– 1860 في حين تم الاستيلاء ما بين 1830–1850 على مساحة قدرت بحوالي 2000 هكتار(3)، و بموازاة الاستيلاء على الأراضي الخصبة وضع قانون الجمارك سنة 1851 الذي كان الهدف منه تشجيع عملية الاستيراد والتصدير التي كانت في صالح الفئة البرجوازية الاستيطانية المستولية

---

(1)– Girault .A: op.cit , P-P. 884-885

(2)– عدة بن داهة: الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر (1830–1873)، أعمال م.و.1(العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830–1962)، وزارة المجاهدين (ط.خ)، 2007 ، ص– ص. 134–136.

(3)– Girault (A) : op.cit , P. 13

على مقاليد الأمور في الجزائر فأنشئ لذلك بنك الجزائر (1).

غير أن مراجعة السياسة الاستيطانية في هذه المرحلة لوحظ فيها بأن عدد المهاجرين الفرنسيين في الجزائر لم يكن عددا كافيا الأمر الذي يدل على فشل مشروع الجنرال بيجو(2) الذي كان حرصه كبيرا على منح الجنود الفرنسيين أراضي فلاحية بغرض استقرارهم في الجزائر، لكن الواقع كان على العكس من ذلك، حيث فضّل الكثير من جنود الاحتلال مغادرة الجزائر بعد انتهاء خدمتهم العسكرية، فكان ذلك السبب كافيا في فتح الباب أمام المهاجرين الأوربيين فارتفع عددهم من 28000 نسمة سنة 1840 إلى 120.000 نسمة سنة 1848 من بينهم 52.000 فرنسي .

و عملت هذه الترسانة من القرارات و القوانين على تشجيع الهجرة الأوربية نحو الجزائر و الاستيلاء على معظم الأراضي الخصبة، و تهجير أصحابها الشرعيين نحو المناطق الفقيرة، كما كانت مسألة الاستيلاء هذه سببا مباشرا في اندلاع ثورة الشيخين المقراني و الحداد التي لم تحقق أهدافها بعد سنة من اندلاعها، فكان عقاب القبائل المشاركة فيها بمصادرة حوالي 100.000 هكتار من أراضيها التي منحت للمهاجرين الفرنسيين الذين تم استقطابهم من منطقتي الألزاس و اللورين عقب انهزام فرنسا من طرف الجيش البروسي، فقدر عددهم في 30 أكتوبر 1872 بحوالي 2030 من الألزاس، و 2486 فرنسي من مناطق مختلفة من فرنسا (3)، و تمت عملية توزيع الأراضي على المهاجرين الفرنسيين بإشراف

---

(1)- ابن اشنهو، مرجع سابق، ص.102 .

(2)- الجنرال بيجو: ولد سنة 1714 و مات سنة 1849، عيّن حاكما على الجزائر، فهو كان قائد الاحتلال ومنفذ الاستيطان في الجزائر.(1841-1847).

(3)- بوعزة و آخرون: مرجع سابق، ص- ص. 227- 228.

الجيش الفرنسي، كما وزعت على المهاجرين أدوات العمل والمساكن إضافة إلى الرواتب اليومية، وجاء عقب ذلك قانون وارني "Warner" 1872 الذي نص على إحلال المهاجرين الأوربيين مكان الأهالي بعد طردهم من أراضيهم دون مبرر (1).

وكانت نتيجة هذه الإجراءات هي إنشاء 197 مركز استيطاني جديد ما بين 1871–1878، و بناء و توسيع 264 قرية فلاحية ما بين 1871–1880، و تحويل 401 ألف هكتار من الأراضي الخصبة إلى الأوربيين خلال عقد واحد تقع بمناطق صور الغزلان، و المدية، و الشلف، و قسنطينة، و سطيف (2)، و إلى جانب هذه السياسة الاستيطانية كانت هناك حملات موازية تهدف إلى تحطيم المقومات الشخصية، و الانتماء الحضاري للشعب الجزائري، تمثلت في الحملات التبشيرية التي انطلقت بقوة في عملها المتمثل في نشر المسيحية منذ بداية الاحتلال 1830 بإشراف و توجيه من رجال الدين المسيحيين أمثال لافيجري، و دوفوكو اللذين كان نشاطهما مركزا على نشر الديانة المسيحية في الجزائر(3)، و كانت نظرتهم بأنه لا يمكن للاستيطان أن يحقق أهدافه البعيدة إلا بنشر المسيحية و تطور نشاط هذه الحملات التبشيرية بصورة خاصة بعد احتلال مدينة الأغواط 1852.

Ageron.Ch.R :Histoire de l’Algérie contemporaine, Paris 1974,P. 74 –(1)

Ibid. P. 76. –(2)

O A M ,G.G.A. :Cent ans de la colonisation Française en Algérie –(3)
.ancienne imprimerie administrative, Alger. 1930.p.1

1-6-القوانين الفرنسية المرسمة:

من أهم ما اعتمدته السياسة الاستعمارية في الجزائر إصدارها للقوانين القهرية المطبقة على الجزائريين، و كانت هذه القوانين عاملا أساسيا في جذب الهجرة الأوربية نحو الجزائر(1) من جهة، و دفع الجزائريين نحو الهجرة الخارجية من جهة أخرى، فبعد احتلال مدينة الجزائر و المناطق المجاورة لها طرحت الإشكالية التي تحكم الجزائريين وفق الشريعة الإسلامية.

و من هذا المنطلق وجدت إدارة الاحتلال نفسها أمام اختيارين، إما أن تترك الجزائريين لتسيير شؤونهم حسب تشريعاتهم المستمدة من الشريعة الإسلامية، و إما أن تجبرهم على الخضوع للقوانين الفرنسية الصادرة ضدهم، و هذا ما كان غائبا في بداية الاحتلال حين كان القائد العام الفرنسي يسير شؤون الجزائر حسب ما تمليه عليه آراؤه و قناعته الفكرية التي تحقق له أهدافه الاستعمارية دون الاستناد إلى أية نصوص قانونية، سواء كانت هذه القوانين جزائرية أو فرنسية(2)، و بذلك أتيحت الفرصة بأن تكون السلطة عسكرية منحصرة بالدرجة الأولى في قبضة القائد العام، و مدنية ممثلة فيما عرف بالوكيل المدني بالدرجة الثانية، فهي تجمع بين التشريع و التنفيذ في آن واحد، و هذا ما جسده القائد العام حين أصدر قراره بتاريخ 9 سبتمبر 1830، شكّل بموجبه المحكمة الخاصة في الجزائر العاصمة المكونة من رئيس و اثنين من القضاة، و وكيل ملكي، ثم أصدر قرارا آخر يوم 22 أكتوبر 1830 شكّل أيضا بموجبه مجلسا قضائيا، ثم توالت بعد ذلك سلسلة من القرارات بتواريخ :1830/12/07، 1831/06/09، 11 /1832/03،

(1)–أنظر الملحق رقم:(6)

(2)– أجرون، مرجع سابق، ص. 325.

1833/03/09، 1833/08/16، و يقدر عدد القرارات التي صدرت ما بين 1830 و 1834 بحوالي 245 قرارا حاولت من خلالها السلطات تنظيم الأجهزة القانونية في المدن مع إبقاء القضاء الإسلامي في المدينة للتظاهر بالالتزام بما جاء في بنود معاهدة 5 جويلية 1830، كما أصدر الحاكم العام قرارا يوم 22 أكتوبر 1830 لفك النزاع بين اليهود فيما بين ثلاثة من الأحبار، و في يوم 16 نوفمبر 1830 تم تعيين رئيس للجالية اليهودية(1)، و حسب ما ذكره أحد الفرنسيين المختصين فان معظم هذه القوانين كانت ارتجالية.

و بالأمر الصادر في 22 جويلية 1834 الذي اعتبر الجزائر كرقعة جغرافية تابعة لفرنسا فيما وراء البحر، و بالموازاة معها تم تأسيس ثلاث محاكم في كل من وهران، و الجزائر، و عنابه إضافة إلى المحكمة الملكية، و المحكمة التجارية دون إلغاء المحاكم الإسلامية كما أنشئت محكمة خاصة باليهود (2)، و لجنة خاصة تعمل على وضع قوانين تنظيمية لقضية الأرض، و بهذه المحاكم أدخل القضاء الجزائري في ازدواجية بين القضاء الإسلامي و قانون المحاكم الفرنسية.

وتشكلت بذلك لجنة لإنشاء قانون في 1 أكتوبر 1844 الذي يعتبر أول وثيقة قانونية لتنظيم ملكية الأرض، و طريقة نقلها إلى المعمرين، والبحث عن تنسيق تكييفي يتناسب و القانون الإسلامي خاصة منه ما تعلق بقانون الحبوس و الشفعة، و حدد هذا القانون بأن الملكية التي تباع لا تعتمد إلا بعد سنتين، و لأصحابها

---

(1)–د.يوسف مناصريه :النشاط الصهيوني في الجزائر1897–1962، دار البصائر، الجزائر2007 ،ص- ص .77– 79.

(2)– صالح عباد: الجزائر بين فرنسا...، مرجع سابق، ص– ص، 31–32.

الحق في استعادتها بإثبات موثق، ثم جاء قانون 20 أوت 1848 للفصل بين نوعين من السياسة القانونية و القضائية، فأصبح القضاء الفرنسي القائم على القانون الفرنسي مستقلا و تابعا لوزارة العدل بفرنسا في حين أن القضاء المستخرج بين ما هو فرنسي و جزائري تابعا لوزارة الحرب (1).

و بمرور الوقت أسست محاكم ردعية عقب الحملة الإعلامية التي شنتها صحافة المعمرين على الإدارة الفرنسية بالتقصير في توفير الأمن للمعمرين، فاستغل المستوطنون الحوادث التي وقعت خلال هذه الفترة لتقوية مزاعمهم لدى الإدارة الاستعمارية، فما كان من الإدارة الفرنسية إلا الاستجابة لكل المطالب في عهد الحاكم العام ريفول الذي أعلن عن مرسوم في شهر جوان 1902 ينص على تأسيس المحاكم وفق قانون و إجراءات خاصة، و أحكام غير قابلة للاستئناف، و جاءت هذه القوانين بهدف الانتقام من الجزائريين و إذلالهم و إفقارهم، و كان للمستوطنين دورا في إثراء هذه القوانين الخاصة بغرض حرمان الجزائريين من حقوقهم المشروعة و تحقيق أهداف الاستيطان(2).

و جرى تطبيق هذه القوانين وفق ما حددته إدارة الاحتلال الفرنسي في الجهات و الأشخاص، ففي مناطق الحكم المدني تحول أمر التطبيق إلى رؤساء البلديات المختلطة، و المتصرفين الخاضعين لسلطة رئيس البلدية، و بهذا الأمر فهم يتحولون إلى قضاة و رجال أمن ينفذون الأحكام و القرارات على السكان بأنفسهم حيث منح لهم مرسوم 29 أوت 1874 صلاحيات تحضير قوائم المخالفات و الجنح و إصدار أحكام السجن لمدة 6 أشهر و غرامات مالية يصل مبلغها إلى 500 فرنك(1).

(1)- أجرون، مرجع سابق، ص. 111.

(2)-بوشنافي محمد:آثار السياسة الاستيطانية الاستيطانية علي المجتمع الجزائري.م.و2، مظالم الاستعمارالفرنسي في الجزائر ،يومي17-2007/04/18.المدرسة العليا.ص.113.

أما مناطق الحكم العسكري فقد أسند الأمر فيها إلى لجان التأديب، و بذلك فقد امتلكت السلطة الإدارية شرعية السلطة القضائية إضافة إلى سلطتها التنفيذية، فأدى ذلك إلى ضياع الحريات الفردية بتبرير مفاده الحفاظ على الأمن العام، و تثبيت النظام الأمر الذي أدى إلى حصر مجموعة من الاختصاصات هي(1):

1- الحاكم العام له سلطة توقيع العقوبات دون محاكمة لحفظ الاستقرار العام.
2- لرؤساء البلديات و المتصرفين الإداريين السلطة في حبس الأشخاص و مصادرة الأملاك دون محاكمة.
3- العمل بمبدأ المسؤولية الجماعية، و الجرم الفردي تتعدى مسؤوليته إلى جميع السكان في المكان الذي وقع فيه الحادث.

و من هذه الاختصاصات نلاحظ بأن قانون الأهالي منح صفة الشرعية المطلقة في التطبيق و التنفيذ لرؤساء العمالات و المتصرفين الإداريين و لجان التأديب، كما تضمنت نصوص هذا القانون أحكاما تعمل على إرغام الجزائريين على طاعة الأوربيين، فحدد عند صدوره 41 مخالفة يعاقب عليها الجزائريون، ثم خفضت إلى 21 مخالفة سنة 1891، و استمرت عند ذلك إلى أن ثبتت في 27 مخالفة في القانون الصادر في 21 ديسمبر 1898، و على الرغم من أن مدة صلاحية هذا القانون قد حددت بـ 7 سنوات فإنها كانت تمدد عند نهاية كل مرحلة إلى غاية 1930، و تضمن هذا القانون عدة إجراءات من أهمها(2):

---

(1)- Cherif Ben Habib : l'Algérie vue par un indigène, Fontana-frère, Alger, 1914, P-P. 118-119.

(2)- آجرون: مرجع سابق، ص- ص. 64-65. وللتفصيل أنظر: صالح عباد: الجزائر بين فرنسا...، مرجع سابق، ص- ص. 272-273.

- تسليط العقوبات الفردية و الجماعية دون محاكمة.

- تنفيذ إجراءات الحبس و مصادرة الممتلكات دون محاكمة.
- حظر التجمع دون رخصة مسبقة لأكثر من خمسة أشخاص.
- منع تنقل الأشخاص إلا برخصة تقدم من طرف السلطة المحلية.
- غرامة لكل فرد يرفض العمل في مزارع المستوطنين أو العمل في السخرة.
- فرض عقوبة على كل شخص تأخر في دفع مستحقات الضريبة.
- فرض عقوبة على الشتم بكلمات تسيء إلى الدولة الفرنسية.
- منع فتح مدارس دينية إلا برخصة من الإدارة الفرنسية.
- فرض عقوبة لعدم تسجيل المواليد و الوفيات.
- الحط من قيمة القضاء الإسلامي و إزالة المؤسسات الدينية و التعليمية.
- العمل على تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة.

فهذه الترسانة القانونية للاستعمار الرسمي،وإجراءاتها المطبقة على الجزائريين و التي مسّت جميع مناحي الحياة، و أدّت إلى التضييق والاختناق لعبت كلها دورا في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج باتجاه البلدان العربية في المغرب العربي نحو تونس و المغرب، و المشرق العربي.

2-الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية :

شرعت سلطات الاحتلال الفرنسية بعد سيطرتها العسكرية منذ البداية في الدراسات المختلفة المتعلقة بالعادات و التقاليد، و أنماط المعيشة في كل الجهات التي تسيطر عليها والغوص في القضايا الإدارية والاجتماعية والاقتصادية بغرض معرفتها والسيطرة عليها وسن قوانينها الاستعمارية التي تهدف من ورائها إلى تدمير البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري، فأنشأت لذلك اللجنة الخاصة بالاكتشاف العلمي للجزائر (Société d’exploration scientifique) في 14 أوت 1837 من طرف وزارة الحربية و تضم هذه اللجنة مختلف التخصصات (1)،

غير أن سلطات الاحتلال لم تنتظر انتهاء هذه اللجنة من أعمالها بل شرعت في تهديم البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري وفق مخططها الاستعماري منذ انطلاق عمليات الغزو و الاحتلال .

2-1-الأوضاع الاجتماعية :

لقد كان لإدارة الاحتلال أهداف بعيدة ترى بأن الجزائر تابعة لفرنسا، لهذا يجب تحطيم وتدمير مقومات المجتمع الجزائري المتمثلة في عقيدته و لغته، وعاداته وتقاليده بغرض الوصول به إلى الانسلاخ الذي يؤدي إلى تكوين مجتمع تابع ينصهر ضمن المجتمع الفرنسي .

وبهذا فقد انطلقت قوات الاحتلال منذ الوهلة الأولى بتوجيه سهامها إلى المساجد فحولتها إلى ثكنات وكنائس، أو أغلقتها، فحول مسجد كتشاوة إلى كاتيدرائية بتاريخ 18 ديسمبر 1832، بالقرار الذي أصدره الدوق روفيقو، كان قد سبقه غلق 13 مسجدا كبيرا، 108 مسجدا صغيرا، 32 جامعا، 12 زاوية في سنة 1830 (2).

كما انتقلت إدارة الاحتلال في سطوها واستحواذها إلى الأوقاف الإسلامية التي كانت تميز المجتمع الجزائري في حياته الاجتماعية والاقتصادية، على العكس مما التزمت به في وثيقة الاستسلام التي تعهد فيها ديبورمون باحترامه لشؤون المجتمع الجزائري من الداي حسين، غير أن القرار الذي صدر في شهر سبتمبر 1830 و الذي تضمن تأميم أوقاف الممتلكات الإسلامية، كأوقاف مكة و المدينة

---

(1)- جريدة المبشر 30 أكتوبر 1847.

(2)- د.الغالي غربي و آخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات و الأبعاد، منشورات (م.و.د.ب.ح.و.ث.ن)، الجزائر.2007، ص- ص. 270-271.

والأوقاف الخاصة بالتعليم القرآني (1) و توالت العمليات بصورة مكثفة إلى غاية 1844 حين قامت إدارة الاحتلال في شهر أكتوبر من تلك السنة بإصدارها قرارا ضمنته بأن الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة فأصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية، الأمر الذي سيجعل الكثير من أراضي الوقف سهل الاستيلاء عليها من طرف المعمرين الأوروبيين، وهذه المساحات من الأراضي قدرت بأنها كانت تمثل حوالي نصف الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر عند بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر (2).

و بالاستيلاء على الأوقاف الإسلامية التي تعتبر الركيزة الأساسية للتعليم العربي الإسلامي في الجزائر فإن الضرر كان قويا في انخفاض هذا التعليم وتراجعه، وهذا ما أشار إليه ديتوكفيل في تقرير له سنة 1847 بقوله: " لقد استولينا في كل مكان على الأموال الخاصة بالمؤسسات الخيرية، الموجهة لسد حاجات الإنسان والتعليم العام، فحولناها عن استعمالاتها السابقة، وانقضاء المؤسسات الخيرية، فتركنا المدارس تتداعى وبعثرنا الحلقات الدراسية، فانطفأت الأحوال من حولنا، وتوقف رجال الدين ورجال القانون، فجعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا، وأكثر فوضى، وجهلا وأشد همجية بدرجة كبيرة عما كان عليه حاله قبل أن يعرفنا "(3).

---

(1)- د.ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية...، مرجع سابق، ص- ص.207-208.

(2)- د.ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية (م.و.ك) الجزائر 1986. ص- ص. 105- 106.

(3)- د. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، مرجع سابق، ص- ص. 11-12.

كما عملت سلطات الاحتلال على ضرب القضاء الإسلامي فقامت بإصدار مجموعة من القرارات التي تهدف إلى تضييق دور القاضي المسلم، فمنعته من سلطة إصدار الأحكام المتعلقة بالجنح والجنايات، و أسندتها إلى القاضي الفرنسي الذي يعتمد في إصدار أحكامه على القوانين الفرنسية، حسب ما تضمنه قرار 28 فيفري 1841 (1)، كما كان لضباط المكاتب العربية مهمة الاستماع إلى الشكاوي المختلفة المقدمة من طرف الأهالي فيقومون بتصنيفها، فإن كانت متعلقة بحالات الزواج أو الإرث أو عقود مكتوبة فإنها تحول إلى القاضي المسلم الذي يتولى التحقيق فيها فيصدر حكمه بمقتضى الشريعة الإسلامية تحت رقابة المكتب العربي، أما إذا كانت جريمة أو ضجة خطيرة فإنها تحال إلى المجلس العربي الذي يتم تشكيله من طرف إدارة الاحتلال (2).

كما قامت إدارة الاحتلال بإصدار أول قانون لها خاص بالقضاء الإسلامي في 29 سبتمبر 1848، الذي يتكون من 12 مادة تنص على وجود قاض واحد، و باش عدل، وستة عدول بالمحاكم الحنفية والمالكية في كل من مدينتي الجزائر وقسنطينة، أما في بقية المناطق الأخرى فيتم تعيين قاض، و3 أو4 عدول حسب الحاجة، كما ينص هذا القانون على تشكيل مجلس أعلى للقضاء الذي يتولى رئاسته مفتي الملكية، ومفتي الأحناف من القاضيين المالكي والحنفي، ويجتمع مرتين في الأسبوع الإثنين والخميس، في كل من الجزائر وقسنطينة، أما خارج المدينتين فله اجتماع واحد في الأسبوع، كما تضمن هذا القانون الحق للمتخاصمين بالمطالبة بمجلس أعلى يتم تشكيله بناء على المطالبة به، فيتم إجراء عملية قرعة

---

(1)– أجرون: الجزائريون المسلمون...، ج2، مرجع سابق، ص.378.

(2)– يمكن اعتبار كل القوانين والإجراءات الاستثنائية المتخذة ضد الجزائريين منذ 1830، وخاصة منذ عهد بيجو (1841–1847) تشكل قانون الأنديجينا.

على 8 علماء يتم اختيارهم من طرف الوكيل العام للدولة، يبقى منهم أربعة فقط بعد عملية القرعة (1).

هذا القانون جاء بعد الإصلاحات العديدة التي عرفتها فرنسا بعد ثورة 1848، فالقضاء كان قبل ذلك تابعا لوزارة الحربية، ثم أصبح القضاء الإسلامي تابعا لوزارة الحربية، والقضاء الفرنسي تابعا لوزارة العدل(2).

كما عملت سلطات الاحتلال بانتهاج سياسة التأثير على المجتمع الجزائري مستعملة بعض القيادات العربية في نقل بعض السلوكات و العادات الحضارية الأوروبية وخاصة منها الفاسدة إلى المجتمع الجزائري، وذلك بتنظيم زيارات لبعض الوفود إلى فرنسا وعند عودة تلك الوفود، تحدث الأهالي عما شاهدته في فرنسا من مظاهر التقدم في الحياة العامة و الحياة الاجتماعية الفرنسية وهي تهدف من خلال ذلك للانقياد وراء الإرادة الاستعمارية على أمل أن يصبح مستوى حياة الأهالي متساويا مع مستوى الفرنسيين في الجزائر و هذا ليس بالحقوق، و انما يكون بالانسلاخ عن الحياة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الجزائري، و كان ذلك الأسلوب متبعا منذ بداية الاحتلال في عهد الجنرال كلوزيل 1830، و تبعه في ذلك من أتى بعده من الحكام العامين و قادة الأقاليم و ضباط المكاتب العربية (3).

و من أخطر الأساليب التي انتهجتها إدارة الاحتلال هي الإقدام على إرسال الأطفال و الشباب للتعلم في فرنسا بغرض تنشئتهم و تشبثهم بالأفكار و الحياة

---

(1)– د.سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص– ص. 449–450.

(2)– Abd datif ben achenhou :formation du sous développement en Algérie (OPU), Alger,1976.P.69.

(3)– ابن الخوجة مصطفى: مجموع مشتمل على قوانين مفيدة، و تنظيمات شديدة، مطبعة فونتانا، الجزائر. 1903، ص– ص. 20– 21.

الفرنسية، و كان أول من شرع في هذه العملية هو الجنرال كلوزيل الذي طلب من بعض الأعيان أن يختاروا 50 طفلا من أبنائهم ليتم إرسالهم إلى فرنسا للتعلم هناك و من يعارض ذلك يعد خارجا عن طاعة فرنسا فيتعرض إلى الطرد من مدينة الجزائر، كما قامت إدارة الاحتلال بنفس العملية في قسنطينة سنة 1839 حيث تمّ اختيار 5 شبان من أبناء الأعيان الحضرية و إرسالهم إلى باريس بغرض التأثر و الانبهار بالحضارة الأوربية و العودة بقناعات تدعو إلى الخضوع و الرضا بالاحتلال الفرنسي للجزائر الذي يعود بالنفع على الأهالي، حيث ورد في تقرير لهذه البعثة وجه إلى الوزارة الحربية مفاده: " بأنه يمكن لهذه البعثة أن تحمل عظمة فرنسا إلى أعماق الأعراش الأكثر بعدا في الجزائر، و يمكن أن تتبعها بعثات أخرى " (1).

كما عمل الجنرال بيجو على إرسال بعض الجزائريين كرها إلى فرنسا، و ذلك بإصدار أوامر لجنوده بإلقاء القبض على الشبان الذين ينتمون إلى عائلات الأعيان الذين ثاروا ضد قوات الاحتلال أو شاركوا في المقاومة و إرسالهم إلى فرنسا لتحقيق عدة أهداف منها تحويل هؤلاء الشباب إلى أداة لها تأثيرها الحضاري على السكان بشكل عام في المستقبل بعد أن يتم تأثرهم و انبهارهم بالحضارة الفرنسية، و نذكر منهم، أحمد بن رويلة ابن قدور بن رويلة مستشار الأمير عبد القادر حيث أسر أحمد سنة 1843 حين استولت قوات الاحتلال على الزمالة، و كان عمره حوالي 13 سنة، فأرسل إلى فرنسا مع شاب آخر هو علي الشريف ابن سي الحاج أحمد الشريف كاتب و صهر سيدي مبارك خليفة الأمير

---

(1)- الغالي و آخرون، مرجع سابق، ص. 218. و انظر أيضا:
حمدان خوجة: مصدر سابق، ص. 254.

عبد القادر، و أرسل الشابان إلى فرنسا بغرض تنشئتهما على نمط الحياة الاجتماعية الفرنسية ثم العودة إلى الجزائر للتأثير و نشر خصائص الحياة الفرنسية بين الجزائريين (1).

و هكذا عملت إدارة الاحتلال بشتى الأساليب للسيطرة على الجزائريين و إخماد المقاومة إما بالنفي أو الطرد داخل الجزائر و خارجها أو بمحاولة إغراء و جذب العملاء إلى صفوفها، أو بالقتل و العقاب الجماعي، فكان الهدف الكبير من كل ذلك هو ضرب البنية و الترابط الاجتماعي عند الجزائريين.

2-3- الأوضاع الاقتصادية:

لقد كان الاقتصاد الجزائري يتميز بنشاطه الزراعي الذي كانت تجود به التربة الخصبة والمناخ المعتدل من خيرات وفيرة، وذلك منذ العصور القديمة، فشكّل بذلك النشاط الزراعي العمود الفقري للنشاط الاقتصادي لمعظم سكان الجزائر، وباحتلال الجزائر أولت إدارة الاحتلال منذ البداية اهتماما كبيرا بالأراضي الزراعية باعتبارها الركيزة الأساسية، و الثروة التي كانت تشكل حينها الأهداف القريبة والبعيدة في انتزاع الأراضي من أصحابها الشرعيين وجلب الاستيطان الأوربي وتشريد أهلها الأمر الذي زاد من حدة الحياة الاقتصادية للجزائريين فانعكس ذلك على الأوضاع الاجتماعية العامة التي كان لها تأثيرها النفسي خاصة وأنها جاءت من مستعمر أجنبي فكانت الدافع القوي لحركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج(2).

---

(1)- سعد الله: الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص- ص. 220- 221.

(2)- Julien (Ch.A) : histoire de l’Algérie contemporaine, T.L, conquête et colonisation, P.U.F, 1964, P- P164- 166.

2-2-1- التجارة:

لقد خضعت حركة التجارة هي الأخرى إلى السياسة الاستعمارية بالتدخل في تنظيمها والإشراف عليها، وتوفير الأمن والاستقرار لها ففي سنة 1847 أصدرت سلطات الاحتلال قرارا ينص على إلغاء الأسواق الموجودة، وإنشاء أسواق جديدة من طرف حكام المناطق المختلفة التي أصبحت تحت سيطرة إدارة الاحتلال والتي تعمل على تأمين الأسواق، ومراقبة البضائع المحلية والخارجية، ومنع بيع الأسلحة ولوازمها، وجعل الأسواق مكانا لإعلام الناس بتوجيهات إدارة الاحتلال، ومنع ترويج الدعايات المضادة لها في الأسواق اليومية والأسبوعية التي كانت ترى فيها سلطات الاحتلال مكانا للتجارة والسياسة معا، ومن أهم المواد التجارية كانت المواد الاستهلاكية كالحبوب والزيوت والمواشي، وكانت الأسواق منظمة إلى جهة للمواد الاستهلاكية، وجهة لبيع وشراء الحيوانات، وجهة مخصصة للتخزين، وقد كان تشجيع بعض الأسواق بغرض الأمن وإقامة أسواق جديدة، فيرفع عنها المكس مؤقتا (1).

كما عملت سلطات الاحتلال على تغيير المكاييل والأوزان المعروفة لدى الجزائريين واستبدالها بالمكاييل والأوزان الفرنسية بصورة إجبارية بحجة اختلاف الأحجام والأوزان من منطقة لأخرى، ففي المكاييل كان استعمال الصاع والقلبة والربعي..إلخ، وفي المقاييس و الأطوال كان استعمال الذراع والشبر، وأسندت مهمة مراقبة المكاييل والمقاييس الجديدة إلى القياد والمعنيين من طرف سلطات الاحتلال.

---

(1)– سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق. ص. 71.

soualah Mohamed : la société indigène de l'Afrique du nord –(2)
(Algérie, Tunisie, Maroc)2eme partie .imp. Alger.1946. p-p.205-206.

كما عملت إدارة الاحتلال على تنظيم معارض سنوية منذ نهاية الأربعينيات لعرض المنتجات الفلاحية، فأقيم أول معرض في مدينة الجزائر سنة 1848 ما بين

20 إلى 25 سبتمبر، الذي تم فيه توزيع 27 ميدالية فضية، 32 برونزية على الفلاحين(1) العارضين لأحسن المنتجات خاصة منها الحيوانات والزيوت، والتبغ والقطن، ومن شروط المشاركة هي أن تكون المحاصيل الزراعية من إنتاج الفلاح نفسه والحيوانات المعروضة تكون ملكا للعارض منذ سنتين على الأقل، وكانت مشاركة الفلاح الجزائري تتم بإشراف المكاتب العربية، وكان هدف سلطات الاحتلال من هذه المعارض التجارية الخاصة بالجزائر كبلد له أهمية في استقبال الهجرات الفرنسية والأوروبية، وباعتبار الجزائر كمستعمرة استيطانية و موردا لفرنسا في الإنتاج الفلاحي، وسوقا للمنتجات الصناعية (2).

كما أقيمت معارض دولية في باريس منذ بداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر، تعرض فيها المنتجات الجزائرية بغرض التعريف بها، ويستدعى إليها الجزائريون والكولون، ومشاركة الجزائريين فيها كانت رمزية، كما يستدعى الأعيان الجزائريون لحضور المعرض الدولي من السلطات الفرنسية، وكان حضور الجزائريين في معرض 1867 بباريس يقدر بـ 297 شخصا مقابل 599 من الكولون، كما حضر في المعرض بعض البنات المسلمات المتعلمات في فن الخياطة (3) وكان العرض لبضائع متنوعة و الحصول على جوائز فضية

(1)- المقصود هنا، هم الفلاحون الفرنسيون، أما الفلاحون الجزائريون فيبدو أن مشاركتهم ثانوية، وهذا ما تسعى إليه السياسة الاستيطانية في الجزائر.

(2)- أنظر سعد الله: الحركة الوطنية، ج$_1$. ص- ص. 164-167.

(3)- الفتيات المشاركات في المعرض من خريجات مدرسة السيد: أليكس لوسي المتخصصة في فن الطرز بالجزائر.

وبرونزية ومن البضائع الجزائرية المعروضة، الأوبار والزرابي والأقمشة والأحذية والمطروزات، والزيوت، كما كان هناك بعض الأعيان الجزائريين ومنهم الأمير عبد

القادر وولداه محمد ومحي الدين، و قابل بعض الأعيان على هامش المعرض نابليون و زوجته (1) وحضر من أعيان إقليم قسنطينة احمد بن محمد القاض، ومحمد الصغير بن قانة، ومن إقليم وهران الحاج إدريس، ومحمد بن العربي، كما حضر ذلك احمد ولد القاضي باش آغا فرندة، وابنه العابد ابن أحمد الحضري، والحاج أحمد بوعكاز بن عاشور، و مفدى وهران حميدة بن القايد عمر، والحاج محمد المقراني باش آغا مجانة قائدة ثورة 1871 وغيرهم وصاحبهم في ذلك المترجم العسكري (قابو) الذي كان يقوم بعملية الترجمة لهؤلاء الأعيان في حضورهم بالمعرض و لقاءاتهم ببعض السلطات الفرنسية.

وكان الغرض من هذه الزيارات المتكررة، وخاصة منها في عهد نابليون هو التأثير على رؤساء الأهالي وتزامن ذلك مع قيام لجنة التنفيذ بمرسوم 1863 في انتزاعها لأرض الأعراس وتحويلها إلى التملك الفردي، وإنشاء البلديات الأهلية، كما ظن بعض الباحثين بأن ذلك يدخل ضمن العمل في سياسة المملكة العربية التي كان يهدف إليها نابليون كما أن هذه السياسة تجاه رؤساء الأهالي قد أغضبت الكولون، فكانوا يرون فيها إعادة الاعتبار للأهالي، والنقص من نفوذهم الاستيطاني .

أما فيما يخص التجارة الخارجية للجزائر فقد عملت إدارة الاحتلال في حصرها مع فرنسا، فأوقفت التعامل مع المغرب وتونس، والمشرق العربي، واسطنبول وكانت التجارة الجزائرية موجهة نحو فرنسا، في حين كانت الصادرات

---

(1)– أنظر جريدة المبشر: أول أوت 1867، ص. 22.

الفرنسية نحو الجزائر حرة وغير مقيدة بالجمارك إلى غاية 1851 حينما تم وضع أول منظومة جمركية خاصة بالجزائر، تهدف إلى تحقيق الوحدة الجمركية بينها و بين فرنسا، فأصبحت البضائع الجزائرية معفية من التعريفة الجمركية بدخولها إلى

فرنسا مثل الحبوب، والقطن، والحوامض، والخشب، والمعادن، أما السلع الأخرى غير الجزائرية فبقيت خاضعة للتعريفة الجمركية، ثم كان قانون 1867 الذي نص على الإعفاء الجمركي للبضائع الجزائرية ودون استثناء وكذلك الحال بالنسبة للبضائع الفرنسية بالموانئ الجزائرية باستثناء مادتي القهوة والسكر(1).

كما سمح بفتح التجارة ما بين الجزائر وتونس، والجزائر والمغرب ابتداءا من سنة 1853 مع تحديد أماكن مرور البضائع، فحددت تلمسان ومغنية وندرومة بالنسبة لمرور البضائع المغربية، وحددت تبسة وقالمة وسوق اهراس والعين البيضاء بالنسبة لمرور البضائع التونسية.

أما بالنسبة للتجارة الإفريقية فكانت من بداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر حين بدأ اهتمام الفرنسيين بالصحراء فحددت الأغواط وبسكرة، والبيض و أولاد سيدي الشيخ كمراكز للانطلاق والاستقبال للقوافل التجارية منذ 1860، فوصلت أول قافلة إفريقية إلى الجزائر العاصمة في شهر مايو 1861 محملة ببضائع من جلود الفيلة، والفول السوداني، وأنواع من البخور(2) ومنذ سنة 1853 تمّ تصدير مواد كثيرة نحو فرنسا وبكميات معتبرة ومنها الصوف بأكثر من 4,5 مليون كغ، والجلود غير المدبوغة حوالي 1 مليون كغ، والزيت حوالي 1,5 مليون كغ والشمع أكثر من 70,000كغ، وغيرها من رؤوس البقر والغنم، وحوالي

---

(1)– ابن اشنهو، مرجع سابق، ص– ص. 245– 246.

(2)– جريدة المبشر، 3 أكتوبر 1853.

70,0000 قنطار من الصوف، و 500,000 كغ من القطن الصافي وأكثر من 1 مليون كغ من المعادن، و 40,000 قنطار من الزيت، أما صادرات فرنسا نحو الجزائر فكانت كميتها كبيرة حيث قدرت بحوالي 1,428,000 كغ (1).

ونستخلص مما سبقت الإشارة إليه بأن سلطات الاحتلال كانت تخطط في سياستها بالجزائر حسب الأغراض التي تخدم المعمرين بالجزائر في هيمنتهم على استغلال الأرض، وتخدم الاقتصاد الفرنسي و تلبي الاحتياجات الضرورية للسوق الفرنسية.

كما ورد في مقال لأحد الصحفيين في جريدة المبشر حول التجارة الخارجية بأن هناك بلدانا أجنبية غير فرنسا كانت تصدر إليها مواد جزائرية كإسبانيا التي استوردت من الجزائر السمك والدقيق والفول، والدخان، والزيت، وأن الجزائر لم تستورد الحبوب من فرنسا بعد المجاعة الكبرى في حين أنها استقبلت في عام 1869 مابين شهري يوليو وسبتمبر 540 باخرة فرنسية محملة بالبضائع، و 578 باخرة غير فرنسية(2)، ولوحظ بأن هناك زيادة في عدد البواخر المحملة بالبضائع سواء الفرنسية أو غيرها، وأن هذه الحركة التجارية الكبيرة كانت فوائدها تعود على الفرنسيين، أما الجزائريون فهم محرومون من حقوقهم الشرعية ولا ينالون إلا القليل من عوائد هذه التجارة التي تسمح لهم بها إدارة الاحتلال، و هذا ما نستشفه من خلال السرعة التي كان يتم بها الاستيلاء على الممتلكات المتبوعة بإصدار القوانين الاستعمارية المتتالية كغطاء شكلي يراد منه اخفاء النوايا الحقيقية المتمثلة في ضرب البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

---

(1)- المصدر: المبشر ، بتاريخ 15 ديسمبر 1953، و 21 مارس 1866.

(2)- المصدر نفسه، في 23 ديسمبر 1869.

2-2-2-الأوقاف:

عملت سلطات الاحتلال على ضرب كل مقومات المجتمع الجزائري، و منها الأوقاف و مؤسساتها التي كانت عرضة للاستيلاء عليها منذ بداية الاحتلال فكان قرار 8 سبتمبر 1830 ثم تلاه قرار آخر في 8 ديسمبر 1830 الذي منح للحاكم الفرنسي الحرية المطلقة بالتصرف في أملاك الأوقاف الدينية بالكراء و الانتفاع و التأميم الكامل للممتلكات العامة، و التي تحولت فيما بعد إلى أيدي المعمرين، فقامت إدارة الاحتلال ببيع أملاك الأوقاف و التي بلغت قيمتها حوالي 4.495.839 ف.ف (1) و استولت و صادرت أنواعا عديدة من الأوقاف، منها أوقاف المساجد و الجوامع و أوقاف الأشراف، و أوقاف مكة و المدينة و هي أنواع عديدة و ذات قيمة كبيرة، و أوقاف الأندلس و الانكشارية، و أوقاف الزوايا و الأضرحة، و أوقاف الطرق العامة و عيون المياه (2).

و هذه السياسة الاستعمارية تجاه الأوقاف لم تتوقف عند هذا الحد بل أصدرت قانونا آخر في 1 أكتوبر 1844 ليدعم القرارات السابقة لتتحول بها ملكية الأحباس للدولة، و كما هو معروف فالأحباس كانت تمثل المورد المالي الأول للمؤسسات الدينية و التعليمية في الجزائر و جاء هذا القانون كإجراء يتم به إنهاء هذه المؤسسات بصورة كاملة(3)، و حققت عملية الاستيلاء القضاء على المحاكم الإسلامية لتحل مكانها المحاكم الفرنسية، و تجميد التعليم الإسلامي، و تحويل الكثير من المؤسسات التعليمية و المساجد إلى خدمة الأغراض الاستعمارية،

---

(1)- عمار هلال: مرجع سابق، ص. 230.

(2)- عبد اللطيف عبادة: الوقف و مكانته في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي، مجلة الأصالة، عدد: 90/89، جانفي- فيفري 1981، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ص- ص. 102- 103.

(3)- حمدان خوجة: مرجع سابق، ص 196، و ما يليها.

أو تدميرها و إقامة منشآت عمرانية مختلفة لأغراض تخدم قوات الاحتلال كالثكنات و مؤسسات أخرى، و هذا ما أكدته القوانين الصادرة ما بين 1847–1848 و التي ضمنها السيد دوتوكفيل خلاصة قال فيها: " لقد استولينا على موارد الأوقاف، و أهملنا المدارس، و شتتنا الزوايا، و انطفأت الأضواء من حولنا، و معنى ذلك أننا حولنا المجتمع الإسلامي أكثر جهلا و توحشا " (1).

و تحققت هذه الأهداف الاستعمارية بعد الإجراءات التنفيذية التي تم فيها الاستيلاء على أملاك الأوقاف، و التي كانت تعد المورد الأساسي لتمويل التعليم بمختلف مؤسساته المرتبطة بالمساجد و الزوايا و المدارس الخاصة، و الأسر الميسورة هي التي كانت تتكفل بمهام التعليم الإسلامي و هي منتشرة بمختلف جهات الجزائر، و هذا ما يؤكده الخصم نفسه فيقول الجنرال فاليزي: "إن العرب جميعا تقريبا كانوا يحسنون القراءة و الكتابة سنة 1830" (2)، و كما يذكر أيضا بليس دي رينو في حولياته فيقول: "توجد مدارس القراءة و الكتابة في جميع قرى الجزائر و دواويرها" (3)، والملاحظ من خلال مختلف المصادر بأن الأوضاع الثقافية كانت مزدهرة بمختلف شرائح المجتمع الجزائري وأن نسبة الأمية كانت متدنية نتيجة للتعليم الحر الذي كان فيه المجال مفتوحا لإقامة المؤسسات التعليمية وتمويلها عن طريق الأوقاف (4).

---

(1)– سعد الله: مرجع سابق، أبحاث و آراء، ص 11 و ما بعدها.

(2)– د.أبو القاسم سعد الله: القاضي الأديب القسنطيني (م.و.ن.ت) الجزائر. 1985، ص.ص.32–33.

(3)– سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج 1، مرجع سابق، ص– ص 313–315.

(4)– عبد اللطيف عبادة، الوقف و مكانته...، ص– ص. 97– 99.

2-2-3- سياسة الضرائب:

الضرائب أداة اقتصادية قمعية اتخذتها قوات الاحتلال لتحقيق مشاريعها الاستعمارية في الجزائر، و إخضاع الأهالي لإدارة المحتل، فعملت على بؤس و شقاء الجزائريين، كما عملت على تردي الحياة اليومية للفرد الجزائري، و هي متنوعة تكون حسب الظروف و الأوضاع الطارئة بالجزائر، و من أهم ما تميزت به سياسة الضرائب أنها لم تكن مدروسة و مقننة وفق قدرة الإنسان الجزائري المادية، و للتحكم في جبايتها عملت إدارة الاحتلال على إنشاء عدد كبير من البلديات بحكم أن البلدية إدارة قريبة من السكان، و بها تتحقق الاستفادة من الضرائب و الحصول عليها، و توسع مناطق النفوذ الاستعماري(1)، و تطور عدد البلديات بصورة مستمرة فبلغ عددها سنة 1878 حوالي 96 بلدية، ثم ارتفع العدد إلى 276 بلدية سنة 1921، و هي تحتوي على عدد يزيد عن 2.000.000 نسمة و تركزت مهمة هذه البلديات في مواصلة عمليات مصادرة الأراضي الزراعية و الغابات و المياه، و جباية الضرائب و تجهيز السدود لصالح لمعمرين (2).

وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد التقارير الفرنسية أقرت كلها بأن الضرائب كانت كارثية على السكان الجزائريين خاصة منها المتعلقة بالأملاك العقارية و التجارية، كما أن الأهالي لم ينحصر دفعهم للضرائب الفرنسية فقط بل كانوا يدفعون الزكاة و العشور إلى الخزينة الفرنسية، كما كانت تفرض ضرائب أخرى على السكان من طرف البلدية و الدائرة و العمالة فأصبحوا غير قادرين على دفعها، كما أضيفت لهم ضريبة عرفت بضريبة السخرة كالحراسة الليلية

---

(1)- statistique générale de l'Algérie , Algérie. 1900.p-p .9-10.

(2)- ابن اشنهو، مرجع سابق، ص 25 .

بدون مقابل، و هي عامة على جميع الجزائريين الذين يتراوح سنهم ما بين 18 و 50 سنة، و قدرت قيمة الضرائب التي كان الجزائريون يدفعونها سنة 1869 بأنها ضعف ما كان يدفعه الأوربيون، كما أجبر الجزائريون على مواصلة دفع الضرائب التي كانت تدفع قبل احتلال الدولة الجزائرية، و تغيير نوعية الضرائب فألغيت الضرائب العينية و عوضت بالدفع النقدي، و مجيء مرسوم 24 أكتوبر 1870 الذي أحدث عدة تغييرات كان أهمها الزيادة في قيمة الضرائب(1) في حين كان مرسوم 1845 قد حصر الضرائب الخاصة بالجزائريين في ثلاثة أصناف أولها الحكور و هي ضريبة يدفعها الفلاح على أرض العزلة، و قيمتها تكون حسب قيمة مردود الأرض، و الثانية هي ضريبة العشور المفروضة على الأراضي الزراعية، و قيمتها تحدد على أساس نوعية الأرض و كمية المحصول، و الثالثة و هي الزكاة المفروضة على الثروة الحيوانية و قيمتها تتحدد حسب نوعية المناطق و القيمة التجارية للحيوانات، و هناك ضريبة العسة التي فرضت على القبائل الصحراوية و ألغيت سنة 1858، و ضريبة اللزمة التي فرضت على بلاد القبائل ثم عممت على مناطق الحكم المدني (2).

و هذه الأنواع المتعددة من الضرائب التي فرضت على الجزائريين أعدت لها حجج كثيرة منها بناء المدارس، و توفير الأمن للسكان، و إقامة المنشآت العامة كالطرق و المساجد و بناء السدود، و قدرت قيمتها

---

(1)– هلال عمار، مرجع سابق، ص 252.

(2)– عبد الرحمن رزاقي: الضرائب في الجزائر مابين 1871– 1914، الباحث، مجلة تاريخية دورية، ع. 4، نوفمبر 1986، المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، ص 90.

بحوالي 17 ألف ف سنة 1863 دون النظر إلى الضرائب الإنشائية (1)، و هناك ضريبة تسمى ضريبة الملكية الأهلية أقرها مرسوم 13 جويلية 1874 وهي تحسب من المدخول الإجمالي للفرد بقيمة فرنك واحد كل سنتين، و قدرت عائدات الضرائب في الفترة ما بين 1851– 1866 بقيمة قدرها 370.861.533 ف.ف.

و هناك قول لأحد الفرنسيين أشار فيه عن ظلم الضرائب حيث قال: "لا نبالغ إذا قلنا أن هذا الثقل الضريبي إذا طبق بصفة دائمة في أي بلد أوربي حتى و إن كان أكثر غنى، فإنه كاف لتحويله خلال سنوات إلى بلد بائس" (2).

و أهم ما يمكن استخلاصه من فرض السياسة الضريبية هو إنزال العقوبة الاقتصادية على الجزائريين، هذه العقوبة التي تهدف أساسا إلى وضع حد لكل أنواع الثورات الشعبية ضد الوجود الفرنسي في الجزائر، و انتهجت سلطات الاحتلال فيه أسلوب العقاب الجماعي و الفردي الذي انطلقت فيه منذ السنوات الأولى من الاحتلال، و منذ أن أقره الجنرال بيجو في شهر جانفي 1844 و بلغ أقصاه عقب ثورة المقراني 1871، فقدرت غرامة كل بند فيه بـ 100 ف.ف، وأخذ من 928 مجموعة ريفية ما قيمته 36.582.298 ف،أخذ منها 900.000 ف كتعويض للمستوطنين من جراء الثورة، و اقتطع منها 7.933.820 ف للأشغال العامة، و ما قيمته 6.000.000 ف كمساعدة لمهاجري الألزاس و اللورين

(1)– أجرون: تاريخ الجزائر المعاصر، (د. م . ج)، ط 2، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر 1982، ص.207، كما أن القانون ينص على الحجز الجماعي للقبض على الغرامة الجماعية، و أيضا تحريم الرعي لمدة ست سنوات في المناطق المحروقة من الغابات.
(2)– أرشيف (م.و.ج) ملف 1822 الذي يحتوي على مجموعة من المشاريع ذات الصلة بإصلاح النظام الضريبي الذي بقي دون تنفيذ.

الوافدين نحو المنطقة (1).

و بهذا فثورة 1871 كانت تكاليفها باهظة، تجاوزت فيها نسبة 70% من الاستيلاء على أموال الثائرين و المقدر قيمتها بحوالي 63.212.252 ف.ف و استغلت هذه الأموال في استغلال ما دمرته الحرب كالثكنات و المدارس و الكنائس، و بعضها وجه لفئة المستوطنين، و صار هذا الأسلوب من التدمير يمارس ضد الجزائريين من طرف قوات الاحتلال بصورة عادية.

3-الأوضاع الثقافية و الدينية و مؤسساتهما:

يجدر بنا أن نشير إلى الحالة التعليمية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي لها سنة 1830، حيث كانت أفضل بكثير عما أصبحت عليه بعد الاحتلال، إذ تذكر التقارير الفرنسية بأن عدد الجزائريين الذين كانوا يتقنون القراءة و الكتابة تتجاوز نسبتهم 40 % من مجموع السكان، و هذه النسبة من المتعلمين في الجزائر تتوازى مع نسبة المتعلمين الموجودة في القرى الفرنسية، غير أن ما ذهب إليه أحد الرحالة العرب عند زيارته للجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و المدعو المشرقي الذي كان له اتصال بمثقفي الجزائر، و الذي أبدى رأيه بتحفظ حول الحالة الثقافية، فاكتفى بقوله: شأن الثقافة بالجزائر شبيهة بجارتها تونس (2).

أما حالة الثقافة و مؤسساتها بعد الاحتلال فإننا نستخلصها من خلال ما جاء به "Devoulex" حول ما فعلته قوات الاحتلال في مدينة الجزائر، فيذكر بأن المدينة كانت بها حوالي 176 مؤسسة دينية عام 1830 منها 109 مسجدا، 32 قبة زاوية، 13 مسجدا جامعا، و في سنة 1862 لم ينج منها سوى 67 مؤسسة منها

---

(1)- أجرون، مرجع سابق، ص 489- 490.

(2)- هلال عمار، مرجع سابق، ص. 204.

19 مسجدا صغيرا، و 9 مساجد جامع، و 15 قبة، و 5 زوايا، و تشتغل منها 21 مؤسسة (1)، و العدد الباقي من مجموع هذه المؤسسات إما هدم أو مسح أو حوّل إلى وظيفة أخرى كمخازن أو ثكنات للجيش أو بيع كأملاك للأوربيين، و استمر التهديم و التدمير لهذه المؤسسات و جمّد نشاطها بصورة نهائية (2)، و بحلول سنة 1899 لم يبق منها سوى 5 مساجد، و كان تركيز سلطات الاحتلال على المؤسسات ذات البعد الحضاري العربي الإسلامي خاصة منها المدارس باعتبارها تشكل خطرا على أهداف و مشاريع الاحتلال التي كان الغزو من أجلها.

و نتيجة لهذه السياسة الاستعمارية أصيب المجتمع الجزائري بالجهل و الأمية و ذلك هو الهدف البعيد الذي يسعى الاستعمار إلى تحقيقه من أجل تثبيت سيطرته و تدعيم نفوذه في الجزائر. و لتحقيق ذلك على أرض الواقع قامت سلطات الاحتلال بانتهاك حرمة المساجد و تحويلها إلى كنائس، و منها جامع القصبة الذي حوّل إلى كنيسة "الصليب المقدس" و جامع "علي باتشين" الذي حول إلى كنيسة "سيدة النصر" و جامع كتشاوة الذي حوّل إلى كاتيدرائية الجزائر، و مسجد القائد الذي حول إلى مقر لجمعية أخوات القديس، و مسجد "السيدة" هدّم و أقيم مكانه فندق، و جامع سيدي الرحبي الذي حول سنة 1833 إلى مقر للصيدلة المركزية ثم هدم، و جامع السيدة مريم الذي استولى عليه المتصرف العسكري ثم هدم مع مسجد الشماعين، أما مسجد التنسي فقد تم تحويله إلى ثكنة عسكرية سنة 1830 ثم مقرا للمدفعية و بعدها هدم، كما استغلت كل من مساجد ضباط الحوت، و عبدي باشا و القشاش لأغراض عسكرية ثم كان مصيرها التهديم (3).

---

(1)– Devoulex,A : Les édifices religieux de l’ancien Alger,R.A 1862,p.371

(2)– د.هلال عمار: مرجع سابق، ص .204.

(3)– د. سعد الله: أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج3، مرجع سابق، ص. 85.

و نفس المصير أصاب مساجد قسنطينة بالشرق الجزائري، فبعد الاستيلاء على مسجد صالح باي، و جامع سوق الغزل اللذين حولا إلى كنسيتين و جامع الرحبة تمّ تحويله إلى مخزن للحبوب ثم هدمت منارته، و هناك مساجد هدمت و منها مسجد سيدي الفرجاني، و سيدي مسلم، أما مساجد سيدي راشد، و سيدي بوناب، و سيدي البيازري، فقد حولت إلى ثكنات عسكرية للقوات الفرنسية (1).

كما تعرضت مساجد وهران هي الأخرى إلى الاستيلاء و الهدم، فحول بها مسجد سيدي الهوا ري الذي أنشئ سنة 1799 إلى مخزن عام لقوات الاحتلال، و حول جامع خنق النطاح إلى مستشفى عسكري سنة 1831، و مدينة تلمسان التي كانت تتوفر على أكثر من 18 جامعا، قامت قوات الاحتلال بتحويل أشهر مساجدها، و هو مسجد أبي الحسن الذي أسس سنة 1272 إلى متحف، كما عرفت مدينة معسكر نفس المصير فتحول بها جامع "العين البيضاء" إلى مخزن للحبوب بهدف توفير احتياجات قوات الاحتلال، كما كان الحال في كل من مدينتي عنابة و بجاية، فالأولى كانت تتوفر على 37 مسجدا عند بداية الاحتلال و لم ينج منها سوى مسجد "صالح باي" أما مدينة بجاية فقد تعرض بها الجامع الكبير إلى الهدم بعد احتلال المدينة سنة 1833، و جامع سيدي الموهوب الذي خرّب عن آخره والقائمة شملت معظم المساجد بالمدن الجزائرية(2).

أما مؤسسات الزوايا و المدارس فقد تعرضت هي الأخرى لأعمال الهدم أو التحويل أو البيع، ففي الجزائر العاصمة وحدها قامت قوات الاحتلال بهدم زاوية

---

(1)– د. سعد الله :الحركة الوطنية، ج1، 1830–1900، مرجع سابق، ص.88.

(2)– أنظر(المجلة الإفريقية)، 1898، ص– ص. 80–99.

الصباغين مع المسجد الذي كانت تابعة له، و تبعتها كل من زاوية المقياسية و زاوية القشاش مع مسجديهما، أما زاوية الشبارلية فتم الاستيلاء عليها من طرف الدرك الفرنسي سنة 1830، زاوية شختون تم الاستيلاء عليها لتحول إلى مستشفى عسكري كما اشترى أحد المعمرين زاوية سيدي الجودي و حولها إلى منفعته الخاصة، و لم تكتف قوات الاحتلال بالاستيلاء و تهديم مؤسسات الزوايا بل مارست الضغط على المشرفين و المقيمين و المعلمين بها، فأحالت الكثير منهم إلى المحاكم الفرنسية، و واصلت سياستها الاستعمارية على المدارس فقامت بتهديمها فتعرضت مدرسة الأندلس للهدم الكلي و مدرسة جامع السيدة مريم التي هدمت عن آخرها، أما مدرسة الجامع الكبير فقد حولها أحد المعمرين الفرنسيين إلى حمام خاص، كما لاقت كل من مدارس السلطان و القشاش، خير الدين الثعالبي نفس المصير (1).

و بالشرق الجزائري كانت مدينة قسنطينة تتوفر قبيل الاحتلال على 80 مدرسة، و 7 معاهد فتعرضت بعد احتلال المدينة مباشرة إلى عمليات الهدم و التدمير و لم ينج منها إلا القليل، كما تعرضت مدارس مدينة عنابة التي كانت تضم 39 مدرسة إضافة إلى المدارس الملحقة بالمساجد و لم يبق منها إلا 3 مدارس.

و هكذا عملت قوات الاحتلال على مبدأ الهدم و التدمير لمعظم المؤسسات الثقافية والدينية، و تطبيقه في كل المدن الجزائرية التي يتم احتلالها و حتى المؤسسات التي تم تخريبها فقد حولتها إدارة الاحتلال إلى منفعتها الخاصة والهدف من ذلك كله هو ضرب البنية الحضارية من ثقافة عربية و عقيدة إسلامية،

---

(1)- سعد الله، مرجع سابق، ص 105، و أنظر أيضا:

Klein (H) : les feuillets d’Eldjazair. Fontana 1937, P- P. 15- 20.

و استمرت سلطات الاحتلال في انتهاج هذه السياسة فجاء مرسوم 27 سبتمبر 1907 الذي عمل على غلق كل المساجد التي كانت تحت سيطرتها، و تشريد موظفيها من أئمة و مفتيين و معلمين و مقرئين فأدى ذلك كله إلى استياء الجزائريين الذين أدت بهم هذه الإجراءات المجحفة في حقهم إلى بيع ممتلكاتهم و الهجرة نحو الخارج باتجاه البلدان العربية، نحو المغرب و تونس أو المشرق العربي(1).

كما رأت إدارة الاحتلال في فريضة الحج بأنها تمثل عاملا مهما في زيادة تعصب الأهالي الأمر الذي يجب التصدي له، و ذلك بتخفيض عدد الحجاج، وهذا ما جاء على لسان الحاكم العام للجزائر في قوله: "لا يجب تسهيل إجراءات السفر إلى مكة لأن التجارب أظهرت لنا بأن الحجاج يعودون أشد تعصبا و أقل احتمالا لسلطاتنا" فقامت إدارة الاحتلال بمنع الحج لسنة 1874 بحجة انتشار الوباء كما منعته سنة 1877، و كان الهدف الحقيقي من هذا الإجراء هو منع الجزائريين من الاحتكاك و الاتصال و التأثر بالمسلمين في موسم الحج خاصة و أن فترة الثمانينات تميزت بالنشاط البارز لفكرة الجامعة الإسلامية (2).

Ageron,(Ch.R), Histoire de l’Algérie, op.cit, P. 169. –(1)

و انظر كذلك: أعمال الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة، الدين و المجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي المنعقد بتونس أيام 5، 6 ماي 2006، مقال: الشيخ الميلي: عالم زيتوني بين الوطنية و التاريخ لـ: غالم محمد، ص. 45.

(2)– التليلي العجيلي، صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876–1918، دار الجنوب للنشر، تونس 2005، ص. 77 . و أنظر أيضا، بيار بوايي: الادارة الفرنسية و تنظيم الحج 1830– 1894، ترجمة د. التميمي (م.ت.م)، عدد: 9 ، جويلية 1977، ص– ص. 197– 198. و أيضا، أجرون: ج1، مرجع سابقن ص. 564.

و بعد عمليات الهدم و التخريب للمؤسسات الدينية و التعليمية و إلغاء فريضة الحج امتدت سلطات الاحتلال في سياستها الاستعمارية إلى سلك العدالة الإسلامية في الفترة الممتدة ما بين 1858 إلى 1860 حيث عمدت وزارة الجزائر إلى عرض طلبها على السكان بأن قضاياهم و مرافعاتهم تعرض على المحاكم الفرنسية، و حل قضاة الصلح مكان قضاة المسلمين، و منحت لهم صلاحيات كبيرة في منطقة القبائل سنة 1874، و ألغي المجلس الإسلامي الأعلى سنة 1875، و المجالس الاستشارية، و العمل على تقلص عدد المحاكم التدريجي من 184 إلى 61 محكمة سنة 1890، و كان قد صدر في 10 سبتمبر 1888 قانون يقضي بمنع القضاة في جميع جهات الجزائر بالفصل في المسائل العقارية و أوكلت هذه المهمة إلى قضاة الصلح الفرنسيين، و إلى العمل بالقانون الفرنسي و الشريعة الإسلامية في كل القضايا المتعلقة بذلك (1).

و مما كان يراه الاحتلال الفرنسي حول القضاء الإسلامي مستقبلا هو أن بقاءه و استمرار العمل به من طرف الجزائريين يشكل خطرا عليه، و استمرارا للمحافظة على الشخصية الجزائرية و المقاومة الوطنية بجميع أنواعها، و في هذا الإطار جاء قول الحاكم الفرنسي في 22 مارس 1874 قائلا: "إن العدالة تدخل في إطار السيادة، و على القاضي المسلم الانحناء أمام الفرنسي، و على كل واحد أن يفهم أننا المنتصرون" (2).

---

(1)- عمار هلال، مرجع سابق، ص- ص 226-227، تقرير يتضمن أسباب و دوافع الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي و ما نتج عنها.

(2)- المقصود هنا مشروع "شانزي". (Chanzy) الذي كرس القضاء الفرنسي. و للمزيد انظر أيضا: مجلة المصادر عدد: 11، 2005، ص- ص. 226-227.

و لذلك أعطت النصوص الرسمية صلاحيات واسعة للحاكم العام، فحددت هذه النصوص عدم صلاحية أي حكم صادر من قاضي مسلم إلا برخصة كتابية من طرف الحاكم العام الذي أعطيت له صلاحيات واسعة في هذا الميدان فيمكنه حل المحاكم و المجالس القضائية كما فعل في سنتي 1858 و 1859، و بهذا صارت المحاكم الإسلامية مجرد وجود شكلي، فقرار 17 أفريل 1889 أجبر سكان منطقة القبائل على المرافعة في المحاكم الفرنسية فقط حتى و لو كانوا متواجدين خارج منطقتهم، و للإسراع في إنهاء مشكلة القضاء الإسلامي عملت إدارة الاحتلال على مصادرة أملاك الأوقاف باعتبارها موردا رئيسيا يدعم بقاء و استمرارية القضاء الإسلامي.

و بهذه الإجراءات المزرية التي اتخذتها سلطات الاحتلال ضد القضاء الإسلامي بحله و تعويضه بالمحاكم الفرنسية، فإنه لم يبق أمام العديد من القبائل الجزائرية سوى اتخاذ قرار الهجرة نحو البلاد الإسلامية التي أصبحت في نظر الكثير منهم واجبا شرعيا حسب بعض الآراء التي توجب على المسلم الهجرة نحو بلد الإسلام هروبا من المحاكم الفرنسية، و غيرها من العوامل المنفرة التي أوجدها الواقع الاستعماري في الجزائر (1).

3-1-الحالة التعليمية :

لقد كان التعليم في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي متميزا بسياسة مسطرة من طرف السلطات الحاكمة، وممارسته بكل حرية، وتمويله كان خاصا من طرف

(1)- التليلي العجيلي: صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876- 1918، دار تونس للنشر، تونس. 2005، ص- ص. 80- 81

الشعب دون تدخل الدولة، وهذا ما أجمع عليه كل الباحثين والدارسين للحالة التعليمية بالجزائر عند بداية الاحتلال بأن نسبة الأمية كانت قليلة، وأن التعليم كان متطورا، و أن هذه الحالة تدهورت بعد الاحتلال نتيجة للسياسة الاستعمارية التي انتهجتها سلطات الاحتلال في ضرب اللغة، و كل مقومات التعليم، وهدم كل ماله علاقة بالبنية الثقافية للمجتمع الجزائري(1)، ولم يكن هناك قبل 1850 أي سياسة تعليمية خاصة بالأهالي، فالجزائريون استمر نشاطهم التعليمي في الكتاتيب القرآنية والزوايا والمساجد على نفقاتهم الخاصة، وتمويل الأوقاف، وانهار هذا الأخير عندما استولت سلطات الاحتلال على ممتلكات الأوقاف التي كانت تمثل العمود الفقري في تمويل التعليم، وهذا ما أشار إليه سنة 1847 دي توكفيل في تقريره واصفا وضعية الأوقاف المدمرة قائلا: " لقد استولينا في كل مكان على اموال المؤسسات الخيرية التي كانت تسد حاجات الإنسان والتعليم، فحولناها عن استعمالاتها السابقة فانخفضت المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تنهار، وبعثرنا الحلقات الدراسية، وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون، ومعنى ذلك فقد جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا، وأكثر فوضى، وأكثر جهلا و أشد همجية أكثر مما كان عليه قبل أن يعرفنا "(2).

---

(1)– د.سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق. ص. 92، أيضا، عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق، مرجع سابق، ص. 213 وما بعدها.

(2)– آجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق، ص.582 وانظر أيضا:

Tocqué ville ouvres complètes. T.3. Paris 1962. p. 323.

و أيضا: فرحات عباس: حرب الجزائر و ثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ص. 87.

أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة بالتعليم الأوربي فقد شرع في فتحها بالجزائر منذ عام 1836 تحت اسم المدرسة العربية الفرنسية ولم يلتحق بها من أبناء الجزائريين إلا عدد قليل جدا من التلاميذ، وذلك لمعارضتهم للتعليم باللغة الفرنسية، وتخوفهم من الغزو الفكري والثقافي الذي قد ينجم عن هذه المدارس الفرنسية(1)، وقد أشار أبو القاسم سعد الله إلى تقرير قدمه برنبيه وردفيه: أن كوليج الجزائر سنة 1837 كان محصورا على التلاميذ الفرنسيين فقط، وليس بينهم تلميذ مسلم، وكان عددهم لا يتجاوز 80 تلميذا وأعمارهم ما بين السابعة والتاسعة عشرة، وهذه المدرسة التي أنشئت في شهر أكتوبر سنة 1836، دخلها 32 تلميذا فرنسيا أو أوروبيا ثم انخفض هذا العدد إلى 19 فقط لأن الدراسة كانت فيها باللاتينية بدل الفرنسية و الفرنسية الفصحى(2).

وعملت سلطات الاحتلال على إقامة هذا النوع من المدارس في بعض المناطق التي سيطرت عليها كمدينة قسنطينة وعنابة، وأصبح بعض الجزائريين يقبلون على هذه المدارس، كما ورد في جريدة المبشر بتاريخ 20 ديسمبر 1847 بأن حوالي 70 تلميذا بالمدرسة العربية الفرنسية بقسنطينة، وحوالي 120 تلميذا بمدرسة عنابة (3).

و بهذا فإدارة الاحتلال لم تنطلق في سياستها التعليمية بالجزائر إلا بعد حوالي 20 سنة من الاحتلال بعد أن آلت الحالة التعليمية إلى الدرجة القصوى من الإهمال ملقية اللوم بذلك على الإدارة العثمانية السابقة غير أن السبب الحقيقي في تدهور

(1)– د. سعد الله: أبحاث و آراء، مرجع سابق، ص. 11.

(2)– المبشر: الصادرة بتاريخ 15 أوت 1849.

(3)– جريدة المبشر ورد فيها إقبال بعض الجزائريين على التعليم الفرنسي دون ذكر الطبقات التي ينتمون إليها، ومن دون شك فإنهم ينتمون إلى القيادات العربية.

الأوضاع التعليمية بالجزائر يعود إلى السياسة التي انتهجتها سلطات الاحتلال منذ بداية الغزو سنة 1830، وهذا ما تضمنته التقارير الاستعمارية نفسها، كتقرير الجنرال دوماس الذي جاء فيه: من خلال احتكاكنا بالأهالي وجدنا أن النصف بينهم يعرفون القراءة والكتابة، وأنه توجد في كل حي مدرسة غير أن بعد 20 سنة من الاحتلال أصبح من الصعب جدا العثور على موظف يتولى القضاء، ويضيف بأنه في سنة 1840 كان يوجد بمدينة الجزائر التي يقطنها 12000 نسمة 24 مسيدا (مدرسة) يستقبلون أكثر من 600 تلميذ، هذا العدد لم يبق منه في عام 1846 سوى 14 مسيدا يقبل عليه حوالي 400 تلميذا فقط (1) .

وبعد 20 سنة من الاحتلال جاء على لسان المبشر بأن تدهور التعليم في الجزائر يعود إلى توالي الحروب بأطراف الإيالة، والآن يمكن لإدارة الاحتلال التفكير في وضع سياسة تعليمية خاصة بالأهالي- لكن هل توقفت الحروب بعد 1850؟- الواقع يكذب ذلك بل ازدادت المقاومة حدة، وما اهتمام سلطات الاحتلال بتعليم الأهالي في هذه المرحلة إلا لحاجة في نفس يعقوب، وهذا ما ذهبت إليه جريدة المبشر في محاولة منها لمغالطة الأهالي بقولها : والآن والحمد لله قد عمّ الخير والهناء، ويمكن للدولة الاهتمام بنشر التعليم على من هو تحت حمايتها(2)، ونحن هنا نرى متى كانت سلطات الاحتلال مهتمة بتعليم الأهالي وهي التي دمرت مؤسساته وشردت رجالاته، والهدف الحقيقي من وراء ذلك هو تعليم بعض الأهالي بغرض توظيفهم في بعض المناصب الشرعية للفراغ الكبير الذي أصبح

---

(1)- زوزو: نصوص ووثائق، مرجع سابق، ص. 213.

(2)- Fanny Colonna : les instituteurs algériens 1883- 1939, O.P.U. Alger, 1975. P. 30.

موجودا من جهة، وما لرجال الدين من أهمية كبيرة في التأثير على السكان في الأرياف والمدن المختلفة بالجزائر(1)، فأدركت إدارة الاحتلال بأن الاهتمام بالتعليم التقليدي المدمر من طرفها، يشكل عاملا أساسيا في تحقيق أهدافها الاستعمارية، وهذا ما يمكن استنتاجه مما نشرته جريدة المبشر في عددها الصادر بتاريخ 15 أوت 1849 في بيان أهداف إدارة الاحتلال من اهتمامها بتعليم الأهالي:... لهذا فإن السلطات الفرنسية ستشرع في بناء المدارس بكل العمالات لأبناء المسلمين الذين تخرجوا من الزوايا والمساجد ليواصلوا فيها تعليمهم في الفقه والدين والأدب والحساب وغيرها ليتحصلوا على أنواع هذه العلوم، ثم يشتغلون في الوظائف المخزنية أو الشرعية حسب العلم الذي تعلموه(2).

و من الثابت والمعروف بأن التعليم كان ولا يزال يمثل الحجر الأساسي في بعث الثقافة وتطور الحياة البشرية في أي مكان وزمان، غير أن سلطات الاحتلال بالجزائر التي عملت على فتح عدد من المدارس بعد منتصف القرن التاسع عشر لم تحقق هدفها التعليمي المتمثل في محو الأمية، وهذا ما تؤكده نسبة المتعلمين من الجزائريين و المقدرة بـ 03,8% سنة 1901 أي بعد نصف قرن من الاهتمام بتعليم الأهالي، عكس ما هو عليه الحال في نسبة 84 % للمعمرين(3)، فهل يعود ذلك إلى الرفض من طرف الأهالي، أم إلى السياسة التعليمية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاستعمارية، فسلطات الاحتلال لم يكن هدفها رفع الجهل والأمية عن الجزائريين أو نشر الثقافة والتعليم الذي يساير تطورات العصر،

---

(1)– زوزو: نصوص ووثائق، مرجع سابق. ص. 226.

(2)– جريدة المبشر، 15 أوت 1949.

(3)– محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية، 1903–1931 (ش.و.ن.ت)، الجزائر 1978، ج2. ص. 10.

بل كان الهدف من وراء ذلك الاهتمام بتعليم الجزائريين يسعى إلى ما يلي (1):

- السعي إلى تكوين بعض الجزائريين الذين يقومون بخدمة الأهداف والمصالح الاستعمارية في الجزائر، وذلك لما للغة الفرنسية من أهمية في معرفة المجتمع الجزائري
- ربط الغزو السياسي والعسكري، بالغزو الثقافي والفكري والتعليمي الذي ينتج عنه محبة الدولة الفرنسية من طرف الأهالي، واندماجهم في حكمها وخدمة مصالحها طواعية والكف عن المقاومة والعداء لها.
- عملت سلطات الاحتلال منذ البداية على تدريس اللغة العربية للفرنسيين بهدف التعرف على عادات وتقاليد المجتمع الجزائري، فقامت برفع رواتب الموظفين الفرنسيين تحفيزا لهم (2).
- من خلال إقامة المدارس والإشراف عليها من طرف إدارة الاحتلال يمكن نشر الثقافة والحضارة الفرنسية التي يكون تأثيرها على الأهالي في الجزائر

3-2-اللغة العربية:

يتفق معظم الباحثين والمؤرخين بأن إدارة الاحتلال كانت قد أدركت أهمية اللغة العربية منذ نهاية القرن الثامن عشر، وما تمثله في دول المشرق العربي الذي يشكل المغرب العربي جزءا منه في رقعته الجغرافية فكانت معاملة اللغة

---

(1)- بدأ الاهتمام الفرنسي بتعليم الجزائريين بعد 20 سنة من الاحتلال و خاصة في الفترة مابين 1852- 1872، بهدف توظيف المدرسة في خدمة الاستيطان و زوال كل مقومات الشخصية الجزائرية، و ما تضمنه مشروع نابوليون الثالث بعد 1863، و إنشائه للمؤسسات التعليمية الخاصة بالجزائريين.

(2)- جريدة المبشر، 15 فيفري 1850.

العربية من طرف سلطات الاحتلال بالجزائر هي الاهتمام باعتبارها وسيلة للاتصال والعمل على تدمير كل ماهو مقوم حضاري بالجزائر.

وبهذا شكلت اللغة العربية اهتماما كبيرا في نظر الفرنسيين منذ بداية الاحتلال بالجزائر، وذلك لأنها تمثل عمق المجتمع الجزائري في بنائه الحضاري الواسع الذي يجب تهديمه، فاتخذت لذلك عدة أشكال، كتدريس اللغة العربية، وتأليف القواميس المترجمة من الفرنسية إلى العربية، و تكوين المترجمين و غيرهم .

فانطلقت عملية تدريس اللغة العربية منذ البداية عندما عين ديبوسي Debussy كمتصرف إداري مدني بالجزائر عام 1832، وأراد أن يجلب مظاهر الحضارة الفرنسية إلى الجزائر، حيث كان يرى بأنه لا يمكن للجزائر أن تصبح فرنسية إلا إذا سادت اللغة الفرنسية بها، فقام بإنشاء مكتبة عمومية لحفظ المخطوطات العربية بالجزائر، وجلب مطبعة فرنسية لطبع المنشورات الرسمية، وإنشاء جريدة الممرن الجزائري (Le moniteur Algérien)(1)، وتعليم اللغة الفرنسية لليهود والمسلمين واللغة العربية للأوروبيين، فاستدعى لذلك مجموعة من الأساتذة من أهمهم "جوني فرعون" للقيام بالمهمة ابتداء من 6 ديسمبر 1832 إلى غاية 1836 حين عوضه المستشرق الفرنسي بريسيي (Bresier) الذي بقي بالجزائر كأستاذ للغة العربية إلى غاية 1869، ولتشجيع الأوربيين في تعليم اللغة العربية أنشأت إدارة الاحتلال جائزة مالية تقدم للمتفوقين في نهاية السنة وذلك بالقرار الصادر في شهر نوفمبر 1835(2).

---

(1)– صدر العدد الأول منها بتاريخ 27 يناير 1832 من طرف إدارة الاحتلال.

(2)– cour : Notes sur les cahier de langue arabe d'Alger,de Constantine et d'Oran1832-1879 (revue africaine 1924) n° : 65. p. p (21-22)

وهذا الاهتمام المتزايد بتدريس اللغة العربية يهدف بصورة أساسية إلى استخدامها كوسيلة في عملية التغلغل الفرنسي في الجزائر، وأداة للاتصال لا للتثقيف، وهذا ما أشار إليه الدوق دوروفيقو في قوله: "...إن الهدف من إنشاء كرسي اللغة العربية في الجزائر وتعليمها للأوروبيين، هو تسهيل عملية الاتصال المباشر التي تتم بين الإدارة والأهالي الجزائريين(1)، كما كان الهدف من ذلك هو الاستغناء عن الوسيط الجزائري الذي كان محل شك لدى إدارة الاحتلال على الرغم من إعلانه للطاعة والولاء لسلطات الاحتلال".

ومن الأدلة التي تؤكد لنا استعمال إدارة الاحتلال للغة العربية كوسيلة لتثبيت وجودها بالجزائر رسالة السيد بريسون Presson الذي تولى منصب الإشراف على تدريس اللغة العربية سنة 1836 إلى المفتش العام للتعليم يدعوه فيها إلى التركيز على دراسة اللغة العربية والتوسع فيها، بهدف إدراك طريقة تفكير الأهالي ومعرفة عاداتهم وتقاليدهم، وتوسيع ذلك إلى رجال الفكر والثقافة وخاصة منهم المستشرقون(2).

كما كان لقدوم المستشرق بريسيي إلى الجزائر، وإشرافه على كرسي اللغة العربية العامية، والإعلان عن بدء دروسه ببلاغ رسمي من طرف المفتش العام لوبيشو (lepescheux) جاء فيه: إن السيد بريسيي التلميذ القديم في المدرسة الملكية، والمختص في اللغات الشرقية، أستاذ اللغة العربية في الجزائر سيفتح

---

(1)– ديسبارمى: الفوائد في العوايد والقواعد والعقائد، مطبعة موجان، الجزائر. 1905. أنظر صفحات المقدمة.

(2)– Charles Frènaud : les interprètes de l’armée d’Afrique Alger. 1878. p.23.

درسه العام يوم 17 يناير1837، بحضور مفتش التعليم وعدد كبير من الضيوف(1)، فكان هذا الدرس بمثابة برنامج عمل يمكن الإشارة إلى أهم ما ورد فيه كما يلي(2):

- اللغة العربية لغة غنية في عباراتها، متنوعة في أشكالها، أنيقة في إنشائها، لا يختلف فيها إثنان حول جمالها وروعتها .
- العرب لا يدرسون في مدارسهم إلا لغة القرآن، ومراسلاتهم المختلفة لا تتم إلا بها، وهذا ليس غريبا فهم حتى في المدارس الفرنسية لا يدرسون إلا اللغة الفرنسية الفصحى لغة الكتاب والكبار.
- تشكّل دراسة اللغة العربية، وتدريسها في المنطقة التي يتحدث بها سكانها فوائد كثيرة لفرنسا أهمها تسهيل عملية الاتصال بالسكان في جميع مناحي الحياة (3).
- هناك الكثير من اللهجات المحلية المستخرجة من اللغة العربية الفصحى تمثّل حواجز مختلفة بين الشعوب العربية في مختلف المناطق.
- قد تبدو دراسة الآداب المختلفة عديمة الفائدة غير أن ذلك سيكون له نتائج جمة تمكننا من التعرف على العادات والتقاليد، وطريقة التفكير في مختلف مجالات الحياة الثقافية.
- ينبغي وضع برنامج عام في تدريس اللغة العربية للباحثين الفرنسيين بهدف تعريفهم بالمبادئ العامة للهجات السائدة في الجزائر، والمنتشرة أكثر من اللغة العربية الفصحى.

---

(1)- Henri massi :les études arabes en Algérie 1830-1930, revue africaine , 1933. n° : 74. P. 212

(2)- A. cour, op. cit . p.p. 27-30.

(3)- A. cour ,op. cit. p. 26.

ومن خلال ما تمّت الإشارة إليه يمكن استخلاص الأسس الهامة في تدمير اللغة العربية الفصحى في الجزائر لتحقيق الأغراض الاستعمارية في تدمير البنية الثقافية والفكرية للإنسان الجزائري وتركه في حالة هيكل بلا روح يقبل الانصياع ولا يلجأ إلى المقاومة بكل أشكالها، وهذا ما أكده برسون (Presson) حول دروس بريسيي بقوله: "... يجب ألا ينسى بأن الدرس الذي يقدمه في اللغة العربية ليس درسا عاديا، لكونه درس بعد احتلال الجزائر، فله أهمية سياسية، ومنفعة كبيرة فينبغي على بريسيي توسيع المعرفة بالعربية الدارجة خارج مدينة الجزائر مع لهجات التل وقبائل السهول وقبائل الجبال وقبائل الزواوة لتسهيل الوصول إلى طريقة تفكير هذه المناطق" (1).

كما كان تقسيم العمل الأسبوعي إلى مجموعة حصص هي:

- حصة واحدة لشرح النصوص باللغة العربية الفصحى.
- حصة واحدة خاصة بالقواعد وعناصرها من نحو وإعراب وتراكيب وغيرها.
- حصة خاصة بالترجمة.
- تخصص ثلاث حصص للعربية العامية أو المحكية كما كانت معروفة
- التأكيد على الاهتمام بإيجاد الوسائل التي تسهل عملية الاتصال الدائم بالسكان نظريا وعمليا(2).

---

(1)- A. cour ,op. cit. p-p. 27-32.

(2)- د. سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، مرجع سابق، ص17.

ومن الأساليب التي اعتمدتها إدارة الاحتلال، العمل على تدمير اللغة العربية الفصحى بين أفراد المجتمع الجزائري لأن بقاءها يشكل عقبة كبرى في فرض السيطرة التامة على الجزائر، ويعيق فرض اللغة الفرنسية على الجزائريين، وهذا ما تضمنه تقرير الدوق دوروفيقو في 15 أكتوبر 1832 الموجه إلى وزير الحربية جاء فيه: " إن إيالة الجزائر لن تكون من الممتلكات الفرنسية، إلا بعد أن تصبح لغتنا الفرنسية لغة قومية فيها، وتتأقلم فيها العلوم والفنون الفرنسية، فالسماء الإفريقية تغطيها سماء الشعر والأدب، وذكاء العرب لا شك فيه، وهذه حقيقة ينبغي تجسيدها وهي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية تدريجيا، وحين تصبح اللغة الفرنسية هي لغة السلطة والإدارة فإنها ستنتشر بقوة بين الأهالي الجزائريين..." (1).

وأسندت مهمة القضاء على اللغة العربية إلى مجموعة من المستشرقين المباركين للسياسة الاستعمارية في الجزائر الذين حددوا لها ثلاثة أصناف هي:

- اللغة العربية القديمة التي تضم لغة الأدب القديم، ولغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وأمهات كتب التراث، وهي تمثل اللغة العربية الميتة مثل اللغة اللاتينية والإغريقية، وهذا الصنف من اللغة العربية يعتبر من الاختصاص العالي الذي يهدف إلى دراسة حضارة العرب والإسلام بغرض الاستفادة منه والتعامل مع الشعوب الإسلامية المختلفة،ينبغي طمسه حتى تكون القطيعة مع الروابط الحضارية الأمر الذى يسهل انقياد الأهالي نحو الأهداف الاستعمارية

Revue africaine. 1856-1857. N°, 1, p-p. 522-529. –(1)

- اللغة العربية العامية هي التي يجب التركيز على استعمالها، وإهمال اللغة العربية الفصحى، فكان التركيز على الأدب المكتوب باللغة العامية كالشعر الملحون أو الشعبي، الذي كان منتشرا بكثرة، والهدف من ذلك كله هو عدم وجود تراث شعبي فصيح، و ينبغي المساهمة مع إدارة الاحتلال في اندثار اللغة العربية الفصحى.
- اللغة العربية الفصحى أو الحديثة: وتتمثل في لغة الصحافة والكتب المطبوعة حديثا، والمتداولة في المشرق العربي، وهي في نظر إدارة الاحتلال لغة أجنبية عن الجزائر، فكانت اللغة الفصحى في الجزائر تخضع للرقابة القانونية من طرف سلطات الاحتلال، كما أصبحت الكثير من النصوص القانونية الصادرة من طرف إدارة الاحتلال في الجزائر، يغلب عليها طابع العامية بدءا من أول بيان موجه للجزائريين منذ سنة 1830، والقواميس المنجزة من طرف المستشرقين، وجريدة المبشر التي بدأ إصدارها منذ 1847، والهدف الأساسي من ذلك كله هو القضاء على الدين الإسلامي و تشويهه وذلك بضرب العامل الأساسي بين الإنسان الجزائري والقرآن الكريم وهو اللغة العربية الفصحى، وإيهام الأهالي بوجود لغة جزائرية خاصة بهم، وفك الارتباط الحضاري للماضي الجزائري(1).
- إبعاد اللغة العربية وتدميرها كان يعني إحلال اللغة الفرنسية في الأوساط الجزائرية باعتبار اللغة العربية هي الوعاء الأساسي الحامل للمحتوى الحضاري للعلوم والقوانين والفلسفة والأعراف والتاريخ والقيم، واكتساب اللغة الفرنسية يعني تخلي الأهالي عن ثقافتهم واكتساب ثقافة المستعمر باكتشاف المعرفة من الكتب والصحف والمنشورات الاستعمارية فيندمج في

---

(1)–خديجة بقطاش:الحركة التبشيرية في الجزائر 1830–1871،منشورات دحلب الجزائر 1992 ص–ص. 22–24.

الحضارة الفرنسية(1) التي تبعده عن القيام بأي عمل مكروه ضد الوجود الفرنسي في الجزائر.

و قد شرعت سلطات الاحتلال في نشر اللغة الفرنسية منذ الشهور الأولى بأسلوب تدريجي، فسمحت للقليل من الجزائريين بالالتحاق بالمدارس الفرنسية التي فتحتها منذ السنوات الأولى، بعد أن قامت بتدمير مؤسسات التعليم العربي الإسلامي التي كانت منتشرة قبل الاحتلال فكانت الفرحة و السعادة بتدمير هذه المؤسسات العربية تغمر أرباب الإدارة الاستعمارية (2)، و هذا ما عبر عنه الدوق دومال الذي أسندت له مهمة شؤون الحكومة العامة في الجزائر ما بين جوان 1847- فبراير 1848، بقوله: " فتح مدرسة فرنسية في أوساط الأهالي تعادل معركة عسكرية تهدف إلى فرض الأمن و الاستقرار في الجزائر، و تسعى إلى بث القناعة في أوساطهم بمشروعية الاحتلال و تعزيز سيادة المستعمر"، كما ورد أيضا عن أحد دعاة التعليم الفرنسي في الجزائر أنه قال: " إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا و جعلها أكثر ولاء و إخلاصا في خدمة مشاريعنا هو أن تقوم بتنشئة أبنائها منذ الطفولة، و أن نجعل معاشرتهم لنا باستمرار فيتأثرون بعاداتنا و تقاليدنا الفكرية، و لا يكون ذلك إلا بفتح المدارس التي تكيف عقولهم حسب أغراضنا " (3).

---

(1)- Charles Féraud : op.cit. P 22

(2)- د. عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، (د.م.ج)، الجزائر 1995، ص. 103.

(3)- Marcel Imeret : l'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830 (Revue d'histoire moderne et contemporaine, juillet- septembre 1954).

و أنظر: سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، مرجع سابق. ص- ص. 287- 288.

فإدارة الاحتلال كانت تهدف من وراء نشر اللغة الفرنسية و ثقافتها في عقول الجزائريين إلى تقبل الهيمنة الفرنسية، و فرض الوجود الحضاري الفرنسي الذي رأت بأنه لا يتحقق إلا بتكوين نخبة جزائرية متشبعة بالثقافة الفرنسية التي ترتكز على إتقان اللغة الفرنسية، فأدركت هذه الأهمية، و عملت على تعليم اللغة الفرنسية حتى في المساجد، كما أشارت إلى ذلك جريدة المبشر في عددها الصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1855 بأن تدريس اللغة الفرنسية قد شرع فيه منذ 10 مارس 1855، و قد حضره 22 تلميذا كلهم من الأسر الكبيرة، يتولى تعليمهم مترجم المكتب العربي، كما عملت إدارة الاحتلال على فرنسة المحيط العام و جعل اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية و هذا ما تضمنه قرار 1849 الذي نص على أن اللغة الفرنسية هي اللغة الحاكمة، و لغة القضاء المدني و العقابي، و كتابة العقود لا تكون إلا بها، و هذا ما عقدنا العزم عليه في استمالة الجزائريين و إدماجهم و جعلهم فرنسيين (1).

غير أن اعتراض الجزائريين على تعلم اللغة الفرنسية كان واضحا منذ بداية الاحتلال، و اعتبروا الوجود الفرنسي ضربة ضد الثقافة الإسلامية، فكانت اليقظة الجزائرية المنادية بضرورة الحفاظ على مقومات الأمة الجزائرية، و الشعور بالانتماء العربي الإسلامي لم يكن غائبا على الجزائريين و بقوا في الاستمرار على علاقاتهم بالتعليم العربي داخل الجزائر و خارجها بالتوجه نحو البلاد العربية الإسلامية و خاصة بالتوجه نحو جامع الزيتونة و غيره.

---

(1)– د. عمار هلال، مرجع سابق، ص– ص. 112–113.

خلاصـة

من خلال ما تم عرضه حول الوضع العام الذي ساد الجزائر بعد غزوها سنة 1830، نستخلص بأن الجزائر قد أصيبت بنكسة في بنيتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمرالذي أدى إلى تدهور الحياة بشكل عام خلال فترة الاحتلال ما بين 1830 و 1962، فأصبح الإنسان الجزائري يبحث عن مخرج له، خارج حدوده الإقليمية بعد أن قطعت مصادر رزقه، وصودرت أراضيه التي كانت تمثل الصدارة في حياته الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، إضافة إلى أنواع التنكيل به وشغف الحياة ومطاردته، ثم توسع الأمر إلى ضرب كل مقوماته الحضارية من اللغة والدين، ومحاولة سلخه عن أصالته، فكان رد الفعل على هذه الأوضاع كلها هو الرفض و المقاومة بكل أشكالها، ومنها الهجرة الداخلية ثم الخارجية، دون أن تزول من ذاكرة الإنسان الجزائري فكرة الاستقلال، وطرد المعتدي على مقدساته الحضارية و الغاصب لأرضه والعودة بالحياة إلى وضعها الطبيعي، وهذا ما سندركه لاحقا من خلال نشاط الجزائريين في تونس كقاعدة خلفية للمقاومة بكل أشكالها في العمل و التنسيق المشترك في مجتمع الاستقبال خاصة بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881.

الــفـــصـــل الـــــثــالــــث

الهــجــرة نــــــحو تــونــــــس

1-الهجــرة خلال مـرحلـة الحــكم التونسـي (1830 -1881).

2-الهجرة خلال مرحلة الحمـــاية الفرنسية (1881 - 1954).

3-تـوزيـع الـهـجرة واسـتـقـرارها في تـونـس

هجرة الجزائريين إلى تونس:

المقدمة:

بعد سقوط مدينة الجزائر والاستيلاء عليها سنة 1830، وانطلاق قوات الاحتلال الفرنسية في سياستها القمعية المسلطة على الإنسان الجزائري، والشروع في عمليات السطو والتخريب الذي تعرضت له الممتلكات، و ما أصاب السكان من شدة الصدمة والهول الذي انتشر صيته في مختلف جهات الجزائر، و مواصلة الغزو الفرنسي للجزائر و توسعه في اغتصاب الأراضي، لم يبق أمام الكثير من الجزائريين إلا التفكير في موضوع الهجرة نحو المناطق الداخلية التي لم تصلها بعد قوات الاحتلال ثم تطور الأمر إلى الهجرة الخارجية خاصة باتجاه البلدين المجاورين تونس و المغرب، ثم نحو المشرق العربي.

و اتخذت هذه الهجرة التي انطلقت من المدن و الأرياف الجزائرية شكل موجات بشرية تتكون من أسر و قبائل بكاملها، و ذلك لما أصابها من شدة الحرب و الاضطهاد الجماعي الذي كان يتعرض له السكان خاصة بعد أن تمكنت قوات الاحتلال من إحكام سيطرتها و مواصلتها في شن الحملات العسكرية بمختلف جهات الجزائر، ثم الشروع في تسطير القوانين الاستيطانية التي تمكن بها المهاجرون الأوربيون من الاستيلاء على مساحات من الأراضي الخصبة (1)، و طرد أصحابها الشرعيين نحو المناطق الجبلية و الغابات و الأراضي الفقيرة.

و بهذه السياسة الاستيطانية عمّت حالات البؤس و الفقر المدقع بين الأهالي في السنوات التي تلت عمليات الغزو و الاحتلال، زادتها سنوات القحط و الجفاف

---

(1)– صالح عباد: الجزائر بين فرنسا...، مرجع سابق ، ص .12.

سوءا فأهلكت الآلاف من الناس، و أجبر العديد منهم على الهجرة باتجاه الغرب نحو المغرب الأقصى، و باتجاه الشرق نحو الأراضي التونسية بغرض الحصول على أراض للزراعة يسدّون بها رمق العيش الذي نتج عن سياسة اغتصاب الأراضي و الممتلكات (1).

غير أن حركة الهجرة هذه قد لفتت انتباه سلطات الاحتلال التي رأت بأنها تشكل خطورة عليها، الأمر الذي جعل الكثير من الفرنسيين يولونها اهتماما كبيرا، فكانت رؤيتهم لها في البداية بأنها فرصة تبعد المسلمين الحاقدين الذين يحملون فكرة الجهاد و يعملون على نشرها بين الجزائريين ضد سلطات الاحتلال، كما أن هذه الهجرات تنطلق من المناطق الآمنة للأوربيين الذين توافدوا على الجزائر، فأخذ الكثير من الفرنسيين في البحث عن أسباب هذه الهجرة و ظروفها، و نتائجها، فكتبت حولها الكثير من المراسلات و التقارير بين الحاكم في الجزائر و السلطات التونسية خاصة بعد أن أصبحت هذه الهجرة تشكل أزمة في العلاقات بين إدارة الاحتلال في الجزائر و السلطات التونسية من جهة، و الاعتقاد من جهة أخرى بأن استمرار موجات الهجرة الفردية و الجماعية نحو تونس بدون مراقبة تشكل خطرا مستقبليا في انتشار فكرة المقاومة ضد سلطات الاحتلال في الجزائر و في عرقلة عمليات الحماية التي كان يخطط لها قبل 1881 (2).

غير أنه يلاحظ إذا كانت الهجرة الجماعية قد قلت فإن الهجرة الفردية بقيت

---

(1)–هلال، ، الهجرة الجزائرية... ، مرجع سابق، ص.18.وانظرأيضا،

الهادي التيمومي: تاريخ تونس الاجتماعي 1881– 1956، نشر دار محمد علي الحامي، ط2. تونس، 2001، ص. 19.

(2)– الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية جديدة، (د.م.ط.ن)، ط2. تونس. 1975.ص. 14.

مستمرة دون توقف، فبعضها كان عن طريق رخصة السفر الفرنسية، و هذا يعني أن هجرة هؤلاء الأفراد كانت تتم بموافقة و رضى سلطات الاحتلال بالجزائر، و أحيانا تقوم سلطات الاحتلال بطرد بعض الجماعات و الأفراد الذين كانوا يشكلون خطرا و معارضة على إدارة الاحتلال، و البعض الآخر كان يهاجر من الجزائر بحجة أنه ذاهب لأداء فريضة الحج، أو للقيام بنشاط تجاري نحو البلدان العربية ثم يختارون بلدا للاستقرار كبلاد الشام أو مصر أو الحجاز(1).

و احتلال مدينة عنابة الواقعة بالشرق الجزائري أدى إلى فرار العديد من العائلات باتجاه تونس ثم تلتها عائلات أخرى من نواحي قسنطينة توجهوا كلهم نحو تونس، غير أن سلطات الاحتلال فرضت ضريبة على العائلات المهاجرة فيما تركوه من أملاك عقارية و أراضي (2) و على الرغم من ذلك فقد استمرت الهجرة نحو تونس من مختلف جهات الجزائر حتى أصبحت هذه الهجرة تشكل أهمية بالنسبة للهجرات الأجنبية في تونس و ذلك من حيث العدد و الخصوصيات، فعملت إدارة الاحتلال على محاصرة المهاجرين الجزائريين خاصة على الحدود الشرقية قانونيا و إداريا، و ازداد ذلك الأمر خاصة بعد احتلال تونس عام 1881، حيث قدر عدد المهاجرين الجزائريين المستقرين بتونس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بحوالي 20 ألف نسمة، و وضعيتهم القانونية لا تختلف عن رعايا الباي في تونس على الرغم من انتمائهم لدولة مجاورة، فانتماؤهم للأمة

---

(1)- A.O.M, GGA :9h102,(61[1]) : Emigration au proche orient (Syrie , egypte, palistine, Empire ottomane) ,1880-1889.

(2)- فرضت سلطات الاحتلال على الجزائريين الذين فروا إلى تونس، و استقروا بها بدون تصريح من طرف إدارة الاحتلال ويعد هذا خرقا بسيطا للقوانين الإدارية باعتبار أن تونس ليست عدوة لفرنسا، و هذا الخرق يستوجب فرض غرامة مالية على الغائبين، و يمنع دخولهم إلا بعد دفع هذه الغرامة المفروضة عليهم.

الإسلامية جعلهم لا يختلفون عن السكان التونسيين ماداموا يدفعون الضرائب مثل غيرهم من المسلمين، و هذا ما تحمله الكثير من الوثائق الأرشيفية المختلفة (1)، فالمهاجر الجزائري كان مطالبا بدفع الضرائب للسلطة المركزية عن طريق الممثل المعروف بعامل الغرابة، غير أن تغير الأوضاع في كل من الجزائر و تونس كان له انعكاسه على تغيرالقوانين في تونس عبرفترات مختلفة فعملت سلطات الاحتلال على أن تكون هي المستفيدة من مختلف التغيرات التي تمت عبر هذه المراحل.

1-الهجرة خلال مرحلة الحكم التونسي (1830-1881):

لقد كان للسياسة الاستعمارية بالجزائر منذ 1830 الدور الكبير في تدفق الهجرة الجزائرية نحو الخارج، وخاصة باتجاه البلاد التونسية، وكان لتعدد التشريعات القانونية الاستعمارية في كل مرحلة، دورها الفعال في تهجير الجزائريين وذلك بدءا من قوانين اغتصاب الأراضي من أصحابها الشرعيين، وقوانين تفكيك الروابط الاجتماعية، ومصادرة الأراضي وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فكل هذه التشريعات القانونية كانت نتيجتها هدم بنية المجتمع وتشريده وتهجيره، وتواصلت هذه السياسة منذ 1830 حتى 1962 (2).

وهذا ما تضمنته التقارير الصادرة عن سلطات الاحتلال نفسها بالجزائر كالمراسلة الصادرة عن مديرية الشؤون العربية بقسنطينة، المؤرخة في 1857/06/12، والتي نستخلص منها أسباب الهجرة الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي دفعت بتوافد القبائل الجزائرية

---

(1)- المحكمة الابتدائية بجهة الكاف: دفتر أحمد بن بدر الكافي، و عمار بن بلقاسم ع. 1، بتاريخ 18 نوفمبر 1875 الموافق لـ 20 شوال 1292.

(2)- الهواري عدى:الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1967، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت 1983.ص- ص. 61- 62.

نحو البلاد التونسية ما بين 1850–1857(1).

جدول رقم(5): خيام القبائل الجزائرية المستقرة بتونس ما بين 1840–1857(2).

الدائرة	اسم القبيلة	عدد الخيام	مكان نزولها بتونس	تاريخ الهجرة وأسبابها
عنابة	بني صاح	2	مدينة تونس	منذ 1840– الهروب من المتابعة القضائية
القالة	العواوشة	3	غزوان	منذ1840– اختطاف امرأة.
		7	//	منذ 1854– قتل زوجته بدون سبب.
		9	//	//1854– سرقة ونهب.
		4	خمير	//1852– عدم دفع الضرائب.
		2	//	//1851– // // //
	أولاد ناصر	3	غزوان	1853– حدوث اضطرابات.
	أولاد عريض	88	خمير	1845– التعسف والضرائب من قائدهم محمد بن علي براك، حاولوا العودة ولم يجدوا استجابة.
	ستاتة	2	أولاد مفذا	1851– قتل وسرقة.
	سوارق	5	// //	1851– // //
	الشيابنة	5	وشتاتة	1852–تفاديا للعقوبات إثرحدوث اضطرابات

(1)– A.O.M, G.G.A, série, 25H16 (2), 1850- 1859.

(2)– A.O.M, G.G.A, série, 25H16 (2), 1853- 1859, état général par tribu, Des tentes algériennes établies sur territoire tunisien

وانظر أيضا الملحق رقم(13)

	بني حميد	5	وشتاتة	1851–تفاديا للعقوبات عقب حدوث اضطرابات
	شيخ عمار	7	أفريقيا	– سرقة
	بني عمار	8	مفتاحية	هجروا منذ سنوات – دون سبب
	أولاد ذياب	4	أولاد علي ودزيرة	بدون تاريخ – سرقة
	أولاد أيوب	2	الدخيلة	منذ 24 سنة لسبب غير محدد
المجموع	12	154	14	–
سوق أهراس	مشاية	1	الكاف	1852– خلال ثورة 1852
	أولاد سيدي عيسى	13	ورغة	1852– // // //
	شمانة	70	شارن	1856– هروب القبيلة بكاملها
	أولاد تليل	200	//	1856.1857– فرار القبيلة بكاملها
	رمالة قايد احمد	2	الكاف	1856.1857– سبب غير محدد
	بني يحيى	5	ورغة الرقبة	خلال ثورة 1852
	أولاد مومن	105	ورغة	1852– قتل شيخ
	مغالمة	20	شارن	1856– هروب القبيلة بكاملها
	– عيايدة – أولاد خميس خضارة	1+6 6	ورغة. –أولاد بوغانم ورغة	1856– سبب غير محدد خلال ثورة1852

	حدادة	2	ورغة	خلال ثورة 1852
	أولاد خليفة	4	ورغة	بدون تاريخ ولا سبب
المجموع	13	435	13	
قالمة	مهايل	13	القايد عمارة	1850- الالتحاق بأخيهم الشيخ رابح بن بلقاسم
	بني مرمر	1+8	الدخلة	1852- بسبب السرقة، فرار من العدالة
	خزرال	1	الدخلة	1852- الالتحاق بالأقارب
	الخزارة	1	الدخلة	1852- سي الهادي فوضيل طرد بسسبب دوره في الثورة
	بني أحمد	1	الدخلة	خلال ثورة 1852
	أم الحال	1	القرعة	1850- قتل بسبب الثأر لأخيه
	بني أدي	1	القرعة	1852- بسبب السرقة
	بني يحيى	1	القرعة	1855- بسبب السرقة
	سي عطيف	1	قلعة سنان	1847- بسبب السرقة
المجموع	09	29	09	

نلاحظ من خلال ما تضمنه الجدول رقم (5) من إسم القبيلة وعدد خيامها، وأسباب الهجرة وتاريخها وموطن استقرارها بالبلاد التونسية فبلغ مجموع هذه الخيام 630 خيمة، موزعة على الدوائر الأربعة كان منها 435 خيمة من دائرة سوق أهراس تلتها دائرة القالة الحدودية بـ 154 خيمة، ثم دائرة قالمة بـ 29 خيمة، ودائرة عنابة بـ 2 خيمة، وكان استقرار هذه القبائل المهاجرة بالمناطق الحدودية كأولاد بوغانم، وخمير، والكاف ومدينة تونس، هروبا من المتابعة القضائية منذ 1840.

و تعددت أسباب هذه الهجرة حسب ما ورد في هذه المراسلة الصادرة عن مديرية الشؤون العربية بقسنطينة، فمنها الأسباب الإجرامية كالقتل والاختطاف أو السرقة، والهروب من المتابعة القضائية أوالهروب من دفع مستحقات الضرائب، أو بسبب تسلط بعض القياد كقبيلة أولاد عريض التي هاجر أهلها سنة 1854 بسبب الضرائب والخطايا التي تجاوزت قدرتهم و تعسف قائدهم، و هناك من القبائل من هاجرت بسبب مشاركتها في الثورات التي عرفتها، كالمهاجرين من قبيلة بني مرمر، وقبائل أولاد سيدي عيسى، والمشاية والحضارة من دائرة سوق أهراس، وبعض الخيم لم تتحدد أسباب هجرتها أو أنها هاجرت لأسباب عائلية.

كما ورد في رسالة صادرة بتاريخ 17 جويلية 1892 حول هجرة بعض القبائل من دائرة قسنطينة سنة 1848، تؤكد بأن سبب الهجرة يعود إلى رفض السياسة الفرنسية، مما يعني أن الدافع الديني والسياسي كانا وراء اتخاذ قرار الهجرة نحو تونس(1).

وما يمكن استخلاصه هو المتابعة و المراقبة المستمرة من سلطات الاحتلال للمهاجرين الجزائريين نحو البلاد التونسية، وإخفائها للأسباب الحقيقية والمتمثلة أساسا في السياسة الاستعمارية والاستيطانية ومما تمارسه قوات الاحتلال من قتل وتشريد ونفي ضد الجزائريين.

كما وقعت هجرات أخرى من دائرة خنشلة بلغ عددها 128 خيمة من قبائل أولاد عاشور، وأولاد خليفة، وأولاد ناصر وأولاد سالم التي هاجر منها لوحدها 81 خيمة. كما هاجر من دائرة تبسة 403 خيمة من قبائل مختلفة من أولاد سيدي

---

(1)- A.O.M, G.G.A : 25H A26 ; 25H 13, 1884- 1894, D1, frontière Algéro -tunisienne, F 86, Constantine le 19 juillet 1892.

ابراهيم، وأولاد سيدي عبد السلام، وأولاد سيدي بلقاسم، أولاد سيدي عبد الملك، أولاد سيدي عبد الحمادي، فبلغ مجموع عدد المهاجرين إلى تونس سنة 1848 من دائرتي تبسة وخنشلة 4244 شخصا(1).

و تواصلت هجرة الجزائريين نحو البلاد التونسية طيلة الفترة الاستعمارية نتيجة للسياسة الاستعمارية من مصادرة الأراضي وفرض الغرامات الباهضة التي عجز الكثير من الجزائريين عن دفعها، ومواصلة القتل والتشريد والنفي، فأصبحت الهجرة هي الحل الأفضل لتجاوز حالة الفقر والخروج من الوضعية الاقتصادية المزرية خاصة بعد ثورة 1871، فشملت العديد من القبائل من منطقة وهران، ومستغانم و قسنطينة.

1-1- الهجرة مابين 1830- 1865:

الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية قديمة ولا تعود إلى بداية الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830، وهي تزداد وتقل حسب الظروف التاريخية والأسباب الدافعة لها، وهي تختلف من مرحلة لأخرى(2)، غير أن حالة المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية قد أصبحت مختلفة عما كانت عليه قبل 1881م، وذلك انطلاقا من مبادئ الأمة الإسلامية وقوانينها التي كانت تنظر إلى المهاجر المسلم كأحد رعايا تلك الدولة بمجرد دخوله في مجالها الإقليمي، فيخضع لقوانينها ومحاكمها الشرعية وهذا ما تجسد في اتفاقية الحدود المبرمة ما بين الجزائروتونس سنة 1828 والذي جاء فيه"أنه وقعت مشاحنة بين العسكريين سابقا عسكر تونس وعسكر الجزائر،وبموجبه ضبطت الحدادة بين العمالتين... وأن

---

(2)-سهيل الخالدي:الإشعاع المغربي...,مرجع سالق,ص-ص.15-16. وانظر أيضاَ ، (58)A.O.M,G.G.A :9H98

(1)- وانظر أيضا الملحق رقم(14). A.O.M, G.G.A, OP. Cit, F. 86.

رعايا كلا الجانبين إذا تجاوزوا الحد الإقليمي للعمالة الأخرى فلا يطالبه أهل العمالة المتنقل عنها بخراج، بل يكون خراجه للعمالة الجديدة المتنقل إليها أيا ما كانت من العمالتين المذكورتين، وافترقوا راضين "(1).

فهذه الاتفاقية قد تضمنت شروطا تحد من المنازعات بين الإيالتين وتحدد أوضاع المهاجرين باجتيازهما للحدود، وذلك في إطار القوانين والمبادئ الإسلامية وبما أن المناطق الحدودية كانت مفتوحة بين الإيالتين الجزائرية والتونسية فقد كانت الهجرة بها دائمة للأشخاص والقبائل والقوافل، قد تكون أحيانا في انتقال قبائل بأكملها أو فروع منها بخيامها وحيواناتها من إيالة الجزائر إلى تونس أو من تونس إلى الجزائر، فكان كل جزائري ينتقل من إيالته الأصلية إلى البلاد التونسية يتغير ولاؤه آليا فيخضع للسلطة السياسية الحاكمة في البلاد التونسية التي انتقل إليها (2)، غير أن هذه الوضعية التي تمت بموجب الاتفاقية المبرمة بين السلطتين الجزائرية والتونسية منذ سنة 1628، والمستخلصة من مفهوم الأمة الإسلامية للرعايا المسلمين قد تم تجاوزها باحتلال الجزائر، وتغير أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بعد سنة 1830، فعملت سلطات الاحتلال الفرنسية بالجزائر على وضع قوانين جديدة تحد من حرية حركة التنقل بين الإيالتين أو إلى بلد آخر، فأصبح كل جزائري يرغب في الخروج من الجزائر مطالب بضرورة الحصول على وثيقة رسمية تعرف برخصة السفر أو جواز السفر تضمن له حق العبور من إقليم الجزائر إلى أي إقليم خارجي، وتضمن له

---

(1)- السراج أبو عبد الله محمد (المعروف بالوزير): الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، جزآن، تونس، 1970. ص- ص. 362-364.

(2)- صلاح الدين البرهومي: الشمال الغربي الجبلي الجبالية و المجال الزراعي من 1856 إلى 1945، دار سحر للنشر، تونس 2010، ص- ص. 98- 99.

حق الحماية الفرنسية بصفة شرعية كالرعايا الفرنسيين في الخارج (1)، وذلك حسب ما تدعيه سلطات الاحتلال في نصوصها القانونية، لكن الغرض من ذلك كله هو التحكم في الجزائريين والحد من فضح جرائمها الداخلية، وإخماد المقاومة داخليا وخارجيا.

1-2-قرار المشيخة 1865:

قرار المشيخة الصادر بتاريخ 14 جويلية 1865 الذي يعتبر الأهلي المسلم فرنسيا يستفيد من حق المواطنة الفرنسية، و يخضع للقوانين المدنية و السياسية الفرنسية مع المحافظة على ارتباطه بالشرع الإسلامي (2)، و القرار المشيخي هذا صدر بعده أمر من وزير الخارجية آنذاك لافالات بتاريخ 20 جانفي 1869، حدد فيه الفرق بين الجزائريين المستفيدين من الجنسية و المواطنة الفرنسية، و الذين تجنسوا دون أن يستفيدوا من حق المواطنة، فالذين اعتبروا مواطنين فرنسيين يتمتعون بالحرية المطلقة من الإمبراطورية، و لا تسقط عنهم هذه الحماية إلا عند قيامهم بأفعال مخالفة تكون ضد الإمبراطورية.

أما الفئة الثانية المستفيدة من حماية القنصلية فلها شروطها المفروضة و أهمها إعادة التسجيل و التجديد السنوي لشهادة الجنسية المتحصل عليها و دفع ضريبة الانتفاع للحقوق القنصلية، و الغرض من هذه السياسة الاستعمارية عن طريق قوانين الجنسية، هو محاصرة الجزائريين، و عزل الرافضين لقوانين إدارة الاحتلال، و مراقبتهم و الضغط عليهم بشتى الوسائل إضافة إلى دفع السلطات

---

(1)- centre des archives diplomatiques des Nantes, Tunisie 1er versement 1814/822. ، وانظر الملحق رقم(15)

(2)- Pierre André Dumont. Op.Cit. P. 22.

التونسية إلى عدم قبول المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية خوفا من التضامن و تكوين قاعدة خلفية للمقاومة (1).

و بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 و إخضاع القطرين المجاورين إلى النفوذ الاستعماري الذي عمل على ممارسة التفرقة بين الجزائريين و التونسيين المقيمين في البلاد التونسية خاصة بعد المساومات التي لم تجد استجابة لها من طرف الجزائريين في تونس، لجأت سلطات الاحتلال إلى إيجاد وضع قانوني للجالية الجزائرية بتونس، فعملت الإقامة العامة بكل ما في وسعها لمحاصرة الجزائريين، فأصدرت في عام 1883 قرارا إلى المراقبين المدنيين جاء فيه: "إن كل من خرج من الجزائر بدون ترخيص و يريد اليوم تسجيل نفسه يجب رفضه..."(2).

و في 27 مارس 1883 أقيمت محكمة ابتدائية في تونس العاصمة، و ست محاكم صلح في كل من تونس، و بنزرت، و سوسة، و الكاف، و صفاقص و حلق الوادي، كما أقيمت محاكم أخرى في شهر أكتوبر من عام 1887 في كل من قابس، و نابل، و باجة، و جربه، و عين الدراهم، و سوق الأربعاء، و ققصه، و توزر، و مكثر، و القيروان (3).

فتوزيع هذه المحاكم على مختلف المناطق التونسية يمثل دليلا على تشديد الخناق على الوافدين الجزائريين بتونس ومتابعة تحركاتهم خاصة بعد انتصاب

---

(1)- A.O.M. 25H, A22, 25H16 (2), F 46. Tunis, le 8 mars 1856.

(2)- Pierre André Dumont , op .Cit, p.23.

وأنظر الرائد التونسي، عدد 23، سنة 25، في 19 أفريل 1883.

(3)-الماجري،مرجع سابق،ص-ص.383-385.

الحماية الفرنسية على تونس وموقف الجزائريين الرافض لها، وبسط نفوذها على الأهالي، والتقليص من سلطة الباي القضائية (1).

1-3-جواز السفر(رخصة السفر):

عملت سلطات الاحتلال منذ بداية الاحتلال سنة 1830 على متابعة تحركات الأفراد والجماعات، ففرضت على الأشخاص المتوجهين إلى خارج الحدود الجزائرية وثيقة رسمية بمثابة جواز السفر بغرض الحماية في البلد المهاجر إليه حسب ما تدعيه سلطات الاحتلال بالجزائر.

جدول رقم (6): عينات من المهاجرين الجزائريين الذين منحت لهم رخصة السفر(جواز السفر) ما بين 1831-1864(2).

الإسم	السن (عام)	مكان الولادة/إقامة	المهنة	تاريخ الإصدار	ملاحظات مسجلة على رخصة السفر
قاسي ابن إبراهيم المزابي	21س	إفريقيا/مدينة الجزائر	عامل يومي	02/12/ 1842	سلم له بشهادة من أحيي المزابية بالجزائر
بلخير بن محمد	70س	معسكر/ معسكر	خباز	09/06/ 1842	ذهب مع زوجته وابنه (19س) بدون عودة
سليمان بن علي	32س	بني ميزاب/ الجزائر	تاجر	05/05/ 1845	رعية فرنسية له حق الحماية

(1)- أنظر الماجري عبد الكريم، مرجع سابق، ص- ص. 384-385.

و انظر أيضا: Nour Eddine (A) : la justice pénale française sous le protectorat, l'exemple du tribunal de première instance, Sousse 1888-1939, publication de la faculté des lettres humaines de Sousse, l'or de temps, 2001. P- P. 27- 28.

(2)–centre des archives diplomatique des Nantes, Tunisie 1er Versement 814/822. وأنظر أيضا: الملحق رقم (7).

محمد بن مسعود	32س	بني ميزاب/ قسنطينة	/	/05/12 1845	يحافظ على إقامة بالجزائر
الحاج عبد الرحمان بن الحسين	45س	مدينة الجزائر/ الجزائر	تاجر	/03/15 1845	رعية فرنسية له حق الحماية ونية العودة إلى الجزائر
قدور بن محمد	47س	مستغانم/ عنابه	بائع أو صانع أسلحة	/08/22 1845	يسافر برا ويحافظ على إقامة بالجزائر
عبد الرحمان بلقاسم	27س	وهران/عناية	/	/06/27 1845	يحرم من الحماية لإخفاء أصله الجزائري منذ سنوات طويلة في تونس
محمد السيفة	45س	عنابة/الجزائر	/	/07/22 1847	ذهب مع زوجته و10 من أبنائه للحق له في الحماية لخضوعه لسلطة الباي
إبراهيم بن عيسى	40س	بني ميزاب/عنابة	عامل بحمام	/08/28 1847	دفعه للمحي حرمه من الحماية
محمد بن حامد	30س	توقرت/توقرت	/	/05/28 1847	يحرم من الحماية إلى غاية دفعه الضرائب لسلطات الزيتونة
بلحسن بن بوغلاب	40س	بسكرة/الجزائر	عامل يومي	/06/22 1847	حرم من الحماية لعدم دفعه الضرائب للسلطات الفرنسية
حامد بن ثابت	36س	بني عباس/ تونسي	حمال	/12/26	له الحق في الحماية بسبب نية العودة

صالح العباسي	45س	بني عباس/ بني عباس	/	1848 /08/26 1847	صحبة أخيه، وبطرد من الحماية إلى غاية دفعه الضرائب لسلطات الزيتونة
عمارة بن بلقاسم	20س	توقرت/ عنابة	تاجر	/06/26 1848	حماية معلقة إلى غاية إحضاره شهادة من قايد توقرت
الحاج سالم بن مبروك	45س	سوف/ سوف	حمال	جوان 1849	له الحق في الحماية بسبب العودة
بوعزة بدة	30س	القالة/البليدة	/	/05/30 1849	له الحق الحماية سافر إلى مكة صحبة زوجته وابنته تأشيرة القنصل الفرنسي بطرابلس في أوت 1855.
عبد القادر بن الجبالي	25س	المغرب/المغرب	طالب	عنابة16/ 1849/07	لا حق له في الحماية بتونس
باكير بن عيسى	18س	قرار/قسنطينة	حمامجي	/05/27 1849	يغادر الجزائر بعدم العودة
اسماعيل بن الحاج	20س	قرارة /عنابة	حمامجي	/12/13 1850	يغادر الجزائر بدون عودة

بشير بن إسماعيل	18س	بجاية/ بجاية	عامل يومي	–	يغادر بنية العودة ويحرم من الحماية بسبب انضمامه لعسكر زواوة لمدة 4 سنوات
عمر با إبراهيم	24س	بني ميزاب/ بني ميزاب	حمامجي	/04/11 1849	يسافر صحبة أخيه بدون عودة
صالح بن محمد	30س	قابس/ مدينة الجزائر	حمال	/09/19 1851	صلاحية رخصة سفره تنتهي بخروجه من التراب الجزائري
كبير بن عمر	–	طرابلس/ عنابة	–	/03/16 1851	صلاحية رخصة سفره تنتهي بمغادرته للتراب الجزائري
قدور بن محمد منصر	51س	مستغانم/ عنابة	تاجر أو بائع أسلحة	/02/22 1850	يغادر الجزائر بنية العودة
الحاج عوايدية	33س	دلس	عامل يومي	/05/20 1850	شهادة من المكتب العربي منحت له رخصة السفر بنية العودة
الحاج قدو بن التونسي	–	تونس/ تونس	تاجر	/04/11 1851	لاحق له في الحماية لجنسيته التونسية

نلاحظ من خلال العينات الواردة في الجدول بأن جواز السفر يحتوي على المعلومات الضرورية للمراقبة، من الإسم و السن و الأصل الجغرافي و النشاط المهني، و ملاحظات تبين نية المهاجر في العودة أو البقاء.

فقبل بداية الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 لم تكن هناك وثائق رسمية تفرض على الأفراد أو الجماعات عند انتقالهم من دار الإسلام إلى دار الإسلام حيث يعتبر مجال الأمة الإسلامية مجالا واحدا لا سيتوجب الحصول على وثائق رسمية (رخصة سفر) يقدمها الشخص المسافر عند وصوله إلى موطن الاستقبال، غير أن سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر فرضت رخصة السفر على كل مقيم بإقليم الجزائر من التونسيين والمغاربة والطرابلسيين بهدف معرفة كل من خرج من الجزائر ونواياه المستقبلية بالبقاء الدائم أو العودة.

فإدارة الاحتلال – في مراقبتها لحركة الهجرة نحو الخارج – قد انطلقت فيها منذ البداية حسب تاريخ أول رخصة سفر في 28 جوان 1831 التي احتفظت بها دور الأرشيف الفرنسية(1)، كما أن رخصة السفر هذه قد فرضت على كل من يرغب في مغادرة التراب الجزائري من التونسيين والمغاربة والطرابلسيين، ففي 1851/03/16 منحت رخصة السفر إلى كبير بن عمر بملاحظة مكتوبة عليها عبارة: " تنتهي صلاحيتها بخروج صاحبها من التراب الجزائري "، وقد منحت له في غياب الدولة العثمانية كما كان الحال بالنسبة لصالح بن محمد التونسي المولود بقابس والقاطن بعنابة الذي تحصل على رخصة السفر بتاريخ 19 سبتمبر 1851 بشهادة من قاضي عنابة، وسجلت له الملاحظة السابقة التي سجلت لكبير بن عمر مع استبدال الدولة العثمانية بالإيالة التونسية، وكذا الأمر بالنسبة للحاج قدور بن التونسي الذي منح رخصة السفر بتاريخ 11 أفريل 1851 بدون الحماية الفرنسية له بتونس(2).

---

(1)– قوانين لرخصة السفر صدرت في سنوات، 1833،1834،1835،1840، وفي 1865 صدر قرار ماكماهون حدد فيه مدة صلاحياته بسنة واحدة.

(2)– C.A.D.N, OP, Cit.

و ما تحصل عليه كل من الحاج المعاطي بن علي المغربي، ومحمد بن عبد السلام من فاس، الأول تحصل على رخصة السفر بتاريخ 1864/09/08، والثاني بتاريخ 1864/10/08 باتجاه تونس، كما غادر في عام 1864 عشرون تونسيا الجزائر بحرا نحو تونس بعد أن تحصلوا على رخصة السفر، وسبعة طرابلسيين من فزان باتجاه تونس من نفس السنة(1).

ومن خلال هذه العينات من جوازات السفر الممنوحة نلاحظ بأن سلطات الاحتلال بالجزائر قد اتخذت إجراءات تخالف الأعراف والمواثيق الدولية في منحها وثيقة جواز السفر التي تمثل السيادة لرعايا لا ينتمون للجزائر، غير أن الهدف من ذلك كله هو السيطرة وإخماد المقاومة الجزائرية، ورخصة السفر هذه تحتوي على معلومات أهمها الجمهورية الفرنسية، أو الإمبراطورية الفرنسية حسب مرحلة النظام السائد في فرنسا، ثم يكتب على الرخصة السماح له بالعبور، ثم يسجل صاحبه، وأسماء المرافقين(2)، وحرفته، ومكان ولادته وإقامته، والبلد المتوجه إليه، والسفر برا أو بحرا ومدة صلاحيته(3) والإشارة إلى نوعية الهجرة دائمة أو مؤقتة(4)، ومعلومات خاصة بحامل رخصة السفر وهي: عمره، قامته، شعره، أوصاف جبينه ووجهه وذقنه وفمه وأنفه ولحيته، وعلامات مميزة مثل الوشم في جبينه أو يده ثم الإمضاء

---

(1)- (C.A.D.N), op.cit. 1er versement 81.

(2)- قد تكتب أحيانا صلة القرابة وعددها، كأبنائه الأربعة مثلا أو اخوته أو زوجته.

(3)- مدة صلاحية رخصة السفر لا تتجاوز السنة، ويمكن تمديدها من طرف مصالح القنصلية الفرنسية بالبلاد التي يحل بها صاحب رخصة السفر.

(4)- الحق في الحماية تكون للمهاجر الذي له نية العودة، ويحرم منها المسافر الذي ليس له نية العودة للجزائر.

وتسجل خلف الرخصة أماكن تنقلات المسافر مع تأشيرة القنصلية الفرنسية بذلك البلد.

و نلاحظ بأن أغلبية المهاجرين الحاملين لرخصة السفر تتراوح أعمارهم ما بين (20 إلى45 سنة)، والكثير منهم من الميزابيين ومن الذكور، بينما الذين ينتمون إلى المناطق التلية فكان خروجهم مصحوبا بالعائلات، ولقد تسببت الهجرة الشرعية وغير الشرعية في توافد الكثير من الجزائريين نحو البلاد التونسية خلال فترة ما قبل الحماية الفرنسية عام 1881، فتمتع كل من غادر الجزائر بصفة شرعية– حسب النظرة الاستعمارية– وبنية العودة بحق حماية القنصلية الفرنسية له بتونس أو غيرها(1)، بينما حرم من حق الحماية كل من كانت هجرته بدون عودة أو هاجر دون حصوله على رخصة السفر، أو كان غير جزائري كالمهاجر الذي ينتمي إلى تونس أو إلى المغرب و طرابلس، وغيرهما من البلدان الإسلامية الأخرى (2).

1–4– حق الحماية قبل صدور قرار المشيخة سنة 1864:

إذا كان الوضع القانوني بالنسبة للجزائريين المقيمين بإيالة الجزائر قبل صدور قرار المشيخة في 14 جويلية 1864 يمنح لكل من يرغب في مغادرة الجزائر وثيقة السفر التي تضمن له حق الحماية الفرنسية في كل بلد يسافر إليه، فإن الوضع كان يختلف بالنسبة للجزائريين القاطنين بإيالة تونس فلابد لهم من أدلة

---

(1)– تشير بعض وثائق السفر الممنوحة للقاصدين مكة المكرمة أن لهم الحق في الحماية الفرنسية.

(2)– تحمل بعض جوازات السفر عبارة: " لا ينوي الرجوع إلى الجزائر"، و بذلك فلا يحق له التمتع بالحماية الفرنسية. وانظر الملحق رقم (15).

شرعية تثبت أصولهم الجزائرية لكي يتمكنوا من التمتع بالحماية الفرنسية إن رغبوا في ذلك، وهناك أمثلة عديدة لطلب الحماية من المقيمين الجزائريين بالبلاد التونسية، نذكر منها على سبيل المثال حالة حمدة بن سليمان الكرغلي المولود بعنابة من أب تركي والمقيم بمدينة تونس الوافد إليها عن طريق البحر برخصة سفر مؤرخة في 1849/01/16 فأراد أن يقدم الحجة العادلة بهدف الحصول على الحماية على الرغم من أن وثيقة السفر الممنوحة له تحمل ملاحظة " يغادر بنية العودة " لكن إقامته بمدينة تونس أجبرته على إقامة الحجة لإثبات أصله الجزائري فأقام الأدلة العادلة المؤرخة في 14 أوت 1849، وشهد له كل من شعبان بن خميس، وعبد الكريم بن سيدي قاسم اللذين يقيمان بمدينة تونس ويحملان صفة رعية الفرانسيس من أصل جزائري من عنابة، فشهدا أن حمدة بن سليمان العنابي، ولد بمدينة عنابة، وإقامته بتونس ولم يحدث له أن تقاضى لدى المحاكم التونسية، وليس هناك ما يدل على أنه تونسي(1)، وهناك أمثلة كثيرة من هذه الحالات أراد أصحابها إثبات انتمائهم الجزائري، خاصة منهم الأبناء الذين ولدوا بتونس أو ذهبوا مع أوليائهم وهم صغار، وأرادوا الحصول على الحماية الفرنسية بتونس(2).

(1) – (C.A.D.N), op.cit. 1er Versement 81 .

(2)– نلاحظ من خلال ما ورد في بيانات الجدول رقم (6) أن المعلومات المسجلة على رخصة السفر هي متنوعة من الاسم، والسن، ومكان الولادة أو الإقامة، والمهنة، والعدد، وأهم ملاحظة هي معرفة نية المهاجر في عودته أو بقائه في تونس وهذا ما هو مسجل في العديد من الوثائق الأرشيفية، والهدف من ذلك كله هو إحكام السيطرة والمراقبة الدائمة لحركة الهجرة خوفا من تشكيلها لحركة مضادة للوجود الفرنسي بالجزائر نتيجة للتضامن الإسلامي الذي يجمع بين البلدين.

1-5- اعتراف الباي بالوضعية الجديدة للجزائريين في تونس:

من الأمور التي تثير الانتباه هو استعمال مصطلح رعايا الفرانسيس ومصطلح الحماية الفرنسية(1)، اللذين تم استعمالهما بدون دقة، والعديد من الوثائق استعمل فيها هذه المصطلحات القانونية الجديدة ومنها وثيقة السفر المؤرخة في 21 جمادى الأولى 1265 هـ الموافق لسنة 1849م، لكل من إبراهيم بن باكير بن سعيد المزابي، و سليمان بن سعد المزابي، فوضعت لهما عبارة "رعية الفرانسيس"، وكذلك الأمر بالنسبة لـ عمر بن يوسف بن عمر المنتمي لبني ميزاب من رعية الفرنسيس(2)، وكلا الوثيقتين صدرتا في سنة 1849، في وقت لا زال لم يمنح فيه مصطلح "رعية فرانسيس" للوافدين الجزائريين في تونس، وذلك قبل صدور القرار المشيخي عام 1865.

كما ورد أيضا من خلال تذكرة المسمى عبد القادر بن المنور العيادي، والمؤرخة في 20 جوان 1857 بالاعتماد على رخصة السفر المؤرخة في 11 جوان 1849، كتب في أسفل الوثيقة عبارة تذكرة الحماية:" الحمد لله حامل تذكرتنا هذه المسمى عبد القادر بن المنور هو من رعية الفرانسيس وتحت حمايته"(3).

---

(1)- مصطلح رعية الفرانسيس (sujets français): التي تعني الرعايا الفرنسيين المستعملة في الحجة العادلة لإثبات الأصل الجزائري، نقلت إلى حماية فرنسية (protection française)، فيبدوا أنهما استعملا بدون تدقيق لأن الغرض لم يكن توفير العناية والاهتمام وتحسين ظروف المهاجرين الجزائريين بتونس وإنما كان الهدف هو المتابعة لإخماد أي تحرك ضد الوجود الفرنسي بالجزائر.

(2)- (C.A.D.N), Op.Cit. 1er versement. 817.

(3)- Ibid.

فنلاحظ هنا الفصل بين رعية، و حماية، فالأصل هو أن الحماية تسند لمن كان من الرعايا الفرانسيس، مع الإشارة أيضا إلى أن صاحب وثيقة الحماية قد أمر بالعودة إلى الجزائر في مدة ستة أشهر ابتداءا من شهر فيفري 1849 و إلا ترفع عنه الحماية دون الإشارة إلى نزع صفة الرعية الفرنسية (1).

و مثل هذه الوثيقة و غيرها تؤكد بأن صفة رعية الفرانسيس لم تمنح للجزائريين إلا بعد وضع القرار المشيخي في 14 جويلية 1865 الذي كرّس وضعا قانونيا كان موجودا فثبته، و قننه، و عممه على الجزائريين الخاضعين للهيمنة الفرنسية (2).

و هذا الخلط في استعمال المصطلحات التي لا تنطبق مع الوضع الحقيقي للجزائريين بتونس، زاده بعد ذلك ظهور الجنسية فنقل مصطلح " شهادة الجنسية certificat de nationalité" إلى "وثيقة الحماية patente de protection " كالشهادة التي سلمت إلى أحمد بن خليفة بوجرة بتاريخ 13 أوت 1906، و باقلي بن حسين حمو في 8 سبتمبر 1906 (3)، فعلى الرغم من عودة تاريخ الوثيقتين إلى 1906 حين الانتهاء من مراجعة الجنسية، و الفصل بين الرعايا الفرنسيين و المحميين، فالخلط بقي مستمرا بين الجنسية و الحماية (مابين المحميين و الرعايا الفرنسيين)، و كان ذلك لما قام به القناصل الفرنسيون بتونس قبل بداية الحماية سنة 1881، فأسندوا الجنسية لكل من طلبها بمن فيهم الخاضعون للحماية.

(1)- Ibid.

(2)- عبد الكريم الماجري: مرجع سابق، ص- ص. 354- 355.

(3)- (C.A.D.N), Tunis, 5ème versement -ch. 148, contrôle civil, nationalité 1907.

و كان غرض هؤلاء المسؤولين الفرنسيين بتونس هو العمل على جلب الموالين لفرنسا، فهناك الكثير من تحصل على شهادة الجنسية و لم تكن له أية علاقة بالجزائر، و أصبح ضمن الرعايا الفرنسيين بتونس.

1-6- محمد الصادق باي في تطبيقه للقرار المشيخي (14/ 07/ 1865):

عقب صدور القرار المشيخي عام 1865 الذي منح للوافدين الجزائريين بتونس صفة الرعايا الفرنسيين، و نالوا بموجبه عدة مزايا أهمها عدم دفع ضريبة المجابي إلى سلطات الباي و عدم الخضوع إلى المحاكم الشرعية التونسية، كما منحت الحماية لجميع الجزائريين حتى الوافدين منهم بصورة غير شرعية أو الرافضين للعيش تحت سلطة المحتل أو المشاركين في المقاومة المسلحة، و في الثورات التي شهدتها الجزائر منذ 1830 و إلى غاية 1881.

فمنح القرار المشيخي قانونية جديدة للجزائريين بأنهم رعايا الدولة الفرنسية، لهم حق التمتع بالوضع القانوني الجديد، عدا المتعلق منه بمسائل الأحوال الشخصية(1)، ومنه أصبح الجزائريون بمثابة رعايا فرنسيين سواء كانت إقامتهم بالبلد الأصلي أو توافدوا إلى بلد آخر، كما تمكن القنصل الفرنسي بتونس من الضغط وإقناع محمد الصادق باي تونس بالاعتراف بمضمون هذا القانون الجديد للمهاجرين الجزائريين بتونس (2)، فأصدر محمد الصادق باي أمر عليا في سبتمبر 1865 التزم فيه باعتبار الجزائريين كرعايا فرنسيين لا كرعايا الباي كما

---

(1)- المقصود بها المسائل الاجتماعية من زواج و طلاق وإرث وترشيد، و تسند كلها إلى المحاكم الشرعية بالجزائر.

(2)- عند إثارة الوضع القانوني الخاص بالمسلمين في تونس، يكون التذكير بالقانون الإسلامي الذي يوجب خضوع المسلمين إلى القوانين الشرعية المعمول بها في ذلك البلد.

كانوا سابقا، وبعث برسالة إلى الإمبراطور الفرنسي جاء فيها ما يلي: " من عبد الله سبحانه المتوكل المفوض جميع الأمور إليه المشير محمد الصادق باشا صاحب المملكة التونسية إلى الموقر المحترم... مولانا المنصف قنصل المكلف بقنصليات جنرال الدولة العظمى الفرنساوية بتونس.... ونعلمكم بأن كل جزائري دخل تحت حكم جناب الإمبراطور يعامل..... في مملكتنا معاملة الفرانسيس، ودمتم في أمن الله تعالى وكتب في 8 جمادى الأولى سنة 1282هـ"(1)، وبهذا الاعتراف من الباي أصبح المهاجرون الجزائريون بتونس لهم صفة مميزة عن بقية المسلمين المقيمين بتونس غير خاضعة لسلطة باي مسلم على الرغم من إقامتها في حدود مجاله السياسي، وهذه وضعية تتنافى مع ما كان مألوفا لدى الحكام المسلمين في سيادتهم على الرعايا المسلمين المقيمين في مجال دولتهم مهما اختلفت مواقع مواطنهم الأصلية(2).

وأصبح الوافدون الجزائريون بالبلاد التونسية مطالبون بتسجيل أنفسهم بدفاتر القنصلية الفرنسية بتونس بغرض الحصول على الجنسية(3)، وبهذا تكون فرنسا قد عملت على توسيع سياستها القانونية بتدعيم نفوذها بالجزائر، والضغط على السلطات التونسية خارجيا، فمنحت الحماية لكل جزائري قدم طلبه بغض النظر عن تاريخ هجرته، وظروفها و طبيعتها، و هذه التسهيلات الجديدة استقطبت إليها

(1)– الرائد التونسي، العدد الخامس 12 جمادى 1282هـ، الموافق لـ 1864/10/02.

(2)– تنطبق هذه الحالة على المسلمين المهاجرين إلى أي بلد إسلامي آخر، فهم يخضعون للقانون الإسلامي المعمول به في بلد الاستقبال.

(3)– أ.و.ت. سلسلة "أ" حافظة 278، ملف 5/3، وثيقة 68.

حتى بعض التونسيين في ادعائهم بالانتماء إلى الجزائر و حصولهم على الحماية الفرنسية و الاستفادة من مزاياها، و خاصة عندما أصبحت القنصلية الفرنسية بتونس تمنح الجنسية الفرنسية لكل من المحميين، و الجزائريين رعايا الدولة الفرنسية سواء تعلق الأمر بالمهاجرين إلى البلاد التونسية بطريقة شرعية أو غير شرعية – حسب المفهوم الاستعماري – و حتى الوافدين منهم قبل سنة 1865، فتحصلوا على صفة المحميين، و منحت شهادة الجنسية لكل من طلبها من أصل جزائري، غير أن هناك عدد كبير من أصل تونسي استطاع أن يكون ضمن المحميين، و هذا ما أشار إليه تقرير المقيم العام بالنيابة السيد: بونوا "Bonoit" بأن العديد من الإسرائليين التونسيين قد نالوا الجنسية الفرنسية باعتبارهم من المهاجرين الجزائريين، و لم تر القنصلية حرجا في ذلك لأن الغرض هو البحث عن الزيادة في عدد الأتباع و الموالين لفرنسا تدعيما لوجودها بتونس (1).

---

(1)- بالعودة إلى التقارير الفرنسية، و خاصة منها التقرير الذي بعث به السيد بونوا " Bonoit" المقيم العام بالنيابة إلى السيد وزير الشؤون الخارجية " Delcassé" في 17 ديسمبر 1901 في إسناد الجنسية الفرنسية التي لا تتطابق مع الأسس القانونية كاعتماد صلة الدم، أوصلة التراب، أو الإثنين معا، إذ كانت الأهداف السياسية هي الأساس لأن الغرض من الجنسية كان هو كسب أكبر عدد ممكن من الأتباع لفرنسا بتونس يتم استعمالهم كأداة ضغط على السلطات التونسية.

أنظر أيضا: أ.و.ت. سلسلة "أ"، حافظة 278، ملف 5/3، وثيقة 68.

و أنظر: ممي حسن: القانون الدولي الخاص، نظريات و مبادئ (ش.ف.ر.ن.ص)، تونس، 1994. ص. 33.

1-7- وضع الجزائريين بتونس مابين 1865- 1881:

نظرا للغموض الذي بقي يكتنف مفهوم الجنسية لدى السلطات التونسية، و عدم وجود قوانين واضحة تحدد إسناد الجنسية التونسية إلى غاية القرن العشرين (في سنتي 1914، 1921) (1)، و للمراسلات الفرنسية الموجهة من طرف المكلف بالشؤون الفرنسية بتونس (روستون) إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية يعلمه فيها بأن هناك الكثير من الجزائريين بايالة تونس يتبنون الجنسية الفرنسية و أحيانا أخرى تتبنى الجنسية التونسية، و هنا رأى روستون بأنه يجب التخلي عن كل جزائري لا يثبت لنا بالأدلة تمسكه بالجنسية الفرنسية، و بالتالي لا يستفيد من الحماية الفرنسية بتونس (2).

---

(1)- في 19 جوان 1914 أصدر محمد الناصر باي، صاحب المملكة التونسية بعد اطلاعه على الأمر المؤرخ في 26/ 04/ 1861 الصادر في الترتيب السياسي بالايالة أمرا تضمن ما يلي: يعد تونسيا كل شخص ساكن بالايالة التونسية، و غير متمتع بصفة الوطنية الفرانسوية، و لا من رعايا الدولة الفرانسوية أو دولة أجنبية لها اتفاقيات أو معاهدات مع الدولة التونسية، كما يعد تونسيا كل شخص ولد بتونس أو خارجها من أب تونسي، أو من أم تونسية عند عدم معرفة الأب و هو ساكن بالايالة أو خارجها. أنظر الرائد التونسي، عدد 49، في 20/ 06/ 1914. كما صدر في 08/ 11/ 1921 أمرا نص أولا: يعد كل شخص تونسيا باستثناء المواطنين و رعايا الدولة الحامية الذين هم ليسوا من رعايانا، كل شخص ولد بتراب مملكتنا من أبوين ، ولد أحدهما بتراب مملكتنا أيضا مع مراعاة أحكام المعاهدات و الاتفاقيات المرتبطة مع الحكومة التونسية، و نص أيضا على نسخ الأحكام المخالفة، و الواردة في الأمر 19/ 06/ 1919.

(2)- A. O. M. 25 H, A 29, 25 H19, D/6 fol: 544, Tunis, le 07/ 09/ 1875, le consulat général de France à Mr. G. A. A

غير أن خير الدين الوزير الأكبر قد اتخذ إجراءات جديدة تتعلق بوضع الجزائريين في تونس و هي تمثل امتدادا للقرار الذي كان قد اتخذه الباي عام 1865

حيث قرر بأن كل جزائري مسجل بدفاتر القنصلية الفرنسية بتونس بصفة منتظمة، و يقوم بتجديد تسجيله للجنسية سنويا، يعفى من دفع المجابي، و يعامل مثل الرعايا الفرنسيين و رعايا الدول الأوربية، أما بقية الجزائريين فمعاملتهم تكون مثل الأهالي التونسيون (1)، و رأى خير الدين بأن هذه الإجراءات ستحد من توافد الجزائريين نحو البلاد التونسية، و هذا ما يخدم مصلحة فرنسا، وأصدر في ذلك منشورا إلى مختلف السلطات المحلية والجهوية لإعلام الجزائريين بالإجراءات الجديدة في اختيارهم بين الجنسية التونسية والجنسية الفرنسية، فمن يحبذ الجنسية التونسية، ويقبل بالتقاضي في محاكمها الشرعية، فعليه أن يسجل اسمه بدفاتر السلطات المحلية التي يقطن بترابها، كما تضمنت التعليمات فتح دفتر خاص بالمجالس البلدية للجزائريين الذين يحبذون المحافظة على الجنسية الفرنسية، وحددت مهلة التنفيذ لهذه الإجراءات بثلاثة أشهر، ترسل بعدها نسخة من كل دفتر للراغبين في الحصول على الجنسية التونسية أو للراغبين في المحافظة على الجنسية الفرنسية حسب رغبات كل جزائري(2).

غير أن موقف إدارة الاحتلال بالجزائر كان الرفض القاطع لهذه الإجراءات التي جاء بها خير الدين بحجة أن هذه الإجراءات تشجع على الهجرة غير الشرعية للفارين من العدالة في الجزائر بتوافدهم إلى البلاد التونسية، كما قد تنجم

---

(1)- A.O.M, 25H, A30, 25H20 (1), D/1, fol,7(12).Traduction d’instructions adressés sous forme de circulation aux diverses autorités tunisiennes par le premier ministre.

(2)- Idem, A30, 25H20 (1), Dossier 1, fol, 7. Op. Cit.

عن هذه الإجراءات بعض التعقيدات الإدارية بين الإيالة التونسية وإدارة الاحتلال عند عودة بعض القبائل إلى الجزائر وهي تحمل الجنسية التونسية بعد أن تخلت عن جنسيتها الأصلية (الفرنسية)، حسب النظرة الفرنسية، فقام الحاكم العام بالجزائر

باقتراح وجهة نظره إلى الحكومة التونسية، تضمن منح الجزائريين مهلة معينة من الإقامة في تونس يكون لهم بعدها اختيار إحدى الجنسيتين الفرنسية أو التونسية(1).

فقام روستون بإبلاغ خير الدين بإمهال الجزائريين مدة ثلاث سنوات تمكنهم من اختيار الجنسية، فمن غير المعقول أن يتم تجنيس الجزائريين الذين قاموا بارتكاب أعمال إجرامية في بلدهم الأصلي وفروا من قبضة العدالة، وقدر روستون عدد الجزائريين المقيمين بالبلاد التونسية بحوالي 100,000 وسبب هجرتهم هو رفضهم للهيمنة الفرنسية، ولم يسجل منهم في الجنسية إلا بعض المئات، لكن الأرقام التي قدرها روستون مبالغ فيها(2)، ومبالغته هذه ربما حتى يحث سلطات الاحتلال بالجزائر على إتخاذ قرار احتلال تونس حتى لا تبقى ملجأ للمقاومين للسياسة الفرنسية في الجزائر.

و مهما كانت أغراض روستون من اقتراحاته، فإن خير الدين قد قبل بإجراء تعديلات حول حالة الجزائريين بتونس، فأصبح كل جزائري حلّ بالبلاد التونسية مطالب بإعلام السلطات التونسية عن وضعه القانوني، وذلك إما أن يكون ضمن الرعايا الفرنسيين، أو يختار الجنسية، وإذا فضل الجنسية التونسية فعليه أن يدلي

---

(1)- A.O.M,G .G.A / 25H, A30, 25H20 (1).

و أنظر: تقرير وجه من طرف الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 1875/03/22، وثيقة رقم 75.

(2)- المصدر نفسه، وثيقة رقم 13، ملحق رسالة روستون الموجهة إلى وزير خارجية فرنسا 1875.

بمعلومات حول الحالة المدنية ويتحصل على الجنسية التونسية بعد سنتين، كما يتمتع بهذه الجنسية الأبناء الذين هم في كفالة المتجنس، أما المقيمون بالبلاد التونسية فيتحصلون على الجنسية في اليوم الذي يقدمون فيه طلبهم، وهذه التعديلات

لا تتضمن القبائل والعشائر المهاجرة التي تكون حالتها في اتفاق مع السلطات الفرنسية، وكان موقف سلطات الاحتلال قبول اقتراح المدة الزمنية المحددة بسنتين في الحصول على الجنسية التونسية(1).

وهذه الاقتراحات والتعديلات حول الجنسية قد شاركت فيها أطراف أربعة(2) رضى فيها خير الدين بالآراء التي قدمها وزير خارجية فرنسا، وذلك بعدم خروج المهاجرين الجزائريين عن دائرة القضاء الفرنسي إلا بعد الحصول النهائي على الجنسية التونسية، في حين كان رأي خير الدين بأن يتم خروج الجزائريين من الحماية الفرنسية من تسجيلهم في دفاتر الجنسية التونسية، كما تعلق الأمر بالنسبة للجزائريين العاملين بعسكر الباي والذين لم يسجلوا أنفسهم بدفاتر القنصلية الفرنسية، فرأى روتسون بأن تترك لهم حرية الاختيار للتمتع بإحدى الجنسيتين فكانت موافقة خير الدين في نهاية المطاف في ترك الحرية لاختيار الجزائريين لإحدى الجنسيتين(3)، و بذلك رأت سلطات الاحتلال الشروع في عمليات تسجيل الوافدين الجزائريين نحو البلاد التونسية.

---

(1)- المصدر نفسه، وثيقة رقم18، متمثلة في رسالة موجهة من خير الدين الوزير الأكبر إلى روستون المكلف بالشؤون الفرنسية بتونس،المؤرخة في 1875/11/07.

(2)- الأطراف الأربعة هم: خير الدين للسلطات التونسية، ووزير خارجية فرنسا، وروستون المكلف بالشؤون الفرنسية بتونس، والحاكم العام بالجزائر.

(3)- المصدر نفسه، وثيقة رقم. 28.

فشكلت سنة 1876 أول عملية إحصائية شملت العمالات الثلاث الجزائرية عكس ما كان عليه الحال منذ بداية الاحتلال سنة 1830 إلى غاية 1870، وأشرف على هذه العملية المسؤولون العسكريون، وكان التركيز فيها على عدد الرجال والنساء

والأطفال الذين توافدوا من مختلف المناطق نحو البلاد التونسية فهذه الإحصاءات الرسمية الصادرة بالجزائر، قابلها إحصاء من القنصلية الفرنسية العامة بتونس سنة 1876(1)، احتوى على عدد الجزائريين المسجلين بالقنصلية المتحصلين على شهادة الحماية الفرنسية(2)، ومهما تضاربت هذه الإحصاءات الفرنسية الصادرة بالجزائر وتونس، فإن عدد الوافدين والمقيمين بالبلاد التونسية قد عرف ارتفاعا خلال عقد السبعينيات من القرن 19 قبل انتصاب الحماية سنة 1881، و ذلك لما آلت إليه الأوضاع بعد ثورة 1871 بالجزائر.

فالإحصاءات المقدمة من طرف القنصل العام الفرنسي (روتسون) بتونس المؤرخة في 1876/08/14 إلى الحاكم العام بالجزائر بلغ فيها عدد الجزائريين المستقرين بالإيالة التونسية 16,600 نسمة(3) مع تحديد مناطقهم الأصلية بالجزائر(4) ،فهي لا تعبر عن العدد الحقيقي للجزائريين بتونس ، فالهجرات السرية كانت كثيرة خاصة بعد ثوره المقراني1871.

---

(1)- أنظر الملحق رقم (2).

(2)- أنظر: أ. و.ت. دفتر رقم: 1968.

(3)- A.O.M, G.G.A 9H.100(60) : émigration en Tunisie, Tunis le 14/08/1876, mission et consulat général de France à Tunis à monsieur le gouverneur général de l'Algérie.

(4)- أنظر التفاصيل في الجدول رقم (7).

جدول رقم(7): إحصاءات (روستون) للجزائريين بتونس 1876(1).

العمالة	مناطقها	العدد
قسنطينة	السوافة والنمامشة (توقرت وغيرها)	2000
	قبائل عربية	500
	منطقة القبائل الصغرى	1000
المجموع	–	3500
الجزائر	ورقلة	800
	منطقة القبائل	6000
	الميزابية	1200
	عرب رحل وقبائل مختلفة	500
المجموع	–	8500
وهران	عرب رحل وحضر	600
	مدن ساحلية	4000
المجموع	–	4600
المجموع العام	–	16,600

فهذه الإحصاءات المقدمة في الجدول، يبدو أنها دقيقة في عددها، كما أنها حددت المناطق الجغرافية الواردة منها حسب العمالات الثلاث، غير أنها متناقضة مع الإحصاءات المقدمة من طرف السلطات العسكرية بالجزائر.

(1)– A.O.M, G.G.A 9H.100(61) : Emigration en Tunisie, Tunis le 14/08/1876, mission et consulat général de France à Tunis.

وانظر الملحق رقم (2).

جدول رقم(8): إحصاءات الجزائريين المستقرين بالبلاد التونسية منذ بداية الاحتلال إلى غاية 1876(1).

العمالة	القسم	الدائرة	ناحية/ قبيلة	عدد الرجال	عدد النساء	عدد الأطفال	المجموع
الجزائر	شلف	شلف	–	48	19	16	83
		مليانة	–	19	18	19	56
	صور الغزلان	صور الغزلان	–	11	4	2	17
		بني منصور	–	22	–	–	22
		بوسعادة	–	22	15	18	55
	المدية	المدية	–	31	7	6	44
		بوغار	–	2	–	–	2
		الجلفة	–	60	50	8	118
		الأغواط	–	28	–	–	28
	دلس	دلس	–	324	189	241	764
		ملحق الجزائر	–	6	3	–	9
المجموع		–	–	573	305	310	1198
وهران		مستغانم	–	61	82	86	229
		تلمسان	–	43	40	60	143
		وهران	–	117	100	78	295
المجموع		–		221	222	224	667

(1)– A.O.M, G.G.A 9H.100(60) : Emigration en Tunisie, Tunis, état numérique des indigènes qui ont émigré en Tunisie sans esprit de retour 1876.

العمالة	القسم	الدائرة	ناحية قبلية	عدد الرجال	عدد النساء	عدد الأطفال	المجموع
قسنطينة	عنابة	عنابة	بني صالح	10	03	04	17
		القالة	واد الكبير	196	205	262	663
			واد بوحجار	22	23	39	84
		سوق أهراس	سيفة	18	09	15	42
			حناشة	78	127	47	252
			أولاد خيار	140	108	94	342
			ويان	22	21	05	48
			أولاد ضياء	28	13	–	39
			الناظور	11	03	02	16
	المجموع		–	523	512	468	1503
	قسنطينة	عين البيضاء	تافرانت	17	18	17	42
			سدراتة	4	5	04	13
			عين السجارة	70	90	75	235
		تبسة	أ.س. عبيد	252	264	283	799
			أ.س. يحيى	18	18	26	62
			البراركة	268	403	533	1204
			علاولة	02	–	–	02
		جيجل	بني إيدر	01	–	–	01
		الميلية	بني فرج	02	–	–	02
			أ.دباب	01	01	02	04
	المجموع		–	635	799	913	2347

	سطيف	سطيف	بوطالب	07	–	–	07
			عين الترك	03	–	–	03
			بني أورتلان	01	01	01	03
			بني يعلا	08	–	–	08
			الساحل القبلي	01	–	–	01
			بن شبانة	06	01	01	08
		آقبو	بني يعدل	03	–	–	03
			بني عباس	02	–	–	02
		بجاية	آيت أوعلي	04	–	–	04
			بني بوعيسى	02	–	–	02
			مزالة	06	06	06	18
			آت أحمد قراش	02	–	–	02
			قناية	01	01	02	04
			تودجا	03	03	04	10
		برج بوعريريج	واد القصب	06	04	04	14
		بني يعدل	بني يعدل	04	02	02	08
			البيان	03	–	02	05
		المسيلة	المسيلة	06	–	01	07
			أ. منصور	05	01	02	08
			ب.سوامة	69	51	44	164
			الحضنة	20	08	–	28
	المجموع			162	78	69	309

	باتنة	باتنة	المشاش	24	23	21	68
		خنشلة	العوامرة	18	25	25	68
			أ.الرشابيش	02	01	01	04
			بني أوجانة	20	15	16	51
		بريكة	أ.سفيان	27	90	99	89
			–	91	154	162	280
مجموع المهاجرين من عمالة قسنطينة							4456

مجموع المهاجرين من العمالات الثلاث 1876(1).

العمالة	مجموع المهاجرين	النسبة %
الجزائر	1198	%18,95
قسنطينة	4456	%70,49
وهران	667	%10,55
المجموع	6321	100

الإحصاءات الواردة في الجدول لهجرة الجزائريين نحو البلاد التونسية والمقدمة من طرف سلطات الاحتلال العسكرية بالجزائر لا تمثل العدد الحقيقي حسب روستون فإن هناك أعدادا كثيرة توافدت إلى تونس دون ترخيص من سلطات الاحتلال بالجزائر(2).

---

(1)– أنظر الملحق رقم :(2)

(2)– أنظر الملحق رقم : (3).

و تميزت هذه الإحصاءات بالتفصيل في إحصاء عدد الرجال والنساء والأطفال غير أنها لم تشر إلى تحديد أسباب الهجرة، وتاريخها ما عدا الوافدين من منطقة المدية التي أشارت إليها بأنها كانت مابين 1849-1864، وأشارت إلى أن هذه الهجرات انطلقت منذ بداية الاحتلال، كإشارتها إلى الوافدين من الأغواط الذين غادروا الجزائر منذ حوالي 25 سنة (1).

و نستخلص بأنه مهما اختلفت الإحصاءات حول عدد الجزائريين بتونس فإن العدد كان دائما في ارتفاع مستمر منذ بداية الاحتلال، وتطور بشكل كبير بعد ثورة المقراني سنة 1871 مع شدة القمع والمتابعة والنفي الفردي والجماعي، فلجأت سلطات الاحتلال حتى إلى الضغط على باي تونس ومطالبته بإبعاد حوالي 500 نسمة من الجزائريين الوافدين إلى تونس بالمناطق الحدودية وإبعادهم وتفريقهم على مختلف جهات البلاد التونسية(2)، و ذلك خوفا من جمع شتاتهم و تضامنهم، و تكوين حركات ثورية تنطلق لاستئناف مقاومة الاحتلال الفرنسي بالجزائر.

2-الهجرة خلال مرحلة الحماية الفرنسية 1881-1954:

من الصعب تحديد أسباب ودوافع الهجرة نحو البلاد التونسية، ومعرفة العدد الحقيقي، وتطوره خلال مرحلة الدراسة منذ 1830 إلى غاية 1954، وذلك يعود

---

(1)- أنظر الملحق رقم (5).

(2)- أنظر: د. الصديق تاوتي: المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، مأساة هوية منفية، شركة دار الأمة، ط1،الجزائر. 2007. ص- ص. 112-113.

و أنظر أيضا: يحي بوعزيز: موقف بايات تونس من ثورة الأمير عبد القادر، مجلة الأصالة، ع: 23، (و.ت.أ.ش.د) جانفي- فيفري 1975. ص. 25.

إلى كون هذه الظاهرة تمت في ظروف استعمارية يصعب مراقبتها ومتابعة تطورها عبر المراحل والظروف التي مرت بها على الرغم من محاولة سلطات الاحتلال بالجزائر من إحصاء عدد الخيم التي توافدت نحو البلاد التونسية دون معرفة عدد أفراد العائلة، أو عن طريق إحصاء الوافدين بالقنصلية الفرنسية بتونس كهجرة شرعية باعتبارهم رعايا فرنسيين، وإغرائهم بالحماية الفرنسية، كما أن هناك ملاحظة تتعلق بالمدة الزمنية التي دام فيها بعض المهاجرون بالبلاد التونسية فهناك من كانت هجرته مؤقتة وهناك من كانت دائمة، كالوافدين من أولاد سيدي عبد الملك المنتمين إلى أولاد سيدي عبيد الذين غادروا الجزائر من منطقة تبسة سنة 1848 ثم عادوا إليها مابين سنتي (1892–1893)، كما كان الحال بالنسبة لأولاد خليفة من النمامشة الذين غادروا الجزائر عقب ثورة المقراني والحداد، وعادوا إلى الجزائر سنة 1876، وهناك من كانت هجرتهم موسمية (1).

ومن ذلك فإن الإحصاءات المقدمة حول تطور عدد المهاجرين بتونس تبقى تقريبية ولا تعطينا العدد الحقيقي سواء لفترة ما بين (1830–1881) أو بفترة الحماية (1881–1954)، كما نلاحظ بأن الهجرة الجزائرية بتونس كانت دائما في تطور مستمر، وهذا ما نلمسه من خلال الإحصاءات الأربعة التي أجريت بالبلاد التونسية لكل 5 سنوات ما بين(1921–1936) (2)، وخاصة بعد صدور قرار 14 جويلية 1914 الذي ألغى رخصة السفر الخاصة بهجرة الجزائريين نحو الخارج.

---

(1)- A.O.M, G.G.A, 9H 100, Emigration en Tunisie, Tunis 14/08/1876, mission a consulat général de France a Tunis.

(2)- Ali Slablab : la population tunisoise durant la période coloniale, collectif de la démographie historique en Tunisie et dans le monde arabe, collection source Cérès productions (I.S.E.F.C), Tunis 1993. P- P. 100- 101.

و كان لانتصاب الحماية تأثير على المهاجرين الجزائريين في توزيعهم الجغرافي بالبلاد التونسية، كما جاءت التعدادات و الإحصاءات شاملة بالجزائريين بالبلاد التونسية من الرجال والنساء والأطفال.

جدول رقم(9): التطور العددي للمهاجرين الجزائريين بتونس ما بين الحربين(1).

سنة الإحصاء	مجموع الجزائريين	المدينة (المراقبة المدنية)	عدد المستقرين 1921	عدد المستقطبين 1926	عدد المستقطبين 1931	عدد المستقطبين 1936
1921	36884	مدينة تونس وأرباضها	10134	9961	7326	11056
1926	39882	مراقبة الكاف	6354	7517	8333	7881
1931	40734	مراقبة تبرسوق	4041	3937	4473	4711
1936	40816	مراقبة بنزرت	3550	4375	4733	5492
–	–	المجموع	24079 %65,28	25790 % 64,66	24065 % 59,07	29140 % 71,39

نستخلص من التعدادات الأربعة بأن هناك أربعة مناطق رئيسية في استقطاب المهاجرين الجزائريين بتونس، كان أهمها مدينة تونس وأحوازها.

---

(1)– Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie de 16/03/1921. Tunis, imprimerie centrale 1922

- Dénombrement de la population civile en Tunisie de 12/03/1936. Imprimerie rapide 1937. P- P. 42- 45.

جدول رقم (10): مناطق الاستقطاب بتونس حسب التعدادات الأربعة (1).

سنة الإحصاء	مجموع الجزائريين	المدينة (المراقبة المدنية)	عدد المستقطبين 1921	عدد المستقطبين 1926	عدد المستقطبين 1931	عدد المستقطبين 1936
1921	36884	مراقبة توزر	2418	1748	2475	2166
1926	39882	مراقبة سوق الأربعاء	2432	2136	2238	2298
1931	40734	مراقبة مكثر	1171	1631	1681	360
1936	40816	مراقبة تالة	1426	1791	2291	1436
–	–	المجموع	7447 %20,19	7306 %18,3	8685 %21,32	6260 %15,33
–	–	مراقبة زغوان	563	808	194	753
–	–	مراقبة مجاز الباب	493	334	1179	513
–	–	المجموع	1059 %2,87	1134 %2,86	1383 %3,44	1266 % 3,10

يتبين لنا من خلال إحصاءات الجدول، انتشار الجزائريين و تطور أعدادهم، خاصة بعد انتصاب الحماية.

(1) Dénombrement de la population . 1936.Op. cit. p- p.94-95.
و أنظر الملحق رقم (37).

بعد انتصاب الحماية على تونس سنة 1881، واكتشاف الفوسفاط بمنطقة قفصة، تم الإرتكاز على الأيدي العاملة الجزائرية، وخاصة منهم الوافدون من عمالة الجزائر(منطقة القبائل)، تلاهم بعد ذلك الوافدون من منطقة سوف ومناطق أخرى من

الجزائر للبحث عن لقمة العيش التي زادت من صعوبتها سلطات الاحتلال بالجزائر بسياستها الاستعمارية خاصة في نهاية القرن التاسع عشر وإلى غاية الحرب العالمية الأولى.

و نلاحظ من خلال الإحصاءات الأربعة الواردة في الجدول رقم (10) بأن عدد الجزائريين كان في ارتفاع مستمر، كما نستطيع أن نميز أن بعض المناطق استقطابها للمهاجرين بنسبة تزيد عن 71% من مجموع المهاجرين الجزائريين وهي كل من مدينة تونس وضواحيها والمراقبة المدنية بالكاف وتبرسوق وبنزرت، استقر بهم حوالي 29140 جزائري من المجموع الكلي لإحصاء 1936 البالغ عددهم 40816، واستقطبت مدينة تونس لوحدها أكثر من 27 % من مجموع المهاجرين لسنة 1936 (1).

وهناك مناطق احتلت المرتبة الثانية، استقر بها عدد من الجزائريين، ما بين 1000 إلى 2500 مهاجر وهي تضم كل من المراقبة المدنية بتوزر وسوق الأربعاء، ومكثر، وتالة، وبها حوالي 6260 مهاجر جزائري بنسبة 15,33% من مجموع الجزائريين الواردة في تعداد 1936.

أما المناطق التي انتشر فيها المهاجرون الجزائريون بأقل من 1000نسمة حسب إحصاءات 1936 فهي تتركز في الجهات الجنوبية الوسطى التي لا تتوفر بها فرص العمل، و هي تعتبر مناطق طاردة للسكان حتى بالنسبة للتونسيين.

---

(1)– أنظر الملحق رقم(38)

جدول رقم (11): استقطاب مدينة تونس للمهاجرين الجزائريين (تعداد 1936)(1)

المشيخة	عدد الجزائريين	عدد التونسيين

4076	249	باب البنات
2360	160	باب الخضراء
2956	338	باب الأقواس
4335	997	باب المنارة
2066	110	باب سيدي عبد السلام
2444	79	بطحة الصولى
2852	131	دار الباشا
3396	99	باب العسال
1920	241	درب الزيتون
1411	260	دور الحارة
1976	158	العزافين
3465	988	الحجامين
1762	198	الغاصرون
2466	174	الحفير
3212	617	الجيارة
1053	101	الصباغين
2310	394	السبخة
3480	132	طرانجة و الدرايب
1553	328	الزاوية البكرية

Dénombrement de la population civile en Tunisie du 12/03/1936. –(1)
Imprimerie rapide . 1936. P-P. 94-95.

3592	256	حمام الرميمي
2686	114	حوانت عاشور

حومة العسلي	256	2292
حومة الأندلس	48	1376
حومة السواحل	99	2415
رأس الدرب	728	3825
صباط عجم	198	1645
سيدي السالي	207	1289
سيدي منصور	620	2903
سوق البلاط	164	2020
سوق أولاد بوزيد	529	3701
سوق بلخير	155	2222
التوفيق والنجاح	–	430
المجموع	9125 (% 13,09)	80459 (% 86,90)

نستخلص من التعدادات الأربعة الواردة في الجدول، والتي انطلقت لأول مرة بتونس عام 1921، تم فيها إحصاء الجزائريين بالبلاد التونسية، وأهم مناطق استقرارهم، ومن أهمها مدينة تونس العاصمة وأرباضها، وتطورعدد المهاجرين بها، وتوزيعهم الجغرافي بالمدينة و ضواحيها، وكانت النسبة بها تقترب من 25% من مجموع المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية، ولا يكون ذلك غريبا إذا علمنا أن مدينة تونس هي العاصمة السياسية والاقتصادية و الثقافية التي تتوفر بها جميع أنواع الحرف و المهن التي تحتاج إلى الأيدي العاملة، إضافة إلى

موقعها الاستراتيجي الرابط بين حوضي البحر المتوسط شرقا وغربا(1).

فنلاحظ في أول تعداد لسنة 1921، أن الوافدين من منطقة سوف احتلوا الصدارة بحوالي 2668 مهاجرا، يليهم الوافدون من عمالة قسنطينة، و خاصة منهم الوافدون من نواحي عنابة و تبسة، و المقدرون بحوالي 2205 مهاجر، ثم يأتي بعدهم بالترتيب الوافدون من منطقة ورقلة بـ 1127 مهاجر، و منطقة الجزائر بحوالي 1022 مهاجر، و منطقة وهران بحوالي 680 مهاجر، و منطقة توات بحوالي 575 مهاجر، و منطقة ميزاب بحوالي 395 مهاجر.

أما في تعداد 1926 فقد ارتفع عدد المستقرين بمدينة تونس إلى 9125 جزائريا، سجلت فيه عمالة قسنطينة ارتفاعا بلغ 2630 مهاجرا يليهم السوفيون بـ 2431 مهاجرا في المرتبة الثانية بانخفاض قدر بـ 237 مهاجرا، و قد يعود ذلك إلى هجرتهم المصنفة ضمن الهجرة المعروفة بهجرة الذهاب و الإياب لارتباطهم الدائم بالموطن الأصلي، و ذلك بالمقارنة مع تعداد 1921، ثم الورقليون بـ 1343 مهاجرا، و التواتيون الذين تضاعف عددهم إلى 1044 مهاجرا، كما انخفض عدد الميزابيين من 395 إلى 205 مهاجرا، بينما حافظ الوافدون من منطقتي الجزائر و وهران على عددهم البالغ 1078، و 664 مهاجرا(2).

فالزيادة الحاصلة بين التعدادين (1921– 1926) كانت تقدر بحوالي 4.97% لجميع المستقرين بمدينة تونس، فهي تعتبر نسبة طبيعية في ظرف 5 سنوات، أما نسبة المهاجرين من منطقة توات فإنها تعد زيادة معتبرة قدرت بحوالي 44.92%، فهي زيادة قد تكون لهجرات جديدة، أوأنها نتيجة لقوانين أدّت إلى تسجيل كل المهاجرين من هذه المنطقة أو نتيجة للإثنين معا.

---

(1)ابن أبي دينار:المؤنس في أخبارإفريقيا وتونس ،المكتبة العتيقة. 1967. ص–ص.3–5.

(2)– د.عبد الكريم الماجري: مرجع سابق، ص– ص. 148– 149.

أما تعداد 1931، فقد تم فيه إحصاء الجزائريين ضمن أحيائهم السكنية فكانت نتائج المستقرين بمدينة تونس هي الانخفاض بنسبة كبيرة، فقدر العدد بحوالي 6117 نسمة، و كان الانخفاض هو أكثر من 3/1 تعداد 1926 المقدر بحوالي 9378 مهاجرا في حين سجل ارتفاع بالنسبة لمجموع المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية، إذ بلغ المجموع العام حوالي 40734 مهاجرا جزائريا، يعود ذلك إلى مغادرة مدينة تونس و العودة إلى المواطن الأصلية بالجزائر أو الانتقال إلى مدن أخرى من البلاد التونسية التي عرفت تزايدا ملحوظا كمدينة الكاف وتبرسوق، ومجاز الباب، وسوق الأربعاء وغيرها، أو أن السبب يعود إلى طريقة الإحصاء والمشرفين عليها الذين لم تكن لهم الوسائل الضرورية للتدقيق في نتائج الإحصاء، خاصة وأن هناك هروبا دائما من عملية التعدادات السكانية، وذلك لما قد يترتب عنها من مشاكل نتيجة للقوانين التي كانت تصدرها سلطات الاحتلال بالجزائر كالضرائب، و المتابعة القضائية، و التجنيد الإجباري مثلا، ويبدو الاحتمال الأخير هو الأرجح(1).

أما تعداد 1936 فقد عاد فيه ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين بمدينة تونس من جديد فبلغ عددهم حوالي 9125 مهاجرا، و قد يعود ذلك إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها في استقطاب وافدين جدد و خاصة من منطقة وادي سوف، و غالبا ما أثارت الهجرة الجزائرية إلى تونس سلطات الاحتلال الفرنسية بالجزائر، فطالبوا بوضع حد لها كما أن التجربة الإحصائية ومدتها الزمنية ما بين (1921-1936) مكّن المشايخ وأعوانهم من معرفة المهاجرين التابعين لهم(2)، كما كان لتعداد 1936 أهمية في معرفة أماكن استقرار الجزائريين وتوزيعهم

---

(1)- Benjamine stora : Histoire de l’Algerie coloiale .1830-1954, la decoverte, paris. 1991.p.102.

(2)- كمال كاتب: أوربيون، أهالي...، مرجع سابق، ص- ص. 160- 161.

بأنحاء المدينة، وحجمهم بكل ناحية (أنظر الجدول رقم 11) فهناك أحياء تضم أعدادا كبيرة من الجزائريين كحي الحجامين، وباب المنارة، وحي الجبارة، وسوق أولاد بوزيد، وهناك أحياء أقل كثافة من الأولى كباب سويقة، والزاوية البكرية، وهناك نواحي أخرى داخل المدينة تتقلص بها الكثافة أكثر كحي الصباغين، ودار الباشا، وسوق البلاط بأعداد (164.131.101) (1)، هذا التوزيع للمهاجرين الجزائريين بمدينة تونس قد ساهمت فيه عوامل تاريخية واجتماعية كتمركز النواة الأولى من الجزائريين التي كانت قبل 1830،كان لها تأثير في استقطاب الوافدين، ومجاورة السابقين لها فائدة في المؤازرة والمساعدة لها و لو مؤقتا.

أما التركيب الاجتماعي بالمدينة فإنه حال دون حدوث التجانس الاجتماعي بين أعيان المدينة ومختلف الوافدين، في حين كانت الضواحي تضم شرائح اجتماعية متقاربة في الوضع الاجتماعي، غير أن هناك من العائلات الوافدة من الجزائر، وقسنطينة وعنابة ووهران، وتلمسان كان لها تقارب مع العائلات التونسية الميسورة، الأمر الذي جعلها تابعة لشيخ مدينة تونس، كما أن هناك عاملا آخر كان له تأثيره في تحديد هذا التوزيع للجزائريين بالمدينة، و هو توفر السكن المعد للكراء ومدى ارتفاع وانخفاض أسعاره، فهناك بعض النواحي تتوفر على محلات معدة للكراء وبأسعار منخفضة(2)، وهناك وكالات خاصة للمهاجرين من الذكور منها وكالات للورقلية، وأخرى للقبائلية وغيرهما، وذلك حسب الموطن الأصلي للفئات المهاجرة من الجزائر(3).

---

(1)– أنظر الجدول رقم (11).

(2)– Henia (A) : propriétés et stratégies sociales à Tunis à l’époque moderne XVI^e XIX siècles, publication de l’université de Tunis 1999. P- P. 280-290.

(3)– Marty(G), op.cit. p.103.

جدول رقم (12): تمركز الجزائريين بمراقبة مدينة الكاف 1936 (1).

المشيخة	عدد الجزائريين	عدد التونسيين
بهرة	260	2338
دشرة نبر	304	2250
جرادو	82	2129
إبة قصور (الأحواز)	–	2064
إبة قصور (المدينة)	129	1705
الغرفة الجنوبية	161	5079
الغرفة الشمالية	13	2786
القصر	39	3354
بوصليعة	–	2212
اللاس	58	1731
المرجة	–	2064
المر	112	2228
التوابعة	102	3683
السرا	187	2686

---

(1)– Dénombrement de la population 1936, p- p. 42- 45.

وانظر أيضا:الملحق رقم(37ب)

- IDEM : p- p. 88-89.

-Pierre André Dumont : les Algériens dans le contrôle civile Téboursouk, mémoire de fin de stage ,Téboursouk, 1949. p-p.56-57 .

فرشان	151	1359
مدينة الكاف (الشرقيين)	20	3132
مدينة الكاف (ابن عنين)	364	7078
ابن عنين (الأرياف)	–	1638
الشرفين (الأرياف)	–	687
الأربص	56	2113
المعايزة	37	3213
ملالة 184	–	48058
واد الرمل	117	2974
واد السواني	251	3953
ساقية سيدي يوسف	1065	1993
سبعة أبيار	163	1885
سيدي اعمر	731	2362
ترمدة	259	3559
المجموع	4881 (%7)	73333 (%93)

نلاحظ من خلال إحصاءات الجدول بأن منطقة الكاف شكّلت استقطابا و انتشارا واسعا للمهاجرين الجزائريين بها، و ذلك لمؤهلاتها الطبيعية و للنشاط الفلاحي و الرعوي بها، و لقربها الجغرافي من المناطق الحدودية(1).

---

(1)–يوسف الجفالي:الجالية الجزائرية بجهة الكاف,مرجع سابق,ص–ص.17–18.

وانظر الملحق رقم(4)

جدول رقم (13): انتشار الجزائريين بمراقبة مدينة تبرسوق 1936(1).

المشيخة	عدد الجزائريين	عدد التونسيين
الجواودة	753	3133
الكلخ	1039	3907
أحواز تبر سوق	1318	2563
مدينة تبر سوق	235	4553
أولاد يحيى	581	2615
الحمامات	224	4311
دقة	331	2650
قعفور الشرقية	135	5453
قعفور الغربية	95	3242
كوكة	–	2491
المجموع	4711 (%11,86)	35021 (%88,15)

نستخلص من انتشار الجزائريين بمنطقة تبرسوق، توفر المنطقة على الأراضي الزراعية و الرعوية، و موقعها المحوري إلى الشمال الشرقي من منطقة الكاف(2).

(1)– Dénombrement de la population 1936, p- p. 42-45

وانظر أيضا: - Ali slablab :collectif la démographie historique en Tunisie… op.cit. P- p. (95-101).

- Pierre André Dumont : Op.cit., P- P. 58- 59.

(2)–قدرت المساحة التي امتلكها الجزائريون بناحية تبرسوق أكثرمن 4000هـ ، والثلث منها يزرع قمحا. أنظر: Dumont. op.cit.p-p.61-62.–

نلاحظ من خلال الإحصاءات الواردة في الجدولين رقم (11،10)، بأن عدد الجزائريين المستقرين بمراقبتي الكاف وتبرسوق يشكلان منطقتا استقطاب، فهما يتقاربان في عدد الجزائريين بهما، غير أن هناك بعض النواحي تشكل أكثر كثافة كساقية سيدي يوسف، وأرباض تبرسوق، وناحية الكلخ، استقر بهم على التوالي (1039،1318،1065 نسمة)، ويعود ذلك إلى عوامل أهمها: القرب الجغرافي (الحدود الجزائرية التونسية)، توفر المنطقة الشمالية الغربية لتونس على ظروف طبيعية من تربة ومناخ ملائمين للنشاط الزراعي والرعوي، وهذا ما كان يتلاءم وصنف المهاجرين الجزائريين بمناطقهم الأصلية(1).

هناك تفاوت في توزيع الجزائريين بالمراقبتين (الكاف، وتبرسوق) فهناك نواحي بها كثافة عالية، وأخرى خفيفة، أنظر الجدولين رقم (13،12) كأرباض تبرسوق التي بلغت بها نسبة 27.98 % من مجموع مراقبة تبرسوق، وكذلك الكلخ التي شكل المستقرون بها حوالي 22,06% من مجموع المراقبة لمدينة تبرسوق، أما مراقبة الكاف فكان بها أكبر نسبة بساقية سيدي يوسف بنسبة 21,82% من مجموع المستقرين بمراقبة الكاف، وهناك ست مراقبات لم يسجل بها الإحصاء، و قد يعود ذلك إلى التستر من سلطات الاحتلال، أو إلى ضعف في عملية الإحصاء خوفا من المتابعة، كما هو الحال في مراقبة تبرسوق بمشيخة كوكة(2).

كما أن مراقبة سوق الأربعاء قد عرفت انتشار الجزائريين بكل مشيختها، في حين استقطبت قيادة سوق الأربعاء (جندوبة حاليا) حوالي 432 مهاجرا من بين 2298، أي ما نسبته 18 %، وينتشر الباقون بكامل منطقة القيادة، كغار الدماء بـ 196 مهاجرا من بين 373 (52,55%)، وغيرها من المناطق الأخرى.

Dominique Charpy, op.cit. p-p. 31-32. --(1)

(2)– أنظر الملحق رقم (38ا)

وإذا كانت المنطقة الحدودية تمثل مناطق استقرار للوافدين الجزائريين بالبلاد التونسية كظاهرة قديمة مألوفة، فإن الأوضاع قد تغيرت بعد فرض الحماية سنة 1881 بتونس، فتوسع نشاطهم إلى العمل المنجمي كمناطق استقطاب جديدة بدأ نشاطها في التطور منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر كمنطقة تاجروين وقفصة.

كما استقطبت منطقة الشمال الشرقي كزغوان، وماطر وبنزرت، فبلغ عدد الجزائريين بمراقبة ببنزرت حوالي 5492 جزائريا، استقر منهم بمدينة بنزرت وحدها حوالي 1697 و837 بمشيخة قبطنة الثانية، كما استقطبت مراقبة ماطر 1856 جزائريا، استقر منهم بمدينة ماطر 725 مهاجرا جزائريا، ويمثلون بنسبة 25% من مجموع سكان المدينة بسنة 1936 ويقل انتشار الجزائريين بباقي مجال قيادة ماطر (2).

كما تعتبر نواحي مجاز الباب وزغوان أقل المناطق استقطابا للوافدين الجزائريين، بالمقارنة مع نواحي بنزرت وماطر، فقدر عدد الجزائريين بمراقبة مجاز الباب بحوالي 543 مهاجرا، ومراقبة زغوان بحوالي 753 جزائريا، وتكاد منطقة الشمال الشرقي من البلاد التونسية لا تخلوا من المهاجرين الجزائريين بأعداد مختلفة (3).

---

(1)– Bordereau(j) :la capca la Gafsa moderne ,Editeur Augustin challamel .paris. 1907. p-p.135-137.

(2)– عبد الكريم الماجري، مرجع سابق، ص– ص. 139– 140.

(3)– Pierre André Dumont ,op.cit. P.57. , وأنظر الملحق رقم (37ج).

الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية إلى 1954:

إذا كان عدد المهاجرين الجزائريين إلى البلاد التونسية قد عرف تطورا ملحوظا منذ بداية 1830، سواء الوافدين منهم خلال فترة الحكم التونسي قبل 1881، أو خلال فترة الحماية ما بين 1881–1956، فالتعدادات التي تمت ما بين الحربين 1921–1936، كلها دلت على التطور العددي للوافدين الجزائريين بالبلاد التونسية على الرغم من أن هذه التعدادات اعتمدت على المسجلين بمراكز المراقبة المدنية بمختلف الجهات، ولم تتمكن من إحصاء و معرفة المهاجرين الذين توافدوا إلى تونس دون الإعلان عن أنفسهم على الرغم من الإغراءات التي كانت تعدهم بها سلطات الاحتلال بالجزائر(للمهاجرين الجزائريين بالخارج) باعتبارهم رعايا فرنسيين يستفيدون من الحماية في تونس(1).

فالتعدادات السكانية قد توقفت خلال الحرب العالمية الثانية، في حين قدر عدد الجزائريين بالبلاد التونسية سنة 1946 بحوالي 50000 نسمة من بين مجموع المسلمين المستقرين بتونس، و المقدر عددهم بحوالي 87454 نسمة من مجموع سكان تونس البالغ عددهم حوالي 3230958 نسمة(2).

السنة	عدد الجزائريين	عدد المهاجرين المسلمين	مجموع/ سكان تونس
1946	50000 +	87454	3230958
1956	141500 +	/	3783189

(1)–أنظر الملحق رقم:(10)

(2)– service tunisien des statistiques.

و أنظر أيضا: Ali Slablab, collectif la démographie… ,Op.cit., P. 102.

جدول رقم(14): إحصاءات المهاجرين الجزائريين وتوزيعهم حسب مراكز المراقبة المدنية (تحقيق شهر أفريل 1955)(1).

المراقبة المدنية	عدد الجزائريين	ملاحظات
باجة	500	–
بنزرت	9600	منهم حوالي 5200 مستقرين بالمناطق الريفية.
قفصة	5500	يتركزون في المناطق المنجمية.
جربة	20	–
قرومبالية	700	–
قيروان	450	–
القصرين	4500	–
الكاف	35000	معظمهم بالمناطق الريفية.
المهدية	30	–
مجاز الباب	1500	–
صفاقص	450	–
سوق الأربعاء	1800	نشاطهم الأساسي التجارة.
طبرقة	650	–
مختار	750	–
تبرسوق	7200	معظمهم من الملاكين الكبار.

---

(1)– Dominique Charpy : mémoire de stage, situation des algériens résidant an Tunisie, école national d’administration,(promotion, France Afrique). France, p. 31.

و أنظر الملحق رقم (38ا).

توزر	11000	
تونس	6000	عدد كبير منهم ليس له شغل.
سغوان	1000	–
منطقة الجنوب	10	–
المجموع	141500	–

نستخلص من بيانات الجدول، التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين بمختلف مناطق البلاد التونسية في المدن والأرياف (1)، وهذا له دلالة على الاندماج الاجتماعي بين الجزائريين وإخوانهم التونسيين، نتيجة للروابط الحضارية والظروف التاريخية التي صهرتهم منذ قرون عديدة، كما أن تطورهم العددي بقي مستمرا، بل تطور بوتيرة أكثر إذا ما قورن بالفترة الوجيزة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وإلى غاية انطلاق الثورة الجزائرية على الرغم من أن هذه الإحصاءات صادرة عن مراكز المراقبة المدنية، فهي لا تمثل العدد الحقيقي، فهناك العديد من المهاجرين الذين لا يسجلون أنفسهم بهذه المراكز، كما أن تنوع نشاطاتهم الفلاحية وامتلاكهم للأراضي الواسعة والتجارة وبالمصانع المنجمية، كلها مؤشرات تدل على الإسهامات الجزائرية و دورها الإيجابي في الحياة التونسية(2).

---

(1)– أنظر الملحق رقم (14).

(2)–د.خير الدين شترة:إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة الياسية والفكرية التونسية,دار البصائر ط .خ ,الجزائر.2009. ص–ص.92–93.

3-التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين بتونس:

لم يتخذ المهاجرون الجزائريون بالبلاد التونسية منطقة معينة للاستقرار بها، بل كان توزيعهم منتشرا من الغرب إلى الشرق، ومن الجنوب إلى الشمال، وفي بداية الهجرة كان انتقالهم من مكان لآخر بهدف البحث عن العمل ومكان للاستقرار في المناطق الريفية، عكس ما كان عليه الحال في المدن التي كان الاستقرار فيها يأخذ شكل المجموعات المهاجرة حسب مناطقها الأصلية في الجزائر كشكل المجموعة الورقلية، أو المجموعة الوهرانية، أوالتواتية... أو غيرها، وكانت المناطق الوسطى والشمالية من البلاد التونسية هي أكثر المناطق استقطابا للمهاجرين الجزائريين لتوفرها على الأراضي الفلاحية (1).

ويعود توافد الجزائريين نحو البلاد التونسية واستقرارهم بها إلى مراحل ما قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث تذكر بعض المصادر أن الوافدين إلى تونس من المذهب الحنفي قد شكلوا ربع سكانها من ذوي الأصول التركية، فكانت كل من مدينة تونس وبنزرت، والمهدية من أكثر المدن في البلاد التونسية عددا بالجالية الجزائرية، ثم تضاعف العدد من أتباع المذهب الحنفي، و ذلك بتوافد عدد كبير من المهاجرين الجزائريين ذوي الأصول التركية بعد انتصاب الحماية الفرنسية سنة 1881(2).

كما توالت الهجرات أثناء المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي بالجزائر، فهاجر الأعيان والعلماء والقضاة، وعائلات بأكملها من مختلف جهات الجزائر من

---

(1)- أنظر الملحق رقم (35).

(2)- الذوادي رشيد: هذه بنزرت تونس، منشورات جمعية صيانة مدنية بنزرت، تونس. 1980. ص- ص. 193-194.

شرقها وغربها ووسطها وجنوبها(1)، فمنهم من استقر بالمدن أو ضواحيها، ومنهم من استقر بالمناطق الريفية الفلاحية، والمناطق الصناعية بعد اكتشافها في فترة الحماية الفرنسية كمنطقة قفصة التي اشتهرت بالصناعة المنجمية.

3-1- المهاجرون الجزائريون بالمناطق الوسطى والشمالية :

تعتبر المناطق الشمالية من البلاد التونسية أهم المناطق التي استقطبت المهاجرين الجزائريين، وذلك لما تتوفر عليه من مؤهلات طبيعية في النشاط الزراعي، و توفر الأمطار وخصوبة التربة، فقد توافد إلى منطقة بنزرت منذ بداية الاحتلال سنة 1830، العديد من الجزائريين، كان معظمهم من المزارعين الأثرياء(2) من مناطق الشرق الجزائري، و من أعيان عنابة وبجاية سنة 1832، ومن نواحي قسنطينة بعد سقوطها سنة 1837(3).

وبعد ثورة المقراني سنة 1871 توافدت أمواج من الجزائريين نحو البلاد التونسية، واستقر معظمهم بالمناطق الشمالية لتونس بنواحي جندوبة، وباجة وبنزرت، وماطر، وخاصة تونس العاصمة التي تكاد تكون فيها بعض الأحياء شبه خاصة بالجزائريين، كأحياء ربض باب سويقة مثلا الذي استقطب الوافدين

---

(1)- سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج5، مرجع سابق، ص. 475.
و أنظر الجدول رقم (14).

(2)- بن حميدة عبد السلام: تاريخ الحركة النقابية للشغيلة بتونس، دار علي الحامي، تونس.1884. ص. 25. وأنظر أيضا :

Kraim(M) : mouvement social en Tunisie dans les années trente céres, Tunis. 1984. P. 135.

(3)- حمادى بن حماد: بنزرت عبر العصور (م.ش.ف.ر)، تونس 1979. ص.423.

من منطقة زواوة بالجزائر لسنوات سابقة 1849، 1857، 1871(1).

ومن موجات الهجرة التي توافدت نحو البلاد التونسية كانت في نهاية القرن 19م من نواحي سطيف وقسنطينة، وأم البواقي وعين البيضاء، ومن نواحي بسكرة، ووادي سوف سنة 1895(2).

أما الهجرات التي انطلقت منذ مطلع القرن العشرين، فكانت هجرة 1910 من نواحي قسنطينة وسطيف وأم البواقي وباقي النواحي الشرقية، بل شملت معظم نواحي الجزائر فاستقبلت تونس أعدادا كبيرة من الهجرة الجزائرية نتيجة للقوانين الاضطهادية كقانون الأهالي الذي زاد من تضييق الخناق على الجزائريين، وقانون التجنيد الإجباري الذي رفضه الجزائريون باعتباره نوعا من المخالفة الشرعية التي تمس الإنسان الجزائري في عقيدته وما يمثله القرب الجغرافي من أهمية بالنسبة للوافدين من المناطق الشرقية خاصة وأن وسيلة النقل هي الحيوانات كالجمال والبغال أو السير على الأقدام، فهي تشكل صعوبة بالنسبة للعائلات المكونة من النساء والأطفال والشيوخ من حمل الممتلكات، غير أن هذه الصعوبات تقل حدتها بعد اجتياز الحدود والتوغل في الأراضي التونسية فيصبح السير بطيئا، وفي مجموعات قليلة، وذلك لتوزيع المهاجرين واختيارهم لمناطق مختلفة من المناطق الزراعية التي تكون أكثر استقطابا للوافدين الذين ينحدرون من المناطق الزراعية بالجزائر(3).

---

(1)– سعد الله: تاريخ الجزائرالثقافي ج5، مرجع سابق، ص. 475.

(2)– حمادي الساحلي: تراجم وقضايا معاصرة، دار الغرب الإسلامي بيروت 2005. ص.423. وانظرأيضا: AOM,GGA ,25H28 Indigenestunisiens en Algerie etAlgeriens entunisie .

(3)– العديد من الهجرات الجماعية يكون نشاطها فلاحي و رعوي، انظر:

A.O.M, G.G.A, 25H 13, D. frontière Algéro-tunisiennes, Tunis F 73- 85.

ومن أهم المناطق التي انجذب إليها الجزائريون واستقروا بها هي باجة والكاف التي استقر بها لوحدها سنة 1946 حوالي 1500 مهاجر جزائري، ومجاز الباب والقيروان، وزغوان، ووادي الرمل، خنقة الحجاج وسوسة، وصفاقس، ونابل وقليبية، قرنالية، وبير مشارقة، والمحمدية(1).

ومن المراسلات التي بعث بها حاكم عمالة قسنطينة إلى الحاكم العام المؤرخة في 22 جويلية 1882 حول طرد المهاجرين الجزائريين من تونس أورد فيها الحاكم لمناطق تبسة بوجود أعداد من الأهالي المهاجرة من منطقة أولاد نايل على الحدود الشرقية للجزائر قد هاجروا سابقا إلى القيروان واستقروا بها مدة من الزمن، وقرر الجنرال إيتيان (Etienne) طردهم من تونس، وأن 55 عائلة جزائرية ألقي القبض عليها بضواحي القيروان وهي من قبيلة أولاد الساسي المتفرعة عن أولاد محلتة، والمتألفة من 92 رجلا، و76 مرأة، و124 طفلا، وتمتلك ثروة حيوانية مكونة من 263 جملا، 1211 رأسا من الغنم، و375 رأسا من الماعز، و أحصنة و74 رأسا من الحمير، وقد هاجرت هذه العائلات باتجاه تونس ستة 1853 بعد سقوط توقرت(2).

فهذه العينة من المراسلات التي كانت تتم بين سلطات الاحتلال ما بين رؤساء العمالات والحاكم العام والضباط العسكريين، و مع الإقامة العامة في تونس تتضمن حركة المهاجرين الجزائريين في تونس، فتظهر نوعية وإمكانيات وحجم

---

(1)– أنظر الملحق رقم ( )، خريطة توزيع المهاجرين الجزائريين بتونس.

وأنظر أيضا: A.O.M,G.G.A. 9H/100, op.cit.

(2)– د.عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847–1919)، دار هومة، الجزائر 2007، ص– ص. 216–217.

الفئات الجزائرية المهاجرة إلى تونس، ومكان استقرارها، وظروف حياتها في ناحية القيروان، و مختلف المناطق الأخرى من تونس (1).

و توزيع المهاجرين الجزائريين بالمنطقة الشمالية والوسطى، الوافدين من منطقة القبائل (زواوة) قد استقروا بشمال البلاد التونسية وخاصة تونس العاصمة وقدر عددهم في نهاية القرن 19 بأكثر من 1000 نسمة يضاف إليهم 500 شخصا توافدوا من منطقة قسنطينة، أما الوافدون من منطقة الجزائر العاصمة فقد استقروا بالمناطق الشمالية الغربية في طبرقة و باجة والكاف، كما توافدت من قبل مجموعات كبيرة من الجزائريين مع الحملة الفرنسية سنة 1881(2).

وقدر عدد المهاجرين الجزائريين بتونس سنة 1907 بحوالي 20000 نسمة، ثم تطور هذا العدد بكثافة بسبب صدور قانون التجنيد الإجباري الذي بدأ الحديث عنه منذ 1908 وما بعدها، فالكثير من الجزائريين هاجروا خلال هذه الفترة إضافة إلى مهاجري الأوراس عقب فشل ثورتهم سنة 1916م، وزيادة الهجرة الطلابية المتنامية منذ بداية القرن العشرين، واستقرار بعض الحجاج العائدين في تونس بدل عودتهم إلى الجزائر خلال هذه الفترة المتميزة بنشاط حركة الهجرة الجزائرية نحو الخارج (3).

ومما زاد في تمركز واستقرار المهاجرين بالمناطق الشمالية والوسطى في تونس كونهما يمتازان بالنشاط الفلاحي لدى المزارعين الأوروبيين الذي يحتاج

---

(1)- Pierre André Dumont, Op.Cit, P- P. 55- 56.

(2)- A.N.T. Serie. A, C.278, D/13. NP, 14.D. EX 1902-1903

أنظر أيضا: سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2. ص.23 وما بعدها.

(3)- Rager jean- jacques : les musulmans Algériens en France et dans les pays islamiques, université d’Alger, faculté des lettres année 1950, imp. Imbert, Alger. 1950.p . 14.

إلى أيدي عاملة كبيرة خاصة في موسم جني المحاصيل الزراعية، ومن ذلك نستخلص بأن منطقتي الوسط والشمال من البلاد التونسية كانتا أكثر المناطق استقطابا للهجرة الجزائرية وذلك لقربهما الجغرافي، ولما يتوفر بهما من نشاط فلاحي، وحرفي، وتركيز بعض المهاجرين الجزائريين الذين يعيشون في شكل مجموعات، أما وجودهم كأفراد فإن ذلك يكاد يغطي كافة المناطق والمدن التونسية، وهذا ما يؤكد حقيقة مفادها أن غالبية المدن التونسية لا تخلوا من أسر ذات أصل ونسب جزائري منذ 1830 إلى 1954 (1).

3-2 - الوافدون بالمنطقة الجنوبية:

لقد كانت منطقة الجنوب التونسي منطقة العبور لمعظم المهاجرين الجزائريين الذين توافدوا نحو البلاد التونسية، والتي ارتبطت بها كل مراحل الهجرة خلال القرن التاسع عشر التي لم يكن بها استقرار المهاجرين نتيجة للظروف المناخية الصعبة من جفاف وندرة المياه، وعدم توفر فرص العمل، غير أن ذلك لا يعني خلوها من الهجرة الجزائرية، بل هناك الوافدون من المناطق الجنوبية الجزائرية كمناطق سوف، فكان استقرار أعداد قليلة بها في مناطق توزر، وقابس، وقفصة، وقبلى، وجريش، وجربة التي استقر بها أتباع المذهب الإباضي بهدف العمل في الحراسة وخدمة الزوايا، في حين واصلت الأغلبية من الوافدين الجزائريين طريقها نحو المناطق الشمالية من البلاد التونسية حيث الظروف المناخية المعتدلة، والأراضي الزراعي الخصبة(2)، وفرص العمل المتوفرة غير أن الصورة كانت مغايرة بالجزائر عقب أحداث ثورة المقراني سنة 1871.

---

(1)- محمد صالح الجابري: التواصل الثقافي...، مرجع سابق، ص- ص. 133- 134.

(2)- صلاح الدين برهومي: الشمال الغربي الجبلي، الجبالية والمجال الزراعي من 1856- 1945. دار سحر للنشر، تونس 2010. ص. 138.

فهناك موجات من الهجرة توافدت من نواحي قسنطينة، وسطيف، ومن مختلف المناطق الشرقية عقب فشل ثورة المقراني، فاستقر بها قبائل أولاد سيدي عبيد بالمناطق الحدودية المحاذية لمنطقة سيدي يوسف، وفي أواخر القرن التاسع عشر استقر إلى جانبهم سكان جبل ورغة الذين كانوا يشتغلون بالفلاحة في الحقول القريبة منهم مدعمين التجمعات الأولى في تكوين بلدية ساقية سيدي يوسف، وفي مستهل القرن العشرين استقر بالإقليم الجنوبي الشرقي لتونس عروش أولاد بوغانم وأولاد نايل وأولاد عبيد، وشارن(1).

كما عرف الجنوب التونسي حركة اقتصادية تمثلت في انطلاق النشاط المنجمي من طرف الشركات الاستعمارية في كل من المتلوى، وأم العرائس، والرديف والمظيلة، فكان ذلك عامل جذب للمهاجرين الجزائريين مما وفره من فرص للعمل، فتحول البعض منهم من النشاط الفلاحي إلى الاشتغال في المناجم، فالانخراط في العمل بالمناجم لم يكن بمقدوره استيعاب كل الأيدي العاملة الموجودة بالمنطقة، وذلك لتوافد المهاجرين الليبيين والمغاربة وسكان المناطق المجاورة من التونسيين، والمهاجرين الجزائريين الذين رأوا في الشغل المنجمي متنفسا من شغف المعيشة، على الرغم من الكراهية التي كانت تدفعهم إلى عدم الاشتغال عند المستعمر الذي تسبب في هجرتهم نحو البلاد التونسية (2)، غير أن الذي يهمنا هو توافد الجزائريين إلى المناطق الجنوبية بتونس واستقرارهم بها،

و تنوع نشاطاتهم التجارية والفلاحية والحرفية والثقافية(3).

---

(1)- المنصف بن فرج: ملحمة النضال التونسي الجزائري، مطبعة مغرب، تونس. 2006، ص- ص. 19- 20. وانظرالملحق رقم (11)

(2)- آجرون: الجزائريون المسلمون.ج 2، مرجع سابق، ص. 750. (3)- بن حميدة عبدالسلام: تاريخ الحركة النقابية للشغيلة بتونس،دارعلي الحامي. تونس. 1984. ص. 24.

ونظرا للطابع الريفي للمنطقة فقد انعكس على حياة العمال فأصبح للجانب العشائري دوره الواضح في تحديد العلاقة بين المجموعات العمالية، فتم تحديد حيز سكني لكل مجموعة عربية منفصلة عن الأخرى، وكان وراء هذه الفكرة الإدارة الاستعمارية التي كانت تهدف من خلالها إلى الحيلولة دون تقوية الروابط بين أبناء المغرب العربي الواحد (1)، و جعلهم يعيشون في تناحر، عملا بمبدأ السياسة الاستعمارية المتضمنة "فرّق تسد"، وقدر عدد الجزائريين في المناجم بالمنطقة الجنوبية بنسبة 10 % من مجموع العمال، وباقي النسبة موزعة ما بين التونسيين والليبيين والمغاربة، إلى جانب الأوربيين.

غير أن دوافع التفاعل و الترابط بين البلدين الشقيقين قوية، فالموقع الجغرافي زاد من تماسك وتفاعل هذة الروابط خلال المرحلة الاستعمارية،إضافة إلى الدوافع البشرية التي لها وزنهاالقوي والفعال في الوحدة والعمل للمستقبل(2) فالجزائر وتونس يشكلان وحدة جغرافية ذات خصائص طبيعية متشابهة في ظروفها المناخية والاقتصادية والاجتماعية سهلت بينهما أسباب التواصل، فهما يشتركان في كثير من مقوماتهما الطبيعية في التضاريس والتربة (3)، وكلاهما يتمتعان بمناخ البحرالمتوسط والمناخ الصحراوي وتشابههما في استغلال الأرض (4).

---

(1)– حفيظ طبابي: الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2005. ص. 84.

(2)– مالكي محمد: اشكالية وحدة المغرب العربي (دراسة لمشروع الوحدة بعد الإستقلال)، م.ت.م، عدد 46،45، تونس. م.أ.ع.ش.ت. جوان 1986. ص– ص. 66– 67.

(3)– الناصري محمد المكي: وحدة المغرب العربي في ظل الإسلام، الثقافة عدد 15. الجزائر، جوان– جويلية 1973م. ص– ص. 193– 203.

(4)– Jean Despois, Op.Cit. P- P. 9- 10. ،وانظرأيضا: الجوهري يسرى، جغرافية المغرب العربي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1981. ص– ص. 228–229.

كما أن للروابط الثقافية و الاجتماعية المشتركة فيما بينهما،لها تأثيرها الإيجابي في تهيئة التفاعل الموحد للقطرين الشقيقين،فكان تعبير العرق عن العرق، و مجاوبة الروح للروح،ونداء الدم للدم،فيوجز ذلك الشيخ الإبراهيمي بقوله: "كل هذه العوامل صيرت هذا الشمال عربيا علي الأسس الثابتة من دين عربي ولغة عربية وتشريع عربي...وجاء التاريخ وهو الحكم في مثل هذا فشهد وأدى...وجاء ت الجغرافيا فوصلت هذا الشمال بمنابت العروبة من جزيرة العرب...وجاء الزمن بثلاثة عشر قرنا تشهد سنونها وأيامها بأنها فرغت من عملها..."(1) ،فهذا التفاعل توطن في النفوس داخل البلاد التونسية عند تدفق الهجرة الجزائرية نحو تونس خلال الفترة التي تم فيها فرض الحماية علي تونس سنة1881(2)،أو بعدها حين أصبح التونسيون والجزائريون يتوافدون علي بلاد المشرق العربي نتيجة للسياسة الاستعمارية المطبقة في البلدين (3) إضافة إلي تشديد المراقبة والمتابعة على الجزائريين بنظام الشيخة في تونس. (4)

---

(1)–الإبراهيمي محمد البشير :عيون البصائر ،(ش. و.ن. ت) ط2,الجزائر .1971 ص.471.

(2)– أنظر الملحق رقم(37).

(3)–التليلي العجيلي:صدي حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876–1918، دار الجنوب للنشر،تونس. 2005.ص–ص.88–89. وانظر أيضا : Piere Bardin : les Algériens et Tunisiens dans l'empire ottoman. 1848 a 1914. p-p. 163-164.

(4)– أنظرالملحق رقم (17،18).

خـلاصـة

نستخلص بأن الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية خلال هذه المرحلة ما بين 1830–1954، قد تميزت بعدم حصر أعدادها بصورة دقيقة، وذلك لكونها قد حدثت خلال مرحلة استعمارية غلب عليها طابع الهجرة السرية على الرغم من محاولة سلطات الاحتلال لفرض رخصة السفر و إنشاء مراكز للمراقبة المدنية، كما تعددت أسبابها، وتركت نتائجها السلبية والإيجابية سواء في الموطن الأصلي الجزائر، أو في موطن الاستقبال بالبلاد التونسية كالمساهمة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والفكري والحضاري بصورة عامة، ومهما يكن من أمر فإن الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية قد عرفت تطورا مستمرا طوال هذه الفترة (1)، وأن أعدادها السرية كانت كبيرة، وتوزيعها الجغرافي كان منتشرا في جميع نواحي البلاد التونسية، ويزداد الانتشار كثافة في بعض الجهات الخاصة منها كمدينة تونس العاصمة والمناطق الحدودية الشمالية الشرقية والغربية الوسطى لتونس، وهذا ما يدل على الاندماج في المجتمع التونسي الذي زاده السعي في تحقيق الأهداف المشتركة الرامية إلى التحرر من الاستعمار الاستيطاني والتطلع إلى البناء الحضاري والتطلع إلى العمل المشترك للانعتاق من الهيمنة الاستعمارية.

---

(1)– عبد الكريم الماجري: مرجع سابق، ص. 140. وأنظر الملحق رقم(9)

الـفـصــــل الـــرابـــــع

نشـــاط الجزائريـــين في تـونـس

-النشاط الثقافي والإقتصادي1830-1881.

-النشاط السياسي والعسكري1881-1954.

-النشاط الثقافي والاقتصادي والاجتماعي 1881 - 1954.

1 - النشاط الثقافي والاقتصادي 1830-1881:

1-1-النشاط الثقافي:

يمكننا أن نرى نشاط المهاجرين الجزائريين بتونس من خلال الموقف الاستعماري ومخططه منذ بداية الاحتلال الذي حاول أن يفرغ القومية الإسلامية في البلدين من مضمونها وتعويضها بمضمون الشخصية الفرنسية، وذلك بغلق جميع الفرص التي تحول أمام الجزائري أو التونسي من تعلم لغته ودينه، وتفسد له مظاهر الحياة من فن ولغة وتاريخ وحضارة(1)، والمخطط كان مشتركا بين البلدين حيث يقول الشيخ الإبراهيمي: "ينكر الاستعمار عروبة الشمال الإفريقي بالقول ويعمل لها بالفعل، وهو في جميع أعماله يرمي إلى تهوين العربية بالفرنسية، وقتل الموجود بالمعدوم، ليتم له ما يريد" (2)، وهذا ما يفسر لنا حركة الوعي العربي ذات الأصول الإصلاحية، امتدادا لحركة خير الدين التونسي التي امتزج فيها نشاط المهاجرين الجزائريين والتونسيين في تحقيق أهدافهم القومية(3).

وبهذا يمكننا القول أن نشاط المهاجرين الجزائريين بتونس منذ 1830، قد اتخذ ثلاثة أصناف، فمنهم من دخل تونس واندمج في الحكومة التونسية واستقر بها وأمضى حياته فيها إلى أن توفي بها، وصنف ثاني هاجر إلى تونس بغرض

---

(1)- سعدي عثمان: عروبة الجزائر عبر التاريخ، (ش.و.ن.ت)، الجزائر 1982، ص- ص. 39-94.

(2)- الإبراهيمي محمد البشير: عيون البصائر، (ش.و.ن.ت)، ط2، ج2, 1971، ص- ص. 477-478.

(3)- العلي صالح أحمد وآخرون: تطور الفكر القومي العربي، (م.د.و.ع)، 1986, ص. 277.

اكتساب المعرفة العلمية بجامع الزيتونة، ثم عاد إلى الجزائر بعد إتمام مشواره العلمي بنية الوقوف في وجه المخطط الاستعماري الهادف إلى طمس الشخصية الجزائرية، وصنف ثالث هاجر إلى تونس وكان استقراره بها لمدة محددة باعتبارها ممرا مؤقتا نحو المشرق العربي(1).

ويمكن اعتبار فترة ما قبل الحماية سنة 1881 امتدادا للانحطاط والتقهقر الذي تميز به العالم العربي، ومنه بلدان المغرب العربي، فهو يمتد مابين نهاية العهد العثماني بالجزائر سنة 1830، وبداية الحماية الفرنسية بتونس 1881، وإحلال الهيمنة الاستعمارية وما نتج عنها من تأثير في الأوضاع السياسية وخاصة منها الثقافية والدينية والاجتماعية...إلخ، الأمر الذي دفع بالعديد من الجزائريين إلى الهجرة نحو تونس والقيام بنشاطات ثقافية ساهمت في بعث الحركة الثقافية والفكرية بها، فنجد منهم محمد بن عيسى الجزائري (1828-1892) الذي ولد وتعلم بمدينة الجزائر، ورحل إلى تونس سنة 1859، كان ملما باللغة العربية وعلومها، ومن الكتاب البلغاء، ومن علماء التفسير، تولى مهام رئاسة الكتابة العامة وخطة الإنشاء، انقطع بعدها إلى مهام النشاط العلمي إلى غاية وفاته سنة 1892(2)، والخيراني قاسم بن محمد بن علي الجزائري ثم التونسي، وذلك لاستقراره بتونس لمدة طويلة، اهتم بعلوم عصره، له دراية بالعلوم الفقهية، ناظم

---

(1)- د. عمار هلال: العلماء الجزائريون في تونس فيما بين القرنين الرابع والرابع عشر للهجرة والعشرين للميلاد، عدد: 11-12، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ص.64.

(2)- محمد بن محمد مخلوف:شجرة النور الزكية،مصر1340هـ، ص- ص. 413-414. وأنظر أيضا: الحفناوي أبو القاسم: تعريف الخلق ج1, ص. 528.

للشعر، توفي بتونس سنة 1890، كما عاصره في نفس المرحلة حسن بن علي بن عمر الطولقي (1830-1891) الذي هاجر إلى تونس واستقر بها، صوفي وفقيه مالكي، اهتم بعلوم عصره، توفي بتونس سنة 1891(1).

أما العربي بن عطية البوعبدلي الشلفي الذي ينتمي إلى الطريقة القادرية، فإنه هاجر إلى المغرب الأقصى، وبعدها انتقل إلى تونس التي استقر بها إلى أن وافته المنية بها خلال القرن التاسع عشر(2).

كما تولى بعض الجزائريين مهام سياسية بالإيالة التونسية كمحمد السنوسي الذي كان من علماء الزيتونة ومحرر الرائد التونسي ويعتبر كزعيم أول للحركة الوطنية بعد فرض الحماية على تونس، والشيخ مصطفى بن عزوز الذي كان له عدة نشاطات في الحياة السياسية والاجتماعية قبل فرض الحماية على تونس(3).

وبهذا فنشاط الجزائريين بتونس كان حاضرا باستمرار وتوسع مع السياسة الاستعمارية المطبقة في البلدين الشقيقين بعد1881،وتطو رمع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حين أصبح الشعور والوعي بضرورة الوحدة في النضال ضد الوجود الفرنسي في البلد ين نتيجة للسياسة الاستيطانية التي انعكست آثارها علي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلدين .

---

(1)- عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، 15 جزءا، دمشق، (ب.ت.ج)، ج8، ص. 119.

(2)- عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر، ط2، بيروت 1980، ص. 189 و ما يليها.

وانظر أيضا: د.عمارهلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر في 1830-1962 (د.م.ج)، الجزائر 1993. ص 400.

(3)- أنظر خريطة وثائق الحكومة التونسية، المجموعة 184، الخزانة 19، ملفات 1029، 1033، 1049.

2- النشاط الاقتصادي:

لقد كان انخراط المهاجرين الجزائريين في مختلف النشاطات الاقتصادية بتونس، قبل بداية احتلال الجزائر سنة 1830، وتواصل هذا النشاط خاصة في النصف الثاني من القرن 19، في عهد خير الدين باشا حيث أدخل من الرساميل الأجنبية الأمر الذي أعطى دفعا للنشاط الاقتصادي وخاصة منه النشاط التجاري الذي تولد عنه العديد من المهن والحرف من جهة، واستقطاب المهاجرين الجزائريين نحو البلاد التونسية، فتميز الوافدون من المناطق الشرقية بالجزائر من قسنطينة وغيرها، بنشاطات تتوافق وإمكاناتهم المادية الكبيرة كتجارة الصوف والحرير خاصة، أما الوافدون من نواحي تبسة وخنشلة والنمامشة، فكانوا أكثر فقرا وأقل مكانة فانحصر نشاطهم في العمل اليومي، والمهن البسيطة(1).

فقسنطينة التي هاجر منها الكثير بعائلاتهم واستقروا بمدينة تونس وغيرها، مارسوا نشاطات اقتصادية ثابتة كالتجارة والثقافة، وبعض المناصب السياسية، فالعائلات الكبرى التي هاجرت بعد 1870، حافظت على مكاسبها وتولت مناصب سياسية بالحكومة التونسية، أما المهاجرون الذين كانت لهم نية العودة (المؤقتون) إلى الجزائر، فمارسوا العمل في المقاهي، وبيع الملابس القديمة، وحراسة العقارات، والأماكن العامة والخاصة، أو العمل في الفلاحة (2).

فمرحلة ما قبل الحماية لا تتوفر على دراسة دقيقة تحدد نشاط المهاجرين الجزائريين اقتصاديا وتصنيفا للمهن التي اشتغلوا فيها، وذلك لكون الجزائريين

---

(1)- A.N.T, série : A, C. 2, D 2/11, F 2.

وأنظر أيضا: Marty (G) I.B.L.A : les algériens à Tunis. P 305.

(2)- صلاح الدين برهومي: مرجع سابق، ص. 159.

كانوا يعتبرون في نظر الإيالة كرعايا تونسيين، وبالتالي فهم مثل التونسيين في نشاطاتهم الاقتصادية ومشاركتهم في أحداثها كثورة1864(1) .

ولعل أهم وثيقة رسمية بالأرشيف الوطني التونسي هي: "دفتر تسجيل المسلمين والإسرائيليين الجزائريين بتونس عام 1876"(2)، والتي تضمنت تصنيفا مهنيا للجزائريين هي: مهن الأعيان والأغنياء، ومهن بسيطة تتطلب مهارة وتجربة، وأخرى بسيطة لا تحتاج إلى خبرة ومهارة.

مهن الفئة العليا: وهي مهن تتحصل عليها فئة الأعيان، ونشاطها كان مرتبطا أساسا بامتلاك العقارات، و فئتها قليلة العدد مقارنة بالفئات الأخرى، و تصنف بالفئة الاجتماعية الراقية، ويعود توافدها إلى تونس لزمن بعيد، ونشاطها يتركز في ثلاث مهن رئيسية،هي امتلاك العقارات وتسييرها، وامتلاك الحمامات، وممارسة النشاط التجاري الكبير،فقد تمكنت هذه الفئة من اكتساب العقارات والنشاط بها طبقا لما أتاحته قوانين الإيالة الصادرة في سنة 1857(3)، ودستور 1861 الذي فتح المجال لامتلاك العقارات للمسلمين المستقرين بالبلاد التونسية،وبذلك تمكن الجزائريون من الامتلاك والنشاط كامتلاك الدكاكين، والحمامات والمقاهي، والأراضي الفلاحية الواسعة، فاستثمروا أموالهم وتوسع نشاطهم الاقتصادي.

---

(1)- انظر الملحق رقم (33).

(2)- A.N.T : Registre 3968:d'Immatriculation des musulmans et des Israélites Algériens à Tunis 1876.

تضمن الدفتر: الاسم و اللقب، الأصل الجغرافي و السن، و المهنة و مكان الإقامة في تونس، و أسماء اليهود المتجنسين، عددهم 62 شخصا.

(3)- المادة11: "الملف الأساسي (pacte fondamental)، تنص على أن الأجانب المنتمون إلى دول مختلفة، والذين يرغبون في الإقامة ببلادنا بإمكانهم شراء كل أنواع الممتلكات مثل العقارات، والحدائق، والأرض، بنفس التساوي مع سكان البلاد..."

أما عن إحصاءات هذه الممتلكات فإن ذكرها جاء بطريقة وصفية، وليس بطريقة كمية، فهي تؤكد بأن عدد الممتلكات كان كثيرا جدا بشهادة الكثير من الجزائريين و أيضا العديد من الوثائق، حيث تشير بعض التقارير الفرنسية في بعض الدراسات الاجتماعية والإحصائية، بأن تنقلات الجزائريين إلى تونس بعد عمليات الغزو سنة 1830 كانت كبيرة، وشراؤهم للعقارات ونشاطهم بها كان كبيرا أيضا، خاصة وأن السلطات التونسية كانت تتشرف باستقبال المسلمين الجزائريين، وتسمح لهم بشراء العقارات وامتلاكها، وبطريقة محفزة لاندماجهم الاجتماعي في سياق قانون الإيالة التونسية الذي مكّن الكثير من المهاجرين الجزائريين من امتلاك العقارات(1)، وانعكاس ذلك بصورة إيجابية على النشاط الاقتصادي بتونس.

كما كان لهذه الفئة مجموعة هامة من التجار تميز نشاطهم بتجارة متنوعة بالمدن والمناطق الحدودية المشتركة بين البلدين انطلاقا من الحدود الشمالية على البحر إلى المناطق الحدودية جنوب تبسة. تنوعت موادها من تجارة السكر، والشاي، والحبوب، والأملاح، والجلود، والدهون، وريش النعام، وغيرها، وكانت هذه المناطق تمثل شريان النشاط الحيوي للتجارة أو العمل، و كان الجزائريون ينتقلون إلى داخل البلاد التونسية محملين بأنواع السلع ويبيعونها بالأراضي التونسية، ويشترون أو يتقايضون بالبضائع ثم يعودون إلى مناطقهم الأصلية بالجزائر كبني ميزاب ومناطق وادي سوف(2)، فالنشاط التجاري بأنواعه المختلفة، و تبادل السلع كان من النشاطات الأساسية التي مارسها الكثير من

(1)- تقرير القنصل العام الفرنسي بتونس، ورقة A.O.M, 25H3 ، D2/ 44

(2)- مراسلة من المراقب المدني إلى المقيم العام بتونس، بتاريخ 1898/02/11.

A.NT. série A, C : 277, D/2

الجزائريين بالبلاد التونسية(1)، عكس ما كان عليه الحال بالنسبة للوظائف الإدارية التي كانت محصورة في فئة قليلة من الأعيان الجزائريين بتونس.

النشاط في المهن المتوسطة والبسيطة: وهنا يمكن أن نميز بين النشاط في المهن الصعبة التي تتطلب تعليما ومهارة وخبرة، فيمكن أن توصف بأنها متعبة، كمهنة الخبازة، ومهنة الجزارة، ومهن الفحام، والفران، والخياطة، والموزع (الناقل)، وكل هذه المهن كانت تمثل أهمية كبيرة في عدد العمالة الجزائرية بنسبة تزيد عن الثلث وهي تتوفر بنسبة كبيرة مقارنة بباقي المهن الأخرى في النشاط الاقتصادي للجزائريين بتونس(2).

وهناك من الجزائريين من مارس مهنا بسيطة، وأجرتها منخفضة كالعمل بالبيوت، والعمل في دفع وجر العربات الصغيرة، والفحام، وهذه المهن البسيطة، كانت توفر للمهاجر الجزائري بتونس حياة مقبولة نسبيا وهو يمارسها ملزما في بداية وصوله إلى تونس، لكونها مهنا لا تحتاج إلى خبرة مهنية أو مؤهل، ومع ذلك فهو يعتبر محظوظا لكونه تحصل على نشاط يوفر له أجرا يسد به متطلبات الحياة من مأوى ومأكل وملبس، ونجاة من الوضع الاستعماري الذي فرّ منه في الموطن الأصلي (الجزائر) (3) ،علي الرغم من المتابعة والمراقبة التي فرضتها إدارة الاحتلال علي الجزائريين من خلال قنصليتها بتونس.

---

(1)- برهومي، مرجع سابق، ص. 159.

(2)- من خلال دفتر التسجيل لسنة 1876، رقم: 3968، مصدر سابق، نلاحظ أنواع المهن المذكورة وهي: العامل اليومي، العاملين بالبيوت، والتجارة، الجزارة، ومصلح الأواني المنزلية، والخياطة، والفران، والطباخ، والفلاح، والملاك، وناقل الماء(القرباجي وهو الحامل للقربة المملوءة بالماء)، ومنحه للشرب في الأسواق العامة.

(3)- د. جمال قنان: قضايا و دراسات، مرجع سابق، ص- ص. 126- 127.

ومن خلال أنواع الأنشطة المهنية التي مارسها الجزائريون في تونس يمكننا تحديد نوعين أو فئتين، فهناك فئة الأغنياء وهي فئة قليلة توافدت إلى البلاد التونسية منذ زمن بعيد، استفادت من التسهيلات القانونية والسياسية بالإيالة التونسية خلال هذه المرحلة وخاصة في عهد خير الدين باشا فتمكن بعض المهاجرين من امتلاك العديد من الأملاك العقارية والمحلات التجارية، لكن نسبتها كانت قليلة، قدرت بحوالي 10% من مجموع الجالية الجزائرية بتونس، و كان لها دورا فعالا في تنمية الاقتصاد التونسي والمساهمة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، في حين كانت نسبة 90% من المهاجرين الجزائريين تمثل فئة الفقراء والمعوزين الذين فروا من الجزائر (الموطن الأصلي لهم) نتيجة للغزو الاستعماري وما أحدثه من هلع وتدمير للممتلكات و مصادرة للأراضي (1).

ومما سبق نستخلص بأن فئة الأغنياء من الجزائريين التي كان وقعها الإيجابي على الاقتصاد التونسي، الذي كان يتميز بظروفه الصعبة قبل فترة الحماية، و التي جلبت له التدخل الأجنبي الذي انتهى إلى فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881 (2)، لكن هذه المساهمة الإيجابية لم تكن بمقدورها حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بصورة عامة لأنها كانت تفوق قدرتها بكثير، غير أنها ساهمت في إحياء النشاط الفلاحي بالأراضي الفقيرة والمحافظة علي الثروة الحيوانية،والنشاط الاقتصادي كالتجارة والصناعة والنقل، خاصة في المناطق الريفية الصعبة .

---

(1)- جيلالي صاري، مرجع سابق، ص- ص. 25- 26.وانظر الملحق رقم:(12)

(2)- محمد لطفي الشايبي: الحركة الوطنية التونسية و مطلب الاستقلال (1881- 1956)، أعمال الندوة الدولية، أيام 4، 5، 6 ماي 2006، ع. 13، منشورات (م.ع.ت.ح.و)، تونس، ص- ص. 7- 8.

2- النشاط السياسي والعسكري 1881-1954

2-1-1- النشاط السياسي (1881-1900):

لقد امتزج النشاط السياسي بالنشاط الثقافي بعد فرض الحماية على تونس، وركود المقاومة المسلحة شيئا فشيئا، فبدأ قادة الفكر في استنهاض النفوس، فنظمت حركة احتجاجية بقيادة الشيخ محمد السنوسي الجزائري(1) الأصل الذي عاد إلى تونس سنة 1884م، بعدما انضم إلى العروة الوثقى، فأصبح ممثلا لها و نظم الزيارة الأولى للشيخ محمد عبده إلى تونس في شهر ديسمبر 1884م، وكان محمد السنوسي أول من ربط الاتصال مع النخبة المثقفة المشرقية، مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، والكواكبي وغيرهم، فبعث برسالة إلى الأفغاني وعبده، تضمنت موقف الشعب التونسي، جاء فيها: " ماذا يقول لسان أمة فؤادها عليل، مذ هبت أطوارها بالتبديل، وتلاشت منها القوى وعظم بها الوجل فأصبحت وهنية آلام، أوهنت منها قوى الاعتصام"(2).

واعتبر السنوسي أول زعيم للحركة الوطنية بعد فرض الحماية، والمكي بن عزوز الذي تزعم أول حركة سلفية بتونس، وهو من علماء الزيتونة، وله الفضل في تكوين عبد العزيز الثعالبي الجزائري الأصل الذي تزعم أول حزب سياسي وطني في تونس،هو الحزب الدستوري التونسي الحر في شهر جوان سنة 1920.

وفي سنة 1885 نظمت مظاهرة احتجاجية كبيرة من مدينة تونس إلى ضاحية المرسى، قابل فيها أمير البلاد "علي باشا باي" المتظاهرين، وقرأ فيها الشيخ محمد

---

(1)- الثعالبي،من آثاره...، مرجع سابق، 174.

(2)- الشابي علي: صلة النخبة التونسية، جمال الدين الأفغاني، (م.ت.م) عدد (13-14)، جانفي، تونس 1992.

السنوسي عريضة مطالب أهل الحاضرة المتمثلة في إلغاء قرارات اتخذتها البلدية، ثم توسع نطاق الحركة الاحتجاجية التي أمضى عليها ما يقارب 3000 تونسي من

علماء ومدرسين وأئمة، وتجار وعدول وحرفيين، قرر بعدها المقيم العام "بول كامبون"، التراجع عن هذه القرارات، والعمل على إبعاد زعماء هذه الحركة بهدف استقرار الأوضاع(1).

وتزعم الشيخ محمد المكي بن عزوز الجزائري (1852–1916)(2) دعوة إصلاحية جادة إلى مقاومة الجمود الفكري والتخلف، وكان قد اشترك في الإصلاحات التي دعا إليها خير الدين باشا في عهد محمد الصادق الباي حيث تولى منصب خطة الفتية بنفطة ثم اعتزلها سنة 1880م، واستأنف التدريس الحر بجامع الزيتونة، وزار الجزائر سنة 1880م، واطلع على أوضاعها واتصل بعلمائها وخاصة منهم الشيخ محمد بن أبي القاسم صاحب زاوية الهامل ببوسعادة، وزاد تمسكه بمبدأ الإصلاح وعمل على نشره بين طلبته بالزيتونة بعد أن اطلع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كان عليها المسلمون في كل من الجزائر وتونس، فكان نشاطه منصبا على النهضة التعليمية والفكرية بتونس(3)،إعتقادا منه بأن سبب هذه الأوضاع المزرية تعود بالرجة الأولي إلي الجهل الذي يحجب الرؤيا الصحيحة للخروج من هذاالنفق المظلم الذي فرضه الاستعمارالفرنسي بالجزائر منذ 1830،ويعمل علي تجسيده بالبلاد التونسية استكمالا لمخططاته الاستعمارية، بعد فرض الحماية عليها سنة 1881 .

(1)– حمادي الساحلي: فصول في التاريخ والحضارة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992م، ص– ص. 89–90.

(2)– أنظر الملحق رقم (30).

(3)– د.يوسف مناصرية: الحزب الدستوري، مرجع سابق، ص– ص. 17–19.

وتكمن أهمية الشيخ المكي بن عزوز ونشاطه في الحركة الوطنية التونسية في كونه من دعاة الإصلاح والمعادين للشيوخ الجامدين، واستطاع بفضل استنارته من

تكوين مدرسة تأثرت بآرائه الإصلاحية سلكت منواله من بعده ومن أهمهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي، والخضر الحسين الذين سلكوا مبادئه وأفكاره، وركزوا اهتمامهم ونشاطهم في الدفاع عن مصالح الأمة، فأصدروا ثلاث جرائد هي (حبيب الأمة، المستقبل التونسي، وسبيل الرشاد)(1).

كما كان للوافدين من منطقة الجنوب الجزائري خلال هذه الفترة دورا فعالا في دعم حركة الجهاد بتونس التي امتدت بنواحي شمال إفريقيا، أجبرت الفرنسيين على الاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة في النواحي الشمالية لمواجهة المقاومة هناك(2)، كما أجبرت الإيطاليين على الانسحاب من طرابلس باتجاه الموانئ والمدن الساحلية، و عندما قامت الحرب الليبية الإيطالية سنة 1911، قام باعمر يحيى بن قاسم(3)، بتموين المقاومين بالذخائر والمعدات من الجنوب التونسي، ودعوة التونسيين إلى الوقوف ضد الغزو الإيطالي، كما فتحت له تركيا المصارف

---

(1)- الشروجي محمد محمود: العلاقات الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، مطبعة المصري القاهرة، ب.ت. ص. 196، و أنظر كذلك: علال الفاسي الحركات الاستقلالية في المغرب العربي .ص. 48.

(2)- جلال يحيى: السياسة الفرنسية في الجزائر، دار المعرفة مصر، 1959، ص 279.

(3)- باعمر يحيى بن قاسم بن عيسى(1850-1930) من وادي ميزاب، تاجر بالجزائر العاصمة، له نشاط في الميدان السياسي والاجتماعي، وكان له موقفا من التجنيد الإجباري، أوقف فرقة من السنيغاليين ومنعها من دخول بلاد ميزاب سنة 1919، قام بتموين الجهاد من تونس في الحرب الإيطالية الليبية بالذخائر والمعدات 1911-1913، وإرساله لأول مرة النخيل إلى أمريكا من منطقة وادي ميزاب.

البنكية لاقتناء ما يحتاجه للتموين من داخل تونس، الأمر الذي مكنه من القيام بأعماله على أحسن وجه.

2-1-2- النشاط السياسي 1900-1919:

خلال هذه الفترة تواصل التضامن بين الشعبين في أشكال مختلفة خاصة منها في الميدانين السياسي والثقافي قبل ميلاد الحزب الدستوري الحر الذي قاده الشيخ عبد العزيز الثعالبي، عند مطلع القرن العشرين، رأى بعض الفرنسيين بباريس تنظيم مؤتمرعام يشارك فيه بعض التونسيين للإعراب عن رغبتهم أمام الرأي العام الفرنسي(1)، فانعقد المؤتمر ما بين 06 إلى 10 أكتوبر 1908م، لدراسة شؤون شمال إفريقيا، حضره 07 من المثقفين التونسيين من بينهم الجزائريان: عبد الجليل الزاوش، والصادق الزمرلي(2)، فتحدث عبد الجليل الزاوش عن الجامع الأعظم والمدرسة الخلدونية و طالب بجامعة عصرية تهتم بتدريس العلوم العصرية، وجامع الزيتونة يهتم بالعلوم الشرعية، في حين تحدث الصادق الزمرلي عن تثقيف المرأة المسلمة، وانتقد برنامج تعليم مدرسة البنات المسلمات التي كانت تشرف عليها السيدة "إيفنشاك" وتركيزها على اللغة الفرنسية، فطالب بإقامة مكاتب ملائمة لأخلاق الأهالي بالتوسع في تعليم اللغة العربية والآداب الإسلامية، وجلب المعلمات لهن من المشرق العربي، والإصلاح يكون على هذا النمط(3).

كما عارض عبد الجليل الزاوش أحد غلاة الاستعمار المسمى "مارشال" الذي قدم تقريرا يتعلق بالأمن العام في كل من الجزائر وتونس، ادعى فيه أن أهالي

---

(1)- حمادي الساحلي: مرجع سابق، ص .96.

(2)- أنظر الملحق رقم (30).

(3)- ابن الحاج عثمان الشريف: أضواء على تاريخ تونس، دار سلامة للنشر، تونس 1981م، ص. 123.

البلدين يتميزون بداء الغارة والسرقة، فرد عليه قائلا: " فإن كان بعض عرب البادية لا زالوا بجهلهم ميالون للسرقة، فيجب على فرنسا أن تعلمهم لا أن تقيم لهم المحاكم

الردعية الخاصة، بل يجب عليها أن تضع قانونا خاصا للصوص الإيطاليين والفرنسيين بتونس، فالملاحظ بمحطة السكك الحديدية بباريس وجود لافتة مكتوب عليها: "احذروا من اللصوص" في حين لا توجد لافتة مثلها في تونس، فقبل هذا الموقف، واستحسن من طرف المؤتمرين، وطالب بعده بعض الأحرار الفرنسيين بوضع قانون خاص رادع للفرنسيين بإفريقيا باعتبار أن ارتكاب المخالفة من الفرنسي هي أخطر وأبلغ لأنه متنور ولا يعذر بجهله(1).

وعقب عودة الوفد الفرنسي التونسي المشارك في المؤتمر إلى تونس، انطلق نشاط الحركة الوطنية، واتسع نطاقها، وتسارع نسق الأحداث بين الزعماء والاتباع حول وجوب الدفاع عن الحضارة الإسلامية.

وعبد الجليل الزاوش(1873-1947)(2)، الذي ينتمي إلى أصول جزائرية هاجرت عائلته منذ أمد بعيد إلى تونس، ولد بمدينة تونس من أسرة بورجوازية، زاول تعليمه الثانوي في معهد كارنو بتونس، ودراسته العليا بجامعة باريس، نال الإجازة في الحقوق، وبعد عودته إلى تونس اهتم بالنشاط الاقتصادي في بعث عدة مؤسسات وشركات اقتصادية، ومشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ترأس الجمعية الخلدونية ما بين (1910-1919)، انخرط في حركة الشباب التونسي، وحضر المؤتمر الاستعماري المنعقد بباريس 1908، انفصل عن حركة الشباب التونسي عقب تعيينه عضوا بمجلس بلدية تونس، وعضوا بالمجلس الشوري المكون من 16 نائبا من الأعيان لتمثيل الأهالي والدفاع عن مصالحهم،

---

(1)- ابن الحاج عثمان، مرجع سابق، ص- ص. 126-127.

(2)- أنظر الملحق رقم (30).

فكان له نشاط واسع في الدفاع عن المشاكل التونسية(1)، كما أسس الاتحاد التجاري، والصبغة المدرسية بالأنصاري التي تحولت إلى مدرسة سيدي الناصر

الزراعية أشرف على إدارتها عمر القلاتي الجزائري(2)، ووزيرا للعلم والاستشارة سنة 1935، ووزيرا للعدل (1936-1943)، وكان محل تقدير واحترام، تميز باللطف والحوار، توفي يوم 1947/01/14م (3).

أما الصادق الزمرلي(1885-1983) الذي ينتمي إلى أصل جزائري وفدت عائلته قبل انتصاب الحماية على تونس، زاول تعليمه بالصادقية، انخرط في حركة الشباب التونسي منذ نشأتها سنة 1907، ساهم في تحرير جريدة التونسي، شارك في المؤتمر الاستعماري المنعقد بباريس في شهر أكتوبر 1908 ببحث حول "تعليم البنت المسلمة"، اعتقل في مارس 1912م مع قادة الحركة وأبعد إلى الجنوب التونسي، عاد بعد الإفراج عنه إلى تونس العاصمة، و واصل نشاطه مع الوطنيين التونسيين ما بين (1919-1920)، إلى أن تم الإعلان عن تأسيس الحزب الحر الدستوري في شهر جوان 1920م، وعندما دب الانشقاق داخل الحزب الدستوري مال إلى حسن قلاتي (الجزائري) في حزبه الإصلاحي فتركز نشاطه في التحرير بالجريدة الأسبوعية "البرهان" التي أصدرها الحزب في عام 1921م، ثم انقطع عن النشاط السياسي بسبب الانشقاق الذي أصاب الوطنيين، وتفرغ لمهامه الإدارية

---

(1)- الزمرلي الصادق: أعلام تونسيون، تح حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي بيروت 1986م، ص- ص 262-264.

(2)- نفسه، ص. 219. و أنظر الملحق رقم (30).

(3)- د.خير الدين شترة: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة ج3، دار البصائر للنشر والتوزيع، ط خ، الجزائر 2009، ص- ص. 44-45.

بوزارة العدل سنة 1921، كأحد أعضاء الوزير "الطاهر خير الدين" الذي استمر بالوزارة إلى غاية 1934(1)، كما عمل الصادق الزمرلي بالتعاون مع الشيخ عبد

العزيز الثعالبي بجريدة التونسي الصادرة بالعربية، بعد مظاهرة الاحتجاج التي شارك فيها حوالي 10000 مواطن بالعاصمة التونسية عقب اجتماع 5 ديسمبر 1907، وذلك للاحتجاج حول محاولة فصل اليهود التونسيين عن العدلية التونسية.

وفي أحداث مقبرة الزلاج التي تمثلت أساسا في أن بلدية الحاضرة عمدت إلى تسجيل مقبرة الزلاج(2)، ونشر ذلك بالرائد الرسمي، وحدد يوم 7 نوفمبر 1991 موعدا لعملية التسجيل، دعا سكان العاصمة لحضور عملية التسجيل فاحتشد عدد من الأهالي، ما بين (2000–3000 مواطن)، حينها حاول عبد الجليل الزاوش(3) التدخل لحقن الدماء لكن حدثت المأساة التي أدت إلى وفاة العديد من المحتشدين، تبعتها إجراءات قانونية تمثلت في منع الاجتماعات العامة، وغلق المقاهي في الأحياء العربية، وتطويق العاصمة بالقوات العسكرية(4).

كما كان لأحداث مقاطعة الترامواي في 9 فيفري 1912م، التي جاءت بعد دوس إحدى عربات الترامواي لطفل مسلم بتاريخ 8 فيفري 1912، فكان ذلك بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، أدت إلى المقاطعة الجماعية للترامواي من طرف السكان، و وجد فيها العمال التونسيون فرصة للضغط على الشركة لتجعل

---

(1)– حمادي الساحلي، مرجع سابق، ص– ص. 343–344.

(2)– أنظر: الجيلالي الحاج يحي، محمد المرزوقي: معركة الزلاج 1911، ط3، (ش.ت.ن.ت.ف.ر)، تونس 2009، ص. 23 و ما يليها.

(3)– أنظر الملحق رقم (30).

(4)– التليلي العجيلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881–1939)، منشورات كلية الآداب بمنوبة تونس 1992. ص ص. 207–208.

أجورهم مساوية لأجورالعمال الأوروبيين، فأنشئت لذلك لجنة مكونة من الفرنسي "دستوري" وأعضاء منهم علي باش جلابة، وحسن قلاتي، وأحمد صافي، ومحمد بن

نعمان، والشاذلي درغوت، ومحمد العروبي للمطالبة بحقوق العمال، فقامت إدارة الاحتلال بنفي كل أعضاء اللجنة وشملت الشيخ عبد العزيز الثعالبي، ومحمد الخضر حسين المدرس بجامع الزيتونة والمدرسة الصادقية، وقبلهما كان قد نفي أيضا الشيخين إسماعيل الصفايحي، وصالح الشريف الجزائري المدرس بجامع الزيتونة، اللذين هاجرا إلى استانبول سنة 1906م.

وهكذا كان نشاط الجزائريين بتونس حاضرا في كل الأحداث السياسية خلال هذه الفترة ما بين (1881-1919)، و التي تميزت بالركود ما بعد 1912، وخلال الحرب العالمية الأولى خاصة بعد مسايرة بعض رجال حركة الشباب التونسي للإدارة الاستعمارية ماعدا البعض منهم كالشيخ عبد العزيز الثعالبي، وحسين الجريدي، وأحمد توفيق المدني، وتميز نشاطهم بالسرية(1)، وكان منحصرا في توزيع بعض المنشورات والاجتماعات السرية، غير أن سلطات الاحتلال قد تمكنت من اعتقال العديد منهم، كالأستاذ توفيق المدني الذي اتهم بتعليق نشرات تحث الجيش على العصيان، و تعليق منشورات على جدران الجامع الأعظم، وسنه لم يتجاوز 15 سنة، ولما فتش بيته وجدوا به مراسلات تمت بينه وبين السيدين الشيخ بن قدور الجزائري، وحسين الجزيري اللذين كانت لهما جريدتي "الفاروق" للأول و" النديم" للثاني(2).

---

(1)- التليلي العجيلي: صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1918-1976، دار الجنوب للنشر، تونس 2005، ص- ص.305-306.

(2)- علال الفاسي، مرجع سابق، ص- ص. 55-56.

و أنظر الملحق رقم (27).

2-1-3- النشاط السياسي 1920-1939:

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى ظهور تيارين في العالم يبشر كل واحد منهما بحقوق الإنسان، وينادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها وهما الثورة السوفياتية من جهة، ومبادئ الرئيس ويلسن الأربعة عشر من جهة أخرى، ففتحت هذه التوجهات الجديدة الداعية إلى تنظيم العالم على أساس العدل والحرية(1) إلى النشاط السياسي المشترك بين أبناء المغرب العربي والتنسيق بينهم أو الاندماج في تنظيماتها باعتبارها عملا واحدا يصب في تحقيق الاستقلال، فتقدم الثعالبي مع زميله أحمد السقا إلى الرئيس ويلسن بمذكرة يطالبان فيها باستقلال تونس، كما تقدم الضباط الجزائريون برئاسة الأمير خالد بالطلب نفسه، فكان مصيرهما الإهمال الكامل، و عدم الإستجابة لطلبيهما، فتوجه الثعالبي بعدها إلى تنوير الرأي العام الفرنسي، فأصدر كراسته القيمة باسم " تونس الشهيدة " التي ضمنها وجود الأمة و الدولة التونسيتين(2).

وفي شهر أوت 1919 وصل الشيخ الثعالبي إلى باريس من أجل إبلاغ مطالب الأمة التونسية إلى الساسة الفرنسيين، قائلا " لم آت طلبا للنزهة أو الراحة، لكنني موفد من أمتنا المضطهدة، وأضع القضية التونسية على بساط البحث وأجهل إن كنت سوف أنجح، وإذا فشلت فأظل في العالم، وأهجر وطني لأني لم أستطع خدمته"(3)، كما سعى الثعالبي إلى خدمة القضية التونسية بانتسابه إلى عدة

---

(1)– علال الفاسي: مرجع سابق، ص. 57.

(2)– عميرة علي الصغير: الغرب في فكر عبد العزيز الثعالبي، روافد، مجلة، م.ع.ت.ح.و، تونس، ع.5، 1999– 2000، ص– ص. 191– 192.

(3)– عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، ترجمة سامي الجندي، دار القدس، بيروت 1975، ص. 15. و أنظر أيضا: أمة اجتمعت في إنسان، مرجع سابق، ص. 95.

جمعيات فرنسية منها "الجمعية الفرنسية الإسلامية"، و"الجمعية الفرنسية التونسية"، و "اللجنة الفرنسية الشرقية"، غير أن تحركه هذا كان ضمن اليسار الفرنسي الذي مني

بالفشل في إنتخابات 1919م، فانعكست نتائج هذه الهزيمة على آمال النخبة التونسية(1).

فعقدت هذه النخبة اجتماعا عاما لها بتونس بتاريخ 5 فيفري 1920، اتفقت من خلاله على برنامج سياسي جديد تضمن المطالب الأساسية للحزب الدستوري التونسي، ويبين أهدافه على المدى القريب(2)، وكان الشيخ صالح بن يحيى أحد أقطاب الحزب متفائلا بهذا البرنامج فراسل الثعالبي يوم 6 فيفري 1920م، لطلب رأيه و ليشرح له فكرة تكوين مجلس منتخب انتخابا عاما تكون فيه الأغلبية للتونسيين ليسيروا شؤونهم حسب إرادتهم(3).

وأهداف الحزب الحر الدستوري البعيدة كانت تطمح إلى تخليص البلاد التونسية من ربقة الاستعباد إلى مستوى التمتع بالحقوق والحريات، وهذا ما عملت عليه النخبة الجزائرية المنضوية داخل الحزب مع النخبة التونسية في وضع دستور يضمن للشعب التونسي حكمه الذاتي وتسيير شؤونه بنفسه(4)، ويذكر ابن العقون في مذكراته بأن الأمير خالد الجزائري راسل إخوانه التونسيين في شهر فيفري 1920، أخبرهم بعدم جدوى مبادئ ويلسن واقترح عليهم إنشاء حركة سياسية (الحزب الحر الدستوري)(5)، وبظهور هذه الحركة السياسية التي انجذب

---

(1)- عبد العزيز الثعالبي، مرجع سابق، ص. 16.

(2)- يوسف مناصرية: الحزب الدستوري، مرجع سابق، ص- ص. 57-58.

(3)- نفسه، ص- ص. 59- 60. و أنظر أيضا: روافد، مرجع سابق، ص. 244.

(4)- الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص. 55.

(5)- ابن العقون عبد الرحمان: الكفاح القومي، ج2، مرجع سابق، ص. 150.

إليها الكثير من أبناء وادي ميزاب، فدعموا الحزب ماديا ومعنويا وقد يعود هذا الانجذاب إلى الوضع السياسي المتميز لمنطقة وادي ميزاب كما يذكر توفيق المدني

بقوله: " وذلك أنهم درجوا على التأكيد بأن وادي ميزاب بلاد حماية لا بلاد استعمار، وأنهم يطالبون باحترام معاهدة الحماية التي جندوا لها كما تطالب تونس باحترام معاهدة الحماية التي أرغمت على إبرامها"(1)، إضافة إلى السبق النضالي الذي يمكنهم من إنشاء أحزاب وزعامة الثعالبي للحزب وهو الجزائري الأصل كان لها تأثيرها في وضع إمكانياتهم المادية والمعنوية لدعم النضال السياسي في تونس.

كما يذكر محمد علي دبوز قائلا: "حدثني الشيخ إبراهيم أطفيش، وكان عضوا بارزا في حزب الدستور، أن الشيخ صالح بن يحيى قام بجولة في الجزائر عام 1920، جمع من التجار الميزابيين 80000 فرنك لصالح الحزب الدستوري، وهي التي مكنت الشيخ الثعالبي من السفر إلى فرنسا للتعريف بقضية تونس"، وكما أشار الشيخ أبو اليقظان " لولا الميزابيون الذين يمدونني بالمال ما استطعت أن أمكث في باريس أكثر من أربعة أشهر لكن بفضلهم مكثت عاما وأربعة أشهر، للتعريف بقضية تونس والمغرب الكبير"(2)، كما كان الشيخ صالح بن يحيى يدعم الحزب الدستوري ماليا في آخر كل شهر، اكتسب ثقة التونسيين، واشغل عن تجارته بجهاده السياسي فمات فقيرا(3).

---

(1)– أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مذكرات في تونس (1905–1925)، ج1. ط2، م.و.ك. ج2، ص. 150.

(2)– دبوز محمد علي: نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة. ج2،ط1، المطبعة العربية الجزائر 1971. ص– ص. 38–39. و أنظر أيضا: حياة كفاح، ج1، ص. 158.

(3)– محمد صالح الجابري: النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس، (د.ع.ك) 1983، ص– ص. 274– 275. و أنظر الملحق رقم (38).

ينتمي الشيخ صالح بن يحيى إلى وادي ميزاب بالجزائر، انتقل إلى تونس سنة 1917م مع البعثة الميزابية الأولى، مارس التجارة بعد إتمام دراسته بالزيتونة، انخرط في الحزب الدستوري، ألقي عليه القبض ودخل السجن في شهر جويلية 1920 رفقة

الشيخين الجزائريين الثعالبي ومحمد رياحي بتهمة التآمر على الأمن، أفرج عنه في شهر ماي 1921م، قال عنه عثمان الكعاك: " كانت داره في سوق اللغة 20 بتونس بمثابة نادي وإدارة للحزب الدستوري"، كانت عليه المراقبة شديدة من طرف جواسيس الاستعمار، وكان نشاطه بالحزب الدستوري من مؤسس إلى عضو في كل من إدارة الحزب واللجنة التنفيذية، ولجنة الدعاية، ولجنة المالية، ومصدر أساسي في تمويل الحزب(1).

ويعتبر الشيخ الثعالبي مثالا للقائد الحي الذي كانت قضيته الأولى هي تحرير تونس من الاستعمار الأجنبي، وهو يشكل امتدادا لجده عبد الرحمان في جهاده ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وقضية تونس ما هي في الحقيقة إلا امتدادا لقضية الجزائر. التي خطط لها الاستعمار الفرنسي للسيطرة على شمال إفريقيا بدءا بالجزائر عام 1830م ثم تونس 1881م، وحركة المقاومة والإصلاح واليقظة قد انطلقت منذ أمد بعيد، سبقه كل من خير الدين ومحمود قابادوا في مواجهة الغزو الاستعماري والهيمنة الغربية (2).

وكان للشيخ الثعالبي الفضل في نشأة أجيال من المجاهدين لمقاومة النفوذ الأجنبي بدحض دعوى الاستعمار الفرنسي بأن أهل المغرب من أصل إفريقي فأكد

(1)- حمادي الساحلي: تراجم وقضايا معاصرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2005. ص 430، يراجع أيضا: حمو محمد عيسى النوري: نبذة من حياة الميزابيين ج1. دار الكروان، باريس 1984م، ص- ص. 416-417.

(2)- حفيظ طبابي: صيرورة البناء الوطني في تونس في الفترة الاستعمارية، مجلة روافد، عدد: 14، 2009 (م.ع.ت.ح.و)، تونس. ص- ص. 65- 66.

عروبة التونسيين والمغاربة بقوله: " إن خميرة الأمة الإفريقية هي من الفينيقيين وهم بلا شك عرب أقحاح"(1)، فقد وضع بذلك قواعد العمل الوطني التحرري، واسترجاع

حقوقه في التعليم الإجباري، والترشح للوظائف الحكومية، والحق في اقتراح القوانين والتصديق عليها، وحماية اليد العاملة وتنشيطها، وهذا ما استهوته كافة الطبقات الشعبية التونسية(2).

غير أن الشيخ الثعالبي قد غادر البلاد التونسية في 26 جويلية 1923م بعد الخلاف الذي وقع بينه وبين محمد الحبيب الباي الذي صادق على إصلاحات " لوسيان سان" وما تبعها من انقسامات فأحس باليأس، وأقنعه رفاقه بأن بقاءه يضر بالقضية التونسية والتونسيين، فواصل نشاطه في المنفى(3).

وهناك الكثير من الجزائريين الذين انخرطوا في الحزب الدستوري حيث يذكر توفيق المدني الذي تولى منصب أمين عام مساعد للقسم العربي(4) باللجنة التنفيذية منذ أول جلسة تأسيسية للوطنيين في 29 مايو 1921م، ثم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، كان من أعضائها الجزائريين: أحمد توفيق المدني، عبد العزيز الثعالبي،

---

(1)– الجنيدي أنور: عبد العزيز الثعالبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1984، ص– ص. 35– 36.

(2)– محمد لطفي الشايبي: الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص– ص. 14– 15. و أنظر أيضا: الجنيدي، نفسه، ص– ص. 64– 66.

و أنظر: علال القاسي، مصدر سابق، ص. 67.

(3)– الثعالبي: تونس الشهيدة. مرجع سابق، ص. 20. وأنظر أيضا: أبو القاسم محمد كرو: صدى الثعالبي في الشرق، أمة اجتمعت في إنسان، مرجع سابق، ص. 113.

(4)– د. مناصرية: الحزب الدستوري، مرجع سابق، ص. 66.

إبراهيم أطعيش، صالح بن يحيى، عبد السلام القلي، الطيب بن عيسى، قسم الجزائري، محمد بن حسين، حسن قلاتي، كما شكلت اللجنة التشريعية للحزب منها

صالح بن يحيى، الثعالبي، الطيب بن عيسى، واللجنة المالية وبها الشيخ صالح بن يحيى(1).

كما أشار المدني في مذكراته بأن النشاط السياسي ببنزرت لعب فيه الأخ حمودة بن الميهوب الزواوي الجزائري دورا كبيرا في تأسيس شعبة الحزب الحر فعقدوا جلستهم بتاريخ 01 جويلية 1921م، وعينوا خمسين عضوا كلف كل واحد منهم بجمع 500 فرنك في مدة زمنية لا تتجاوز 15 يوما، كما كانت التبرعات الشعبية الحرة التي قام بجمعها بعض الأعضاء بمختلف المدن والمناطق التونسية تمثل دعما ماديا ومعنويا، انتقل هذا الدعم المادي والمعنوي إلى الشعب الجزائري الذي اعتبر قضية الحزب الحر وانتصاره هو انتصاره(2)، فكان الدعم السياسي والمالي والفكري، الذي كان يهدف في تصوره إلى استقلال القطرين التونسي والجزائري، كما ورد في تقرير لحكومة الحماية بتونس أن الجزائريين يلتفون حول الجمعيات الخيرية التي تعمل على الدعاية لاستقلال القطرين، وهم كلهم ثقة بأن كل المستعمرات الفرنسية ستنال استقلالها بناء على مبادئ ويلسن مثل ما كان عليه الحال بالنسبة لمصر وليبيا، وكانت مشاركة الجزائريين في تدعيم الحزب ماليا من الملاكين الكبار والتجار في الجزائر والمعادين لسلطات الاحتلال(3).

---

(1)- شحاتة رضا أحمد: الحركة الوطنية في تونس، منذ الاحتلال الفرنسي وفرض الحماية، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة القاهرة، مصر 1974.ص- ص. 80-81.

(2)- توفيق المدني: حياة كفاح، مرجع سابق، ص- ص.197-198.

(3)- د. مناصرية: مرجع، ص- ص. 70-71. و أنظر أيضا: A.O.M, 9H82 تقرير من محافظ الشرطة بالأغواط بتاريخ: 1920/11/08.

جدول رقم (15): انتشار أفكار الحزب الدستوري لدى بعض الشخصيات الجزائرية(1):

الإسم	ملاحظات
بعلى الحاج صالح بن محمد	منطقة أولاد عنان، ملاك بناحية قالمة، قاطن ببني يزقن.
زكري بن السعيد	تاجر بقالمة، سافر إلى باريس ضمن الوفد المحتج على قانون التجنيد الإجباري 1912.
سيدي عيسى بن الحاج عبد العزيز	تاجر بمدينة الجزائر، شغل وظيفة وكيل في فضية التجنيد الإجباري.
طراشين عبد الله بن الحاج حمو	تاجر بعنابة، مراسل الصحف بالمشرق العربي.
أبوكمال عبد الله بن الحاج صالح (اسمه الحقيقي البليدي)	تاجر بالجزائر العاصمة، جمع 200000 فرنك لتمويل المقاومة في ليبيا.
بليدي محمد	تاجر بمدينتي بشار وعين الصفراء والمغرب الأقصى.
بكير الحاج عيسى بن بكير	ملاك بمدينة ورقلة.
خوطة الحاج عيسى بن موسى	ملاك بمدينة قصر البخاري (الجزائر) قاطن ببني يزقن.
قارقوز حاج محمد بن محمد بن عيسى	ملاك بمدينة الأصنام والمدية والجلفة، قاطن ببني يزقن.
بن بكير	ملاك بالبليدة، ووكيل بقضية التجنيد الإجباري.

من خلال أسماء الشخصيات الواردة في الجدول نستخلص بأن النشاط السياسي بتونس لم يبق محصورا لدى الجزائريين المستقرين بها، بل انتقل إلى الجزائر، وانتشر بمختلف المدن الجزائرية، وهذا شعور ينم عن الهدف المشترك لكلا القطرين، يستوجب التنسيق والعمل معا.

---

(1)- د. مناصرية، مرجع سابق، ص- ص.71-72.

ويذكر سعيد أبي بكر في رحلته إلى الجزائر، خلال هذه الفترة بأن المناضل عبد الرحمان اليعلاوي الناشط في الحزب الحر والصحافة التونسية أبعد إلى الجزائر سنة 1924م، وعرف بعبد الرحمان التونسي بمدينة عنابه، كما كان للثعالبي بإقامته بالمشرق العربي الأثر الكبير في تطور الحركة الوطنية التونسية، والوحدة العربية، وربط حركة التحرير بالمشرق والمغرب العربيين، ودعا إلى دعم ومساندة الحركة المسلحة بفلسطين بالمال والرجال(1)، وهذا ما أشارت إليه الشهاب: " لقد أعطى الثعالبي لتونس حقها... ثم فارقها... ليعط حق المشرق والعروبة والإسلام، فكان عنوان الوحدة وروح الاتصال... الذي لفت أنظار الشرق إلى الشمال الإفريقي وإلى تونس..."(2).

غير أن بروز الخلافات بين أعضاء الحزب الدستوري نتج عنه تأسيس الحزب الإصلاحي(3) سنة 1921م بزعامة حسن قلاتي وجماعته، واعتبر الإصلاحيون الاندماج سبيلا لتحرر التونسيين، وكان نشاطهم تأييد إصلاحات المقيم العام سنة 1922م، فأسسوا جريدة البرهان ثم النهضة(4)، وكانت حمامة القلاتي تهدف إلى فتح أبواب العمل وتحقيق السلام للتونسيين، وامتلاك مؤسسات لبلد حر ومستقل له برلمان تشريعي مكون من تونسيين منتجين، وحكم تنفيذي معين بموافقة الشعب ومسؤول أمام الرأي العام، وحكم ذاتي فرنسي تونسي، وتحقيق ذلك في إطار المراحل التدريجية، في حين اعتبر برنامج الدستوريين غير

---

(1)- عبد الغفار محمد حسين: صفحات من تاريخ العرب المعاصر، د.ق.ط، القاهرة ب. ت، ص- ص.146-147.

(2)- الشهاب: ج7، مج 13، سبتمبر 1937.

(3)- المركز الوطني لتأهيل ورسكلة الإطارات الجهوية، ت.ح.و، المطبعة الوطنية التونسية، تونس 1999، ص. 17.

(4)- د. مناصرية: الحزب الدستوري، مرجع سابق، ص. 61.

واقعي، ولا يتناسب مع الظروف الحالية لتونس(1).

كما نجح قلاتي في جلب فئة كبيرة من المتنورين إليه، وشن بجريدة البرهان والنهضة حملات ضد الحزب الدستوري وسياسته، ورغم ذلك بقي مبتورا من القاعدة الشعبية العامة في تونس العاصمة وغيرها(2)، إضافة إلى نشاطه الصحفي في جريدة تونس الاشتراكية، وموافقته على إصلاحات 1922م، ثم انهزامه في انتخابات المجلس الكبير 1926م، ثم انحل الحزب الإصلاحي وانضم أعضاؤه إلى الحزب الاشتراكي(3).

واستمر النشاط السياسي للجزائريين بتونس في كل الأحداث، والهيئات السياسية، فعند قيام الحزب الدستوري الجديد بقصر هلال في 2 مارس 1934م، لعب حسن النوري الجزائري(4) دورا هاما في قيامه، وتولى الإشراف على الشبيبة الدستورية، وحركة العمل ببنزرت التي جعل منها قلعة في الحزب الدستوري والإصلاح الاجتماعي في مواساة الضعفاء والحث على التعليم، وإقامة المشاريع الخيرية، ورعاية جمعية النهضة التعليمية، ومناهضته لحوادث التجنيس فكان نفيه إلى الجزائر، كما تولى الكتابة العامة لشعبه ببنزرت رفقة زميله الحبيب بوقطفة ومصطفى القاسمي الجزائري الذي كان يشغل أمانة المالية(5).

---

(1)– علال الفاسي: الحركات، مصدر سابق، ص– ص.60–61.

(2)– د. مناصرية: الحزب الدستوري، مرجع سابق، ص. 161.

(3)– Kraim (M) : le parti reformiste tunisien (1920- 1926), R.H.M, №: 4, juillet 1975, Tunis. p- p. 159-162.

و أنظر أيضا: الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص. 56.

(4)– أنظر الملحق رقم (28).

(5)– د.شترة خير الدين: الطلبة الجزائريون، ج1. مرجع سابق، ص. 378.

و أنظر الملحق رقم (30).

وعمل حسن النوري ومحمد الحبيب بوقطفة على نشر مبادئ الحزب الدستوري بين جميع الطبقات الشعبية لإدراكه بأهمية استقطاب كل الوطنيين الصادقين في العمل الجماعي دون النظر إلى توجهاتهم الفكرية أو انتمائهم الاجتماعي(1).

وبعد الانشقاق الذي حدث في الحزب الحر، كتب أبو اليقظان مقالا بعنوان: تونس في أيام الامتحان: "إن الحزب القديم مؤلف من الشيوخ والمفكرين الكبار المحنكين، والحزب الجديد بمغامراته ومطامحه مؤلف من نخبة الشباب المثقفين، فالأول يعتبر بشيخوخته أو أسبقيته، والثاني يباهي بثقافته العلمية وحيويته الخصبة، الأول يعتمد على قوة إيمانه وإخلاصه وخبرته، والثاني يعتز بفتوته وعلومه الجديدة، فمن أين يجتمع هذان العنصران، ويعملان في صعيد واحد... إذا لم تجتمع بينهما نية صافية وتلحم قوتيهما العقيدة وإرادة حديدية فتوحد خطتيهما وتوجههما إلى هدف الأمة ومقصدها الأعلى(2).

كما عمل حسن النوري، والطيب بن قايد حسين، ومصطفى القاسمي بمدينة بنزرت التي أصبحت أحد القلاع الهامة للحركة الدستورية فتميز نشاطهم بحث الشباب على الانخراط في الحزب ودفعه إلى تحمل المسؤولية الحزبية والاتصال بكل الطبقات الشعبية في الخيرية وفي المساجد(3)،اقتناعا منهم بأن العمل المثمرهوالذي تكون انطلاقته راسخة في القاعدة الشعبية التي تحركها القناعات الذاتية ،والوعي الجماعي للأمة.

---

(1)– حمادي بن حماد: رجالات من زمن الكفاح، منشورات المتوسط، تونس 2004، ص. 30.

(2)– الأمة: ع. 02، الجزائر، الثلاثاء 25 سبتمبر 1934.

(3)– الذوادي رشيد: حسن النوري (1905–1939) ط1، منشورات محمد بودينة، تونس 1997، ص. 10.

كما هبّ عدد من المهاجرين لتولي مهام إعلامية وتنظيمية في النشاط الحربي، ومنهم الجزائري الجباري محمد العيد (1911-1942) الذي أشرف على جريدة العمل، وهي اللسان الرسمي للحزب الجديد، ورئاسته للشبيبة الدستورية، وتأسيسه لجمعية شمال إفريقيا 1936، ولجنة إسعاف فلسطين، وكتاباته للقصائد والمقالات السياسية، مما أدى إلى إلقاء القبض عليه سبع مرات من قبل سلطات الاحتلال أدخل خلالها السجن مع التونسيين، ليبعد بعدها إلى الجزائر في ديسمبر سنة 1939 باعتبار أصله الجزائري، لكنه استطاع أن يفر من السجن، ويعود راجلا إلى تونس ليتوفى بها في 12 أكتوبر 1942(1).

وبعد 1938 ذكرت المخابرات الفرنسية بأن المكتب السياسي الذي كان يقوده الحبيب ثامر كانت له خلال شهر فيفري 1940 خلايا في الجزائر لدى مناضلي حزب الشعب الجزائري، فعقدت اجتماعات خلال شهري مارس وأفريل، عمل فيها الناشط الجزائري صلاح الدين أبو شوشة كمنسق بين الخلايا التونسية والجزائرية، اختلط علينا الأمر فيها بين جماعة الدستور والأحزاب الجزائرية، كما أن هناك منشورا متداولا في تونس موقعا من طرف زعيم حزب الشعب الجزائري مصالي الحاج (1898-1974)(2).

فكتب محمد بن ديبة عن فرع حزب الشعب الجزائري في جريدة العمل التونسية مقالا بعنوان "حي الشمال الإفريقي" منوها بالنضال السياسي، ذكر فيه بأن

---

(1)- الجابري: مرجع سابق، ص- ص .320-322.

(2)- Ahmed khaled: bulletin d’information général №:15, 1940. P. 40.

وأنظر: الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص. 66.

علي باش حامبة من تونس مات بعيدا عن وطنه، لكن الحركة التونسية لم تمت، بل تواصل رفع راية الكفاح من بعده، كما تواصل النضال المشترك بعده بالأقطار الثلاثة بالشمال الإفريقي – تونس، الجزائر، المغرب الأقصى– الذي يعمل على مقاومة الاستعمار الذي سلب مقومات الأمة(1)، كما ذكر الطيب بالحروف أنه سجن سنة 1938م وعمره 15 سنة عقب مظاهرات تضامنية في عنابة مع الإضرابات المنظمة من طرف حزب الدستوري في تونس(2).

كما كان انطلاق الحركة النقابية بتونس في صائفة 1939 التي لعب فيها حسن النوري بجهة بنزرت دورا منذ أن كان تلميذا بالمدرسة، فتأثر بشخصية محمد علي الحامي ومقالاته الصحفية، وشارك في مظاهرات في 11 سبتمبر 1924(3)، كما تابع إضراب عمال شركة أرسان في 4 سبتمبر 1924م، وما تبعها من المنظمات لعمال النقل بسيدي محمد، وعمال جبل خروبة، وتفاعل مع الحركة العمالية التي أسسها علي الحامي، وتابع نشاطاتها عن طريق الصحافة، وسجل مواقفه في مؤتمر الأفخارستي 1930، ومؤتمر قصر هلال المشار إليهما سابقا(4).

---

(1)– قنانش محمد، وقداش محفوظ: حزب الشعب الجزائري، د.م.ج، الجزائر 1985. ص– ص. 87–88.

(2)– محمد عباس: رواد الوطنية ج1، دار هومة، الجزائر 2004، ص. 161.

(3)– عبد الغفار محمد حسين: الحركة الوطنية في تونس. 1881–1929، رسالة دكتوراه كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر. 1980، ص. 211.

(4)– الذوادي: حسن النوي، مرجع سابق، ص– ص .7–8 .

فقد عايش حسن النوري كل أحداث عصره، وتفاعل معها وهو يمثل صورة صادقة لنشاط الجزائريين عبر مراحل الحركة الوطنية التونسية، وعلى صلابة المناضل الجزائري المتأثر بواقعه، ففي شهر ديسمبر 1932م حدث ببنزرت أن أحد المجنسين كان متزوجا بفرنسية قد مات، فأرادت عائلته أن يدفن في مقبرة المسلمين، فتصدى حسن النوري للمراقب المدني الذي أصدر أمرا بتطويق المقبرة لتسهيل عملية الدفن، فدعى النوري إلى منع هذا المنكر مستنجدا بالشيخ إدريس الشريف الجزائري مفتي بنرزت، فأفتى الشيخ في الأمر بأن: " هذا المجنس كافر بالله، وأن دفنه في مقبرة المسلمين إثم عظيم" فأجبرت الجنازة بالتوجه إلى مقبرة النصارى، وتوسعت رقعة الاحتجاج في دفن المجنسين بمقابر المسلمين(1).

وفي 1935 نفذ بيرتون أمره باختطاف حسن النوري ونفيه إلى الجزائر باعتبار أن أصله جزائري، فواصل نشاطه بالجزائر متنقلا من عنابة إلى قسنطينة ومنها إلى باتنة ثم بجاية بحركة نجم شمال إفريقيا التي توسع نشاطها في الجزائر منذ 1936 فبدأ النوري بحضور الاجتماعات والمظاهرات غير مبال بالمراقبة البوليسية، كما قام حسن النوري بتأسيس جمعية " التحرير الإسلامي لشمال إفريقيا" وراسل رفيقه الحبيب بوقفطة بأن جمعيته هذه ينوي نشرها في الجزائر كلها، ومن هذا التحرك شددت سلطات الاحتلال على محاصرته، وسد الاتصال مع رفاقه في بنزرت، وبتعيين "أرمان قبون" في مارس 1936م، استفاد النوري من قرار إطلاق سراح الموقوفين فعاد إلى تونس(2)، وانطلق في النشاط النقابي فأسس في 15 سبتمبر 1937 اتحاد للنقابات ببنزرت يزيد عن 17 نقابة من مختلف المهن أضيف

---

(1)- حمادي بن حماد: رجالات، مرجع سابق، ص. 109.

(2)- نفسه، ص- ص.112-113.

إلى نقابات تونس العاصمة، ومن أهم ما ورد في تقارير للشرطة حول محاكمة حسن النوري، كان بسبب مشاركته في تنظيم اجتماع عام في 23 أوت 1936م، برحبة الغنم، تجاوز فيه العدد 800 مشارك معظمهم من العمال، وأشرف على تنظيم إضراب عام بتاريخ 1936/07/22 شارك فيه عمال نقابات ببنزرت بسبب أوضاعهم المهنية، وحثه على الإضرابات كإضراب شركة هرسان (19-1937/07/24)(1).

ونتيجة لنشاطاته السياسية والنقابية ببنزرت أبعد إلى الجزائر في 4 جانفي 1938، وأجبر على الإقامة في قسنطينة ومنها واصل نشاطه مع الشباب الجزائري، فتعرض للاعتقال وسجنه بالحراش فعرف ألوانا من العذاب أدّت إلى نقله إلى مستشفى العاصمة مات بعدها في سن لا تتجاوز الرابعة والثلاثين، فهو الرجل الذي يتحلى بخصال الوطنيين الأفذاذ(2).

وإلى جانب حسن النوري كان مصطفى القاسمي الذي له مساهمات فعالة في أحداث الثلاثينيات بتونس، فنفي هو الآخر إلى الجزائر مسقط رأسه، ومن خارج تونس واصل نشاطه السياسي والنقابي مع إخوانه بداخل تونس وخاصة مع زميله محمد الحبيب بوقفطة وغيره، كان يحثهم على النضال المستميت(3).

وهكذا تميز نشاط الجزائريين بتونس ما بين الحربين بالتأثير و التأثر، فاتخذ أشكالا قومية واضحة، جمع بين النضال السياسي و النقابي في إطاره المغاربي، وتطورت وتيرته بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(1)- الذوادي، مرجع سابق، ص- ص.120-121.

(2)- حمادي: نفسه، ص- ص.130-132.

(3)- بن حميدة عبد السلام: النقابات والوعي القومي مثال تونس، مجلة المستقبل العربي، عدد: 83، جانفي 1983، بيروت، ص- ص .43-95.

2-1-4- النشاط السياسي 1939-1954:

لقد حاول الحزب الدستوري بعد 1938 ربط نضاله السياسي مع بلدان المغرب العربي، وهذا ما أشارت إليه المخابرات الفرنسية في شهر 1940، بأن هناك شعب للحزب الدستوري في الجزائر تعمل بالتنسيق مع مناضلي حزب الشعب الجزائري(1)، حتى اختلط الأمر بين مناضلي الحزب الدستوري والأحزاب الجزائرية وأن هناك منشورا لحزب الشعب الجزائري متداولا في تونس(2).

وقبيل الحرب العالمية الثانية تكونت هيئة من المناضلين منهم المنجي سليم، علي البهلوان، وخميس الشامخ، والناشط الجزائري، صلاح الدين بوشوشة، وكانوا يلتقون بمقهى الجزائر بباب سويقة، وجهوا في شهر جويلية 1939 نداء إلى شباب شمال إفريقيا يحثونهم فيه على توحيد النضال والجهاد للتحرير والوحدة، نشر بعدها مفدي زكريا رسالة له في جريدة تونس الفتاة بعنوان عقيدة التوحيد في 09 أوت 1939(3)، جاء فيها:

تونس، و الجزائر اليوم و المغرب   شعب لن يستطيع انفصالا
وحدة أحكم الإله سداها   من يرد قطعها أراد محالا   تبنت من أب
كريم و أم   وسمت في الحياة عما وخالا

كما كان رفض الحدود المصطنعة بين بلدان المغرب العربي، نصبوا بينها حدودا من الأمواج جهلا، و خدعة و ضلالا

---

(1)- العقاد: السياسة، مرجع سابق، ص- ص.20-24.

(2)- Ahmed Khalid: Op.Cit. P. 640.

(3)- الجامعة التونسية: بناء المغرب العربي، سلسلة الدراسات الاجتماعية، المطبعة العصرية، تونس 1983، ص. 19. وانظر الملحق رقم (25)

فاجعلوا إن أردتم الكون سدا　　　و ضعوا البحر بيننا، و الجبالا

نحن روح مزاجه الضاد والد　　　ين، فلن يستطيع فقط انحلالا

نحن شعب على الزمان عزيز　　　عربي، كالنيران اشتعالا

كلما رمتم افتراقا قربنا　　　و عقدنا محبة و اتصالا

ومن نشاط الجزائريين نجد الصادق الزمرلي(1) الذي عينه الباي محمد في جوان 1942 مديرا للتشريفات، ولقبه بأمير الأمراء، ثم عرف بالجنرال الزمرلي، ثم الناطق الرسمي للباي، وعضوا في المجلس الخاص للباي، ثم أقيل في 14 ماي 1943، ونشر كتابا بعنوان "Espoirs et déception en Tunisie" يعتبر مرجعها أساسيا لتاريخ تونس(2).

وبانطلاق حملة القمع والاضطهاد تولى قيادة الحزب الدستوري الباهي الأدغم، ولعب صلاح الدين بوشوشة دورا هاما في تنظيم خلايا لتدمير الجسور وقطع أسلاك الهاتف فاعتقل بوشوشة ورفاقه، وزج بهم في سجن لامبيز بالجزائر، فكانت هذه اللحمة التي جمعت بين المناضلين في كل من تونس والجزائر و وحدت بين قلوبهم ودعمت كفاحهم(3).

وكان لأحداث الحرب العالمية الثانية، دور في دفع حركة عبد العزيز الثعالبي في محاولة منه في استقطاب موقف الحلفاء ضد فرنسا، مما يمكّن تونس من نيل استقلالها، فبعث الثعالبي إلى رئيس الشعبة الدستورية بماطر حمودة بن ميهوب الجزائري الرجل الشجاع الجريء، وطلب منه ما كان قد اتفق عليه مع القنصل الأمريكي دوليتل، بأن يختار 20 شابا دستوريا، يتولون القيام بأعمال التخريب

---

(1)- أنظر الملحق رقم (30).

(2)- حمادي الساحلي : فصول...، مرجع سابق، ص. 345.

(3)- الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص. 66.

ضد المصالح الفرنسية، يشكلون بعد الحرب نواة جيش يعمل لنيل الحرية والاستقلال، غير أن حمودة بن ميهوب استاء للأمر وقال لزملائه هل يريدنا أن نكون ديقوليست نتجسس لفائدة الإنجليز والأمريكان(1).

وانتقل النشاط السياسي بعد الحرب العالمية الثانية إلى التنسيق بين الأحزاب السياسية حيث يذكر الشيخ حامد روابحة بأنه التقى جماعة من حزب الشعب يقودهم الأمين دباغين، وعبد الله فيلالي، كانت لها مباحثات أدت إلى توقيع وثيقة ذات طابع مغاربي لتضامن الشعوب الثلاثة وتنسيق الجهود للتفاوض مع الاستعمار الفرنسي لخروجه من منطقة الشمال الإفريقي(2).

وعلى الرغم من تطور الأوضاع بمنطقة المغرب العربي عقب الحرب العالمية الثانية، وانطلاق المقاومة المسلحة المحدودة في مطلع الخمسينيات في كل من تونس والمغرب الأقصى، فإن العمل السياسي بقي في المقام الأول، وبانطلاق المقاومة التونسية كان انخراط الجزائريين فيها بالمساندة والانتساب، فيذكر العقيد مصطفى بن عودة: "... بأن منطقة سوق أهراس تعيش أحداث الثورة مع تونس وفي اتصال مع باجي مختار، ... والتحق بهم الزهر، والسيد العقبي بداخل تونس وهما من مناضلي حزب الشعب والمنظمة السرية "(3).

إن شهادة مصطفى بن عودة تؤكد بأن القواعد الشعبية والنضالية كانت سباقة للتعبير ميدانيا في تكوين جبهة مغاربية تحريرية، وهذا ما كانت تخشاه إدارة الاحتلال وهوما عبر عنه ميتيران بقوله: "نعم إن حوادث المغرب وتونس خطيرة،

---

(1)– شلبي الحبيب: موقف الحزب الدستوري،(م.ت.م) ،ع.21، 22، ص. 135.

(2)– عباس محمد: رواد، مرجع سابق، ص. 234.

(3)– مجلة الباحث: نوفمبر 1984، ع. 2، الجزائر، ص – ص.18–19.

لكن الأخطر منهما هو الهدوء السائد في الجزائر"(1).

فالتفاعل بين الشعبين الجزائري و التونسي كان طبيعيا، بدءا من الروابط الإقليمية والإنتمائية، إلى الدفاع المشترك ضد الاستعمار الفرنسي خلال كل الأحداث والمراحل التي تعرض لها الشعبان منذ بداية احتلال الجزائر سنة 1830، و تونس منذ بداية الحماية سنة 1881، فكانت مساهمة الجزائريين في النشاط السياسي في تونس قوية ومتنوعة، امتزج فيها النشاط السياسي بالعمل المسلح بالدعم والمساندة، والمشاركة الميدانية.

2-2- النشاط العسكري (1881-1954):

لقد فرضت الحماية الفرنسية على تونس بمقتضى معاهدة باردو بتاريخ 12 مايو 1881، ووقعها الباي حين كانت القوات الفرنسية تحاصر قصره السعيد(2)، في حين أنكر الشعب التونسي هذا التوقيع بثوراته المتعددة خاصة منها بالمناطق الجنوبية التي لم تفلح القوات الفرنسية في إخمادها إلا في سنة 1883، وهذا ما ينفي رأي جوليان بأن المسلمين التونسيين قد استكانوا حين شعروا بقوة السلطة الفرنسية وتنظيمها(3).

وكان موقف الجزائريين بمختلف فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية ضد الاحتلال الفرنسي لتونس سنة 1881م على الرغم من أن هذا الاحتلال قد انطلق من بلادهم الجزائر، إذ كانوا يعتبرون البلاد التونسية وطنهم الثاني يلتجئون إليه عندما تطاردهم قوات الاحتلال وتجبرهم على الهجرة والتشرد، والفرنسيون يدركون هذا

---

(1)- عباس فرحات: ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص. 229.

(2)- د.يوسف مناصرية: الحزب الدستوري، مرجع سابق، ص. 16.

(3)- شارل أندري جوليان: المعمرون الفرنسيون، وحركة الشباب التونسي، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، (ش.ت.ن)، تونس 1985، ص. 14.

الموقف الذي جربوه في صمود وصلابة المقاومة داخل الجزائر منذ نصف قرن قبل احتلال تونس في 1881م، وكانت آخر ثورة مسلحة هي ثورة سكان جبال الأوراس الغربية سنة 1879م، التي استعملت فيها أقصى وسائل البطش ضد الثوار، التجأ بعدها زعيم الثورة "محمد أمزيان بن عبد الرحمان" إلى تونس مع رفاقه الذين زاد عددهم عن 50 مجاهدا، فضغطت سلطات الاحتلال على الحكومة التونسية، فسلم الزعيم مع رفاقه وحوكموا في ربيع 1880م(1).

وقبل أن يشرع الفرنسيون في احتلال تونس، قاموا بحماية ظهورهم بالجزائر، فمارسوا الاضطهاد، وفرضوا المراقبة الشديدة على الجزائريين الذين يظنون فيهم القيام بالثورة، اعتقادا منهم بأن هذه الأساليب الزجرية سوف تحد من نشاط الجزائريين ومشاركتهم في مقاومة الاحتلال الفرنسي لتونس، غير أن الواقع كان غير ذلك إذ حمل الجزائريون السلاح مع إخوانهم التونسيون في مختلف جبهات القتال على طول المنطقة الحدودية وفي أعماق البلاد التونسية(2).

كما قام سكان المناطق الحدودية في عنابه وسوق أهراس بنشاط واسع لاقتناء الأسلحة والذخيرة بالتعاون مع المهاجرين الجزائريين في تونس خلال شهري فيفري ومارس 1881م، وفي شهر أفريل كانت مشاركة الجزائريين مع التونسيين في مقاومة الغزاة الفرنسيين لمنطقة طبرقة، وجبال خمير، وشتاتة والفراشيش وبني مازن، كما استغل الجزائريون إشاعة مفادها خروج محمد الطاهر الكبلوتي من السجن بحلق الوادي، فانطلق النشاط العسكري بجمع الأسلحة وتكوين فرق

---

(1)– يحيى بوعزيز: دور تونس في دعم حركات التحرر الجزائرية، وموقف الجزائريين من احتلالها عام 1881م، الثقافة ع 70، الجزائر 1882، ص– ص.135–145.

(2)– يحيى بوعزيز: مرجع سابق، الثقافة، ص. 50، للتوسع أنظر أيضا:

A.N.T. S.M.N , C211, dossier 223/2. N.P 61 D, EX 1844-1979.

وكتائب لاستئناف المقاومة التي قام بها من قبل عام 1871 مع صبايحية رجالات الحدود بالطارف وعين قطار وبوحجار، كما قام عدد من الجزائريين في شهر ماي من نواحي نفزاوة، ونفطة بتسريب الأسلحة إلى جبال أولاد سلطان في الأوراس من ضمنهم الحاج خلف، ومبارك بن سعيد ونظموا مقاومة بالتنسيق مع إخوانهم التونسيين خلقت جوا من الرعب والفزع لدى الفرنسيين، أدّت إلى استشهاد الحاج خلف(1).

وفي 25 ماي 1881 عندما اقترب الغزاة من منطقة الكاف قام شيخ الطريقة الرحمانية بحث الناس على المقاومة سواء داخل المناطق التونسية أو الجزائرية، كما قام القائد رشيد الجزائري بإعداد 1000 مجاهد للمقاومة(2)، واستطاع أن يؤثر على شيخ الطريقة القادرية " قدور بن محمد الميزوني" وعددا من الأعيان في إقناعهم بالمقاومة ضد الغزو الفرنسي لتونس، غير أن باي تونس أصدر أمرا بعدم مجابهة الغزاة، لكن المقاومين هاجموا الغزاة وأجبروهم على الرجوع، وبعد فرض الحماية انتشر الجيش الفرنسي بكامل البلاد التونسية، بعدد يزيد عن 28000 جندي بتونس(3).

كما ظهر نشاط جزائري تونسي بالجنوب في واحات وادي سوف وتوقرت، وريغ يدعو إلى حمل السلاح لمقاومة جيش الاحتلال تدعيما للمقاومة التونسية،

---

(1)– يحيى بوعزيز: الكفاح المشترك بين الشعبين الجزائري والتونسي ودماء الساقية، مجلة الهداية. ع 158 تونس، ديسمبر، 2003، ص. 86.

(2)– الطويلي أحمد: دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس، مؤسسة سعيدان، تونس 1992. ص. 73.

(3)– نفسه، ص. 74، وللتوسع أنظر: مصدر سابق. A.N.T.

S.M.N, C211, dossier 299/2. N.P 16 D, EX 1880-1883.

الأمر الذي أدى بقوات الاحتلال إلى تشديد الحراسة على شريط المنطقة الحدودية بدءا من القالة وعنابة شمالا إلى جنوب منطقة تبسة بعدد قدر بـ 13000 جندي فرنسي لمراقبة مناطق عمالة قسنطينة ومنطقة القيروان بتونس، لرصد المقاومين ومطاردتهم، كما قام المهاجرون الجزائريون بتونس في الفراشيش، والهمامة، ووشتانة والجريد بتنظيم عمل جهادي واسع، من شراء للأسلحة والذخيرة، وشراء الخيول والجمال والأحصنة، ولوازم الحرب بغرض استعمالها في حركة الجهاد المشترك في كل من تونس والجزائر(1)، فدخلت عدة قوافل خلال شهر جوان 1881م محملة بالأسلحة والذخائر من تونس إلى الجزائر لتدعيم المقاومين، و تمكنت قوات الاحتلال من أسر جملين محملين بكمية من البارود قدرت بـ 330 كغ وأسر زوجة يونس الشعباني الثائر، المتابع من طرف جيش الاحتلال(2).

وبالمناطق الغربية من الجزائر انتشرت خلال شهر أوت 1881م، ظاهرة شراء الأحصنة بأسعار مرتفعة في الأسواق، بعين تيموشنت، وغليزان، والأصنام، وعمي موسى، وغيرها لاستعمالها في المقاومة مع بوعمامة، وتضامنا مع المقاومين في تونس، فقامت سلطات الاحتلال بالتحقيق في الأمر وسعت إلى وضع حد لهذه العملية المدعمة للتنسيق بين المقاومة الجزائرية والتونسية، كما حدثت اضطرابات بالمناطق الوسطى، بثنية الحد، والشلالة، وتيارت، والسرسو، فظهر دعاة من الجزائريين تنقلوا في مختلف المناطق الشمالية، والواحات الصحراوية يبشرون بهزائم الجيش الفرنسي، و طرده في كل من الجزائر وتونس،

---

(1)- المبشر في 20 أوت 1881، وأنظر أيضا: يحيى بوعزيز: الهداية ع 158، ص. 86.

(2)- د. يحيى بوعزيز: دور تونس في دعم حركات التحرير الجزائرية التونسية، وموقف الجزائريين من احتلالها عام 1881، الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية للبلاد 29-30-31 ماي 1981، (س.ت.ح.و.ت)، عدد 1، (م.ق.ج.ت.ع.ت)، تونس 1986، ص. 95.

وكان نشاط جماعة "المدقانة" في عين صالح والواحات الجنوبية التي كان من ضمن زعمائها في الستينات، بن ناصر بن شهرة، والشريف بوشوشة، والذين كان لنشاطهما ومقاومتهما للغزو الفرنسي وتوسعه إلى المناطق الجنوبية منذ 1860 دورا في تدعيم حركة المبشرين بالمقاومة، والتنسيق مع المقاومة التونسية في طرد المحتل في كل من الجزائر وتونس(1).

وفي شهر سبتمبر 1881، كان الغضب شديدا في جهات مختلفة من الجزائر كرد فعل لما قامت به قوات الاحتلال من اضطهاد ضد المقاومة بتونس، فقام الجزائريون بمنطقة تبسة بعملية تدعيم واسعة للمقاومين في تونس بالأحصنة في توزر، ونفطة، ونفزاوة، كما تحفز سكان وادي ميزاب للمقاومة بسبب تأثير احتلال تونس، وثورة بوعمامة، فقام سكان مدينة بريان بقتل شيخهم الحاج إبراهيم بن حربية الذي كان يميل إلى سلطات الاحتلال، كما نظم الشعانبة دوريات مسلحة في الواحات والقليعة، ونفزاوة وغيرها، فقاموا بشراء الأسلحة والذخائر، ونشر أخبار المقاومة بتونس بغرض الحث على حمل السلاح(2).

وهكذا كانت الجزائر مسرحا للعمليات العسكرية خلال عام 1881، كرد فعل ضد الاحتلال الفرنسي لتونس، كما كانت مشاركة المهاجرين الجزائريين في المقاومة العسكرية بتونس في مختلف جبهات القتال شمالا وجنوبا، غربا وشرقا باعتباره واجبا مقدسا فرضته الأخوة الإسلامية والمصير المشترك، وهو يمثل صورة حية للتضامن الكبير والوثيق الذي يمثل التواصل والترابط الأخوي بين الشعبين والبلدين، خاصة في الظروف الصعبة التي يكون فيها الإعتداء الخارجي الذي يستهدف الأرض و العرض.

---

(1)- يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص- ص 96-97.

(2)- المبشر: 22 أكتوبر 1881.

3- النشاط الثقافي والاقتصادي والاجتماعي1881-1954:

3-1-النشاط الثقافي:

لقد شكل النشاط الثقافي للمهاجرين الجزائريين بتونس، خلال هذه الفترة مجالا واسعا بمساهماته المختلفة وخاصة منذ مطلع القرن العشرين.

3-1-1- النشاط الطلابي في تونس 1881-1954:

لقد كان النشاط الطلابي خلال هذه الفترة حافلا خاصة بالصحافة التونسية، وكان في طليعتها جريدتي "الحاضرة" و"التونسي"(1)، مساهمة في حركة الإصلاح والتعريف بالجزائر والمشاركة في الحركة السياسية والفكرية بتونس، ومن أبرز الشخصيات في هذه المرحلة علي بوشوشة.

حيث كان العقد الأخير من القرن التاسع عشر يمثل همزة وصل بين مرحلة الانحطاط الفكري والثقافي في الجزائر وعصر النهضة، قامت فيه ثلة من الشباب بالنهوض الثقافي والعلمي فشكلت بذلك جسرا فكريا وثقافيا وبشريا بين القطرين، يحدوهم النشاط والحيوية، فقام الشيخ الخضر الحسين(2) أحد الذين مارسوا نشاطهم الثقافي بتونس بإلقاء أول محاضرة بنادي قدماء الصادقية سنة 1906م بعنوان "الحرية في الإسلام"، طبعت في كتاب(3)، كما تطوع للتدريس في جامع الزيتونة، ووضع فهارس لكتاباته مع نشاطاته في إلقاء المحاضرات وكتابة المقالات ونظم القصائد في مختلف الشؤون التونسية، إضافة إلى حثه

---

(1)- الخضر حسين: تونس وجامع الزيتونة، المطبعة التعاونية، تونس 1971، ص. 15.

(2)- أنظر الملحق رقم (30).

(3)- محمد الفاضل بن عاشور: أعلام، مرجع سابق، ص. 42.

للطلبة بإصلاح التعليم الزيتوني حتى أعلنوا إضرابهم في 16 أفريل 1910م، حيث كان عددهم يقارب 700 طالبا(1)، وواصل عمله الفكري و الإصلاحي مع خاله المكي بن عزوز وصديقه الجزائري الشيخ الهاشمي بن المكي، وصاحب جريدة أبو قشة، وأخوه المكي بن الحسين الأديب اللغوي الشهير(2)، فشكل هؤلاء كتلة ذات ثقافة كادحة ثائرة ضد النظام الاستعماري، تدعو إلى النزعة التجديدية في التكوين، إضافة إلى القضايا التي كانت محل نقاش في الأوساط الطلابية منذ بداية القرن العشرين كالحركة النقابية، والأفكار القومية، ومسألة تحرير المرأة، والنهضة الثقافية والدينية التي أدت إلى ظهور تيار فكري جديد متعارض مع النزعة الاستسلامية التي كانت تميز الوسط التونسي التقليدي السابق، كما كان للنشاط السياسي والصحفي، والحضور المكثف للطلبة الجزائريين الذي أعطى دعما معنويا وماديا في تنامي النشاط الثقافي والفكري بتونس.

3-1-2- النشاط الجمعوي للهجرة الطلابية:

لقد تميز نشاط الطلبة الجزائريين بالانخراط في التنظيمات الثقافية والعلمية التي أسسوها بشكل منفرد أو بالانضمام إلى جانب إخوانهم التونسيين، انطلق نشاط الجزائريين بمشاركتهم في أول إضراب عرفته تونس سنة 1912م، و تطور بشكل كبير إبتداءا من عقد الثلاثينيات(3) عندما أسست (جمعية تلاميذ جامع الزيتونة)، التي تولى الطيب بن عيسى الجزائري مع عبد الرحمان الكعاك إعداد

---

(1)- بن عاشور محمد الفاضل: أركان النهضة الأدبية بتونس، مكتبة النجاح تونس 1981. ص. 42.

(2)- الخضر الحسين: مرجع سابق، ص- ص20-22.

(3)- عمار النجار: تاريخ الجمعية، الثمرة الثانية، 1947- 1948، مطبعة التليلي، تونس. ص- ص. 8- 9. وانظر الملحق رقم(22).

قانونها الأساسي(1)، وفي شهر مارس 1910 وجه الطلبة المتأثرون بالأفكار الإصلاحية عريضة إلى حكومة الحماية تضمنت تحسين ظروف حياتهم العامة، ثم شنوا إضرابا يوم 16 أفريل 1910، تلاه مظاهرات في شوارع المدينة، ثم زارهم بعدها بيومين ثلاثة ممثلين عن حركة الشباب التونسي، من بينهم حسن قلاتي فألقوا خطبا للتوعية والحماس(2)، كما برز الطالب مفدي زكريا بعد الحرب العالمية الأولى مع زملائه في مجلة "الوفاق" التي تحولت إلى جمعية في الثلاثينيات و كانت لها جريدة "الحياة"(3).

وفي 15 ماي 1924م قام توفيق المدني بتأسيس "المجتمع العلمي التونسي" ووضع قانونه الأساسي، أراد من خلاله إيجاد الألفاظ العلمية والتعليمية التي تحتاجها اللغة العربية، والبحث عن الآثار العلمية والتقنية للتونسيين، وتعميم العلم وتنشيطه، كما ساهم المدني في تأسيس الرابطة العلمية في عام 1924م خدمة لرفع المستوى العلمي والاجتماعي(4).

كما تأسست جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين، حوالي سنة 1933، ومقرها بنادي الشبيبة المدرسية التابع لجمعية قدماء المدرسة الصادقية، وكانت متعاطفة مع الحزب الدستوري (القديم والجديد)(5)، حصلت على رخصتها القانونية في

---

(1)- عثمان الشريف بن الحاج: أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881-1924، د.ب.ن.ت، تونس 1982م، ص. 143.

(2)- Khairallah : le mouvement. OP. Cit. p 232.

(3)- محمد ناصر: مفدي زكريا، شاعر النضال والثورة، المطبعة العربية- الجزائر 1984. ص. 12. و انظر أيضا: محمد ناصر، المغرب العربي، مرجع سابق، ص. 28.

(4)- المدني: حياة كفاح، ج1، مرجع سابق، ص- ص.329-330.

(5)- الجابري: النشاط العلمي، مرجع سابق، ص. 134. وانظر الملحق رقم(20)

20 جويلية 1934 برئاسة الشيخ المهدي البجائي، ورئاسة الشرفية إلى الشيخ المختار بن محمود (1909–1976) أحد مشايخ الزيتونة، ثم أسندت رئاستها إلى الشيخ عبد المجيد حبرش إلى غاية نهاية 1934(1).

وفي سنة 1935 انعقد المؤتمر الأول للجمعية، أسندت رئاستها إلى الشيخ الشاذلي المكي (1912–1988)، امتدت إلى 4 سنوات تميزت بنشاطها في الأوساط الطلابية والعلمية، فيذكر عمار النجار أن الشيخ الشاذلي المكي كان يعقد الاجتماعات الأسبوعية بهدف تدريب الطلبة على الخطابة والارتجال(2).

ونشاط الطلبة الجزائريين في تونس لم ينحصر في تلقي الدروس والحصول على الشهادات العلمية والعودة إلى الوطن، بل تعدد نشاطهم إلى تأسيس الجمعيات، والانخراط في الأندية الأدبية التونسية والنشاط بها(3)، كجمعية الشبيبة التونسية التي تأسست في جانفي 1937 برئاسة حسين بن عيسى الجزائري، بهيئة مكونة من 13 عضوا منهم عدد من الجزائريين،تبنت احتياجات الطلبة كتحسين الظروف الدراسية و الإقامة، كما أسس محمد العيد جباري"جمعية شبيبة شمال إفريقيا الموحدة" في شهر فيفري 1938 لتوحيد الشباب المغاربي للأقطار الثلاثة حول

---

(1)– د. سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص 106. وأنظر أيضا:
رسالة بتاريخ 1933/09/23. A.O.M.T. série D, Dos/01.
و الثمرة الثانية، مرجع سابق، ص– ص. 9– 10.

(2)– الثمرة الأولى: إصدار جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين بتونس (1936–1937)، مطبعة الشباب. ب.ت.

(3)–أنظر الملحق رقم(21)

العمل الوحدوي، كما تولى العيد جباري منصب رئيس مساعد للشبيبة الدستورية، التي انخرط فيها أكثر من 100 تونسي منهم 40 عضوا من جامع الزيتونة، لكن سلطات الاحتلال تفطنت لنشاطه فاعتقلته في نهاية 1938م(1).

كما تميز النشاط الطلابي بتونس في استقباله للشيخ عبد الحميد بن باديس ثلاث مرات ما بين 1936–1937م، وإصداره لنشرة الثمرة الأولى سنة 1937م بتونس التي تضمنت مجموعة من الدراسات الدينية بمناسبة الهجرة النبوية سنة 1356هـ بمساهمة من رجال الإصلاح من كلا القطرين، كما اهتمت الجمعية بالاحتفالات الخاصة باستقبال الطلبة وتخرجهم من جامع الزيتونة(2).

وتكونت الهيئة الإدارية برئاسة الشيخ الشاذلي المكي من السادة: السعيد بن مخلوف الحجازي نائبا، أحمد أبي زايد قصبة الأغواطي كاتبا عاما، محمد العربي بن إسماعيل الصايغي نائب للكاتب محمد بن مبروك السناني (أمين المال) مصطفى بن سعيد الجيجلي نائب أمين المال، الهادي بن أبي القاسم السطايفي مراقب عام، أما المستشارون فهم: أحمد بن محمد حماني الميلي، أحمد البشي يحياوي، وأحمد بن صالح بن ذياب القنطري، علي بن محمد الشرقي، محمد الأخضر السائحي، عثمان عثماني الصايغي، عبد الحميد التيجاني(3).

وتطورنشاط الجمعية الزيتونية وغيرهامن الجمعيات(4) إلى الأبعاد السياسية كالنشيد الذي كان يحفظه الطلبة ويؤدونه في المناسبات المختلفةالتي تجمع

(1)– هلال عمار: نشاط الطلبة، مرجع سابق، ص– ص. 156–158. و أنظر أيضا:

A.O.M, G.G.A, 15H 41(42), jeunesse libérale néo-destourienne.

(2)– الجابري: النشاط العلمي، مرجع سابق، ص. 108.

(3)– عبد الرحمان شيبان: جريدة الصباح، عدد 53، 30 مارس 1947، ص.4.

(4)–أنظر الملحق رقم(24).

الجزائريين كالنشيد الذي أعده محمد الأخضر السائحي الذي جاء في مطلعه:

سندرأ بالسيف عنك العذاب و نرفع بالعلم فيك العلم

فمن للجزائر غير شباب يجاهد بالسيف أو بالقلم

ومن مظاهر النشاطات الأخرى هو ربط الصلة المباشرة مع حركة العمال الجزائريين، والتحالف مع الجمعية الودادية الجزائرية الإسلامية، التي كان يرأسها " قلش الزين"، تضم أعضاء جزائريين عاملين بتونس بغرض التضامن مع الجالية الجزائرية في تونس(1).

وفي شهر أفريل 1946، أعيد انتخاب الهيئة الإدارية الثانية للجمعية الزيتونية برئاسة أحمد بوروح وبرئاسة شرفية للطاهر بن عاشور شيخ الجامع الأعظم وفروعه، ثم انتقلت رئاسة الجمعية بعد ستة أشهر إلى الشيخ عبد الرحمان شيبان(2)، وفي عام 1947م أسندت رئاسة الجمعية إلى محمد مرازقة، والكاتب العام إلى عمار النجار، ومن (1948-1953) تراجع النضال الطلابي إلى الارتخاء والانكماش، وتجمد في سنة 1957م بعد أن انحصر النشاط في النظام الموحد في الاتحاد العام للطلبة الجزائريين من طرف جبهة التحرير(3).

كما أصدرت الجمعية الزيتونية الثمرة الثانية بإشراف الكاتب العام عمار النجار لسنة (1947-1948)، تضمنت مواضيع منها: نهضة الجزائر الحاضرة، نحن طلاب العزة والكرامة، مبلغ الإحساس الوطني الجزائري، مسؤولية المجتمع

(1)-تأسست الجمعية الودادية الجزائرية الإسلامية،بتونس في منتصف الثلاثينات،وقامت بتعزيزالعلاقة بين الجزائريين،والوقوف ضد السياسية الإستعمارية ونشرالوعي القومي.

(2)- أنظر: الثمرة الثانية، مصدر سابق، ص. 14.

(3)- الجابري: النشاط العلمي، مرجع سابق، ص. 124.

الجزائري وغيرها من المواضيع كتاريخ جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين(1).

ونستخلص مما سبق بأن نشاط الطلبة الجزائريين في تونس كان متنوعا بالجمعيات المختلفة و يعكس واقع النضج السياسي، وعمق التحولات الفكرية والثقافية التي ساهم بها الجزائريون في المجتمع التونسي.

3-1-3- النشاط الفكري وأبعاده الثقافية والاجتماعية:

لقد كانت مساهمة الثعالبي في نشر التعليم والثقافة العربيتين كبيرة، ففتح المدارس والكتاتيب، و عمل على تطوير المدرسة الصادقية، وإصلاح التعليم بجامع الزيتونة(2)، كما عمل محمد الميلي على إحياء التراث القومي، فكان إطارا بالبريد، ثم انتدب لتدريس الرياضيات بالزيتونة، فكان من الرواد الأوائل في بعث الشعبة العصرية الزيتونية في تعريب العلوم الصحيحة الأولى(3) في تونس، كما ساهم كل من محمد العود وحسن الزغيدي بتدريس الرياضيات بصفاقص الزيتوني منذ 1952، والطاهر بن الحاج الزواوي في اللغة الفرنسية الذي تتلمذ على يديه أبو اليقظان(4)، والطاهر الحداد رائد التجديد الفكري الذي تتلمذ عليه عدد من الشيوخ الجزائريين بالجامع الأعظم، وتأثر بهم فتميزت كتاباته بروح إسلامية نقية ونجد هنا محمد المرزوقي، الجيلاني بن الحاج قد أعد قائمة بأسماء الشيوخ الذين تتلمذ عليهم الطاهر الحداد و معظمهم من الجزائريين، وهم محمد العنابي،

---

(1)- الثمرة الثانية: مرجع سابق، ص. 95. وانظر الملحق رقم(19)

(2)- خيرية عبد الصاحب وادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر بغداد .1982. ص- ص. 166-167.

(3)- الزيدي علي: بين الصادقة والزيتونة (م.ت.م)، عدد01،(م.إ.ع.ش.ت) تونس 1974م، ص- ص.121-123.

(4)- الزبير سيف الإسلام: التاريخ النضالي، مجلة الأصالة عدد: 15/1 الجزائر، ص.182

مصطفى العنابي، حمادي الفيلالي، سعيد محمد السطايفي، عبد الحميد بن باديس، وعثمان بن مكي(1)، فهذه القائمة كان لها تأثيرها في بناء شخصية الطاهر الحداد وغيره، و هي تدل على مدى وجود النشاط العلمي الجزائري وتغلغله في الأوساط التعليمية بتونس، والمساهمة الفكرية والتعليمية في الحياة التونسية و جلب الهجرة العلمية.

كما عمل الشيخ إدريس الشريف(2) المدرس بالجامع الكبير ببنزرت، والمفتي الأول بها، فدعا إلى الحفاظ على اللغة العربية بفتح مدارس قرآنية لها، فقد عاش الشيخ ادريس في فترة (1866- 1936) عرفت فيها البلاد التونسية ضعف حكم البايات و زاد فيها النفوذ الفرنسي بمقتضى القوانين الجائرة و الأحداث الخطيرة، فناصر كلا من "النديم" و"الزهرة" و "لسان الشعب" بهدف محاربة ثقافة التفسخ والانحلال(3).

كما ساهم في التدريس بجامع الزيتونة لمدة سبع سنوات، واشتغل بالمطبعة الرسمية بتونس، وفي سنة 1920م، عاد إلى بنزرت فواصل نشاطه التعليمي، فانجذب إليه شباب بنزرت، وأسندت إليه إمامتي الخميس والجمعة سنة 1921م، واستمر في نشاطه الثقافي والفكري إلى أن فارق الحياة في نوفمبر 1936م ببنزرت التي كان بها يوما مشهودا في تشييع جنازته، فقد عايش أحداث عصره و تفاعل معها، و تتبع حركة أمته فتأثر بوقائع جيله،و ترك أثره فيه بنشاطه المتعدد(4).

(1)- أحمد خالد: أضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد، (د.ت.ن)، ط2، تونس 1979، ص- ص.40-41.

(2)- أنظر الملحق رقم (30).

(3)- الذوادي: أعلام بنزرت، مرجع سابق، ص. 55. وانظر الملحق رقم(26)

(4)- نفسه، ص. 56.

أما ابن باديس الذي قضى أربع سنوات دراسية (1908-1912) بجامع الزيتونة، اشتغل خلالها مدرسا في السنة الأخيرة، تعمقت خلالها علاقاته بالشيخين النخلي والقيرواني، ومحمد الطاهر بن عاشور الذي كان بينهما اختلاف في الرأي قائلا:" إنني امرؤ جبلت على حب شيوخي واحترامهم، ولكن ماذا أصنع إذا ابتليت... في الدفاع عن الحق ونصرته"(1)، والقضايا التي كان النقاش حولها، قراءة القرآن على الأموات، وقضية التجنيس(2) وغيرها، وأخذ ابن باديس يرد على شيخه الطاهر بن عاشور في سلسلة من المقالات على أفكاره بشيء من الحدة والجرأة، ويرى بأن دخوله سلك القضاء كان له تأثيره(3)، والحقيقة أن الخلاف بينهما يعود أساسا إلى الاختلاف في الأوضاع السياسية والاجتماعية التي طبعت تفكير كل منهما و ما نتج عنها من رؤية في الإصلاح.

ومن دعاة التأكيد على أهمية التعليم نجد الشريف التيجاني الجزائري، الذي نشر مقالا له في جريدة المنصف (1907-1908) بعنوان " كلمة في التعليم" ، حث فيه الأهالي على إنشاء المدارس مقارنة بالأمة المصرية(4).

(1)- يراجع البصائر أعداد: (19.17.18.19)، من 20 أفريل إلى 15 ماي 1936، الجزائر.ومسألة القراءة على الأموات، أنظر البصائر، أعداد: (24.25.27.28.29) لشهري جوان وجويلية- الجزائر 1936.

(2)- سالم حداد: صراع الهوية بين الأنا والآخر، المغرب العربي نموذجا، الأطلسية للنشر، ط1، 2000، ص- ص.160-161.

(3)- البصائر: عدد 16، 24 أفريل 1936.

(4)- التليلي العجيلي: أضواء على حياة الشريف التيجاني (م.ت.م) عدد: 55-56 1939م، ص-ص. 55-56.

ومن نشاط الجزائريين بتونس في الحركة الأدبية في جوانبها الشعرية والنثرية والفنية نجد الشيخ المكي بن عزوز الذي أشير بأن له ديوان شعري بلغ ثلاثة آلاف بيت(1)، وكان من الشخصيات التي تركت آثارها الواضحة في النشاط الأدبي والفكري والسياسي، كما أن الشيخ إدريس بن المحفوظ الدلسي (مفتي بنزرت) وهو من أتباع الطريقة الرحمانية، له شعر ديني في قصائد مختلفة(2)، أحب تونس وتأثر بما أصاب شعبها من ظلم الاستعمار، و جاء في قصيدة له:

خطب دهاها تونس الخضراء   حلت للديار فمالها إرجاء

أسفا عليها حين أظلم أفقها   من بعدما سعدت بها سعداء

يا ربنا يا ربنا يا ربنا   جد بالزعيم الحر رجاء

يا ربنا يا ربنا يا ربنا   لطفا بنا إذ أننا ضعفاء(3)

فكان لانتعاش الطباعة والنشر دوره في ظهور المجلات والصحف، وتأثير الظروف السياسية والثقافية التي أدت إلى قيام النوادي الأدبية والجمعيات الخيرية بتونس، أن زادت كلها من نشاط الجزائريين في عقد الندوات وإلقاء المحاضرات، كما ظهرت رواية إدريس لعلي الحمامي الجزائري(4)، التي أظهر فيها الوطنية المغاربية وهو بذلك أعاد كشف تاريخ منطقة المغرب العربي.

---

(1)– د. سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، مرجع سابق، ص. 221.

(2)– الذوادي الرشيد: هذه بنزرت، مرجع سابق ،ص. 59.

(3)– الذوادي : أعلام ، مرجع سابق، ص– ص. 57– 58.

(4)– الشيخ بوعمران: علي الحمامي وقصة إدريس، الثقافة، عدد 42، ديسمبر/جانفي 1978م، ص– ص .75–79.

وفي الشعر برز مفدي زكريا الذي تعلق شوقه بوحدة المغرب العربي ومصيره ، فانطلق في نشاطه الشعري من تونس وعمره لا يتجاوز الإثني عشر سنة(1)، فشعره كان بمثابة سجل حافل بالأحداث السياسية والثقافية والاجتماعية بتونس، فكانت الصحافة التونسية مجالا مشجعا لنشر قصائده، والبيئة الثقافية المتفتحة بتونس طريقا قويا إلى الإبداع، وعلى منبر الحزب الحر الدستوري كان ينشد قصائده العديدة(2)، وعلى منواله أنور اليقظان الزاهري، والأخضر السائحي، ومحمد العيد آل خليفة.

ومن أبرز النشطاء في الحركة الأدبية الشعرية بتونس كان الهادي المدني، شقيق توفيق المدني الذي وصف شعره زين العابدين السنوسي بأن " قصائده للحركة السياسية بتونس بمثابة معاول هدامة على المستعمر وأذنابه"، فكان من شعراء الانقلاب بدعوته إلى نشر ثقافة النهضة التونسية، وتحذيره من ثقافة التقاعس والاتكال(3).

و هكذا فقد كان النشاط الفكري و الثقافي للمهاجرين الجزائريين في تونس يهدف إلى تأصيل الوجود الجزائري و ارتباطه بقضايا الأمة العربية، و الإسهام في معالجة قضايا الوحدة متجاوبا مع الأحداث القريبة و البعيدة.

---

(1)- نشرت له جريدة لسان الشعب التونسية في 1925/05/06، أول قصيدة له ساند فيها جهاد أبناء الريف المغربي.

(2)- محمد ناصر: المغرب العربي الكبير في شعر مفدي زكريا، الحياة الثقافية، ع: 32 (ع.خ)، تونس 1984، ص. 26.

(3)- السنوسي زين العابدين: الأدب التونسي في القرن 14هـ، ج1، (د.ت.ن) تونس 1976، ص. 169.

3-2-النشاط الاقتصادي الاجتماعي:

لقد كان للسياسة الاستعمارية بالجزائر بعد 1830 تأثيرها البالغ في تغيير الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي دفعت إلى الهجرة الخارجية ، و استبدالها بنمط جديد في التفكير الذي كان الهدف منه ترسيخ سياسة الاستيطان، و استغلال الثروات الوطنية بالاستيلاء على الأراضي الزراعية، و سن القوانين الاستعمارية التي تسمح لسلطات الاحتلال باستغلال الثروات وتسخير الإنسان في كلا البلدين الجزائر و تونس على الرغم من الاختلاف الزمني في غزوهما بمدة نصف قرن، فالجزائر احتلت سنة 1830 وتونس سنة 1881.

غير أن الجذور التاريخية التي تربط بين البلدين من لغة و دين، و جوار جغرافي و شعور قومي مشترك كلها عوامل ساهمت في الهجرة الجزائرية، و اندماجها في النشاط الاقتصادي بتونس، في الزراعة و الصناعة و التجارة و تكيفها مع تغيرات الحياة.

3-2-1 النشاط الزراعي:

استقطب النشاط الزراعي بالبلاد التونسية عددا هاما من المهاجرين الجزائريين الذي كان يمثل امتدادا لنشاطهم السابق قبل الهجرة، فاستوعب عددا كبيرا منهم يشتغل به كل أفراد العائلة ويمكنها من الاستقرار، و مما زاد من عدد المهاجرين الجزائريين في النشاط الزراعي بتونس هو المؤهلات الجغرافية الملائمة للنشاط الفلاحي خاصة منها المناطق الحدودية بين البلدين، و المناطق الشمالية من تونس(1).

---

(1)- برهومي، مرجع سابق، ص- ص. 120- 121. و أنظر أيضا:

A.N.T, section d'état, S.A, C278, SD18 /1, 1888- 1938

(خريطة المناطق الحدودية).

و نشاط الجزائريين الفلاحي بالبلاد التونسية قد أخذ أشكالا مختلفة معروفة لدى الجزائريين قبل توافدهم إلى تونس، كالشراكة، وامتلاك الأراضي، والكراء، والخماسة، والإجارة إضافة إلى تربية الحيوانات كنشاط تابع للنشاط الزراعي.

3-2-1-1 امتلاك الأراضي الزراعية:

تمكن الكثير من المهاجرين الجزائريين في تونس من امتلاك مساحات من الأراضي الزراعية بجهات مختلفة من البلاد التونسية، ساعدهم في ذلك انشغال الاستعمار الفرنسي في بداية احتلاله لتونس في البحث عن الثروات المعدنية، و تأخير استغلاله للأراضي الزراعية الأمر الذي مكن العديد من الجزائريين من امتلاك مساحات متنوعة من الأراضي الزراعية منتشرة بمناطق مختلفة من البلاد التونسية حسب ما يبينه الجدول أدناه.

جدول رقم (16): امتلاك جزائريين لأراضي زراعية(1)

اسم المالك	المساحة	الجهة	ملاحظة
ابن يزة الشيخ الرزقي بن مصباح بن ثابت الخياري الجزائري	270.80 هـ	تاجر وين	مساحة واسعة ذات تربة خصبة
دبشونة (تضم 19 مالكا جزائريا)	291 هـ	الزعفران (الكاف)	تربتها خصبة، ومناخ رطب، و شبكة مائية هامة

نستخلص من إحصاءات الجدول امتلاك الجزائريين للأراضي و لمساحات واسعة بمناطق ذات تربة خصبة.

(1)– يوسف الجفالي: الجالية الجزائرية بجهة الكاف 1881– 1929، إشراف الكراي القسنطيني، جامعة تونس، 1992، ص. 139.

كما أن هناك العديد من الوثائق الأرشيفية تشير بأن الجزائريين كانت لهم عقود ملكية للأراضي الزراعية تتضمن طريقة استغلالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كالعقد الآتي (1) و هو: " الحمد لله بذمة المكرم محمد بن الحناشي بن العلمي الغربي الهوامي نزيل "بهرة" بالكاف للفقيه الشيخ عبد الله بن الشيخ الفضيل الغربي 102.50 فرنكا و 12 قلبة قمح و 10 قلبات شعير، و قبل منه ذلك بعمل مسبق منه يتمثل في الحرث بماشيته بالخمس بهنشير (2) الكائن ببهرة و المؤرخة في 2 شوال 1329 هـ، الموافق لـ 30 سبتمبر 1911 "(3).

نستخلص من هذا العقد بأن المالك من أصل جزائري، و ملكيته للأراضي الواقعة بناحية بهرة، يتم استغلالها بطريقة غير مباشرة باعتماد الخماس الأمر الذي يدل على سعة المالك الشيخ الفضيل، و هي معروفة عند بعض الرواة بناحية الكاف إلى اليوم، فالجزائريون المالكون للأراضي الزراعية يمارسون نشاطهم الفلاحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما تشير إليه الكثير من الوثائق الأرشيفية(4).

3-2-1-2 النشاط الزراعي عن طريق الشراكة:

من الطرق التي مارس بها المهاجرون الجزائريون نشاطهم الفلاحي في تونس، طريقة الشراكة و هي طريقة مألوفة لدى الجزائريين الوافدين إلى تونس

---

(1)- إدارة الملكية العقارية بالكاف، عقد تملك رقم 126، الكاف.

(2)- الهنشير: كلمة تعني مساحة زراعية أو ضيعة أو حقل، و يمكن مقابلتها بلفظ "Domaine " ذات الأصل اللاتيني، مستعملة في البلاد التونسية.

(3)- الجفالي: مرجع سابق، ص. 140.

(4)- A.O.M, 25H28, Emigration algériens en Tunisie, 1886- 1897

و أنظر أيضا: الهادي التيمومي، مرجع سابق، ص- ص. 24- 25.

ببلادهم قبل الهجرة، و هي معروفة بأنها تتم عن طريق عقد كتابي بين صاحب الأرض و شريكه، كما ورد في كثير من العقود المبرمة بدفاتر المحاكم الابتدائية بتونس، كالشراكة التي تمت مابين الحاج الصادق بن خليل الكافي، و الحسين بن الحاج بلقاسم الجزائري، شراكة بذور قمح و شعير بتاريخ 23 نوفمبر 1911 بجهة الكاف القبلية على أن يكون للحاج الصادق الأرض و نصف الزريعة من القمح و الشعير، و ثلاثة من حيوانات الحرث (نصف الماشية) على أن يأخذ الإنتاج عند موسم الحصاد، كما يأخذ الربع من النصف المتبقي مقابل ملكيته للأرض المحددة للحرث، في حين يأخذ الحاج الحسين الربع من النصف الثاني، بعد إخراج خمس الخماسة، و عشر الدولة، كما كان التزام الحسين بن الصادق الجزائري بعلف الماشية من التبن اللازم لها، و ما بقي من مساحة أراضي الشراكة ينتفع بها الطرفان في الرعي بحيواناتهما (1).

نستخلص من هذه الوثيقة مكونات الشراكة، و هي نموذج من النشاط الفلاحي الذي مارسه الجزائريون بتونس، و هي شراكة بين تونسي مالك للأرض، قدم النصف من البذور، و الخماسة و حيوانات الحرث، و شريكه الجزائري الذي كان عليه هو الآخر النصف من البذور، و الماشية و الخماسة، و بعد عملية الحصاد و جمع المحصول يستخرج حق الخماسة، و عشر الدولة، ثم يأخذ صاحب الأرض نصف المحصول مقابل الأرض، كما يقسم النصف الباقي بين مالك الأرض، و الشريك الذي يأخذ ربع النصف الثاني، كما احتوى العقد أيضا على ما بعد الحصاد، فيتم استغلال ما يعرف بالحصيدة مناصفة أما التبن المتحصل عليه

(1)- المحكمة الابتدائية بالكاف، عقد شراكة أبرم بتاريخ 23 نوفمبر 1911 بحضور الشهيدين العياشي بن الشاذلي الكافي، و محمد الهادي لعروسي.

من مجموع المنتوج فيأخذه الشريك الجزائري باعتباره التزم بتقديم العلف للمواشي خلال الموسم الزراعي (1).

فهذا النوع من النشاط في استغلال الأراضي الفلاحية كان منتشرا و مألوفا لدى الجزائريين قبل هجرتهم الإجبارية نحو الأراضي التونسية بعد الطرد و التشريد، و القمع و مصادرة الأراضي، و منحها للمعمرين الأوربيين، الأمر الذي نستخلص منه الروابط المشتركة، و التشابه الكبير في النشاط الفلاحي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي أدى إلى الاندماج و الشعور بالانتماء إلى الأصل الواحد، و الأهداف المشتركة بين البلدين، فالنشاط الفلاحي الذي يعتمد أسلوب الشراكة عادة ما تكون فيه الملكية ذات مساحة واسعة من الأراضي، يصعب على صاحبها استغلالها بصورة كاملة، فيلجأ إلى الشراكة، و عادة ما تكون هذه الشراكة بالأراضي الفقيرة و المناطق الصعبة بالأراضي التونسية الواقعة بالشمال الغربي من تونس، و هناك مثل شائع يقول: "دير أول من يزرع و آخر من يحصد"، فالقصد من ذلك هو أن يسارع المزارع في حرث الأرض قبل سقوط الثلوج، و تواصل سقوط الأمطار، و التأخر في عمليات حصاد المنتوج الفلاحي حتى تتم عملية النضج خاصة منها في المناطق الواقعة في الظل مقارنة بالمناطق الأخرى المعرضة لأشعة الشمس التي تكون بها عملية النضج مبكرة، إضافة إلى صعوبة التنقل في المناطق الجبلية ذات التضاريس الصعبة، كما أن اللجوء إلى اعتماد الشراكة في استغلال الأراضي الفلاحية بين المهاجرين الجزائريين والتونسيين أو بين المهاجرين الجزائريين فيما بينهم يعود أحيانا إلى قلة الإمكانيات

(1)–Claude Liauzu: naissance du salariat et du mouvement ouvrier en Tunisie, travers un demi siècle de colonisation « Thèse Doctorat présentée à la faculté de lettres et sciences humaines de Nice, France 1977, P 81.

و الحاجة لدى مالك الأراضي و اضطراره للشراكة، أو تشتت مساحات الأراضي و توزعها عبر مناطق مختلفة، أو تغيب صاحب الأرض عن أملاكه لأسباب طوعية أو اضطرارية(1).

و نستخلص من اعتماد أسلوب الشراكة في استغلال الأراضي الفلاحية بالبلاد التونسية ، بأن كان له دورا فعالا في استغلال الأرض من جهة و المحافظة عليها من الإهمال من جهة أخرى، كما كان له دورا اجتماعيا و اقتصاديا مكّن بعض الشركاء و خاصة منهم المهاجرين الجزائريين في التخفيف من المعاناة وذلك لما أصابهم من الحرمان والتشرد من طرف قوات الاحتلال الفرنسية التي أجبرتهم على مغادرة بلادهم باتجاه البلاد التونسية و غيرها، كما عملت الشراكة على تمكين بعض الشركاء من تنمية ثرواتهم، و عدم التفريط في أراضيهم و اضطرارهم لعرضها للبيع في تلك الظروف الاستعمارية التي يبحث فيها المحتل على الاستيلاء على الأراضي و تمليكها للمهاجرين الأوربيين(2)، كما كانت الاستفادة شاملة للطرفين سواء كان صاحب الأرض فيها تونسيا أو جزائريا، وعملت على تعميق الروابط الاجتماعية و الاندماج بين الجزائريين و التونسيين في بعث النشاط الفلاحي و إحياء الأرض من التدهور و النفوس من الفقر، و سد الاحتياجات الغذائية.

3-2-1-3 كراء الأراضي:

من الطرق التي مارس بها المهاجرون الجزائريون النشاط الفلاحي بالبلاد التونسية طريقة كراء الأراضي من أصحابها التونسيين، و هو أسلوب معروف

---

(1)- الهادي التيمومي: مرجع سابق، ص- ص. 62- 63.

(2)- قانون 1851 الذي فتح الملكية للمعمرين بالجزائر.

لدى الجزائريين قبل هجرتهم، و اكتراء الأراضي كان منتشرا بجهات مختلفة خاصة في الجهات الغربية من تونس و القريبة من الحدود الجزائرية(1)، و هذا ما تضمنته وثائق كثيرة تدل على عقود كراء الأراضي الفلاحية و منها العقد الذي تم بين التونسي محمد بن الحاج العربي بن عياشي، و أحمد بن العيفة بن الطاهر العربي المقراني الجزائري لكراء مساحة من الأراضي الفلاحية الواقعة بجهة الكاف و المعروفة بهنشير الشيخ أحمد لمدة سنة واحدة ليزرعها حبوبا، تم العقد بينهما بتاريخ 12 سبتمبر 1917 (2) بين صاحب الأرض و هو من أصل تونسي، و المكتري من أصل جزائري على مساحة كبيرة من الأرض الواقعة بهنشير بعبيدة المتميزة بتربتها الجيدة، و هذا ما يوحي لنا بأن المكتري ذا سعة مالية، و أن هذه العملية وقعت خلال فترة الحرب العالمية الأولى، التي في 12 من شهر ديسمبر 1917 كان فيها البلد المستعمر فرنسا يمر بأزمة حادة نتيجة لهذه الحرب التي انعكست آثارها على المستعمرات الفرنسية و منها الجزائر و تونس، فازداد الإهتمام بالنشاطات الفلاحية، فهذا النوع من النشاط الزراعي كان هو الآخر يمثل نوعا من النشاط الذي مارسه المهاجرون الجزائريون في تونس ضمن النشاطات الفلاحية التي تعد امتدادا طبيعيا لدى المجتمع الجزائري(3).

غير أن ما يلاحظ هنا في أسلوب كراء الأراضي الفلاحية هو تشابهها في بعض الأحيان بحالة البيع خاصة إذا كانت مدة الكراء طويلة، يدفع فيها ثمن الكراء مسبقا، كالعقد الذي أبرم بين صاحب الأرض صالح بن الحاج عمار

---

(1)- أنظر الملحق رقم ( ): خريطةاستغلال الأراضي بتونس.

(2)- المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 21393، عقد كراء بتاريخ 5 سبتمبر 1917.

(3)- أنظر. د. سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية، مرجع سابق، ص. 302.

الساحلي التونسي، و عبد الرحمان بن الحاج محمد بن يوسف الغربي(1)، و محمد الصالح بن الحاج علي الغربي الجزائريين على ثلاث قطع أرضية لزراعتها بالحبوب، الواقعة بمنطقة الكاف، و هي منفصلة عن بعضها البعض، تم كراؤها لمدة ثماني سنوات، و حدد مبلغ الكراء بـ 400 فرنك فرنسي تدفع مسبقا، و تم استلامه من المكتري بتاريخ 5 سبتمبر 1917 (2).

غير أن الملاحظ هنا هو مدة الكراء الطويلة المحددة بثماني سنوات متبوعة بعقد سلفة إحسان حدد مبلغها بـ 1500 فرنك فرنسي قديم عينا على أن يدفع مبلغ السلفة بعد مضي ست سنوات من تاريخ العقد بالتساوي من طرف الجزائريين المكتريين للأراضي الزراعية(3)، فالعقدان يطرحان إشكالية، فعقد الكراء الأول يبدو و كأنه عبارة عن عقد بيع يراد منه تفادي حق الشفعة، فكثيرا ما يقع البيع بالكراء، فكأنه بيع تسويغ ورد في صيغة كراء نتيجة للتداين، و هذا ما حاول توضيحه في العقد الثاني الذي وقع بين نفس الأطراف تحت اسم سلفة إحسان، و وضع العقدين منفصلين، فالأول يعتبر عقد كراء و الثاني عقد إحسان، و هذا النوع من الإشكاليات يعبر عن مشاكل مطروحة بين أطراف عديدة في ملكية الأراضي في المجتمعات الريفية الجزائرية منها و التونسية، كما أن العقدان يبرزان أحد الأنواع الرئيسية في استغلال الأراضي الفلاحية.

---

(1)- كلمة الغربي: تعني الوافدين من الجهات الغربية لتونس، و المقصود بهم الوافدون الجزائريون نحو البلاد التونسية الذين تطور عددهم بعد احتلال الجزائر واضطرارهم للفرار من الاضطهاد الإستعماري.

(2)- المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 19743 عقد كراء أبرم بتاريخ 5 سبتمبر 1917

(3)- نفسه بتاريخ 5 سبتمبر 1917.

و ما يهمنا في هذه المسألة هو أن المهاجرين الجزائريين في تونس كانت لهم نشاطات فلاحية مارسوها عن طريق كراء الأراضي و استغلالها في النشاط الفلاحي، خاصة منها في زراعة الحبوب بمختلف أنواعها، إلى جانب تربية الحيوانات.

3-2-1-4 الخماسة:

شكّل عمل الخماسة(1) نوعا آخر من نشاط المهاجرين الجزائريين في الزراعة بتونس خلال الفترة الاستعمارية، فالخماسة كانت تمثل إحدى قوى العمل الأساسية في النشاط الفلاحي في كل من الجزائر و تونس، و هي تتم بعقد كتابي أو شفوي يتم بين صاحب الأرض و العامل في الأرض الذي يعرف بالخماس لمدة سنة من بداية الزراعة إلى نهاية موسم جمع المحصول يلتزم فيه الخماس بحرث الأرض و زراعتها و رعاية حيوانات العمل، و متابعة خدمة الأرض المحددة المساحة كتنقيتها من الحشائش الضارة، و كان هذا النوع من النشاط الفلاحي منتشرا خاصة في المناطق الخصبة المتميزة برطوبتها، خاصة في المناطق الشمالية الغربية من البلاد التونسية و المناطق الوسطى التي تقدر فيها المساحة بحوالي 15 هـ، و المناطق الشمالية بحوالي 10 هـ(2)، و هناك العديد من العقود أبرمت بين جزائريين و تونسيين، و عقود بين جزائريين و جزائريين، و حتى عقود أبرمت ما بين جزائريين و معمرين، و من ذلك نجد عقد الخماسة

---

(1)– الخماسة: مأخوذة من الخمس ($\frac{1}{5}$)، للمحصول الذي يأخذه العامل (الخماس) الذي قام بعمل الحرث و البذر في فصل الشتاء و حصاد و جمع المحصول الزراعي في فصل الصيف ، بينما يأخذ صاحب الأرض باقي المنتوج و هو $\frac{4}{5}$ المحصول في السنة. وللتوسع: أنظر سعيدوني، دراسات تاريخية، مرجع سابق، ص– ص. 300–301.

(2)– برهومي: الشمال الغربي، مرجع سابق، ص. 213.

الذي جرى بين عامر بن الطاهر الغربي القالمي، و محمد بن الحسيني العرفاوي التونسي على أن تدفع له 250 فرنكا مسبقا مقابل عمل يده في الحرث بالخمس، و يدفع له المبلغ عينا و يعتبر ذلك دينا يعيده في فصل الحصاد بعد جمع المنتوج الزراعي، و تم تحرير هذا العقد بتاريخ 26 سبتمبر 1917 الذي يمثل بداية لانطلاق الموسم الفلاحي (1).

و المبلغ الذي استلمه الخماس و هو مهاجر جزائري الأصل يعتبر دينا عليه يجب عليه ارجاعه عند جمع المحصول في فصل الصيف و الدين هنا نقدا و قد يكون في بعض الأحيان نقدا و عينا (حبوب مثلا)، أو عينا فقط، و كثيرا ما يتسبب ذلك في مشاكل ما بين صاحب الأرض الذي يكون ميسور الحال ماديا و الخماس الذي يصعب عليه ارجاع المبلغ المالي الذي دفع له مسبقا(2) و هناك من المهاجرين الجزائريين من مارس عمل الخماسة حتى عند بعض المعمرين الفرنسيين، فنجد منهم عقد الخماسة الذي أبرم مابين باجي بن بوجمعة بن دايرة الغربي العنابي، و المعمر الفرنسي "جورج نوا" للقيام بعملية الحرث و البذر بناحية الساقية، على أن يدفع له المعمر 50 فرنكا و07 سنتيما، و قلبتين و نصف من الشعير، و نصف قلبة من القمح، يستوجب على الخماس الجزائري القيام بأعمال الفلاحة بصورة كاملة، بدءا من موسم الزراعة إلى نهاية موسم الحصاد و جمع المحصول الفلاحي على أن يعيد الدين الذي دفع له مسبقا، و سجل ذلك في العقد المؤرخ في 15 أكتوبر 1917 (3).

---

(1)– المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 19743 أبرم بتاريخ 26 سبتمبر 1917.

(2)– الهادي التيمومي: مرجع سابق، ص– ص. 128– 129. و أنظر أيضا:

A.O.M : G.G.A, 25H/ 30. Le 13 Février 1897

(3)– المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 21393، عقد بتاريخ 15 أكتوبر 1917.

و الملاحظ هنا بأن التسبقة التي تم دفعها كانت عينا و نقدا، فالمبلغ يبدو هاما مقارنة بالكمية العينية من الحبوب فهي محدودة، و هذا ما يوحي لنا بأن ظروف الحرب العالمية الأولى كان لها تأثيرها على أسعار الحبوب بالبلاد التونسية كما كان عليه الحال بالنسبة للأوضاع في الجزائر فقد سخرت فرنسا كل الطاقات البشرية و الاقتصادية من البلدين لتموين جيوشها في الحرب العالمية الأولى(1).

وهناك من المهاجرين الجزائريين من مارس النشاط الفلاحي بالبلاد التونسية عن طريق الخماسة بين جزائريين و جزائريين و هذا ما ورد في وثائق عديدة، و منها العقد الذي تم بين محمد بن الحناشي بن العلمي الغربي مع الشيخ بن عبد الله بن الفضيل الغربي الذي احتوى على 100 فرنك، و 50 سنتيما، و 12 قلبة من القمح و 10 قلبات من الشعير كسلفة مسبقة مقابل عمله بفلاحة الأرض بحيواناته بالخمس لفترتي الزرع شتاء و الحصاد صيفا مع الرعاية لحيواناته بنفس الناحية، و ما يتطلبه عمل الخماسة، على أن يعيد له تلك السلفة المسبقة عند انتهاء فصل الحصاد، و تمّ إبرام هذا العقد بتاريخ 30 سبتمبر 1917 (2).

و نجد هنا بأن عمل الخماسة الذي تم بين جزائريين بالبلاد التونسية يؤكد على ملكية الأراضي من جهة، و أن الهجرة نحو تونس قديمة، زاد الاستيطان الفرنسي من دفعها بعد استيلائه على الأراضي و نزعها من أصحابها في الجزائر(3) بعد عام 1830، كما أن السلفة المسبقة كانت نقدا أو عينا، و أن العمل لم ينحصر في الحرث في فصل الشتاء و الحصاد و جمع المحصول في الصيف

---

(1)- أجرون، الجزائريون المسلمون، مرجع سابق، ص. 830.

(2)- المحكمة الابتدائية بالكاف، دفتر رقم: 18466، عقد بتاريخ 30 سبتمبر 1917. (3)- ابن أشنهو، مرجع سابق، ص. 161، أشار بأن عدد الخماسين في الجزائر بلغ سنة 1914 حوالي 407.050، ثم ارتفع العدد إلى 634.600 سنة 1930.

بل تضمن أيضا رعاية الحيوانات و ما تحتاجه من جهد في التنظيف و العلف و الاعتناء بها، كما يجب على الخماس تنقية الأراضي المزروعة من الأعشاب الضارة في فصل الربيع، و من ذلك نستخلص بأن عمل الخماسة شكّل نوعا آخر في النشاط الفلاحي الذي مارسه المهاجرون الجزائريون بالأراضي التونسية، و كان يمثل عملا هاما بالنسبة لصاحب الأرض في استغلال أملاكه و الاعتناء بحيواناته، و واجبات عامل الخماسة معروفة بغض النظر عن الأطراف سواء كانت بين جزائريين و تونسيين أو غيرهم، فالخماسة نشاط فلاحي زادت من توسيعه السياسة الاستعمارية في كل من تونس و الجزائر(1).

3-2-1-5 الإجارة في الأراضي الفلاحية:

المقصود بالإجارة هنا هو العمل في الفلاحة بأجر يومي، الذي شكل هو الآخر إحدى نشاطات المهاجرين الجزائريين في الزراعة، والذي أصبح مفروضا بعد تثبيت الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881، و الاستيلاء على الأراضي الزراعية مثل ما فعلت بالجزائر منذ 1830، فهناك العديد من عقود الإيجار تمّت بين جزائريين و معمرين بالأراضي التونسية كالعقد الذي أجّر فيه المعمر الفرنسي "موزار" الجزائري بوزيد بن مكي بن صالح الغربي سطايفي بوادي الرمل بناحية تاجروين للقيام بعمل فلاحة الأرض التي هي بحوزة المعمر بأجرة يومية قدرها 12 فرنكا في اليوم، و لا تدفع له أجرة اليوم الذي لا يباشر فيه نشاطا

---

(1)- التيمومي الهادي: الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، الكادحون الخماسة في الأرياف التونسية (1861-1943)، دار محمد علي الحامي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس 1999، ص- ص. 135-136.
وانظر أيضا: القسنطيني الكراي: أراضي القبائل بتونس والسياسة الاستعمارية تجاهها 1881-1929، (م.ت.م)، عدد 85-86، ماي-جوان 1997، ص- ص. 163-164.

في خدمة الأرض، و دفع له مبلغا قدره 600 فرنك كسلفة مسبقة على أن يلتزم المهاجر الجزائري بما هو معروف في خدمة الأراضي الفلاحية، و تمّ تسجيل ذلك العقد بتاريخ 13 نوفمبر 1929 (1).

و نلاحظ من خلال هذا العقد التحول النوعي في العمل بالأراضي الفلاحية، و هو استحداث طريقة العمل بالأجر اليومي الذي يعتبر قوة عمل رأسمالية تقدم أجرا يوميا للعامل نقدا، فهي على العكس من طريقة العمل بالخماسة التي يتلقى فيها العامل الخمس من مجموع المحصول، وغالبا ما يكون الأجر اليومي زهيدا فيرضى به العامل في الفلاحة، و هذا نتيجة للظروف الصعبة التي كان عليها المهاجر الجزائري في تونس، و في الجزائر قبل الهجرة، و العمل بنظام الإجارة فرضه المعمرون بشكل خاص، و توسع بشكل كبير في الربع الأول من القرن العشرين، و قليلا ما مارسه الجزائريون و التونسيون الذين كانوا يمارسون عمل الخماسة، و هذا النوع أصبح يشكل نوعا من المنافسة بين العمل بالخماسة، و العمل بالإجارة بالأراضي الفلاحية بتونس، فالمعمرون الأوربيون الذين يعتمدون الأجر اليومي في خدمة الأرض، كانت الأجور التي يقدمونها مرتفعة مقارنة بالأجر الذي يقدمه التونسي أو الجزائري إلى العامل في الفلاحة (2).

غير أن هناك مقارنة أخرى، فالأجر الذي يدفعه المعمر الأوربي للعامل الجزائري أو التونسي أقل من الأجر الذي يدفعه للعامل الأوربي، و خاصة منه العامل الفرنسي حيث كان العامل الجزائري أو التونسي يتلقى أجره اليومي ما بين

---

(1)- المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم: 511، المؤرخ في 13 نوفمبر 1929.

(2)- حفيظ طبابي: الحركة النقابية، مرجع سابق، ص- ص. 67- 68.ذكر بأن أجر العامل الأهلي في المناجم كان بمعدل 8 إلى 9.5 ف/ اليوم، وهي أجرة لم تتوفر للأجير في الفلاحة خلال عقد العشرينات.

5 إلى 6 فرنك في اليوم، في حين كان أجر العامل الأوربي يتراوح ما بين 23 و 44 فرنك فرنسي في اليوم، و زاد اتساع هذا الفارق في الأجر اليومي خاصة عندما اتسع نطاق الاستعمار الفرنسي، و ازدادت سيطرته بعد عقد العشرينات، فأصبح العامل و الموظف الأوربي يتحصل على زيادة تقدر بـ 33 % كمنحة على غلاء المعيشة في حين استقرت أجور العمال العرب في تونس من جزائريين و غيرهم، كما أن التطورات التي عرفها الاقتصاد الفرنسي خلال الربع الأول من القرن العشرين، و انعكاساتها في تغيير الأوضاع الاجتماعية و استيلاء المعمرين على الأراضي الزراعية و إدخالهم للآلة في خدمة الأراضي الفلاحية التي عوضت الخماس و الأجير أدت إلى رفع نسبة البطالة لليد العاملة الجزائرية، فأصبح المهاجر الجزائري يعيش في وضعية اجتماعية و اقتصادية صعبة هو و أفراد عائلته، مهددا بالجوع و التشرد الأمر الذي يفسر لنا قبول و رضا العامل الجزائري بالاشتغال لدى المعمر الفرنسي في تونس بعد أن أجبره هذا الأخير على الخروج من بلده الأصلي بالاضطهاد و التشريد و مصادرة أراضيه، فالرضوخ و الرضا بالاشتغال عند المعمر الأوربي لم تنس المهاجرين الجزائريين الكراهية و العداء للمستعمر، و هذا ما تثبته نشاطات المهاجرين الجزائريين في تونس و التنسيق مع إخوانهم التونسيين في مختلف الميادين الفكرية و السياسية و النقابية خلال العقود التي سبقت انطلاق الثورة الجزائرية سنة 1954(1).

(1)– طبابي: مرجع سابق، ص. 32. و أنظر أيضا:

Augustin Bernard : la main d'œuvre dans l'Afrique du nord, études et documents, rapport au comité d'Algérie, Tunisie, Maroc 1930, P. 298.

3-3- تربية الماشية:

مثّل قطاع تربية المواشي هو الآخر نشاطا أساسيا لدى الكثيرمن المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية، و ذلك لارتباطه بالنشاط الفلاحي من جهة، و ملاءمة الخصائص الطبيعية للنشاط الرعوي بالمناطق الحدودية الغربية و الشمالية الغربية من تونس، و خصوصية المتوافدين إلى تونس الذين كان الكثير منهم يمارس النشاط الرعوي و تربية المواشي قبل الهجرة، و تميز نشاط تربية المواشي بعدم الانتظام فكان يخضع للظروف المناخية المتذبذبة التي تعمل على توفر النباتات الرعوية و عدمها خلال فصول السنة بالبلاد التونسية، فالتشابه الطبيعي للمناطق الأصلية للمهاجرين الجزائريين و المناطق التي توافدوا إليها بالبلاد التونسية(1)، و كذا تشابه و تطابق النشاط الرعوي جعل الكثير من الجزائريين يمارسون نشاط تربية المواشي و الحيوانات إما بالامتلاك أو بالشراكة.

3-3-1 امتلاك المواشي:

هناك العديد من الوثائق الأرشيفية التي تتضمن نشاط الجزائريين في تربية الحيوانات بالبلاد التونسية، امتلكوا قطعانا كبيرة و أخرى صغيرة و متنوعة في تربية المواشي من بقر و غنم و ماعز و إبل كالعقد الذي تضمن امتلاك جزائريين لحيوانات متنوعة فورد بأن الحاج الكبير بن خليفة الشرفي الغربي، و رابح بن امعمر بن مسعود الشرفي الغربي، و الطيب بن الطيب الغربي كانوا يمتلكون 150 رأسا من البقر كبارا و صغارا، و 2 رأسا من الخيل، 2 رأسا من البغال، و هذا العدد يعتبر هاما امتلكه جزائريون في العقد التاسع من القرن التاسع عشر، و له أهميته كقوة عمل تستعمل في الفلاحة (حراثة الأرض)، أو في إنتاج الحليب

(1)- أنظر: برهومي، مرجع سابق، ص. 30. و أنظر أيضا: الملحق رقم (16).

و مشتقاته، و إنتاج اللحوم، و تربية الحيوانات تعتبر ثروة هامة تدل على النشاط الكبير الذي شغله المهاجرون الجزائريون بالأراضي التونسية (1).

كما أن الاهتمام بنشاط تربية المواشي لم يكن مقتصرا على نوع أو نوعين فقط بل كان شاملا لجميع أنواع الحيوانات من بقر و غنم و ماعز و إبل و غيرهم، و هذا ما أشارت إليه الكثير من الوثائق، و منها الوثيقة التي تضمنت 10 أفراد و هم الوحيشي بن محمد الورغي العلوي، و حميدة بن علي العبيدي المالكي، و عمر بن مسعود، و علي بن محمد بن سعد بن عثمان، و أخويه صالح و محمد بن عثمان، و عمار بن عمارة، و إبراهيم بن علي، و سلطان بن سليمان، و عباس بن عبد السلام، و هؤلاء كلهم من المهاجرين الجزائريين، استقروا بجهة الكاف، و كانت لهم ثروة حيوانية تتكون من: 350 رأسا من الغنم و الماعز، و 30 رأسا من الإبل ذكورا و إناثا، و 7 رؤوس من البقر، و 8 رؤوس من الفرس منهم سبعة إناث، و بغل واحد، و 20 حمارا من الذكور و الإناث، و كانوا يتوجهون للرعي في النواحي الغربية بالمناطق الحدودية بين الجزائر و تونس عبر ساقية سيدي يوسف الحدودية، و سجل ذلك بتاريخ 31 مايو 1888 (2).

و من ذلك فإن نشاط تربية المواشي عند المهاجرين الجزائريين في تونس قد شكّل أهمية كبيرة لديهم فامتلكوا أعدادا كبيرة من الحيوانات المتنوعة من أبقار و أغنام و ماعز و إبل و خيول، و كان تنقلهم لمسافات بعيدة بحيواناتهم من أجل البحث عن الكلأ ثم العودة إلى مناطق استقرارهم(3)، و قد يعود ذلك في بعض

---

(1)- المحكمة الابتدائية بالكاف: دفتر رقم 5 ، بتاريخ 5 مايو 1888.

(2)- نفسه، دفتر رقم 3، بتاريخ 31 مايو 1888.

(3)- برهومي: مرجع سابق، ص. 239.

الأحيان إلى الجفاف الذي يصيب مناطق استقرارهم التي تمثل مصدر معيشتهم كأفراد أو جماعات انسجمت مع الحياة الريفية في تونس(1).

3-3-2 الشراكة في تربية المواشي:

مثّلت الشراكة نوعا آخر من نشاط المهاجرين الجزائريين في الثروة الحيوانية بتونس، فهناك جزائريون تشاركوا فيما بينهم في تربية المواشي، و هناك البعض الآخر من أقام شراكة مع تونسيين في تربية الحيوانات، و هذا ما أشارت إليه بعض الوثائق كالشراكة التي تمّت بين عمار بن مسعود العميري الغربي بمنطقة الكاف، و علي بن عمر بن عياشي الفصلاوي في اشتراكهما ببقرتين و عجلين بالنصف فيما بينهما من إنتاج البقرتين و العجلين أو سمنهما يكون بينهما بالتساوي في اقتسام الفائدة (2).

فالشراكة في تربية الحيوانات شكلت أهمية كبيرة عند الكثير من المهاجرين الجزائريين بتونس رغم قلة عدد المواشي المتشارك فيها، و هذا يدل على أن الحاجة و ظروف الحياة الصعبة كانت تدفع بهم إلى البحث عن نشاط تربية المواشي حتى و لو كان المردود منها قليلا و لا يحقق القدر الكافي من الحاجيات الضرورية للحياة، كما أن هذا النوع من النشاط في تربية الحيوانات كان مألوفا عند المهاجرين الجزائريين بمناطقهم الأصلية بالجزائر قبل الهجرة إلى تونس(3)، كما كانت مساهمته في تنمية الثروة الحيوانية و المحافظة عليها، و تنويع الأنشطة

---

(1)- A.N.T, série E, D. 13, S/D. 5, 4- 2.

(2)- المحكمة الابتدائية: دفتر رقم: 05، بتاريخ 5 مايو 1888.

(3)- برهومي: مرجع سابق، ص- ص. 236- 237. و أنظر أيضا:

A.N.T, S :E, D. 12 : domaine souk El-Arba du droit d'usage des indigènes en Khromerie.

الاقتصادية و الاندماج في النشاط الاقتصادي بالبلاد التونسية.

4-الصنـاعة:

شكّل قطاع الصناعة نوعا آخر من نشاط الجزائريين بالبلاد التونسية الذي تركز أساسا في الصناعات الاستخراجية التي استحوذت عليها الشركات الاستعمارية، فاستقطبت عددا كبيرا من المهاجرين الجزائريين حين انطلق نشاطها بمختلف المواقع المنجمية عقب فرض الحماية الفرنسية سنة 1881 على تونس، فشكلت الصناعة المنجمية أول فرصة للوافدين الجزائريين الذين تقطعت بهم السبل في الحصول على رغيف العيش، والاضطهاد الذي أجبرهم على الهجرة من الجزائر، فأعطت سلطات الاحتلال اهتماما خاصا للصناعة المنجمية لتحقيق أغراضها الاقتصادية، وكثفت الشركات الاستعمارية من جهودها في استغلال المناجم فجهزتها في فترة وجيزة حتى تدخل مرحلة الإنتاج، ثم بدأ البحث عن الأيدي العاملة الرخيصة، فكان الوافدون الجزائريون إلى البلاد التونسية إحدى هذه القوى العاملة بهذه المناجم الواقعة بالجهات الغربية القريبة من المناطق الحدودية الجزائرية التونسية.

و أطلق على العاملين بمنطقة المناجم إسم القبائل حسب أصولهم الجغرافية، و كانت هذه التسمية معروفة و منسوبة إلى الوافدين من منطقة القبائل بالجزائر، و ربما يعود ذلك إلى أغلبية عدد الجزائريين المنتسبين إلى هذه المنطقة (1)، و الغرض من هذه التسمية يبدو أنه يدخل في السياق العام للسياسة الاستعمارية

---

(1)- Shili Ridha : la pénétration du capitalisme dans le secteur mineur en Tunisie coloniale, cas gisement de Kalaat-djerda, depuis la fondation de la 1 ère guerre mondiale (1883- 1918),P. 77 .

ببلاد المغرب العربي و التي تهدف إلى تحقيق التفرقة و الصراع بين الجماعات العمالية العربية العاملة بقطاع المناجم، و الحيلولة دون تكتلها و اتحادها ضد سلطات الاحتلال(1).

4-1- اليد العاملة بمناجم قفصه:

شكّل العنصر القبلي بمنطقة قفصة الصفة المميزة للبنية الاجتماعية، التي قدر عدد سكانها بحوالي 14000 نسمة سنة 1890 موزعين بين مختلف القبائل بالمنطقة، مثّل منهم سكان المدن بالواحات حوالي 4222 نسمة (نسبة 31%)، في حين مثّل سكان القبائل منهم العدد الباقي المقدر بـ 9788 نسمة (نسبة 69%)(2).

و في إحصائيات سنة 1905 قدر عدد سكان قايدة قفصة بحوالي 41780 نسمة إضافة إلى سكان أولاد سيدي عبيد المقدر عددهم بحوالي 3500 نسمة سنة 1903(3) الذين سيمثلون إحدى المجموعات الرئيسية من الأيدي العاملة في منجم الرديف، و الملاحظ هنا هو النقص في عدد سكان المنطقة المنجمية الأمر الذي أدى إلى البحث عن الأيدي العاملة التي تتطلبها الشركات المنجمية بالمنطقة، فعدد السكان المقدر بـ 14000 نسمة، لا يوجد من بينهم سوى 4000 نسمة في سن العمل(4)، و هذا العدد القليل من سكان المنطقة كقوى عاملة لم تكن لها

---

(1)- طبابي: الحركة النقابية، مرجع سابق، ص. 91.

(2)- تقدير عدد سكان منطقة قفصة كان من عمل ضباط الاستعلامات بالمنطقة الذين قاموا بجمع هذه الأعداد من مختلف المجموعات السكانية للمنطقة. وأنظر: طبابي، مرجع سابق، ص. 29.

(3)- Bordereau (Jean) : la Gafsa ancienne, la Gafsa moderne, éditeur Augustin Challamel, Paris 1907, P- P. 175- 176.

(4)- Anonyme : mémoire le sud tunisien, le domaine de l’oued el Mellah , Paris 1891, P. 68.

الرغبة في العمل المنتظم و القار بسبب نظرتها و احتقارها للعمل المنجمي تحت سلطة و أوامر الغاصب و المحتل الأجنبي، و قوة ارتباطها بالحياة القبلية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية التقليدية كالزراعة و تربية المواشي، و ممارسة الصناعات ذات الاستهلاك المحلي كصناعة البرانس و الخيم و الأفرشة، و القيام بنشاطات إقتصادية في الشمال و الجنوب و الساحل كزراعة الحبوب و الزيتون و التمور، و من ذلك فلم يبق أمام الشركات الاستعمارية إلا الاتجاه في البحث عن الأيدي العاملة التي تحتاجها خارج البلاد التونسية، فمنها الأيدي الأوربية، و الأيدي العربية من بلدان المغرب العربي من جزائريين و مغاربة، و ليبيين و تونسيين من خارج منطقة المناجم(1).

و بدأت هجرة الأيدي العاملة من خارج البلاد التونسية نحو المصانع المنجمية منذ أن تأسست الشركات المنجمية الأوربية بالمنطقة، فكانت هجرة الجزائريين من منطقة تبسه وسوف، و بلاد القبائل وغيرها، و كثيرا ما كان يتم إغراء السكان و حثهم على العمل في المناجم سواء من طرف سلطات الاحتلال أو من طرف السلطات المحلية التونسية من قياد و مشايخ الزوايا كما كان عليه الحال بالنسبة لسكان منطقة تبسة الذين كان بعضهم يتمتع بتأهيل مهني أو العاطلين منهم عن العمل(2)، واستمر هذا الأسلوب في استقطاب الأيدي العاملة في المناجم إلى غاية بداية عقد الثلاثينات حين وقعت الأزمة الاقتصادية وما نتج عنها من آثار سلبية عملت على انخفاض تصدير الفوسفات، وانعكاس ذلك على الأيدي العاملة بالمناجم.

(1)- Bardin Paul : les populations arabes du contrôle civil du Gafsa et leurs genres de vie, revue I.B.L.A, 2ème,3ème, et 4ème trimestre 1944, P.338. ، وانظر الملحق رقم(29).

(2)- Augustin (Bernard) :Op.Cit, P. 298.

كما عملت الشركات المنجمية في تفضيلها للأيدي العاملة غير التونسية بادعائها أنها آتية من مناطق منجمية – وخاصة منهم الجزائريون– فهي أحسن تأهيلا، و بعيدة عن موطنها الأصلي، فهي أكثر إنتاجية و لا تستهين بالعمل تحت أوامر المحتل الأجنبي(1)، نتيجة لعوامل الفقر والحرمان والتشريد، والإغراء بأجر قار–حتى و لو كان منخفضا– في استقطاب أعداد هائلة من الأيدي العاملة، ومن جانب آخر فإن مسؤولي الشركات المنجمية كانوا حريصين على هذا التنوع في أصول العمال كالانتماء العرقي، والثقافي وحتى المهني للحيلولة دون أن يكون هناك وعي وطني وعمالي، وذلك في إطار مبدأ سياسة (فرق تسد) التي هي قاعدة السياسة الاستعمارية المنتهجة من قبل سلطات الاحتلال في كل من الجزائر و تونس(2).

و بالتوسع في الاستغلال المنجمي بمنطقة قفصة، ازداد الطلب على الأيدي العاملة، واستحال معها توفير تلك الأعداد المطلوبة من فرنسا، و البلدان الأوروبية الأخرى مع ارتفاع تكاليفها، الأمر الذي أدى إلى جلب اليد العاملة العربية من الجزائر والمغرب وليبيا والتي مثلت خزانا لعمال المناجم في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، وحتى عدد العمال التونسيين لم يرتفع إلا خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، فشكلوا نسبة 39% سنة 1934، و 49% سنة 1938، و 57% سنة 1942(3).

---

(1)– Dougui (N) : monographie d'une grande entreprise coloniale : la compagnie et De chemin de fer de Gafsa (1897-1930) thèse de doctorat d'état faculté des sciences humaines et sociales, université de Tunis . 1991, p. 238.

(2)– طبابي: مرجع سابق، ص. 91. و أنظر أيضا:

A.C.P.G (Metlaoui) : lettre de Max Pellé au M.A.E, en date 06/11/1907.

(3)– Bardin (P) , Op.Cit P. 440.

أما الأيدي الأوروبية العاملة بالمناجم فهي تمثل أداة لتدعيم السياسة الاستعمارية، والاستغلال الاقتصادي بتونس، وعلى الرغم من نسبتها القليلة من مجموع العمال، فهم يحتلون قمة الهرم الاجتماعي نتيجة للامتيازات التي منحت لهم من قبل شركات الاحتلال، وفق تقسيم عرقي ومهني من مجموع العمال وحتى ضمن المجموعات الأوروبية نفسها(1) التي كانت تتكون من بلدان أوروبية مختلفة (من إيطاليين، وسويسريين، و إسبان، و تشيكوسلوفاكيين ومالطيين، ويونانيين وغيرهم) وبدأت أعدادهم تتراجع بالعمل في المناجم من بداية القرن العشرين من نسبة قدرت بـ 25 % إلى نسبة 10% في نهاية الأربعينات، و كانت المجموعة الايطالية هي أكبر المجموعات الأوربية المهاجرة نحو البلاد التونسية منذ أن صدر مرسوم سنة 1907 الذي أصبحت بموجبه تنظم الهجرة الايطالية نحو تونس عن طريق وكالات خاصة، و التي تمّ نقلها مباشرة إلى العمل في المناجم، فشكل حجمها $\frac{2}{3}$ المجموعات الأوربية(2) و يعود ذلك إلى كون الوافدين الايطاليين كانوا يتميزون من حيث العدد المرتفع و التخصص في عمل المناجم، كما دفعتهم الحاجة إلى الهجرة بسبب البؤس و البطالة و خاصة منهم الذين كانوا يعملون بالمناجم الايطالية سابقا، فتوفرت بذلك أعداد هامة من الأيدي الايطالية المتخصصة التي ساهمت في استغلال المناجم في السنوات الأولى من انطلاقها(3)، و هذا ما تبرزه بيانات الجدول في تطور عدد العمال الأوربيين و المسلمين بمناجم قفصة.

---

(1)- حفيظ طبابي، مرجع سابق، ص. 37.

(2)- De Deppen : l'industrie minérale de la Tunisie, édition H, Dumond et E. Pinat, Paris 1914, P. 261.

(3)- A.M.A.E, S13, B586. C159, D2, F120, les mineurs de Gafsa (novembre 1949), mémoire de Lucien Morel, contrôleur civil adjoint à Gafsa. P- P. 24- 26.

جدول رقم (17): عدد العمال الأوربيين و المسلمين بمناجم قفصة(1)

	1902	1904	1912	1924	1937	1939	1941	1948
الأوربيون	370	330	800	599	297	284	238	339
العرب المسلمون	1510	4900	6597	6597	2572	3183	2440	2576
المجموع	1880	5230	7397	7196	2869	3467	2678	2915

5- وضعية الجزائريين العاملين بالمناجم:

انخرط الوافدون الجزائريون في الصناعة المنجمية بالبلاد التونسية بعد الحرمان و التشريد الذي أصابهم في بلادهم قبل الهجرة، و بعد توافدهم إلى تونس، فلم يبق أمامهم سوى العمل فيما توفر لديهم في المناجم و غيرها، و الاشتغال بها لم يكن سهلا بل كان محفوفا بالمخاطر المتمثلة أساسا في التمييز بين العمال الأوربيين و العمال العرب أو الأهالي كما كان يطلق عليهم في القوانين الاستعمارية المسيرة للعمل، الأمر الذي أدى إلى سوء حالة العمال العرب و تردي أوضاعهم المهنية من الجزائريين و غيرهم، فمنهم من مات و منهم من شوه(2).

(1)- A.C.P.G: S13, C:159, D2, situation des exploitations et de l'exploitation de la compagnie des phosphates de Gafsa.

(2)- A.C.P.G, Metlaoui. Op.cit

و أنظر أيضا: الملحق رقم (36)

و ما تجدر الإشارة إليه هو أن الأيدي العربية العاملة بالمناجم و خاصة منها الجزائرية و التونسية هو عامل المسافة القريبة من منطقة المناجم للبعض منهم و نمط الحياة التقليدية المرتبط بالأرض الذي جعل البعض منهم يغادر العمل بالمناجم لمدة سنة أو أكثر بغرض الاشتغال في الفلاحة، و خاصة منهم الجزائريون الوافدون من المناطق الحدودية القريبة من المراكز المنجمية، كما هو الحال بالنسبة لمنطقة سوف، و تبسة و سوق أهراس و غيرها، بغرض الاشتغال في الأراضي الفلاحية، أما الجزائريون الوافدون من المناطق البعيدة عن الحدود فيقضون مدة طويلة في العمل قد تصل إلى أربع أو خمس سنوات و قد يصل انقطاعهم عن العمل بالمناجم إلى ستة أشهر(1).

و مما أشرنا إليه سابقا فإن مجموعات العمال المسلمين بقطاع الصناعات المنجمية متكونة من القبائل التونسية و من الجزائريين و الليبيين و المغاربة، في حين كانت القبائل التونسية تنقطع عن العمل في المناجم لمدة تطول نسبيا بغرض العمل في الفلاحة التي كان ارتباطهم بها كبيرا، و غالبا ما كان غيابهم هذا موسميا و ذلك حسب الظروف المناخية المتحكمة في النشاط الفلاحي، فعندما تكون الأمطار متوفرة تكون الأفضلية عندهم للنشاط الفلاحي على الرغم من أن العمل المنجمي يوفر لهم أجرا قارا، عكس ماهوعليه الحال بالنسبة لليد العاملة الجزائرية التي لا تحددها المواسم الفلاحية، ماعدا بعض الجزائريين الوافدين من المناطق الحدودية كمناطق تبسة و سوق أهراس و وادي سوف و غيرها، كما

---

(1)- Plissard Roger: les conditions des travailleurs de l'industrie minière en Tunisie, 1936- 1939, essai monographique régional, thèse présentée devant l'université de Strasbourg, 12/02/1971. Imprimerie de l'université de Lille 1972. P- P. 248- 250.

كان لظروف العمل القاسية بالمناجم دورها في الانقطاع عن العمل لفترات مؤقتة أو دائمة و خاصة منها في فترات الحرارة المرتفعة و البرودة القاسية و في شهر رمضان (1).

و سواء كان هذا الانقطاع عن العمل من طرف بعض الجماعات العربية بالمناجم طويلا أو قصيرا فإنه كان يمثل المدخول الوحيد بالنسبة للمهاجرين الجزائريين و المغاربة، كما أن ظاهرة التغيب كانت واضحة من طرف الجماعات العربية ما بين فصلي الحرارة والبرودة، ففي سنة 1921 بلغ عدد العمال الأهليين بالمناجم في شهر جانفي 3683 عاملا، ثم انخفض هذا العدد في شهر جويلية من نفس السنة إلى 2380 عاملا، كما كان عليه الحال كذلك سنة 1924 حيث بلغ العدد في شهر جانفي 7217 عاملا، ثم تقلص هذا العدد في شهر جويلية إلى 3683 من السنة نفسها (2).

فهذا التقلص في عدد العمال العرب بين فصلي البرودة و الحرارة ما بين شهري جانفي و جويلية يعود إلى عوامل كثيرة من أهمها العلاقات المتوترة ما بين رؤساء الشركات و العمال العرب (المسلمين)، و ظروف الحياة المهنية الصعبة و عدم تحسينها، و التمييز الكبير ما بين الأيدي العاملة الأوربية المفضلة و الأيدي العربية المحرومة من كل الحقوق المهنية التي يتطلبها العمل في المراكز المنجمية.

---

(1)- طبابي: مرجع سابق، ص. 54. و أنظر أيضا:

Dougui (N) : monographie. Op.cit, P 257.

(2)- A.C.P.G (Metlaoui) Op.cit.

5-1-حوادث العمل:

انطلقت الشركات الاستعمارية في استغلالها للثروة المنجمية بالبلاد التونسية على اليد العاملة العربية، باعتماد الواقع الاستعماري المفروض بعد عام 1881، و الأسلوب الرأسمالي في تحقيق أرباحها دون إعطاء أية أهمية لتكوين العاملين بالمناجم، أو أن توفر لهم الوقاية من الحوادث المهنية، فاعتمدت في بداية استغلالها للثروات المنجمية على القادة العسكريين، الذين شكلوا ثكنات كبيرة تديرها هيئة أركان مكونة من مهندسين فرنسيين و مسيرين من طرف رؤساء مصالح، و فرق عمالية مختصة، و جيش أجنبي مهمته توفير الأمن و الحماية للشركات الاستعمارية بالقوة (1).

و كان استخراج الفوسفات يتطلب توفير الأيدي العاملة المتخصصة خاصة منها التي تشتغل في عمليات التفجير (Boute feux) الأمر الذي أدى إلى إقحام اليد العاملة العربية التي لم تكن مؤهلة في عمليات التفجير، أو العمل داخل الأنفاق، فكثرت الحوادث المهنية التي أصابت اليد العاملة العربية غير المؤهلة بأعداد كبيرة، و كثيرا ما كانت الشركات المنجمية لا تصرح بعدد حوادث العمل، ساعدها في ذلك البعد الجغرافي لمنطقة المناجم، و انعدام المراقبة، و جهل الطبقة الشغيلة بحقوقها المهنية و خضوعها للأمر الواقع نتيجة لظروفها المزرية، و الحاجة إلى العمل في ذلك الحين، كالحادث الذي أودى بحياة 200 عامل أخفته شركة المناجم (2)، إضافة إلى الحقوق المهنية التي حرم منها العمال العرب كالتعويضات المهنية و غيرها عكس ما كان عليه الحال

---

(1)- Dougui (N) : naissance d’un prolétariat minier, op.cit. P.P 65- 66.

(2)- D’coton. Op.cit 347

بالنسبة للعمال الأوربيين، و هذا ما يمكن أن نستخلصه من بيانات الجدول المتعلقة بحوادث العمل والذي تظهر من خلاله الحوادث المهنية التي كان معظم ضحاياها من العمال العرب، احتل فيها الجزائريون المرتبة الأولى في الفترة ما بين 1923-1937. حسب بيانات الجدول.

جدول رقم(18): حوادث العمل المنجمية حسب الجنسيات (1)

السنة	مجموع القتلى	عدد الجزائريين	عدد التونسيين	عدد الليبيين	عدد المغاربة	عدد الفرنسيين	عدد الايطاليين	نسبة الجزائريين (%)
1923	18	_	_	_	_	_	_	28.57
1924	14	04	06	01	01	01	01	42.85
1925	07	03	02	01	01	_	_	46.15
1926	13	06	04	02	01	_	_	46.15
1927	11	06	03	_	02	_	_	54.54
1929	07	03	02	01	01	_	_	46.15
1931	08	_	_	_	_	_	_	_
1933	02	_	_	_	_	_	_	_
1934	06	_	_	_	_	_	_	_
1935	02	_	_	_	_	_	_	_
1937	03	_	_	_	_	_	_	_

(1)- A.C.P.G. (Metlaoui). Op.cit.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول بأن مجموع القتلى ما بين 1923- 1929 كانت كلها من العمال الأهليين في الحوادث المهنية بنسبة 100 % ماعدا سنة 1924 التي كانت فيها نسبة القتلى الأوربيين 14.25 %، كما نلاحظ أيضا أن نسبة الضحايا من الجزائريين كانت دائما هي المرتفعة عن بقية المجموعات العربية، و يعود ذلك إلى ارتفاع عددهم، وقلة خبرتهم المهنية في المناجم، و عدم تلقيهم تكوينا خاصا يقيهم من ارتكاب الأخطاء المهنية.

فالنسبة المئوية من عدد القتلى في العمل بالمناجم من الجزائريين كانت مرتفعة مقارنة بالمجموعات العربية الأخرى، فقد تراوحت ما بين 28.57 % و 54.54 % في الفترة المسجلة ما بين 1924 و 1929، و ارتفاع هذه النسبة لدى المجموعات الجزائرية له دلالة على نشاط المهاجرين الجزائريين في المناجم، و دفعهم إلى العمل المنجمي الصعب، كما نلاحظ أيضا أن نسبة القتلى كانت 100 % من المجموعات العربية العاملة بالمناجم(1) عكس ما كان عليه الحال بالنسبة للمجموعات الأوربية المتميزة بتكوينها المهني، وامتيازاتها بالحقوق المهنية كالتعويضات و غيرها، كما أن المصابين في حوادث العمل من المجموعات الأهلية ليس لهم قوانين تحميهم أو تؤمن لهم دخلا يحفظ حياتهم، كما أنهم لا يحصلون على نصف الأجر أثناء فترة العلاج مثل ما هو مطبق بالنسبة للعمال الأوربيين، بل كان يتم التخلص منهم بعد منحهم مبلغا ماليا لا يوفر لهم حتى أدنى مستوى من الحياة(2).

---

(1)- طبابي، مرجع سابق، ص.55.

(2)- Plissard Roger : Op.Cit, P. 390.

5-2-المهن و الأجور:

خضع ترتيب المهن والأجور إلى مبدإ الأهداف الاستعمارية في استغلال الثروات المنجمية بالبلاد التونسية، فكان ذلك أساسا استراتيجيا في توزيع الأصناف المهنية، و تحديد الأجور، فكانت هيمنة العنصر الأوربي في استحواذه على المناصب العليا، و المهن المتخصصة في الصناعة المنجمية كإطارات التسيير، والكهربائيين والعمال المكلفون بتفجير المفرقعات... الخ، فالعلاقة بين الرتب الاجتماعية و الرتب المهنية كانت لا تسمح للعمال المسلمين في المناجم بالارتقاء إلى المناصب المهنية العليا(1)، و هذا الأمر لا يعود إلى كون العمال العرب لا يتوفرون على المؤهلات المهنية، و إنما يعود السبب في ذلك إلى النظرة العرقية و العنصرية الاستعمارية التي فرضتها شركات الاحتلال المنجمية كحد فاصل بين المجموعات الأوربية كطبقة عليا متميزة، و العمال الأهليين كطبقة مهنية سفلى محرومة من حقوقها المهنية(2).

وكان المهاجرون الجزائريون يحتلون مكانة الصدارة ضمن مجموعات العمال المسلمين، يليهم الليبيون ثم المغاربة، ثم التونسيون في حين كان الجزائريون الوافدون من مناطق وادي سوف مرتبين في أسفل المهن المنجمية، و كان ارتقاء بعض العمال المسلمين إلى سلم المراتب المهنية الوسطى كرئيس حظيرة مثلا يثير حساسية لدى العمال الأوربيين مما نتج عنه نزاعات فيما بينهم،

---

(1)- Plissard (R) : Op.Cit, P- P. 306- 307.

(2)- محمد لطفي الشايبي: الحركة الوطنية التونسية العمالية- النقابية ،1894-1956، ج1، (م.ن.ج)، تونس .2010. ص- ص. 106-107.

وانظر أيضا: الحداد الطاهر: العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، (د.ت.ن)، تونس. 1972.ص- ص. 60-95.

و النظرة إليهم بعين الاحتقار و اتهامهم بالوشاية، و دفع الرشاوى مقابل ترقيتهم إلى المناصب المهنية الوسطى، حسب ما يبينه الجدول الموالي بالنسب المئوية لرؤساء الحظائر للمجموعات العمالية العربية بالمناجم.

جدول رقم (19): التوزيع النسبي لرؤساء الحواضر الممنوحة للعمال العرب مابين سنتي (1928- 1930) (1)

المنجم، السنة فئات العمال العرب	المتلوي،الرديف المظيلة 1930	أم العرائس	
		1928	1930
الجزائريون	%25	%15	%14
المغاربة	%09	%17	%19
الليبيون	%39	%38	%32
التونسيون	%27	%28	%35

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نشاط الجزائريين بالعمل المنجمي يحتل مكانة متميزة من حيث العدد ضمن المجموعات العربية، فهذه النسب لرؤساء الحواضر المصنفة كوظائف وسطى لسنتي 1928، و 1930 كانت فيها أغلبية الوافدين من المناطق القريبة من الحدود الجزائرية التونسية، و خاصة مناطق وادي سوف، الذين كان تصنيفهم في مرتبة السلم المهني الأسفل كعمال معاونين،

(1)- A.M.A.E, série: 13 C. 135, D2. Folio 119.

فقد بقي ارتباطهم بالعمل الفلاحي، عكس ما كان عليه الحال بالنسبة للوافدين الجزائريين عند بداية النشاط المنجمي في نهاية القرن التاسع عشر و إلى غاية الحرب العالمية الأولى حيث تغيرت وجهة المهاجرين بدرجة كبيرة نحو فرنسا.

كما ارتبط تحديد قيمة الأجور بأصناف المهن و بالمجموعات العمالية المصنفة أساسا إلى عمال أوربيين يتقاضون مرتبات عالية وعمال مسلمين يتلقون مرتبات منخفضة، فالفرق بين الصنفين في الأجر كان يتراوح ما بين 30 إلى 40 % (1)، فأجر العامل الأهلي بالمناجم كان في بداية القرن العشرين يتراوح مابين 3 إلى 4 فرنكات في اليوم، و مابين 1 إلى 3 فرنكات في اليوم للعامل الأهلي المصنف كمعاون، ثم أخذت هذه الأجور في الارتفاع بالتوازي مع ارتفاع تكاليف الحياة خاصة ارتفاع سعر المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك غير أن ارتفاع هذه الأجور لم يكن يتناسب مع ارتفاع المواد الغذائية، كما كان الهدف من الارتفاع البسيط لهذه الأجور هو امتصاص جزء من نسبة التضخم المالي الذي عرفته فرنسا خلال فترة الحرب العالمية الأولى و ما بعدها، و الانخفاض في قيمة الفرنك الفرنسي الذي عرفه سنة 1919(2)، وبقي الفرق شاسعا بين انخفاض أجورالعمال الأهليين وارتفاع أسعاربيع الفوسفات علي الرغم من التحسن الذي اكتسبته اليد العاملة العربية. (أنظرالجدول رقم 22) .

---

(1)- Dou gui (N) : Naissance d'un prolétariat Op.cit. , P 68 .

(2)- قدر ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية خلال الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) بأكثر من أربع مرات في البيع بالجملة، و بأكثر من ثلاث مرات في البيع بالتجزئة في نفس الفترة، أما أجور العمال في المناجم فارتفعت مرتين في الفترة مابين 1913 و إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، كما فقد الفرنك الفرنسي قيمته بنحو $\frac{2}{3}$ خلال نفس الفترة ، فزاد ذلك من المعاناة وتوسيع الهوة بين العامل الأوروبي والعامل الأهلي.

كما أن ارتفاع الأجور خلال هذه الفترة الطويلة من بداية القرن العشرين إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى لم يكن يراعى فيه الدخل المطلوب للعائلة و لا تكاليف الحياة المطلوبة بالنسبة للعائلة الأهلية.

و بهذه المؤشرات فإن متوسط الدخل الشهري للعائلة الأوربية قدر بحوالي 1000 فرنك، و معدل الأجر اليومي قدر بحوالي 30.33 ف، في حين بلغ المعدل الشهري للعائلة الأهلية بـ250 فرنكا، و ذلك على أساس أن الأجر اليومي قدر بقيمة 12.60 ف.ف، في حين أن الدخل المطلوب للعائلة العربية يتراوح مابين 450 إلى 500 ف.ف، و الخلاصة من ذلك كله هو أن الدخل الشهري للعامل الأهلي المقدر بحوالي 300 ف.ف لا يوفر له حتى ضروريات الحياة لكل المجموعات العمالية المغاربية(1)، الأمر الذي يفسر لنا الإحساس و الشعور بالغبن و الإجحاف في حق المجموعات العمالية العربية بالمناجم، و نمو الوعي لديهم للمطالبة بحقوقهم المهنية كرفع الأجور و البحث عن الوسيلة الملائمة لذلك خاصة بعد الحرب العالمية الأولى حيث بدأت حركة الاضطرابات تزداد و تتوسع بعد المقارنة بين أجور العمال الأوربيين و العمال العرب الذين يؤدون نفس النشاط المهني كرئيس حظيرة أو معاون و غيرهما (2)، فأدى ذلك إلى الوعي المهني و الانطلاق في النشاط النقابي عقب الحرب العالية الأولي التي زادها التهاب أسعارالموادالأساسيةقوة في حين لم يقابلها ارتفاع متكافئ في الأجور،فتدهورت القدرة الشرائية،فكان التحرك العمالي أكثر شمولا وتطورا.

(1)- Plissard (Roger): Op.Cit , P. 316.

(2)- محمد لطفي الشايبي: مرجع سابق، ص. 129. و انظر أيضا:

Kraim Mustapha : nationalisme et syndicalisme en Tunisie 1918- 1929, Tunis, U.G.T.T 1976, P- P. 417- 419.

جدول رقم (20): تطور أجور اليد العاملة الأوربية و العربية في المناجم ما بين (1914- 1926) (1)

أصناف المهن	العمال الأوربيون			العمال العرب (الأهليون)		
	قبل 1914	1922	1926	قبل 1914	1922	1926
رئيس حظيرة	5.5ف	13.75ف	22ف	3.5ف	10.75ف	11ف
غسال	3.85ف	11.5ف	16.5ف	2.85ف	6.30ف	7.20ف
واضع أعمدة خشبية	5ف	14ف	19.5ف	3.55ف	12ف	11ف
معاون	3.35ف	9ف	_	2ف	5.25ف	6.2ف

تبرز لنا بيانات الجدول من خلال الأصناف المهنية الأربعة، في السنوات المحددة، الفرق الكبير في قيمة الأجور الممنوحة لليد العاملة الأوربية، و القيمة الممنوحة للعاملين العرب بمناجم قفصة، و التي يزيد الفرق في معظمها عن 50 % والبعض منها يزيد عن 100 % كالفرق في سنة 1926 بين الغسال الأوربي و الغسال العربي، إذ يتلقى العامل الأوربي 16.5 ف بينما يتلقى العامل الأهلي 7.20ف (2).

---

(1)- Groupe 8 :la région ministère de Gafsa, inédit, 1970, P 68.

(2)- محمد لطفي الشايبي: مرجع سابق، ص. 36.

و إذا كان التمييز والأفضلية للعامل الأوربي في إسناد المهن، و في مضاعفة الأجور، والمنح العائلية، فكذلك الأمر بالنسبة للترقية المهنية فهي محدودة، و محرمة على المجموعات العربية العاملة في المناجم، فهذه الحقوق المهنية المهضومة للعامل العربي من طرف الشركات الاستعمارية تدخل كلها في نطاق تطبيق مبدأ العرقية و العنصرية لا إلى الكفاءة و المهنية، كما أن التقاعد هو الآخر ظل محرما على العمال العرب في المناجم على الرغم من صدور المرسوم الذي ينص على مبدأ تعميم قانون التقاعد على المجموعات العمالية الثلاثة من الفرنسيين و الأوربيين و العرب، و الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 1920 (1).

وبتطبيق قانون التقاعد على المجموعات الأوربية الذي يضمن لهم التأمين لبقية حياتهم، في حين يحرم العمال العرب من هذا الحق فيقضون بقية حياتهم في حالة من البؤس و الحرمان من حقوقهم في سن التقاعد خاصة وأن المنطقة المنجمية كانت منطقة تنتشر فيها الأمراض المختلفة كأمراض الجدري، وحمى المستنقعات، و أمراض العيون و السل، والسعال الديكي و الإسهال وغيرها من الأمراض(2).

5-3-أوضاع الحياة في القرى المنجمية:

تميزت حياة المجموعات العمالية العربية في المناجم بالمعاناة في أوقات العمل، و الحياة الصعبة خارجها في القرى المنجمية، فأقيمت الأحياء الخاصة بالعمال الأوربيين الذين بنيت مساكنهم من قبل الشركات المنجمية بتخطيط هندسي على شكل القرى الأوربية المتوفرة على كل التجهيزات الحضرية، والمرافق

---

(1)- حفيظ طبابي: مرجع سابق، ص. 69.

(2)- Brunet (Roger) : un centre minier de Tunisie, Redeyef, in annales de géographie, 1958. P- P. 443- 444.

الضرورية بغرض الاستقرار و الترغيب في الهجرة الأوربية نحو المراكز المنجمية، و صنفت المساكن الأوربية المقامة حسب الرتب المهنية، فهناك مساكن خاصة بالإطارات العليا و أخرى بالإطارات الوسطى، و مساكن للعمال المتخصصين(1)، و حول الحي السكني للأوربيين أقيمت وتوزعت الأحياء العربية كمجموعات خاصة بالجزائريين والمغاربة والليبيين، وأصحاب الأراضي من القبائل التونسية المتبعثرة كأولاد بويحي، و أولاد امعمر و غيرهما، و بدأ ظهور هذه الأحياء العربية منذ بداية الاستغلال المنجمي، و برزت بشكل واضح فعرفت بحي الجزائريين، و حي المغاربة، و حي الليبيين، و حي السوافة، و تكونت كلها حول الأحياء الأوربية المتميزة بنمطها العمراني الحديث(2)، واستقرار الجزائريين بهذه الأحياء العمالية بمنطقة المناجم كان أقوى من المجموعات العربية الأخرى الأمر الذي ميّز نشاطهم في العمل، و خاصة منهم الجزائريون الوافدون من المناطق الجزائرية البعيدة عن الحدود الذين أجبرتهم السياسة الاستعمارية القاسية على الهجرة نحو البلاد التونسية.

5-4- توزيع المهاجرين الجزائريين بالمناجم التونسية:

شكّل انتشار الجزائريين بمختلف المراكز المنجمية بالبلاد التونسية احتلالهم للمرتبة الثانية بعد المجموعات الايطالية، و ذلك من المجموع الكلي لعمال المناجم، في حوالي 13 مركزا صناعيا بالمناطق الغربية الشمالية من تونس(3)، إذ كانوا يمثلون نسبة تقدر بحوالي 18.80% من المجموع الكلي

(1)- Brunet (Roger) : Européens et prolétariat urbain dans le sud tunisien, la ville minière de Redeyef in la pensée № 67 (mai- juin) 1956, P.P. 46- 47.

(2)- أنظر الملحق رقم (36).

(3)- أنظر الملحق رقم (29).

بهذه المراكز، و كان تركزهم كبيرا في البعض منها كمنجم قلعة سنان بنسبة 44.02 % و منجم ساقية سيدي يوسف بنسبة 28.03 % و منجم بوجابر بنسبة 26.31 %(1)، و مواقع هذه المناجم قريبة من الحدود الجزائرية التونسية الأمر الذي ساعد على توافد الجزائريين للعمل بهذه المناجم من جهة، و من جهة أخرى الهروب من الاضطهاد والمتابعة والحرمان الذي فرضته سلطات الاحتلال على الجزائريين ببلادهم و إصدار القوانين كقانون التجنيد الإجباري الصادر سنة 1912(2)، و القوانين و القرارات التي فرضتها السلطات الاستعمارية قبله منذ بداية الاحتلال سنة 1830 (3).

و نشاط الجزائريين بالمناجم التونسية كان دائما حاضرا في كل الحركات العمالية المطالبة بتحسين ظروف العمل كالإضرابات الخاصة برفع الأجور التي كانت منخفضة عن أجور المجموعات الأوربية، و هذا ما أشار إليه التقرير الذي صدر عن سلطات الاحتلال قي إضراب منجم الجريصة بتاريخ 8 أوت 1922، كان فيه عدد الجزائريين المضربين 59 عاملا من العدد الكلي البالغ 665 عاملا بالمنجم، و من أهم مطالبهم رفع الأجور و تحسين ظروف السكن.

و نستخلص من خلال ما تضمنه التقرير سواء بالنسبة للجزائريين أو لبقية المجموعات العربية الأخرى بالمناجم هو سوء حالة الإقامة التي كانت عبارة عن

---

(1)- أنظر الملحق رقم (29).

(2)- Bevia (J) : le service militaire obligatoire pour indigènes en Algérie, revue africaine № 52, 1908, P. 116.

و انظر كذلك: Prunnel (A) : le recrutement des indigènes algériens par voie de l'appel, thèse de doctorat Alger- Jourdan 1913, P-P. 13-14.

(3)- صالح عباد: المعمرون و السياسة الفرنسية...، مرجع سابق، ص. 85.

أحياء قصديرية منعزلة لا تتوفر على التجهيزات الضرورية للحياة العادية كالماء الصالح للشرب، و الكهرباء و التجهيزات الصحية...الخ(1) على الرغم من الدور الذي كانت تقوم به اليد العاملة في استخراج الثروات المنجمية، في ظروف مهنية صعبة، و التي كانت تذهب فوائدها إلى تحريك الصناعة الفرنسية المقامة بالتراب الفرنسي، حيث كانت تعيش المنافسة مع الصناعات الأوربية الأخرى(2).

و أما النسبة الكبيرة التي كانت تمثلها اليد العربية في الصناعة المنجمية في الفترة مابين (1900– 1934)، فهي مبينة في الجدول الآتي.

جدول رقم (21): التطور النسبي(%) لعمال مناجم قفصة 1900– 1934(3)

الجنسية / السنة	فرنسيون (%)	ايطاليون (%)	جزائريون (%)	تونسيون (%)	مغاربة (%)	ليبيون (%)
1900	04	14.2	46.9	04.2	10.2	20.9
1907	31	10.7	44.1	11	14.7	16.5
1913	01.7	08.7	21	40	06.9	22
1920	01.6	09.8	16.9	49.4	06.6	15.6
1927	06.2	06.5	17.2	51.5	05.2	13.1
1934	06.3	04.7	30.2	35	05.6	18

من خلال النسب الواردة في الجدول للفترة الممتدة من بداية القرن إلى غاية سنة 1934، نلاحظ أن نسبة الجزائريين العاملين بالمناجم كانت مرتفعة، إلى أن ارتفعت نسبة التونسيين في سنة 1913 إلى40 %، وهذا ما يفسر تغير

(1)– Octon (Paul vigne) : la sueur du prunous, les crimes de la 3ème république, édition la guerre sociale. Paris 1911, P. 345.

(2)– استغلال الأيدي الأهلية انتقل حتى إلى فرنسا، وذلك باستقطاب الهجرة المغاربية واستغلالها في المشاريع الصناعية بفرنسا.

(3)– Dou gui (N) : monographie, op.cit, P. 258.

وجهة المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا التي تزامنت مع فرض سياسة التجنيد الإجباري على الشباب الجزائري، تلاها انطلاق الحرب العالمية الأولى فانخفضت هذه النسبة، و عوضت بالتونسيين و الليبيين خاصة بعد سنة 1912 لاستعمالهم في الحروب الفرنسية و في الحرب العالمية الأولى، كما نلاحظ ارتفاع نسبة الجزائريين في سنة 1934 إلى أكثر من 30 % مسجلة بذلك المرتبة الثانية بعد التونسيين، و هذا له دلالة على نتائج الأزمة الاقتصادية التي مسّت الجزائريين بدرجة كبيرة كنتيجة للسياسة الاستعمارية المستغلة للثروات الجزائرية (1) في هذه الفترة، الأمر الذي يبين لنا تطور الهجرة الجزائرية نحو الخارج بشكل عام، و ارتفاع نسبة العاملين الجزائريين بالمناجم التونسية الذين كان يتم استغلالهم في تنمية الرأسمال الفرنسي إذا ما نظرنا إلى قيمة الأجور التي يتلقاها العمال العرب بقطاع المناجم منذ بداية استغلالها، فهي لا تمثل إلا نسبة قليلة جدا من الأرباح الكبيرة التي تحققها تلك الشركات الاستعمارية من جهة، و من جهة أخرى التمييز و الفارق الكبير في الأجور بين العمال العرب و من ضمنهم الجزائريون، والعمال الأوربيون(2)، وهذا التمييز مارسته سلطات الاحتلال في كلا البلدين في تشريدها للإنسان واستغلاله كقوة إنتاجية في تحقيق أهدافها الإستعمارية في تحقيق أغراضها الاستعمارية في نهب الثروات،وخدمة اقتصاد وبناءالبلد الأم (فرنسا)منذ بداية الحرب العالمية الأولي وما بعدها حين أصبحت الهجرة الجزائرية تأخذ اتجاهها نحو فرنسا.

---

(1)– د. عبد العزيز وطبان: الاقتصاد الجزائري، ماضيه و حاضره 1830– 1985، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل ط 1، الجزائر 1982، ص. 22.

(2)– A.N.T. série du mouvement national, C 7, D6. Surveillance du contrôle civil du Gafsa, direction générale de l’intérieur, sureté publique « Djirissa », le 31 Aout 1922.

جدول رقم (22): عدد العمال الجزائريين بمناجم قفصة سنة 1948 (1)

المنجم / المجموعة	المتلوي	الرديف	أم العرائس	المظيلة	المجموع
الأوربيون	110	81	48	114	353
التونسيون	700	908	981	726	3315
الجزائريون	138 (%12.33)	606 (%31.82)	222 (%15.68)	49 (%04.44)	1015 (%18.32)
المغاربة	70	55	47	03	175
الليبيون	101	254	117	210	682
المجموع	1119	1904	1415	1102	5540

نلاحظ من خلال بيانات الجدول بأن نشاط الجزائريين بالصناعة المنجمية كان منتشرا بعد الحرب العالمية الثانية بالمراكز الأربعة، و أكبر نسبة كانت بمنجم الرديف بنسبة 31.82 %، و أقل نسبة كانت بمنجم المظيلة بنسبة 4.44 %، و بلغت النسبة الإجمالية 18.32 % من مجموع عمال المناجم بمنطقة قفصة، والخلاصة هي أن نشاط الجزائريين في الصناعة المنجمية بقي مستمرا بنسبته المرتفعة عن باقي المجموعات العربية محتلا بذلك المرتبة الثانية بعد العمال التونسيين.

6 – الأشغال العمومية:

المقصود بالأشغال العامة هو نشاط الجزائريين الوافدين إلى تونس الذين اشتغلوا في ميدان البناء ، فاشتهر بعضهم في فن العمارة و هناك من اشتغل

(1)– A.M.A.E : série 13 B 586, C 159, D 2, 120.

في البناء البسيط(1)، و هو ما تضمنته بعض الوثائق التاريخية لعقود تمّت بين جزائريين و تونسيين، و جزائريين و أوربيين و منها العقد الذي أبرم بين الجويدة بن محمد شكير الجزائري المقاول و الأوربي رومانو فردينو الايطالي الأصل المقيم بمنطقة الكاف، و تمّت بينهما معاينة العقار و تحديد قيمته من طرف الخبير الجزائري و الايطالي رومانو، فتمّ تحديد قيمة الدار المذكورة بحضورالشهود، و كان تحرير عقد البناء بتاريخ 10 أوت 1928، و هذا النوع من الإجراء في عملية إنجاز البناء له دلالة قوية على الخبرة التي وصل إليها المهاجرون الجزائريون في ميدان البناء(2) إضافة إلى النشاطات التي تتم في أشغال البناء و هي منسوبة إلى الوافدين الجزائريين بالبلاد التونسية في المدن و الأرياف.

نستنتج من ذلك بأن الوافدين الجزائريين إلى البلاد التونسية تمكنوا من خلال نشاطاتهم في ميدان الأشغال العمومية من اكتساب الخبرة، و تطوير مهاراتهم في ميدان البناء الأمر الذي مكنهم من الوصول إلى درجة الخبراء كمقاولين في البناء، و في نفس المستوى حتى مع بعض الأوربيين الموجودين في تونس، و ما وصل إليه الجزائري الجويدة في تعيينه من طرف المحكمة إلا دليل قوي على حصوله على درجة مهنية متخصصة في البناء، و وفق الشروط المهنية الخاصة التي يستوجبها هذا النشاط في ميدان البناء و العمران في العقد الثالث من القرن العشرين، كما أن نشاط الجزائريين في تونس في فن

(1)- Monchicourt (Ch) : la région du haut tell en Tunisie (le Kef, Téboursouk, Maktar, Thala) librairie Colin 1913, P 304.

(2)- المحكمة الابتدائية الكاف: دفتر رقم: 511 بتاريخ 11 أوت 1928.

البناء كان له دورا هاما في قطاع الأشغال العمومية كبناء الطرقات و الجسور و غيرها (1).

غير أن ما يمكن استخلاصه هو أن النشاط في قطاع الأشغال العمومية لم يكن منتشرا مثل ما كان عليه الحال في النشاط الزراعي أو الصناعي، و ذلك بحكم السياسة الاستعمارية التي كان تركيزها منتصبا على استغلال الثروات التي تخدم الاقتصاد الفرنسي في تمويله و توفير ما تحتاج إليه الصناعة الفرنسية من مواد أولية، كما ارتبط تسخيرها للشعوب المستعمرة في فرض الخدمة العسكرية على الشباب و استعمالهم في الحروب في المستعمرات أو في الحربين العالميتين الأولى و الثانية، كما أنها عملت على استقطاب شعوب المستعمرات للهجرة نحو فرنسا لخدمة الصناعة الفرنسية و العمل في الأشغال العمومية و غيرها، و بهذا كان اهتمام الجالية الجزائرية بالبلاد التونسية بالنشاطات التجارية و الثقافية و الزراعية، و هي نشاطات مألوفة لدى الكثير منهم قبل الهجرة (2).

6-1- النشاط في ميدان النقل:

مثّل قطاع النقل مجالا واسعا للمهاجرين الجزائريين بتونس خلال فترة الحماية، و ذلك للحاجة للنقل و ملازمته لأي نشاط اقتصادي (زراعي أو صناعي أو تجاري أو غيره)، و الحاجة الشديدة إلى كسب لقمة العيش التي كان المهاجر الجزائري في أشد الحاجة إليها، فكان الاهتمام بنشاط النقل و ممارسته بمختلف

---

(1)- Dominique Charpy : situation des algériens résidants en Tunisie, mémoire de stage, école nationale d'administration, promotion (France-Afrique) 1955, P 10.

(2)- Soualah Mohamed : la société indigène de l'Afrique du nord (Algérie, Maroc, Tunisie, Sahara) 2ème partie, imprimerie type-litho et Jules carbonel réunies, Alger 1946. P- P. 195- 197.

أنواعه، بالطرق البرية أو السكك الحديدية، فاشتغلوا بالنقل البري الذي كان معروفا باسم الكرارطية، و هذا ما أشارت إليه العديد من الوثائق، كالعقد الذي تضمن اتفاقا أبرم بين عبد الله بن نصر بن عمار الغربي الساكن بناحية الكاف الممارس لنشاط الكرارطي، و علي بن محمد بن حسين السوفي لنقل المحاصيل الزراعية بمبلغ قدره 470 ريال تونسية، عقد بتاريخ 16 جانفي 1888 (1).

و بهذا فقد شكّل قطاع النقل للوافدين الجزائريين بتونس نشاطا استقطب الكثير منهم داخل المدن و خارجها، فالمناطق الريفية كانت تمتاز بوسائل النقل التي تتلاءم مع خصائصها الطبوغرافية، و غياب المواصلات الحديثة منذ 1830 إلى غاية إنشاء وسائل النقل كالسكك الحديدية، و الطرق البرية المعبدة و ذلك للحاجة إلى وسائل النقل و خاصة منها وسائل نقل مواد البناء كالرمل و الحجارة و الأمتعة، و نقل المحاصيل الزراعية في المناطق الريفية كنقل الحبوب و أغذية الأنعام و غيرها، كما استقطب نشاط النقل داخل المدن الكثير من الجزائريين، و في صورته البسيطة كجر العربات الصغيرة بالقوة العضلية في الأسواق اليومية و الأسبوعية أو بين مختلف أجزاء المدينة، و هذا ما جعل المشتغلين بالنقل من المهاجرين الجزائريين يختارون أماكن خاصة كمحطات تسهل عملية الاتصال للذي يبحث عن وسيلة للتنقل، فكانت مساهمتهم هذه في ميدان النقل مساهمة معتبرة عوضت النقائص الموجودة به، و وفروا بها لأنفسهم مناصب عمل قللت من معاناتهم، و حفظت كرامتهم، و ساعدتهم في كسب لقمة العيش، و بعد إنشاء السكك الحديدية (ترامواي) بمدينة تونس، وبالنواحي الغربية منها اشتغل الجزائريون بها(2).

---

(1)- محكمة الكاف، مرجع سابق ،دفتر رقم5، بتاريخ 16 جانفي 1888.

(2)- صلاح الدين برهومي، مرجع سابق، ص- ص. 102- 103.

6-2- النشاط التجاري:

شكّل قطاع التجارة مجالا واسعا و طرقا عديدة في ممارسته من طرف المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية منذ 1830، و خاصة منه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين وضع خير الدين باشا سياسة الإصلاحات الاقتصادية(1) التي ساهمت في دفع وتيرة النشاط التجاري بتونس، واستقطاب المهاجرين الجزائريين إليها خاصة منهم الوافدون من المناطق الشرقية كقسنطينة و تبسة وخنشلة والنمامشة، غيرأن الوافدين من نواحي قسنطينة تميزوا بممارستهم للنشاط التجاري الكبير، و ذلك لإمكانياتهم المادية التي مكّنتهم من ممارسة التجارة كتجارة الصوف والحرير، بعد أن استقروا بعائلاتهم بتونس العاصمة و مارسوا بها مهنا ثابتة كالتجارة و المناصب الإدارية في الحكومة التونسية. ومن الجزائريين من مارس النشاط التجاري عن طريق الشراكة، كالعقد الذي أبرم بين عمر بن صالح بن الحسين الغياري من ناحية الكاف، و الزرقي بن عمار العربي من أولاد الشيخ بمبلغ 100 ريال تونسية صغرى فضة بصفة قرض ليتاجر بها فيما شاء من نشاط تجاري على أن يكون الربح المحقق من هذه التجارة مناصفة بينهما بعد انتهاء مدة التجارة، و يستوجب عليه إعادة مبلغ رأس المال الذي استلمه بهدف التجارة و المؤرخ في 24 نوفمبر 1885 (2).

فهذا النوع من النشاط التجاري تمّ بطريقة الشراكة التجارية بين صاحب المال و الإنسان الذي يقوم بالتجارة، فالشراكة هنا شراكة تجارية بحتة تمّت

(1)– المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية: الحركة الإصلاحية بتونس بين 1815 و 1920، ب .ت، تونس، ص. 9.

(2)– محكمة تيجروين: دفتر رقم: 3026 المؤرخ في 24 نوفمبر 1885.

بين طرفين أحدهما مالك لرأس المال و هو تونسي، والطرف الثاني جزائري قام بالنشاط التجاري مستعملا المبلغ الذي قدم له دون تحديده لنوع التجارة مع إعادة المبلغ المالي المستعمل في عمليات التجارة لصاحبه، على أن يكون ناتج الربح بينهما مناصفة، فهذه الطريقة التجارية بالشراكة معروفة و مألوفة لدى الجزائريين قبل الهجرة نحو تونس، كما أن هذه الشراكة تدل على الاندماج الاقتصادي بين المهاجرين الجزائريين و التونسيين، و مساهمة الجزائريين في تطور الحركة التجارية بالبلاد التونسية و بمختلف أنواعها من التجارة المتنقلة البسيطة إلى التجارة القارة ذات رأس المال الكبير كامتلاك المحلات التجارية الكبيرة في مدينة تونس أو بالمدن الغربية كامتلاك الدكاكين، و المقاهي و الحمامات و غيرها و ذلك بناء على القانون الصادر سنة 1857(1)، و دستور 1861(2).

---

(1)- نصّت المادة 11 من القانون الأساسي الصادر سنة 1857 على أنه يحق للأجانب الذين ينتمون إلى دول مختلفة، والراغبين في الإقامة بالبلاد التونسية يمكنهم شراء الممتلكات العقارية كالدكاكين و الحمامات، و الحدائق، والأراضي مثل سكان البلاد الأصليين.

انظر: (م.أ.ت.ح.و)، الحركة الاصلاحية بتونس، مرجع سابق، ص. 14.

(2)- صدر في 23 أفريل 1861، و هو وثيقة طويلة تنظم هيئات السلطة و تحددها، قدمت نسخة منه إلى نابليون الثالث بالجزائر سنة 1860 قبل صدوره بتونس، و هو يتكون من 114 فصلا ينص أساسا على الفصل بين السلطات، و يحد من سلطة الباي إلى درجة كبيرة تجعله يملك و لا يحكم، و يمنح الوزير الأكبر سلطات كبرى، و كذلك المجلس الكبير الذي يتكون من 60 عضوا، و له صلاحية مراقبة الباي و عزله عند الضرورة. كما حدد هذا الدستور سلطة القياد بمختلف الجهات التونسية، و ينص على إحداث المحاكم المدنية، و الجبائية، و المحكمة التجارية و غيرها، غير أن هذا الدستور كان إصلاحا فوقيا تجاهل ظروف البلاد التونسية آنذاك، و مستوى تفكير سكانها الأمر الذي أدى إلى إيقافه سنة 1864 بسبب انتفاضة بن غداهم الريفية الشاملة بسبب تخفيض قيمة المجبى و تعميمها.

كما كانت العقود التجارية تتم حتى في المبيعات البسيطة ذات الرواج الواسع مثل الألبسة، و منها العقد الذي تمّ بين محمد الصالح بن تريعة اليوغانمي، و أخيه النوري السنوسي اللذين باعا إلى سعيد بن أحمد الغربي ثمانية برانس بمبلغ قدره 28 دورو فضة سكة فرنسية، و تمّ البيع بين الطرفين بالرضا و التفاهم على أن يتم دفع المبلغ النقدي عند بداية الخريف القادم من سنة 1888(1).

فهذا النوع من النشاط التجاري كان معروفا و ممارسته كانت بشكل واسع بالبلاد التونسية خاصة منه في أنواع الألبسة الصوفية المعروفة باللفة (البرانيس)، و هو منتوج منتشر بتونس مثل الجزائر و خاصة في المناطق الحدودية بين الجزائر و تونس المتميزة بمناخها البارد، كما أن هذه الألبسة الصوفية مرتبطة بتربية المواشي، خاصة منها تربية الأغنام بالمناطق الشمالية الغربية، و تربية الإبل بالمناطق الحدودية الجنوبية، و سكان المناطق الحدودية بين الجزائر و تونس لهم نشاط واسع في تربية الحيوانات، و النشاط التجاري المرتبط بها مارسه الكثير من الجزائريين الوافدين إلى البلاد التونسية، و الذي تضمنته الكثير من الوثائق الأرشيفية (2).

و ما يمكن استخلاصه هنا هو أن نشاط الجزائريين في تربية الحيوانات، و منتوجاتها بالبلاد التونسية انعكست نتائجه على ممارسة النشاط التجاري و تفعيله بالمناطق الريفية و الحضارية للمهاجرين الجزائريين في البلاد التونسية، و لعب دورا هاما في حركة النشاط الاقتصادي بصورة عامة.

---

(1)– محكمة تيجروين ،مرجع سابق دفتر رقم: 3064، المؤرخ في 25 جوان 1888.

(2)– صلاح الدين برهومي: مرجع سابق، ص– ص. 158– 159.

وانظر أيضا: Nantes : B,G8, Archives 54 Bis, frontière Algérie- Tunisie

خلاصة

نستخلص مما ورد في هذا الفصل بأن نشاط الجزائريين بتونس كان متنوعا في كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية, والفكرية...الخ ، سبقت بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، ثم تواصل هذا النشاط قبل انتصاب الحماية الفرنسية لتونس 1881 في ظل الحكم التونسي الذي اعتبر فيه الجزائريون كرعايا تونسيون تنطبق عليهم قوانين الإيالة كغيرهم من التونسيين، خاصة بعد صدور دستور 1861 الذي منح الحريات والحقوق في التملك .

ثم توسع نشاط الجزائريين بتونس وتعمق ليشمل الميادين السياسية والفكرية و النقابية ذات النزعة المناهضة للسياسة الاستعمارية الاستيطانية التي شملت البلدين، خاصة بعد انتصاب الحماية سنة 1881، فأصبح الشعور بضرورة العمل على توحيد الجهود نحو الهدف الأسمى والمشترك و الوصول إلى تحقيق الاستقلال لدول المغرب العربي وهذا ما تمخض عنه اندلاع ثورة التحرير بالجزائر سنة 1954, واستقلال تونس سنة 1956.

الـــــــخـــــــاتــــمـــــــة

الخـاتمـة

لقد مثلت الفترة الزمنية لموضوع بحثنا، فترة متميزة كانت فيها البلاد التونسية في مقدمة الأقطار التي استقطبت المهاجرين الجزائريين الفارين من الضغوطات والممارسات القهرية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي، وكان اندماجهم في المجتمع التونسي تلقائيا دون أن تعتريه أية حواجز، زادها في ذلك وحدة الدين واللغة والمصير المشترك الذي أضاف شريحة جديدة في النسيج الاجتماعي التونسي،أدت أدوارا في مختلف مناحي الحياة الفكرية والسياسية والحضارية، والاقتصادية الاجتماعية، وأن هذه الهجرة الجزائرية في تونس لم تنحصر علي فئة معينة من المجتمع، بل تميزت بالتنوع، فشكل منها فئة العمال العاديون،والفلاحون العدد الأكبر، كما اشتملت علي رجال الفكر والسياسة والأدب والفقه، والفن، والتجارة الخ، وعلي الرغم من اختلاف أنشطتهم الحياتية والمهنية، فإنهم شكلوا كتلة واحدة أمام القمع والاضطهاد المسلط عليهم ، وعادة ما تنتفي بينهم الفوارق الاجتماعية والمهنية في الحروب والأزمات حين يصبح الدفاع عن الأرض والعرض هو القاسم المشترك بين أبناء الأصل الواحد، كما تميز نشاط المهاجرين الجزائريين في تونس بالتنوع من حيث نوعية النشاط ومكانه، حيث كان النشاط الفلاحي يحتل العدد الأكبر يليه العمل في الشركات والمناجم، ثم التجارة والصناعة والتعليم وبعض الأعمال الأخرى البسيطة.

أما من حيث التوزيع الجغرافي فإن استقرارهم كان منتشرا بمختلف المناطق بالبلاد التونسية مع التركز القوي في منطقتي الساحل الشمالي الشرقي والوسط الغربي ،ونستخلص بأن هذه الهجرة النوعية كانت نتائجها سلبية وعامل تشتت في كيان المجتمع الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر ، ويمكننا أن

نستخلص النتائج الآتية:

- وجود الجزائريين بتونس قبل 1830 لم يكن مرتبطا بالحركة الاستعمارية، بل هناك عوامل أخرى طاردة دفعت بالأفراد والجماعات من مغادرة موطنها الأصلي إلى تونس كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية كما يطلق عليها بأنها هجرة "الفقر والجوع" وينطبق ذلك خاصة علي الوافدين من المناطق الجنوبية بالجزائر (ميزابية- ورقلية- تواتية- سوفية- زواوة).
- توافد الهجرة الجزائرية نحو تونس وتطور أعدادها، فكلما تمكنت مجموعة من تحقيق أهدافها في الاستقرار والعمل ساهمت في جلب عناصر أخرى من موطنها الأصلي، وذلك لما كانت توفره من متطلبات للمهاجر الجديد كالمأوى ومورد الرزق وتواصل هذا النوع من الهجرة لكونه مرتبطا بمجتمع الاستقبال الذي كان راغبا في البحث عن أيدي عاملة توفر له خدمات مختلفة دون أن ننافسه في حرفته أو تجارته، وهذا ما تجسد في بعض المهن كتوزيع مياه الشرب في الأسواق والأماكن العامة، والعمل في مهن أخري كالاشتغال في الحمامات، وتجارة الفخم.
- هذه الهجرات كانت شاملة لكل مناطق الوطن بدون استثناء على الرغم من المشاكل الكثيرة التي اعترضت طريقهم إلى تونس فحاولت سلطات الاحتلال وضع عوائق للحد من هذه الهجرة.
- لقد كان للشعور الديني والوطني والظلم وإجحاف الاستعمار الفرنسي من أهم الخصائص التي ميزت هذه الهجرة غير أن بعض مؤرخي وكتاب الغرب قد حاولوا نفي الكثير من دوافع هذه الهجرة وخاصة منها العامل الثقافي والتعليمي اللذين كان الجزائريون لا يرون أنهما منفصلان عن بقية الأسباب الأخرى التي دفعتهم إلى الهجرة.

- من النتائج الهامة لهذه الهجرة أنها كانت في مرحلتها الأولى قد مكنت الجزائريين بأن يتعارفوا فيما بينهم، ويشكلوا احتكاكا مع الآخرين، وفي مرحلة لاحقة برزت من بينهم نخبة ذات ثقافة هامة مكنتها من استقطاب الأنظار إليها، وأن يكون لها نشاطا فعالا في الحركة العلمية والثقافية والسياسية التي كانت نتائجها إيجابية بالبلاد التونسية، وعند عودة البعض من هذه النخبة إلى الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى قد ساهمت في انطلاق الحركة الوطنية بالجزائر.

أما نشاط الطلبة الجزائريين بتونس فقد تجاوز في أغلب الأحيان مجاله الدراسي ليساهم بنشاطه السياسي في صبغته شبه السرية، وذلك عن طريق المعلقات والمناشير، وكتابة المقالات والاجتماعات والمظاهرات، كما كان لنظام الحماية ومضايقاته إلى دفع النشاط النقابي لدى الشريحة الطلابية.

- نلاحظ بأن نشاطات الجزائريين الثقافية في تونس تحولت في الأخير إلى وعي مدرك لقضية الوحدة، فشكلت في فترة زمنية سابقة رهانا حقيقيا في مصير الجزائر انتهت إلى خلاصة في نهايتها باقتران المطلب الوطني القطري بالمطلب القومي الموحد الذي لا تناقض بينهما.
- على الرغم من الوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر المتميز بطبيعته الاضطهادية وسياسته الاستيطانية الرهيبة التي كادت أن تدمر معظم مقومات الشخصية الجزائرية، فإننا نلاحظ كيف استطاع الجزائريون أن يستوعبوا التحدي، ولعبوا أدوارهم في استعادة ما سلب منهم.
- لقد عرف المهاجرون الجزائريون بتونس بأسماء مناطقهم الأصلية (الأصل الجغرافي)، السبعة وهي: فريق مدينة الجزائر ومحيطها الجغرافي، وفريق وهران، وفريق قسنطينة ومعظم هؤلاء كانت هجرتهم عائلية ونهائية، والوافدون

من المناطق الجنوبية وهم أربعة فرق، الورقليون، والميزابيون، والتواتيون، والسوفيون، ومعظمهم من الرجال وهجرتهم مؤقتة.

- خضوع المهاجرين الجزائريين بتونس إلى القوانين الإسلامية بالإيالة التونسية منذ أن تم إقرار اتفاقية الحدود المبرمة بين الجزائر وتونس سنة 1628م، في عهد يوسف داي، والتي تعني الإقرار بمبادئ القانون الإسلامي ومفهوم السيادة، غير أن هذه المبادئ القانونية لم تصمد أمام القرار المشيخي الصادر في 14 جويلية 1865م الذي اعتبر فيه الجزائريون المستقرون بتونس كرعايا فرنسيين، يمكنهم الحصول على درجة مواطن فرنسي، إذا ما طالبوا حق الجنسية الفرنسية، فتغير بذلك الوضع القانوني للجزائريين المقيمين بتونس و حتى الوافدين منهم قبل ذلك التاريخ وذلك بهدف المراقبة والمتابعة.

- بعد انتصاب الحماية وصدور قانون 27 فيفري 1883م الذي أصبح بموجبه كل منتسب للأصل الجزائري يتقاضى لدى المحاكم الفرنسية متجاوزا بذلك سيادة السلطة المحلية للباي، وكانت الاستفادة من هذه الوضعية القانونية كل من ادعى الأصل الجزائري ،حتى لمن كان قبل 1830م، وذلك بغرض التخلص من الضرائب التي كانت مفروضة من طرف الباي على الجزائريين المستقرين بتونس، واستمر العمل بهذا القانون من 1865م إلى 1919م عندما تم اختيار هيئة المشيخة كهيكل إداري جديد لمراقبة الرعايا التابعين لفرنسا، أضفت عليها الإدارة المركزية المحلية كل من الوزير الأكبر والباي صفة الشرعية القانونية التي عملت على فرض قرارات الإقامة العامة.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي، فإنها اقتضت في البداية الاستقرار في المناطق الحدودية، لينتشروا فيما بعد بالمناطق الأخرى بتونس،أو يعودون إلى موطنهم الأصلي عندما يزول سبب هجرتهم، وقد تجسد هذا التوزيع الجغرافي خاصة خلال القرن التاسع عشر، بينما عرف هذا التوزيع تغيرات جذرية بعد انتصاب الحماية

الفرنسية، والشروع في استغلال الثروات المنجمية بتونس، وظهور عوامل جديدة في جلب السكان إلى المناطق الوسطى الغربية واستقرارهم بها نتيجة لسياسة التشغيل التي انتهجتها الشركات المنجمية في جلب الأيدي العاملة الجزائرية، غير أن تأثير سلطات الاحتلال كان ضعيفا في مدينة تونس كمركز استقطاب للمهاجرين الجزائريين، فتونس هي العاصمة السياسية والاقتصادية والثقافية، ولهذا بقيت مدينة تونس قطبا رئيسيا في استقطاب المهاجرين الجزائريين من داخل الإيالة وخارجها.

- لقد أقرت سلطات الاحتلال في أواخر القرن التاسع عشر بأن السياسة التي انتهجناها قد تسببت في هدم وتفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية للقبائل الجزائرية، وهي كافية لدفع الهجرة الجزائرية نحو الخارج خلال القرنين التاسع عشر والعشرين إلى البلدان المجاورة وبلدان المشرق العربي وفرنسا، كما أن سياسة مصادرة الأراضي وتجريد الأهالي من ممتلكاتهم التي تشكل قاعدتهم الاقتصادية الأساسية، وكانت الهجرة فيها هي إحدى الحلول للخروج من الأزمة فتدفقوا على البلاد التونسية وغيرها، وهنا نلاحظ ازدواجية الدور الاستعماري في العوامل الطاردة للسكان من جهة والدور الجاذب للهجرة الأوروبية تعويضا للفراغ من جهة أخرى، وتحقيقا للأهداف الاستيطانية بالجزائر.

- لقد حاولت سلطات الاحتلال طمس حقيقة العوامل الدافعة لهجرة الجزائريين وحصرها فيما اعتبرته التعصب الديني، ورفض العيش تحت راية المسيحي بأنه الدافع الأساسي للهجرة ،غير أن هذا العامل لا يمكن إنكاره ولا يصح تعميمه، فيمكن اقتصاره في بعض الفترات،كبداية الاحتلال، ونهاية القرن التاسع عشر،والسنوات الأولى من القرن العشرين عند الإعلان عن قانون التجنيد

الإجباري، ويعتبر هذا دليل آخر للعامل الاستعماري في دفع حركة الهجرة الجزائرية نحو البلاد الإسلامية عموما.

- نظرا لتعدد عوامل الهجرة الجزائرية وأهدافها واختلاف انتماءاتها الطبقية، فإننا نسجل تعدد ملكيات الأفراد المهاجرين وتنوعها بمدينة تونس (من مخازن، وحمامات، وديار، ودكاكين..)، وامتلاك الأراضي المحروثة، والمواشي المتنوعة بأعدادها المختلفة.

وعند استيلاء سلطات الحماية على الأراضي الخصبة تضرر المهاجرون الجزائريون من تداعيات السياسة الاستعمارية وسيطرة الأوروبيين على الأراضي، بدأ العد التنازلي في النمو الاجتماعي للوافدين الجدد بالبلاد التونسية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فاقتصر النشاط على فئة العامل كأجير وخماس لدى المعمر أو المنتدبين للعمل في شركة مناجم الفوسفاط.

ولا ندعي هنا بأن ممتلكات الوافدين من ثورات قبل الحماية كان بسبب توفر فرص العمل أو ناتجة عن سياسة البايات الهادفة إلى تعمير البلاد، وإنما يعود ذلك إلى نوعية المهاجرين، فمنهم من كان من الأثرياء فهاجر بثروته وتمكن من تنميتها، وهناك فئة التجار كبعض الميزابيين الذين واصلوا نشاطهم التجاري وغيرها من النشاطات الأخرى كانت من فئة الأثرياء والأعيان.

- مسألة الارتقاء الاجتماعي فهي مرتبطة بالأنشطة الاقتصادية التي مارسها الجزائريون بتونس، فنلاحظ بأن الهجرة قد تمت في فترات زمنية متباعدة وبأعداد قليلة أحيانا ووقتية، فوجد المهاجرون الجزائريون الأراضي الفلاحية وطرق النشاط بها متشابهة كالامتلاك،والشراكة، والخماسة، والكراء، فاقتصر

نشاطهم بالمساهمة في الإنتاج وتوفير نسبة من ضريبة المجابي المفروضة على الزراعات الفلاحية لا نعرف قيمتها بصورة دقيقة.

- هناك بعض النشاطات المعينة ،كانت خاصة ببعض المجموعات ،كاختصاص السوافة في الحمالة داخل الأسواق، ورحبة الحبوب، وتوزيع المياه (القرابحية)، والتواتية، والورقلية في حراسة الأسواق والمؤسسات، واختص الميزابيون في تجارة الفحم والعمل في الحمامات ،وبذلك فإن الهجرة الجزائرية قد وفرت بموطن الاستقبال خدمات ضرورية للحركة الاقتصادية والأمن، والرفاهية خاصة بعد إلغاء العبودية بتونس سنة 1846م.
- ظهرت مسألة الحماية بتونس للمهاجر الجزائري الذي يهاجر بصفة شرعية مع نية العودة إلى الجزائر منذ بداية احتلال الجزائر، وبصدور القرار المشيخي في 14 جويلية 1865م، أصبح الجزائري يحمل صفة الرعايا الفرنسيين، ولم يعد بإمكان الباي مطالبة الجزائريين بدفع المجبي والنزول بالعسكر، وعدم المقاضاة ضمن المحاكم الشرعية، فيحالون علي المحاكم الفرنسية.

- أحدث في 1919نظام المشيخات للجزائريين في مختلف قيادات الإيالة، يتم فيها تعيين شيخ من طرف المقيم العام باقتراح من المراقب المدني لكل فريق من الفرق الجزائرية المقيمة بتونس، وكثيرا ما كان يقع التنافس للفوز بالمشيخة الأمر الذي كان يتسبب في بعض الأحيان في تصدع العلاقات الداخلية بين الجماعات الذي تستغله سلطات الاحتلال في تحقيق أهدافها الاستعمارية.
- تميزت المشاركة الجزائرية في الهيئات التونسية بالتراجع بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لاشتغال الجزائريين بأحزابهم الوطنية التي تميزت بنوع من الحرية النسبية خاصة بعد صدور دستور 1947. وسعي سلطات الاحتلال في

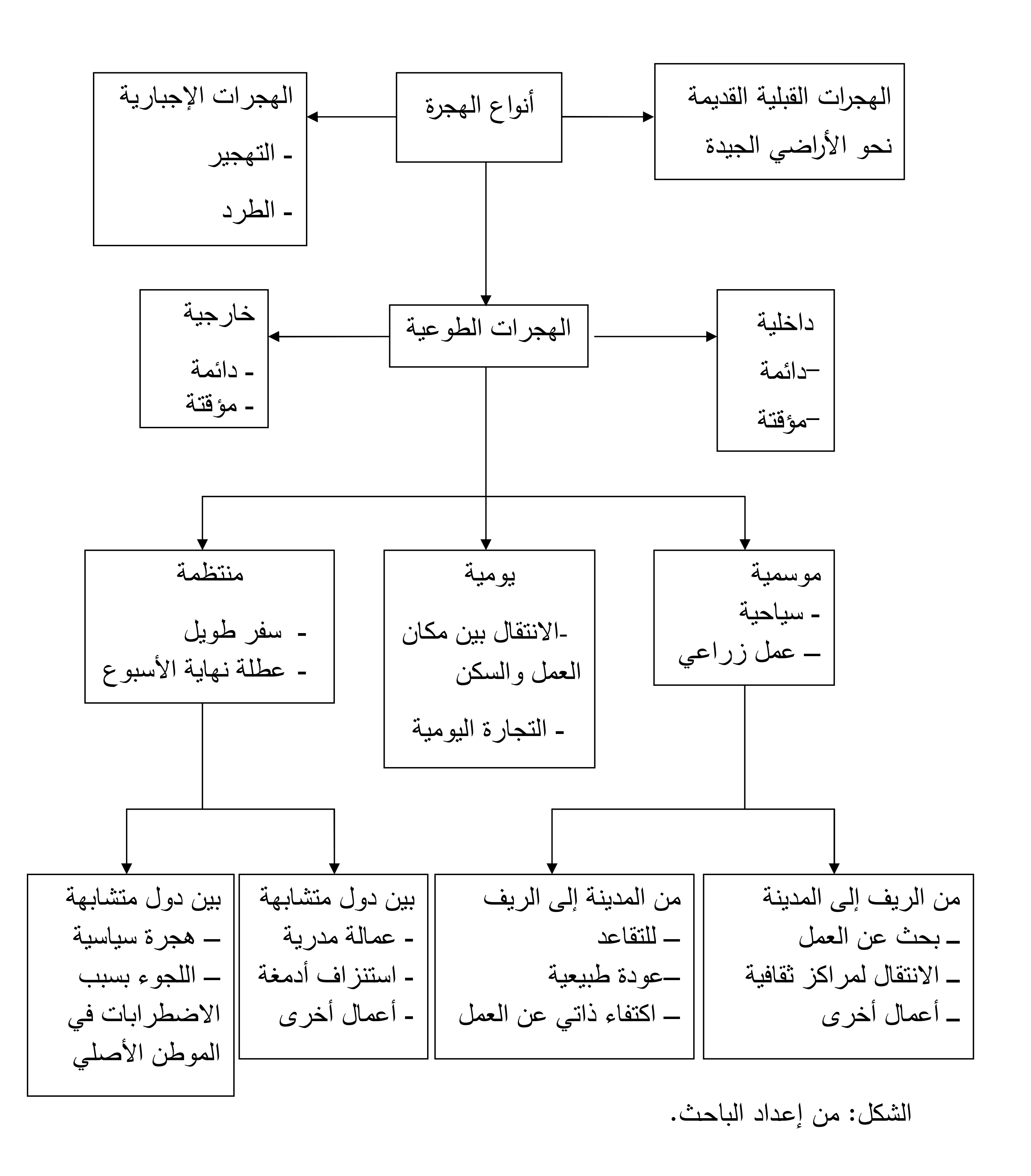
جلب التيارات الوطنية ورجالها، والعمل على تدعيم الهوية الجهوية والقطرية، بهدف تشتيت القوى الموحدة.

- وأن الانسحاب التدريجي للجزائريين بالمنظمات التونسية يعود سببه إلى الاختلاف الأيديولوجي والتوجه العلماني اللائكي للدستور الجديد والدعوة إلى تجذير التوجه القطري وأما ما يمكن تسميته بتونسة الإطارات، فانتهى الأمر إلى إزاحة الوجود الجزائري من مراكز القرار، وإلا كيف نفسر غياب توفيق المدني، والطيب بن عيسى وهما من المؤسسين للحزب في مؤتمر قصر هلال، والعضوان في اللجنة التنفيذية، كما ضيق الخناق على عبد العزيز الثعالبي بعد 1937م، إثر عودته إلى تونس وتعرضه لمحاولة الاغتيال بمدينة ماطر التي راح ضحيتها جماعة من أتباعه.

الـمـــــلاحـــــــــق

أ- الوثـــــــائق والنصـــوص

الملحق رقم (1): أنواع الهجرة وأشكالها العامة .



الشكل: من إعداد الباحث.

الملحق رقم (2): إحصاءات روسطون للمهاجرين الجزائريين بتونس 1876 (1).

Province de Constantine

~~Ouarglas (oasis de Ouargla, sud de la Province)~~	800
Souafas Nemenchas (Touggourth et autres Oasis)	2000
Tribus Arabes et mixtes	500
Petite Kabylie	1000

Province d'Alger

~~Ouarglas ([illegible])~~	800
Grande Kabylie	6000
Mozabites	1200
Arabes nomades et tribus mixtes	500

Province d'Oran

Arabes nomades et des villes	600
Algériens des villes principales du littoral établis depuis très longtemps en Tunisie avec leurs familles.	4000
Total	16600

A.O.M,G.G.A : O.P.Cit, de 14 aout 1876- 9H- 100(60[1]).-(1)

الملحق رقم (3): تقرير حول عمليات التشرد والطرد التي تعرض لها الجزائريون في دفعهم إلى الهجرة نحو تونس والعودة منها.

عن طرد الجزائريين من تونس سنة 1882[1]

الجزائر

عمالة قسنطينة **قسنطينة 22 جوان 1882**

قسم الشؤون الأهلية

رقم: 332

الموضوع: فيما يخص قبيلة أولاد نايل التي عادت من تونس

حضرة السيد الحاكم العام...

حوالي 16 أفريل الماضي يشير الحاكم العسكري لتبسة ومناطقها إلى وجود أعداد هامة من الأهالي، من قبيلة أولاد نايل، على الحدود الشرقية. وقد كان هؤلاء الجزائريين قد هاجروا إلى القيروان- واستقروا بها مدة من الزمن- وخلال هذه السنة قرر السيد الجينيرال ايتيان Etienne طردهم من تونس.

وفور تلقي الخبر أعطيت تعليمات لتبسة وخنشلة لتسهر السلطات على مراقبة ومرافقة هؤلاء المطرودين- حتى مدينة بسكرة- أين توجد ديارهم-، وبعد بضعة أيام وصلت هذه الجماعة إلى مقرها النهائي وهو مدينة بسكرة، فتفضل الحاكم العسكري للمنطقة وزودني بالمعلومات الآتية، عن هؤلاء المهاجرين-الذي استقبلهم بنفسه وحرص على أن يلتحقوا ببلدهم الأصلي-:

إن الخمسة والخمسين (55) عائلة جزائرية التي ألقي عليها القبض في ضواحي القيروان هي أصلا من قبيلة أولاد الساسي التي تتفرغ عن أولاد محلته.

وتتألف هذه العائلات كما يلي: 92 رجلا، 76 امرأة، 124 طفلا، تمتلك ثروة حيوانية تقدر كالآتي: 263 جملا، 1.211 رأسا من الغنم، 375 عنزة، 9 أحصنة و74 حمارا. وقد هاجرت

هذه العائلات إلى تونس حوالي 1853 بعد سقوط توقرت. وبالفعل نلاحظ خلال هذه الفترة أن أولاد الساسي قد تورطوا في التمرد الذي قام به محمد بن عبد الله، فهاجموا أولاد زكري في ضواحي سيدي خالد وهزموا قائد أولاد جلال الحاج ابن بوزيد الذي اقتفى آثارهم محاولا استيراد ما سلبوه منه، ولكن بدون نتيجة، التحق أولاد الساسي بتوقرت، ولكن الإرهاق والتعب نالا منهم نيلا كبيرا، وهم مثقلين بالنساء والأطفال الذين لم يستطيعوا تحمل حياة التشرد والتنقل المستمر فاهتدوا إلى طلب الأمان- من أعدائهم- ليلتحقوا بقبائلهم، وفعلا اتجه فرع منهم نحو الشمال فباغتهم قوم الغرابة والشراقة- حلفاء أولاد زكري وقائد أولاد جلال- وذبحوهم عن بكرة أبيهم، ولما علم الخبر الباقون من أولاد الساسي فروا بدون انتظار إلى تونس واستقروا في ضواحي القيروان أين لقوا استقبالا حسنا.

عندما وصلت دورية فيلبير Philbert إلى المنطقة في سنة 1881، تجنبا لها زحف أولاد الساسي أمامها دون أن يلفتوا الانتباه إليهم، وبعد أن قدموا بعض الخدمات للفرنسيين في تونس طلبوا منهم أن يسمحوا لهم بالعودة إلى وطنهم الأصلي، فوافقوا على ذلك. ويبدوا أن قصة أولاد الساسي هذه واقعية ولا مجال للخيال فيها، إذ حتى هذه الساعة هناك جزء من أحداث هروبهم إلى تونس لا تزال تتردد على ألسنة الناس في دائرة بسكرة، ومن جهة اخرى فلو أن هؤلاء الأهالي قد أظهروا عصيانهم أو لم يقدموا خدمات لمستعمراتنا، لكانت القيادة العسكرية الفرنسية العليا في تونس قد طردتهم إلى الجزائر تحت حراسة مشددة، أو على الأقل كانت قد أشعرت مراكزنا في الحدود، وبناء على ذلك يشرفني أن أقترح، أن تؤخذ بعين الاعتبار إرادتهم في الخضوع لسلطتنا وأن لا يقلقوا بسبب حوادث يرجع وقوعها إلى 29 سنة خلت، وهم الآن مستقرين بين قبائلهم الأصلية(1).

---

(1)- عن هلال: الهجرة الجزائرية، ص- ص.(316-318). وانظر:

A.O.M, G.G.A, H9/100

الملحق رقم (4): مراسلة تتعلق بالمراقبة والمتابعة لتوافد الجزائريين نحو البلاد التونسية.

عن هجرة الجزائريين إلى تونس سنة 1888[1]

برقـية

التاريخ: ختم البريد المركزي، الجزائر العاصمة 27 جوان 1888.

المرسل: نائب عامل عمالة قسنطينة

المرسل إليه: الحاكم العام الفرنسي للجزائر – الجزائر.

ردا على برقيتكم المؤرخة في 19 من الشهر الجاري المتعلقة بهجرة الأهالي من الهضاب العليا ومناطق سكيكدة إلى تونس، يبدو حسب المعلومات التي زودني بها السادة: نائب عامل عمالة قسنطينة في سطيف، والحاكم الإداري لعين مليلة، والعلمة، ومسكيانة وتبسة، أنه لم تحدث هناك أية هجرة إلى تونس في المناطق التي يشرفون على إدارتها. والظاهر أن الذي أدي بهجرة سكان هذه المناطق هوالبحث عن مراعي خصبة لدوابهم، لما أصابهم من ضرر بسبب اجتياح الجراد لأراضيهم. كما أن التونسيين من جهتهم على الحدود الشرقية يجتاحون مناطق القالة. أخبرني الحاكم الإداري لأم البواقي يوم 24 جوان الجاري أن 13 شخصا بسبب الجفاف الذي أصابهم لمدة ثلاث سنوات متتالية، والفقر الذي يتخبطون فيه، يحاولون أن يغادروا البلاد ليهاجروا إلى سوريا. لقد أعطيت التعليمات اللازمة للسلطات المحلية وللجندرمة لمراقبة سكك الخطوط الحديدية للحيلولة دون ذلك. وفي وقت لاحق سأبعث لكم المعلومات التي طلبتها من نائب العمالة سكيكدة.

---

(1)– عن هلال، الهجرة الجزائرية،مرجع سابق،ص. 321.وانـظر

A.O.M, G.G.A, 9H/100

الملحق رقم (5): قائمة من المهاجرين بتونس من دائرة المدية تضم 192 شخصا قبل 1876(1)

Division d'Alger
Subdivision de Médéa

État numérique des indigènes de la Subdivision de Médéa, qui se sont fixés en [illegible]

Noms des Tribus	hommes	femmes	enfants	total	Date du départ	motifs de l'expatriation	Observations
Cercle de Médéa							
Abid	1	"	"	1	[illegible]	motifs politiques	La composition de sa famille est inconnue
Righa	8	"	"	8	[illegible]	motifs religieux	La composition de la famille est inconnue
Ghrib	8	2	"	10	1849	d°	d°
Tittery	2	"	"	2	1855	[illegible]	d°
Od Allane Bechich	1	1	3	5	1855	d°	d°
Od Allane Zehri	1	1	1	3	1859	[illegible]	
Od Ahmed ben Youssef	1	"	"	1	1856	[illegible]	La composition de sa famille est inconnue
Rebaia	1	"	"	1	1856	d°	d°
Douair	"	2	"	2	1855	[illegible]	d°
Ouamry	1	1	2	4	1859	[illegible]	d°
[illegible]	7	"	"	7	1849	[illegible]	d°
Totaux	31	7	6	44			
Boghar							
Meggan	1	"	"	1	1864	[illegible]	La composition de sa famille est inconnue
[illegible]	1	"	"	1	1864	d°	d°
Totaux	2	"	"	2			
Djelfa							
[illegible]	2	2	1	5	1852	[illegible]	La composition de leur famille est inconnue
[illegible]	2	"	"	2	d°	d°	d°
[illegible]	5	5	4	14	d°	d°	d°
Ouled Sidi [illegible]	51	43	3	97	1864	[illegible]	d°
Totaux	60	50	8	118			

A.O.M, G.G.A,25h /28 . –(1)

Noms des Tribus	hommes	femmes	enfants	Total	Date du départ	motif de l'expatriation	Observations
Cercle de Laghouat							
[...]adjemout	2	"	"	2			Ces indigènes ont quitté le pays depuis plus de 25 ans leurs parents ne connaissent ni le nombre de leurs femmes, ni celui de leurs enfants
[...] Haouïta	6	"	"	6			
[...]arazlia	20	"	"	20			
Totaux	28	"	"	28			
Récapitulation							
[...] de Médéa	31	7	6	44			
" Boghar	2	"	"	2			
" Djelfa	60	50	8	118			
" Laghouat	28	"	"	28			
Total général	121	57	14	192			

Médéa le 21 Mai 1876
Le Général
Commandant la Subdivision
[signature]

Op.cit , A.O.M, G.G.A,25h /28 . −(1)

الملحق رقم (6):استقطاب الهجرة الأوروبية نحو الجزائر وتطورها بالعمالات (1)

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
CIVIL
DE L'ALGÉRIE

DIRECTION GÉNÉRALE
des affaires
CIVILES ET FINANCIÈRES

Bureau

N°

1

Alger, le 4 janvier 1872

Colonisation.

L'œuvre de la Colonisation a subi un temps d'arrêt inévitable par suite des malheurs de la Patrie qui firent un devoir de tenir tous les crédits en réserve pour les besoins possibles de la Défense Nationale; et plus tard par les évènements insurrectionnels qui ont jeté le trouble dans la plus grande partie de la Colonie.

Ce n'est qu'après le rétablissement complet de l'ordre que l'on a pu reprendre les questions de peuplement et de culture par l'élément européen, en exécution du programme tracé par Monsieur le Gouverneur Général à son débarquement en Algérie.

Cette période n'a pas été néanmoins complètement stérile. Des Commissions spéciales, instituées dans chaque Département ont été charg[ées] de rechercher et de proposer les moyens les plus propres à attirer l'émigration européenne sur le sol Algérien, par la création de centres réunissant les conditions les plus favorables pour en assurer le développeme[nt].

Ces Commissions ont accompli leur tâche avec le plus grand dévouement, et les études auxquelles elles se sont livrées ont été d'autant plus précieuses qu'elles ont permis à l'Administratio[n]

A.O.M, G.G.A, 25h/30 -(1)

الملحق رقم (7/أ): رخصة السفر (جواز السفر)،ومضمونها الخاص بالهجرة الخارجية(1).

En exécution de la Circulaire de M. le Gouverneur Général en date du 16 Mai 1874

N°: 542

Copie

Arrondissement de Sétif

Commune mixte de Sétif

Permis de Voyager.

avec itinéraire forcé prescrit par M. le Gouverneur Général

Le nommé El Hadj Ahmet ben Mohamed domicilié à Mascara est autorisé à se rendre de Sétif au Maroc en suivant l'itinéraire ci-après : Bordj-bou-Arréridj, Aumale, Médéa, Orléansville, Ammi-Moussa, Mascara, Tlemcen, et Maghnia

- Signalement -

اوصافه

Age ____ 35 ans
Cheveux ____ noirs
Front ____ rond
Sourcils ____ noirs
Yeux ____ noirs
Nez ____ moyen
Bouche ____ moyenne
Barbe ____ peu fournie
Menton ____ rond
Visage ____ ovale
Teint ____ basané
Signes particuliers : tatoué au bras droit

Il ne devra séjourner qu'un temps limité pour se reposer dans chacune de ces localités. Il devra faire viser son passeport par les autorités. Faute par lui de se conformer à cet itinéraire il sera arrêté et ramené à la frontière.

Sétif, le 23 Décembre 1878

P. le Sous Préfet empêché.
Le Secrétaire de la Sous Préfecture
Signé : (illisible)
Pour Copie Conforme
Le Colonel Commandant la Subdivision

---

(1)- A.O.M, G.G.A, 25h/30.

الملحق رقم (7/ب): رخصة سفر (جواز السفر)(1).



AU NOM DE

S.A. LE BEY DE TUNIS

LE MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGÈRES

Prie les Autorités Civiles et Militaires de Son Altesse, et celles des Puissances Amies, de laisser passer librement

et de lui prêter aide et protection en cas de besoin.

Donné à Tunis, le 29 juillet 1877.

Le Ministre des Affaires Etrangères

Signalement

Signature du Porteur

N° 364

---

(1)– A.O.M,G.G.A, 25H18, Algérie régence de Tunis, Emigration passeport, D6, 204-247, 1870-1872.

الملحق رقم (8): أوامر من باي تونس لمراقبة الجزائريين(1).

1°

الحمد لله   نسخة من أوامر علية مؤرخة في [illegible]

[illegible]

أمر لعامل الكاف والرقيبة والمكلف بعروش ونيقة ثمه وبعد فقد عرض على حضرتنا ان اناسا من اهل الجزاير تصدر منهم جنايات ويدخلون خفية لمملكتنا فالعمل ان تمنعوا كل من يروم الدخول من هذا النوع اما من كان من اهل الجزاير يروم الدخول للتجارة او السكنى بمملكتنا بسراح من عمالهم فان لهم ذلك ولا تمنعوهم من الدخول كما ان من كان من اهل مملكتنا قاطن بعمالة الجزاير ورام الرجوع لبلاده فانكم لا تمنعوهم من ذلك وعلى هذا العمل يكون من غير خلاف والسلام اهـ —

صح من خير الدين

مثله لعامل الجريد —

مثله لعامل الفراشيش —

مثله لعامل ماجر —

2°

الحمد لله -

نسخة من مكاتيب من جناب الوزير الاكبر

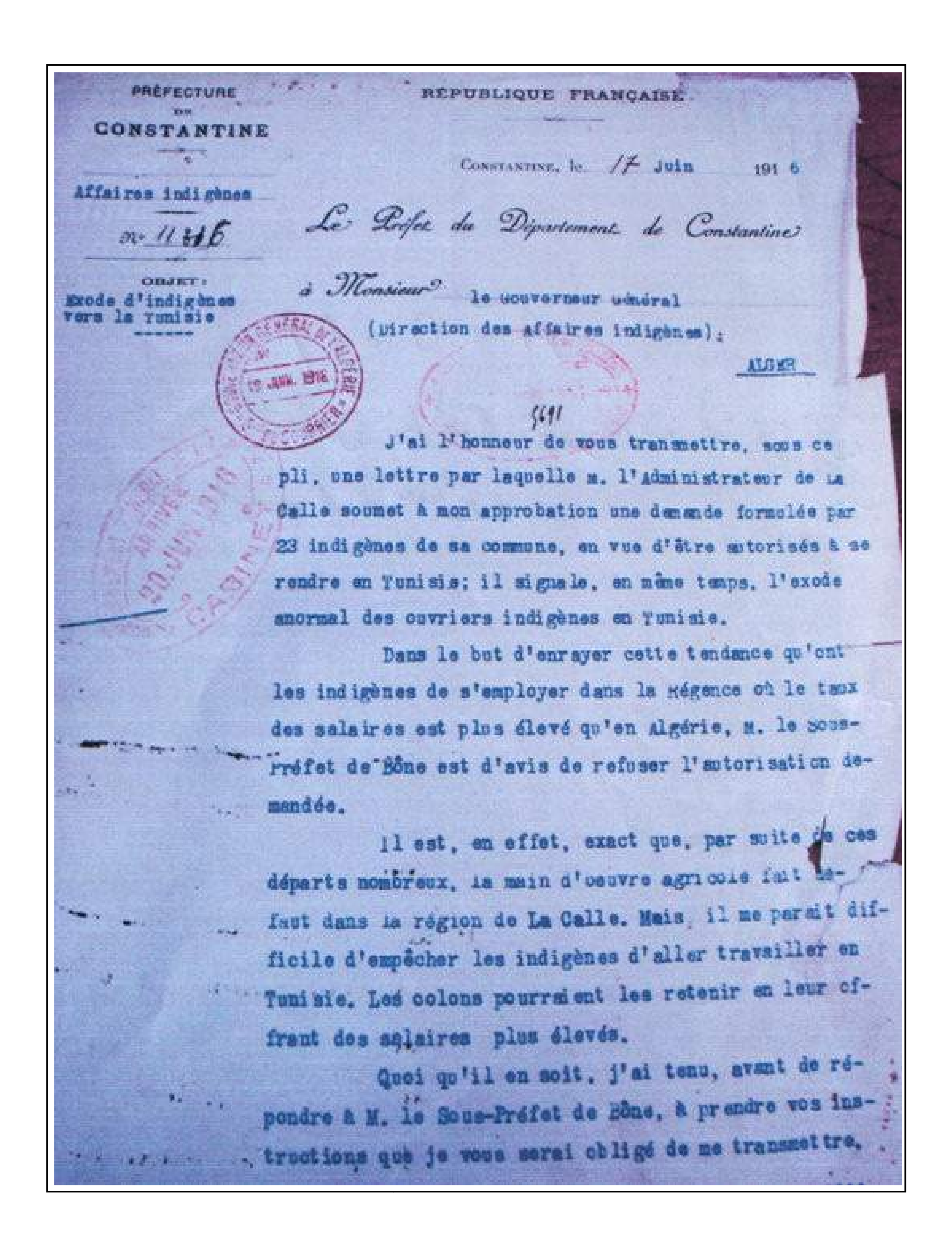
لعمال الاربعة اماكن اعلاه مؤرخة في التاريخ

نص جميعها   وبعد فانه بلغ للحضرة العلية ان اناسا من اهل الجزاير تصدر منهم جنايات ويدخلون خفية للمملكة وحيث كان هؤلاء الجناة لا يصدر منهم الا الهرج والتشويش في الحدود وجلب ما يكون سببا للغبار مع الجار الواجب مراعات جواره وكانت عناية الملك سيدنا دام عزه وعلاه في جلب الراحة لاهل مملكته وقطع اسباب الهرج مستمرة صدر امره المطاع لكم في منع من يروم الدخول من هؤلاء للمملكة بحيث تكون دايما عنايتكم مصروفة لذلك اما من يروم من الجزيريين الدخول للمملكة لقصد التجارة او السكنى ويكون بايديهم سراح من عمالهم فانكم لا تمنعونهم من الدخول كما انكم لا تمنعوا من ذلك من كان من اهل المملكة قاطن بعمل الجزاير ويروم الرجوع لبلاده والمراد انكم تجتهدوا في اتمام ما تضمنه الامر العلي مع سعيكم في اعانة من يروم من اهل المملكة التونسية القاطنين بعمل الجزاير الرجوع لبلادهم والسلام

صح من خير الدين

A.O.M, G.G.A, 25H19.–(1)

الملحق رقم (9): مراسلة مراقبة إدارية لمجموعة من الجزائريين في تونس(1)



PRÉFECTURE
DE
CONSTANTINE

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Affaires indigènes

N° 11416

OBJET :
Exode d'indigènes vers la Tunisie

CONSTANTINE, le 17 Juin 1916

Le Préfet du Département de Constantine

à Monsieur le Gouverneur Général
(Direction des Affaires indigènes)

ALGER

5691

J'ai l'honneur de vous transmettre, sous ce pli, une lettre par laquelle M. l'Administrateur de La Calle soumet à mon approbation une demande formulée par 23 indigènes de sa commune, en vue d'être autorisés à se rendre en Tunisie; il signale, en même temps, l'exode anormal des ouvriers indigènes en Tunisie.

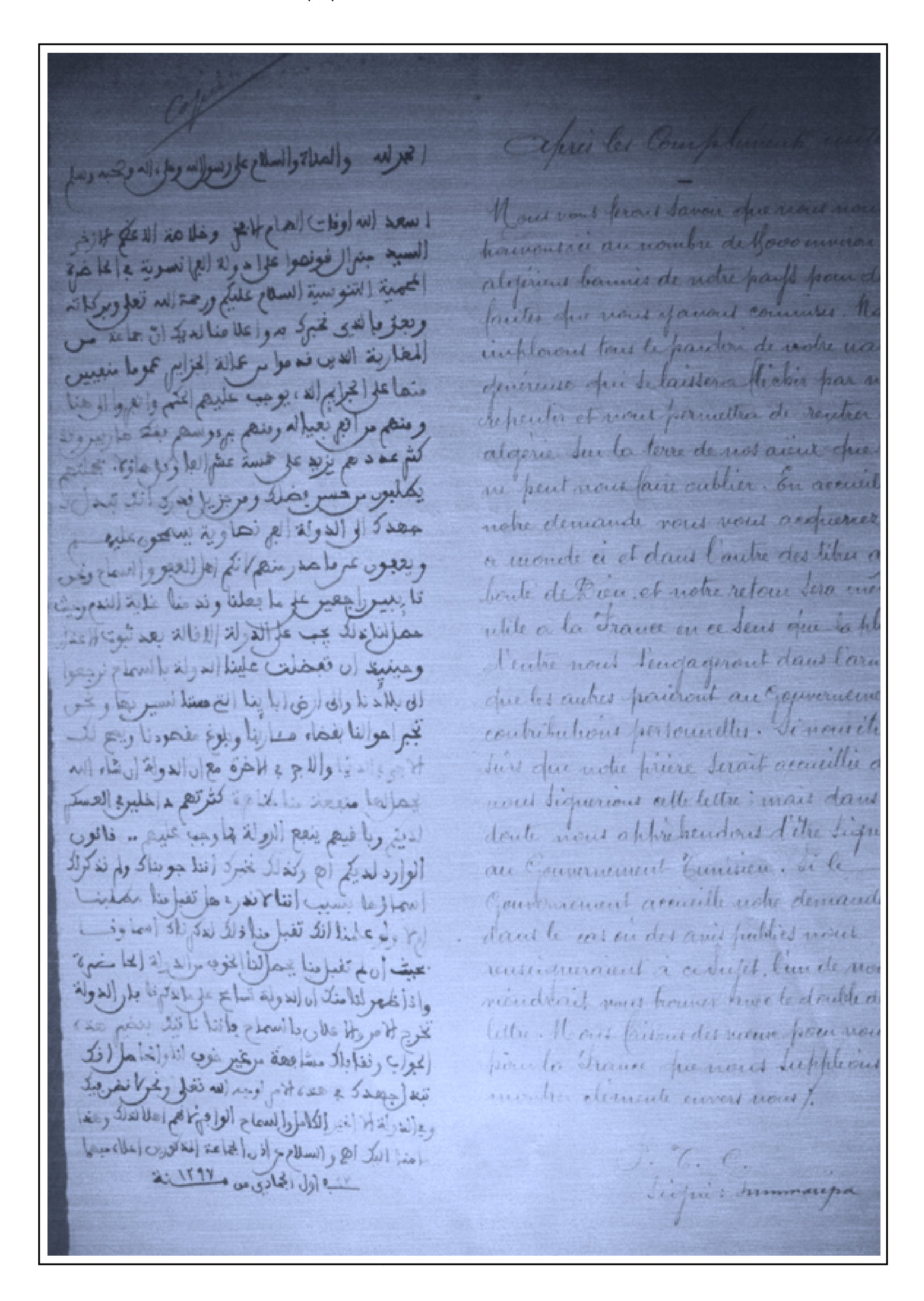
Dans le but d'enrayer cette tendance qu'ont les indigènes de s'employer dans la Régence où le taux des salaires est plus élevé qu'en Algérie, M. le Sous-Préfet de Bône est d'avis de refuser l'autorisation demandée.

Il est, en effet, exact que, par suite de ces départs nombreux, la main d'oeuvre agricole fait défaut dans la région de La Calle. Mais, il me paraît difficile d'empêcher les indigènes d'aller travailler en Tunisie. Les colons pourraient les retenir en leur offrant des salaires plus élevés.

Quoi qu'il en soit, j'ai tenu, avant de répondre à M. le Sous-Préfet de Bône, à prendre vos instructions que je vous serai obligé de me transmettre.

A.O.M, G.G.A, 9h/101(60) . –(1)

الملحق رقم (10): طلب السماح بالعودة لهجرة جماعية تجاوز عددها 15 ألف شخص بتونس متابعون من سلطات الاحتلال بالجزائر(1).



الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم

أسعد الله أوقات الهمام الأنجد وخلاصة الأعلام الأمجد
السيد جنرال قونصو على دولة الفرانسوية بالحاضرة
المحمية التونسية السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته
وبعد فالذي نخبركم به [illegible] أن جماعة من
المغاربة الذين هم من عمالة الجزائر [illegible]
[illegible]

كتب أول الجمادى من سنة ١٢٩٧

Après les Compliments [illegible]

Nous vous ferons savoir que nous nous
trouvons ici au nombre de 15000 environ
algériens bannis de notre pays pour d[…]
fautes que nous y avons commises. N[…]
implorons tous le pardon de votre na[…]
généreuse qui se laissera fléchir par n[…]
repentir et nous permettra de rentrer [en]
algérie sur la terre de nos aïeux que [rien]
ne peut nous faire oublier. En accueil[lant]
notre demande vous vous acquerrez
ce monde ci et dans l'autre des titres a[…]
bonté de Dieu et notre retour sera [très]
utile à la France en ce sens que la pl[…]
d'entre nous s'engageront dans l'arm[ée]
que les autres paieront au Gouvernem[ent]
contributions personnelles. Si nous ét[ions]
sûrs que notre prière serait accueillie [...]
nous signerions cette lettre : mais dans [le]
doute nous appréhendons d'être signa[lés]
au Gouvernement Tunisien. Si le
Gouvernement accueille notre demand[e]
dans le cas où des avis publiés nous
rassureraient à ce sujet, l'un de no[us]
viendrait vous trouver avec le double d[e]
lettre. Nous faisons des vœux pour vo[us]
pour la France que nous supplions [de]
montrer clémente envers nous/.

P. T. C.

Signé : [illegible]

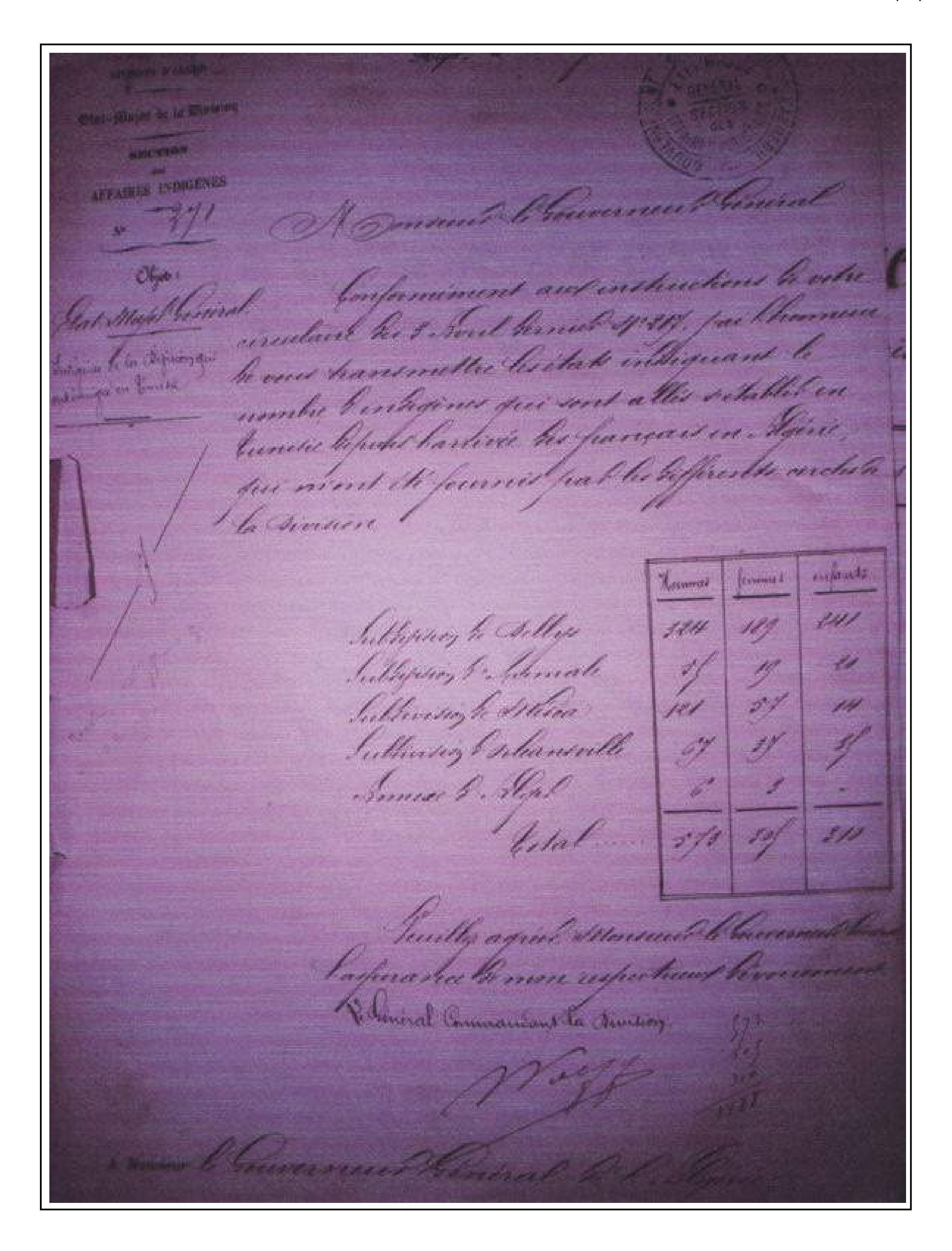
---

(1)- A.O.M, G.G.A, 9h/101(61).

الملحق رقم (11): طلب جماعي بالذهاب إلى تونس لاسترجاع الأملاك والأموال(1).

(1)- A.O.M, G.G.A, 9H99 (59).

الملحق رقم (12): هجرة جماعية من الرجال والنساء والأطفال تضم 1188 شخص في تونس(1).



Division d'Alger
État-Major de la Division
Section des Affaires Indigènes
N° 271

Objet :
État Major Général
Émigration [illegible] indigènes en Tunisie

Monsieur le Gouverneur Général

Conformément aux instructions de votre circulaire du 5 avril dernier n° 287, j'ai l'honneur de vous transmettre l'état indiquant le nombre d'indigènes qui sont allés s'établir en Tunisie depuis l'arrivée des français en Algérie, qui m'ont été fournis par les différents cercles de la Division

	hommes	femmes	enfants
Subdivision de Dellys	384	189	241
Subdivision d'Aumale	27	19	20
Subdivision de Médéa	101	27	14
Subdivision d'Orléansville	57	27	35
Annexe d'Alger	4	3	-
Total	573	305	310

Veuillez agréer Monsieur le Gouverneur Général l'assurance de mon respectueux dévouement

Le Général Commandant la Division

573
305
310
1188

A Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie

A.O.M, G.G.A, 9H 101 (60). –(1)

الملحق رقم (13): قائمة مكونة من رؤساء الخيم هاجرت من ناحية المسيلة استقرت بناحية الكاف بتونس 1882(1)

Subdivision de Sétif

Annexe de M'Sila

Liste des Chefs de tente des Brakhias de M'Sila (Oulad Sidi) qui sont réfugiés à Ouzguan, près le Kef, en Tunisie

Noms des Chefs de tente	Noms des Chefs de tente	Noms des Chefs de tente
Si Ahmed ben Larbi	Makhlouf ben Ahmed	Si El Mamoun ben Ahmed
Seddik ben Larbi	Embarek ben El Hadi	Brahim ben Ahmed
El Houssein ben Bou Bekeur	Si Saadi ben Essaïd	Aissa ben Sliman
Essaïd ben Larbi	Si Mohamed ben Essaïd	Hammou ben Abdallah
Moussa ben Moussa	Si Abdallah ben Essaïd	Si Aissa ben Tahar
Aissa ben Mohamed	Si Aissa ben Essaïd	Mohamed ben Amor
Ahmed ben Ejedjil	Si Messaoud ben Essaïd	Amar ben Taleb
El Remach ben Moussa	Si Lakhdar ben Essaïd	Rahmi ben Abdallah
Saad ben El Hamouiti	Si Sliman ben Essaïd	Ahmed ben Ali
Belgacem ben Ali	Si Lembarek ben Madani	Guerma ben El Bou Ali
Belgacem ben Ahmed	Si Brahim ben Ali	Saad ben Ahmed
Si Aissa ben M'Ahmed	Si Madani ben Mohamed	Lembarek Amor
Si Lakhdar ben El Mekki	Si El Messaoud ben Mohamed	Derradji ben Chabi Tabouna
Si Lakhdar ben Tahar	Ahmed ben Mohamed	Total 63 chefs de tentes
Si Lembarek ben Tahar	Belgacem ben Abdallah	
Lembarek ben Aissa	Si Seddik ben Belgacem	
Si Mohamed ben El Houssin	Si El Hassen ben Belgacem	
Si Sliman ben El Houssin	Si Taieb ben Atman	
El Dhahani ben El Houssin	Si Amar ben Belgacem	
Belgacem ben Mahdi	Si El Mokhtar ben Belgacem	
Mohamed ben Sadek	El Amri ben Belgacem	
Saïd ben Ahmed	Belgacem ben Mohamed	
Mohamed ben Ahmed	Abdeloued ben Mohamed	
Si Mohamed ben Tahar	Si Lakhdar ben Mohamed	
Si ben Henni ben Ahmed	Si Mohamed ben Ahmed	

M'Sila, le 20 Avril 1882

Le Capitaine Ct de l'Annexe

signé : Mégrèse

---

(1)- A.O.M, G.G.A,9 H100.

الملحق رقم (14): وصف لمختلف الأوضاع في الجزائر، أدت إلى دفع الهجرة نحو البلاد التونسية(1).

ثم بلغنا خبر من بسكرة وتقرت وسوف وواد ريغ أنهم من جهة كسبهم وأموالهم في خير وعافية غير أنهم في غاية الضرورة من ظلم الولاة في أحكامهم لشغل الخطايا المترادفة عليهم من غير موجب شرعي ولا سياسي حتى صاروا يجتمعون مع بعضهم ويتشاورون على ترك البلاد والانتقال إلى بر تونس ولما سمعوا بأن دولة تونس تقبل كل من يأتي إليها بالقسم في أخذ ورقة الباسبورط في فسيس وتطرد من يدخل إلى ترابها هاربا من دون تسريح بل تضربه بالبارود إن أراد الدخول متعمدا اتفقوا على أنهم يدخلون إلى بر تونس ولو كان بالبارود يموتون ومن تخلص من الموت يدخل إلى طرابلس ولا يرضى بالإقامة في بلد الظلم والإهانة وهذا الذي بخفهم حتى اتفقوا على ما اتفقوا عليه هو كله من الحاكم المتولي عليهم بن إدريس صار والناس يضربون المثل بقولهم لبعضهم بعض أنت يا فلان في حكم اللجنة الوطاء يعني بن إدريس وأكثر جزعهم ما شاهدوه من تنافس بن إدريس مع المقدم التجاني السيد محمد العيد صاحب تماسين والخطاط فد (؟) مع اشتهار زاويته من قديم الزمن ومع أن هذا المقدم جميع عرب تلك النواحي منصتين لكلامه في غاية التوقير عندهم وأنه لا يدخل في حل ولا عقد من جميع جهة الأمور المخزنية وما ذاك من بن إدريس إلا غيرة وحسد حتى رأى الناس يميلون إليه ويخدمونه ثم وأما خبر [illegible] وأما خبر تونس فإن سي حسين بن القايد أحمد تولى فايدا على الأجنبية أعني أهل الجزائر المهاجرين إلى تونس وصار يحسن إليهم ويأمرهم بالكتابة إلى أعراشهم أعني كل واحد منهم يكاتب عرشه ويخبره بالنعمة التي هم فيها ويرغبوهم في اللحوق بهم لتقوية عصبتهم وكذلك سعيد بن بوداود فإنه يكاتب عمالة قسنطينة

2

أيضا ومكاتب سي حسين بن القايد أحمد فإنها تبلغ بيد مصطفى بوضربة في دار البريد بالجزائر وهو يبلغها لأربابها والأجوبة الراجعة لسي حسين المذكور تبلغ بيد الأغا العلج الفاكي بتونس وهو يعطيها لسي حسين كي لا تكون باسمه ولا تفتشي الأخبار الواقعة في جانب الدولة على مصطفى بوضربة وقد كانت محبة بالغة بين حسين بن القايد أحمد وقدور الطبيب الذي هو طبيب باي تونس الآن مع بوضربة لا يوصف يكفيك أن حسين بن القايد أحمد من عظيم شأنه وإظهاره عند الباي أنه سعى في نيل نشان تونس للحاج بوضربة المذكور كي يبين لأهل الجزائر ما هو عليه من الحرمة عند باي تونس ودليل ذلك أنه لا يجلس إلا على ميلا في الجامع الأعظم بخطبة من مفتي المالكية بالجزائر وهو يعلقه له بنفسه

وأيضا فإن سي حسين بن القايد أحمد صديق داخر وحبيب قديم بل وهو القاضي سي محمد بن الطيب فإنه يكاتبه ويعظمه بلسانه عند الناس بقوله لهم أن سي حسين في قدر عظيم عند دولة تونس ويجعل الخير مع أهل الجزائر

3

بلغنا وان رعية المدينة في خير وهناء مع حكام الدولة غير ان
المرض عندهم هذه السنة كثير في الادمي والدواب والصابة عندهم
غابة حامد بن الله شاكر بن ... ٧ كر في بوغار ووقع ظلم كبير من جانب
قاضي القصر وانه ياخذ الرشوة من الخصما وله يد مع القايد عبد الله بن ...
النجار قايد العلاخة وهذا القاضي مع ذلك لم تكن بيده اجازة
القضاء غير اجازة باش عدل والمتسبب في ولايته يوسف
شاوش وكيل الراي والترجمان وكثير من ولوا مثله باكل الدراهم منه
واما باش عدل القاضي المذكور فانه كان قاضيا وعزل وحرمت
عليه التولية فسموه باش عدل عند من ذكر

بلغنا ان حكم سور الغزلان في هناء وخير غير انه من جانب القاضي
سي العربي بوخانة فانه يظلم الناس ويحكم للخصمين معًا وله يد مع
الترجمان الكبير وشاوش الباي يحيى بن عيسى فكل من تولى وظيف
شرعي او مخزني الا وياخذ منه الرشوة واما الترجمان الصغير
فبايلي فانه تزوج بامراة فاحشة من الجزاير وحملها معه الى السور
فصارت تفعل اكثر مما كانت تفعله بالجزاير وهو ياكل الرشوة لمصروفها
ومصروفه ولم يكفه شي حتى صار يطلب بلسانه الفساد واما عبد الله
وكيل المحابس الذي في عين بسام كل من يبلغ بيده مسجونا
ويحبس لحيته ياخذ منه الدراهم ويترك لحيته ويسقط عنه خدمة
الكوري ويحبس اليه ومن قبل ذلك انه يكسب ما يزيد على الف راس غنم
وماية بقر خلاف الدواب والحرث مع انه كان من شالجي وشهريته مع شهرية
خدمة المحابيس لم تبلغ الى هذا المكسب

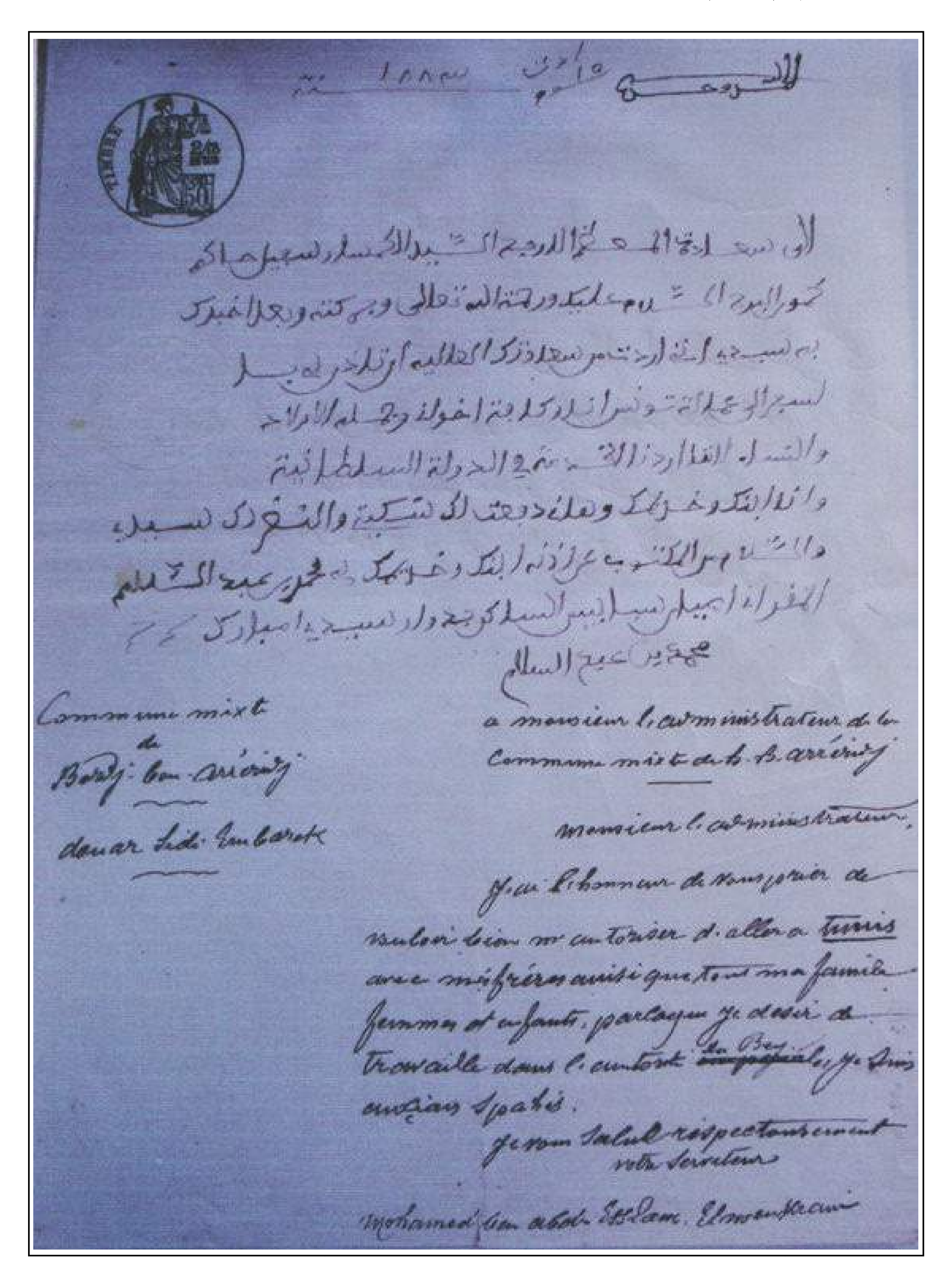
4

بلغنا ان قونصل البروس في تونس له رجال من المانيا يعرفون
اللغة العربية والكتابة يجولون في الاراضي مثل التجار ومعهم
مسلمين من بر الجزاير يدلونهم وعلى الناس الذي يكرهون الدولة
ولم تفعل معهم خيرا فيأخذون منهم الاخبار اينما كانت
ومثل هذا عند القونصل الذي في طنجة وملاقات هؤلاء
التجار في تيارت يستعادون بالاخبار من بعضهم بعض
فطايفة تبلغ خبر المشرق الى المغرب وطايفة من المشرق
الى المغرب وبان احد من الناس يعرفهم لتنكرهم والتماسهم بحرفة
التجارة وكلامهم لهؤلاء الناس يقولون [illegible] اذا جا [illegible] معكم [illegible]
[illegible] وانما [illegible] من جهة المشرق والمغرب

اما قنصل الـ[illegible] في طنجة لما غاب وورد حبيبه [illegible]
كان قايد طنجة عزل وتولى اخر مكانه فجعل زيارة لجميع
القونصو غير خليفة قونصل الفرنسيس لم يقف عنده لطنا منه انه
لا زيارة له حتى ياتي القونصل من غيبته فاكر خليفة القونصل استغاظ
وقال كيف بالقايد يتكبر علي فلما سمع القايد بذلك قدم اليه
واستغفر له وانصلحت ذات البين ثم شرع هذا الخليفة في الوصاية
على اليهود وقال للقايد لابد ان تستوصي بهم خيرا وتفقدهم لانهم
عباد مثلنا فتعجب القايد من ذلك وقال هذا ما سمعته حتى
من فناطل الدول ابدا [illegible] يا عجب [illegible] يكبروا اليهود في بر المغرب كما علوا
في الجزاير وغيرها وهذا الذي يريد [illegible] ويحط قدرها بين الاجناس ولما خرج القايد
من عنده حكى للاحباب ودايرته ما خاطبه
به خليفة القونصل

A.O.M, G.G.A, 25H 28. −(1)

الملحق رقم (15/أ): طلب سفر إلى تونس للإخوة والنساء والأطفال(1).



محمد بن عبد السلام

Commune mixte de Bordj-bou-arréridj

douar Sidi Embarek

a monsieur l'administrateur de la Commune mixte de B. B. arréridj

monsieur l'administrateur,

J'ai l'honneur de vous prier de vouloir bien m'autoriser d'aller a tunis avec mes frères ainsi que tout ma famille femmes et enfants, parceque je desir de travaille dans l'endroit du Bey, je suis ancien Spahis.

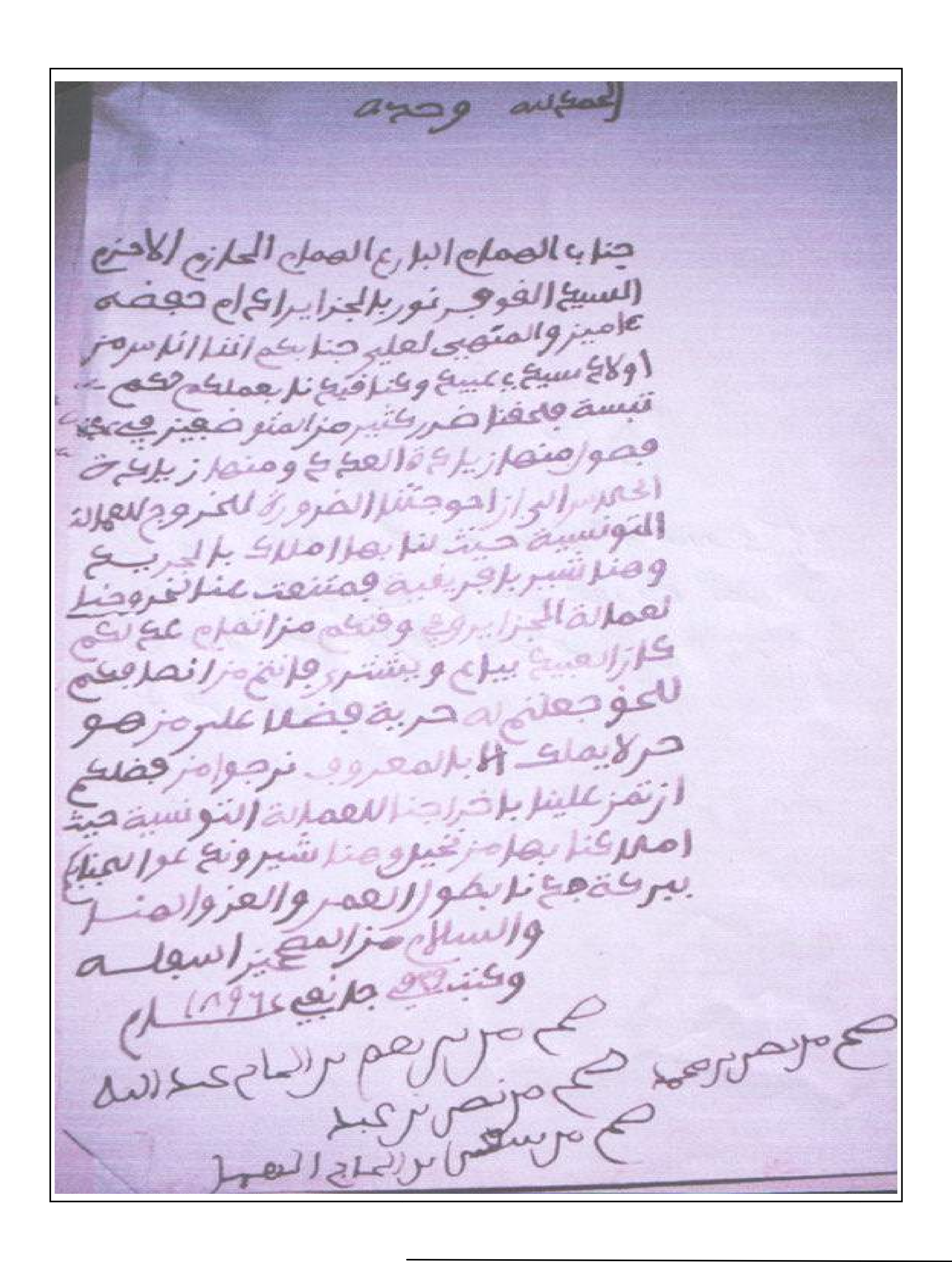
je vous salut respectueusement
votre serviteur

Mohamed ben abd Esslam. Elmoukrani

---

(1)- A.O.M, G.G.A, 9H99 (59).

الملحق رقم (15/ب): طلب الذهاب إلى تونس من أولاد سيدي عبيد لاسترجاع أملاكهم(1).



الحمد لله وحده

جناب الهمام البارع الهمام الحازم الأفخم
السيد القوفرنور بالجزاير أدام حفظه
آمين والمقصود لعلي جنابكم أننا أناس من
أولاد سيدي عبيد وعنا فيد نا بعملكم حكم
تبسة فحصل ضرر كثير من المتوضعين في [illegible]
فصول منها زيادة العدد ومنها زيادة
الخمس الى ان احوجتنا الضرورة للخروج للعمالة
التونسية حيث لنا بها املاك بالجريد
وهناشير بافريقية فمنعت عنا الخروج
لعمالة الجزايرية وفيكم من الحكام عدالتكم
كان العبيد يباع ويشترى فانتم من انصافكم
للعبو جعلتم له حرية فضلا على من هو
حر لا يملك الا بالمعروف نرجو من فضلكم
ان تمن علينا باخراجنا للعمالة التونسية حيث
املاكنا بها من نخيل وهناشير وندعو لجنابكم
ببركة هذا نا بطول العمر والعز والهنا
والسلام من المعبر اسفله
وكتب في جانفي عام ١٨٩٦

---
(1)- A.O.M, G.G.A, 9H101 (60^2)

الملحق رقم (15/ج): مجموعة من الأهالي تطلب رخصة الذهاب والاستقرار تضم 7 عائلات(1).

Etat nominatif des indigènes qui demandent l'autorisation d'aller se fixer en Tunisie.

1° Mohamed ben Abd-Esselam el Mokrani, [illegible] Spahis, 48 ans, exempt de séquestre, Zina bent Mohamed ben Bouzid, 36 ans, sa femme, [illegible] bent Abdallah ben Dchich, [illegible] ans, sa 2e femme.

Lakhdar ben Mohamed 12 ans } ses fils
Abdallah ben Mohamed 8 ans }
Chalabia bent Mohamed 10 ans } ses filles
Zohra bent Mohamed 5 ans }

2° Abd-Esselam ben Mohamed, 20 ans (son fils)
Fatma bent Mohamed, 18 ans, sa femme

3° Ali ben Abdesselam, 44 ans, frère de Mohamed et séquestré nominativement.

Naidja bent Seghir, 38 ans } ses femmes
Zohra bent Chalabi, 25 ans }
[illegible] bent Mohamed, 14 ans }
Mohamed ben Ali, 14 ans } ses enfants
Seghir ben Ali, 8 ans }
Dahman ben Ali, 3 ans }
[illegible] bent Ali 10 mois }
Ahmed ben El Bey 14 ans, son neveu

4° Abdallah b. Seghir ben Lakhdar, 18 ans (fils de Naidja)

5° Elhadj Dahman ben Mohamed b. Bouzid, 65 ans séquestré nominativement

Khedidja bent [illegible], 30 ans, sa femme
Messaoud ben Elhadj Dahman, 10 ans, son fils
Embarka bent Mohamed ben Bouzid, 44 ans, sa sœur
Seghir ben Lakhdar ben Abdesselam, 14 ans } ses neveux
Abdallah ben Ahmed ben Abdesselam, 5 ans }

6° Elhadj ben Mohamed ben Bouzid, 45 ans, séquestré nominativement

7° Tounsi ben Ouahbi, 38 ans, ex serviteur des Ouled Guendouz; a un frère à Tunis depuis 1866.

Embarka bent Mohidja, 60 ans, sa mère
Hafsa bent Chalabi, 25 ans } ses femmes
Fatma bent ben Driss, 16 ans }
Ahmed ben Tounsi, 6 ans, son fils
Zakhria bent Tounsi, 2 ans, sa fille.

---

(1)- A.O.M, G.G.A, 9H 100.

الملحق رقم (16/أ): أهالي انتقلوا بثروتهم الحيوانية إلى تراب بوغانم بنواحي الكاف(1).

Département de Constantine.

Arrondissement de Guelma.

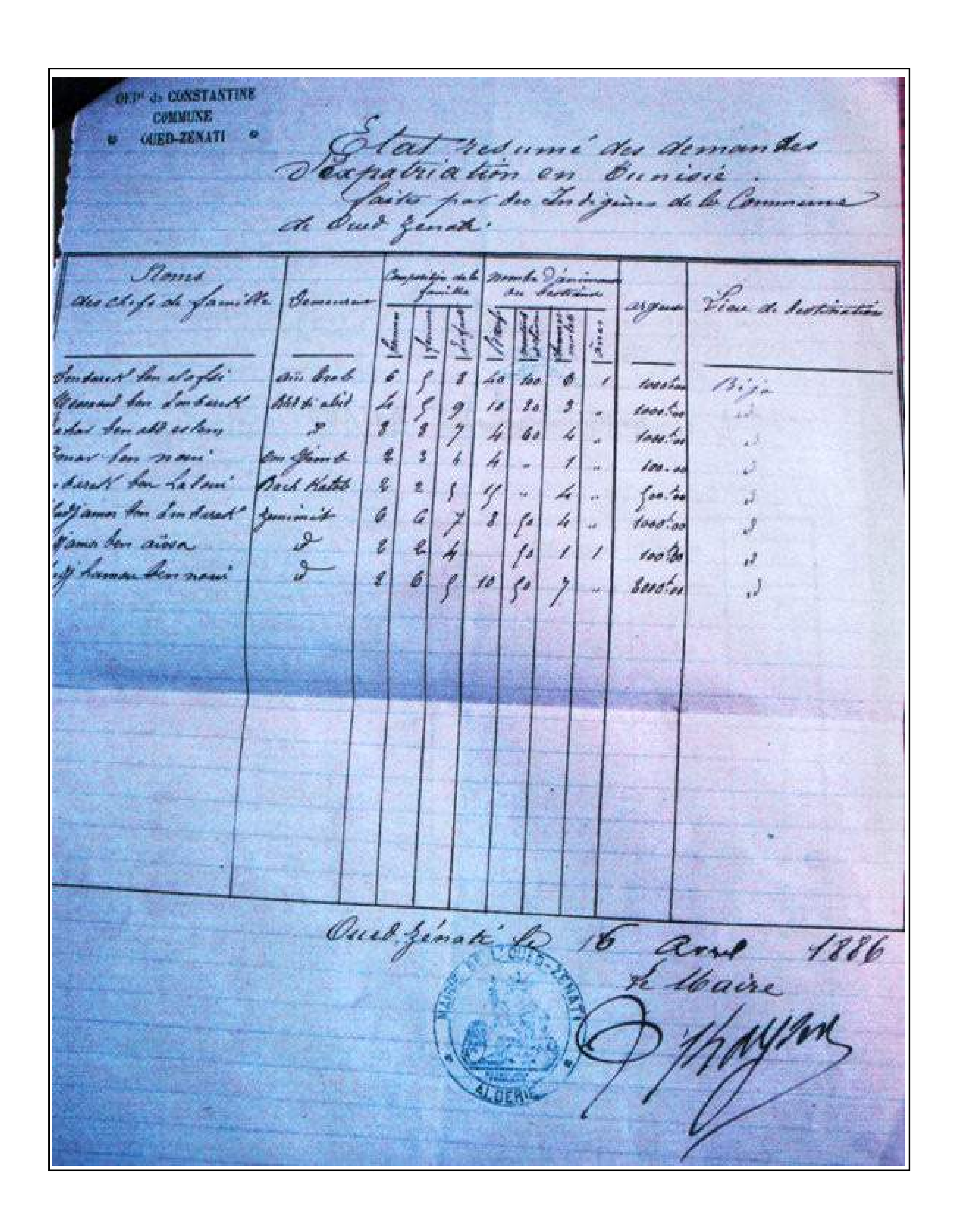
Commune mixte de la Séfia.

Etat des indigènes qui sont en estivage dans la Tribu des Bou Ghanem.
(Territoire du Kef).

Noms	Bœufs vaches	Moutons	Chèvres	Chevaux mulets
Ahmed b Hamana & Mohamed b Hadj.	19	75	15	3
Abdelkader ben Ali.	21	55	20	3
Djaballah b Lakhdar & Issa b Amar	"	110	5	2
Tahar b M'hamed	12	40	15	2
El Abed b Hamana	14	35	17	3
Hadj Belkacem b Amar & Mohamed	15	130	10	2
Ahmed b Belkacem & Abdallah	10	60	28	2
Touni b Belkacem & Abdallah.	3	80	30	3
Hadj b Saad	18	60	10	3
Ammara b Cherif et Ahmed b Salah.	25	66	.	3
Tahaini b Mohamed	14	70	.	3
Ahmed b Ahmed et Taleb.	16	120	"	2
Touni b Mohamed et Djaballah	17	64	10	3
Mohamed b Ali et Mohamed b Amar.	24	43	3	2
Keibloutí b Taieb	12	40	.	2
Ali b Tahar et Hadj Issa b Ali	58	170	.	5
Salah b Kacem.	14	55	5	2
Amar b Mohamed et Ali b Brahim	5	130	10	2
A Reporter.	300	1453	181	45

A.O.M, G.G.A, 9H 100. -(1)

الملحق رقم (16/ب): مجموعة من أهالي أولاد زناتي انتقلوا بأهاليهم وثروتهم الحيوانية إلى ناحية باجة(1).



Dép^t de CONSTANTINE
COMMUNE
OUED-ZENATI

État résumé des demandes d'expatriation en Tunisie faites par des Indigènes de la Commune de Oued Zenati.

Noms des chefs de famille	Demeure	Composition de la famille			Nombre d'animaux de bestiaux				Argent	Lieu de destination
		Hommes	Femmes	Enfants	Bœufs	[illegible]	[illegible]	Ânes		
Embarek ben el Safi	Aïn Brak	6	5	8	40	100	6	1	1000.00	Béja
Messaoud ben Embarek	Abd el Abid	4	5	9	10	20	3	"	1000.00	id
[illegible]adar ben Abd er Rahman	d°	8	8	7	4	60	4	"	1000.00	id
Amar ben Naoui	Ben Ghimb	2	3	4	4	-	1	"	100.00	id
[illegible]barek ben Laloui	Bach Kateb	2	2	5	4	"	4	"	500.00	id
Hadj Amar ben Embarek	Yeminite	6	6	7	8	50	4	"	1000.00	id
Hamou ben Aïssa	d°	2	2	4		50	1	1	100.00	id
Hadj Hamou ben Naoui	d°	2	6	5	10	50	7	"	2000.00	id

Oued Zénati le 16 Avril 1886
Le Maire
[signature]

MAIRIE DE L'OUED-ZENATI
ALGÉRIE

(1) – A.O.M, G.G.A, 9H 100.

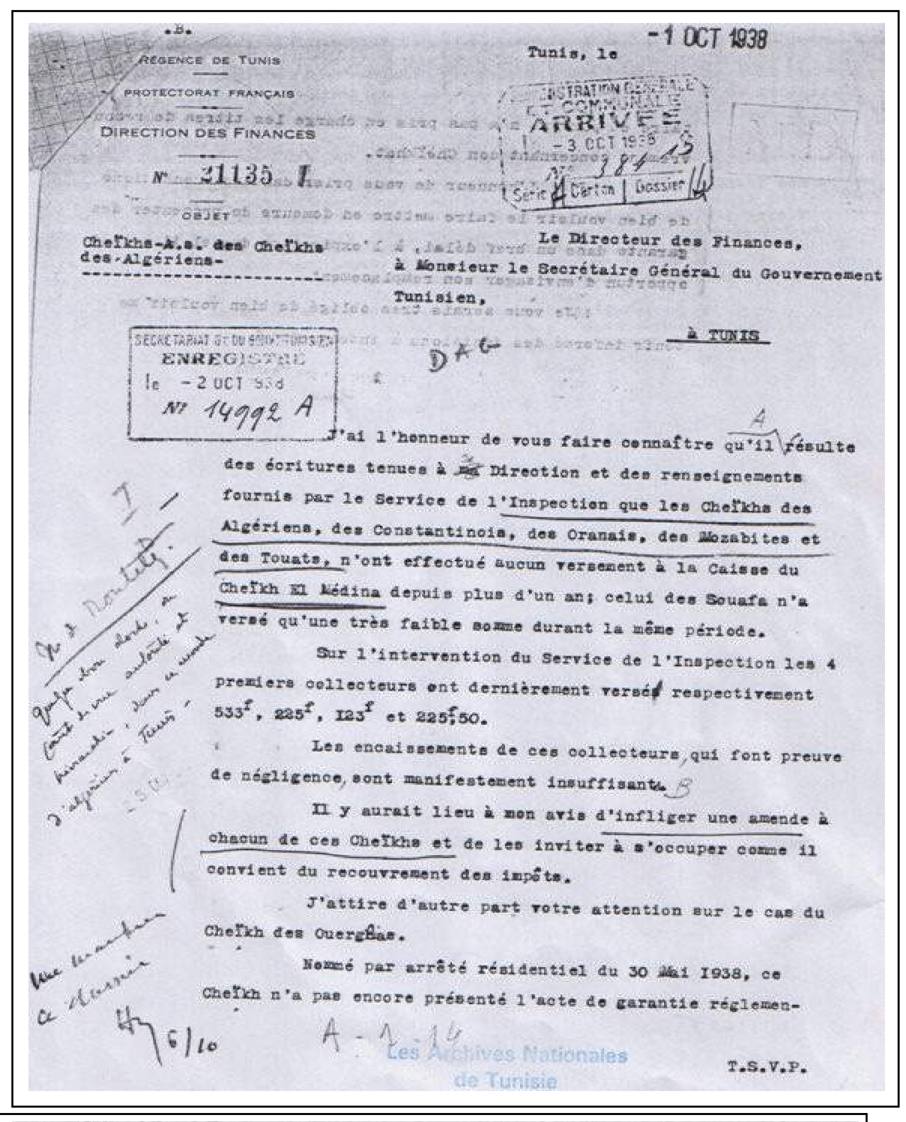
الملحق رقم (17): عرض حال حول مخلفات مستحقات المدينة(1)

الحمد لله جريدة بيان بنتيجة مداخيل خلاصة المرتب على بر الصبر المتنفر الماضي

مشيخات	الجملة	أداء الصالحة البحوثية	أداء الضريبة	ملاحظات
المدينة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
باب سويقة الغربية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
الشرقية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
باب منارة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
بير بلحسن	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
الجزائريين	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
القسنطينية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
الوهرانية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
الورقلية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
المزابية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
توات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
السوافة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
اليهود	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	

(1)-A.N.T, S.A, C.01,D 14/2, section d'état, cheikh el madina, cheikhs des Algériens à Tunis (organisation).

الملحق رقم (18/أ): مراسلة حول مهام شيخ الجزائريين في دفع المستحقات المالية(1)



RÉGENCE DE TUNIS
PROTECTORAT FRANÇAIS
DIRECTION DES FINANCES

N° 21135 I

OBJET

Cheïkhs-A.S. des Cheïkhs des Algériens-

Tunis, le -1 OCT 1938

Le Directeur des Finances,
à Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien,
à TUNIS

J'ai l'honneur de vous faire connaître qu'il résulte des écritures tenues à ma Direction et des renseignements fournis par le Service de l'Inspection que les Cheïkhs des Algériens, des Constantinois, des Oranais, des Mozabites et des Touats, n'ont effectué aucun versement à la Caisse du Cheïkh El Médina depuis plus d'un an; celui des Souafa n'a versé qu'une très faible somme durant la même période.

Sur l'intervention du Service de l'Inspection les 4 premiers collecteurs ont dernièrement versé respectivement 533f, 225f, 123f et 225f50.

Les encaissements de ces collecteurs, qui font preuve de négligence, sont manifestement insuffisants.

Il y aurait lieu à mon avis d'infliger une amende à chacun de ces Cheïkhs et de les inviter à s'occuper comme il convient du recouvrement des impôts.

J'attire d'autre part votre attention sur le cas du Cheïkh des Ouerghas.

Nommé par arrêté résidentiel du 30 Mai 1938, ce Cheïkh n'a pas encore présenté l'acte de garantie réglemen-

T.S.V.P.

taire et partant n'a pas pris en charge les titres de recouvrement concernant son Cheïkhat.

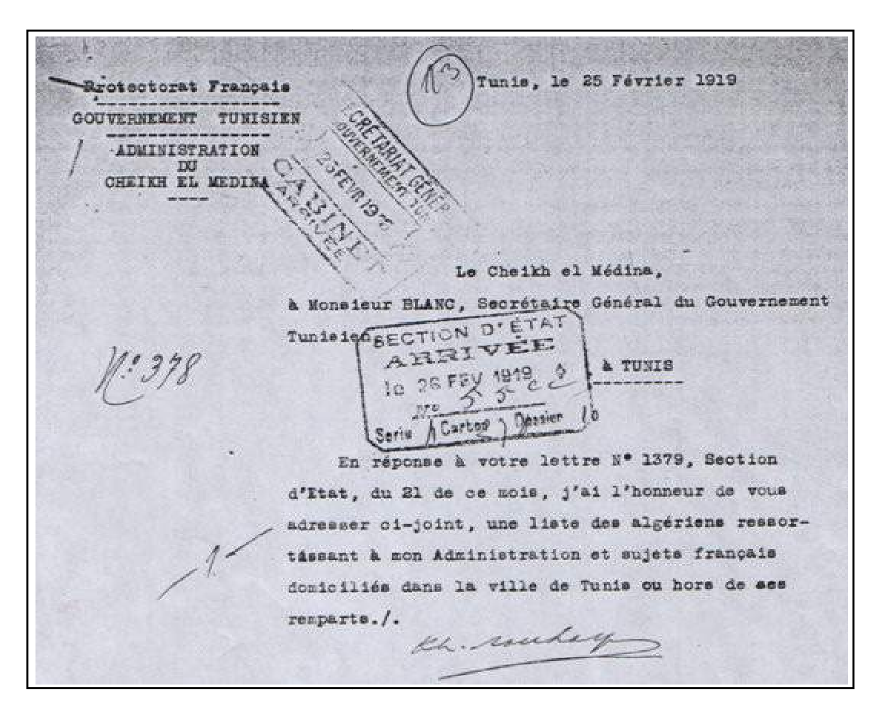
J'ai l'honneur de vous prier dans ces conditions de bien vouloir le faire mettre en demeure de présenter des garants dans un bref délai, à l'expiration duquel il serait opportun d'envisager son remplacement.

Je vous serais très obligé de bien vouloir me tenir informé des décisions à intervenir./.

Le Directeur des Finances

(1)-A.N.T, S.A, C.01,D 14/2, OP, Cit.

الملحق رقم (18/ب): مراسلة خاصة لتثبيت شيوخ المدينة الجزائريين(1).


Protectorat Français
GOUVERNEMENT TUNISIEN
ADMINISTRATION DU CHEIKH EL MEDINA

Tunis, le 25 Février 1919

SECRÉTARIAT GÉNÉRAL GOUVERNEMENT TUNISIEN 25 FEVR 1919 CABINET ARRIVÉE

Le Cheikh el Médina,

à Monsieur BLANC, Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien

à TUNIS

SECTION D'ÉTAT ARRIVÉE le 26 FEV 1919 N° 55 Serie Carton Dossier 10

N° 378

En réponse à votre lettre N° 1379, Section d'Etat, du 21 de ce mois, j'ai l'honneur de vous adresser ci-joint, une liste des algériens ressortissant à mon Administration et sujets français domiciliés dans la ville de Tunis ou hors de ses remparts./.

Kh. [signature]

CONTRÔLE CIVIL
Consulat de France
TUNIS

ETAT DES CHEIKHS DES ALGERIENS

Noms	Ressortissants	Date de naissance	Date de l'entrée en fonctions. (Date de la lettre d'investiture)	Domicile
"BOUMKOUA" Ferhat ben Hocusaine ben Hadj Ahmed	Algérois	1887	10 Novembre 1908	rue du Postier n° 8
Mohamed Salah ben Ahmed Zarrouk ben Abdelkader	Constantinois	1880	9 octobre 1907	rue Sidi Kadday el Haouadj, impasse el Batli, 7
Ahmed ben el Hadj Kaddour ben Djenat	Oranais	1869	Novembre 1910	rue de l'hiver, impasse Sidi Abdelmalek n° 5
Djelloul ben Hadj Mohamed ben Hamdan	Ouarglis	1877	1er Février 1913	rue des Plantations, impasse Aoudai n° 4
Ali ben Soultan ben Belkacem	Soufis	1856	1er Juillet 1891	rue El Hadj-amine n° 27
Ahmed ben Mohamed Salah	Touatis	1869	en 1904	rue el Mahdi n° 2
Hadj Ali ben Amor Lakir	Mozabites	1852	15 Mars 1912	Boulevard Bab-Benat n° 45

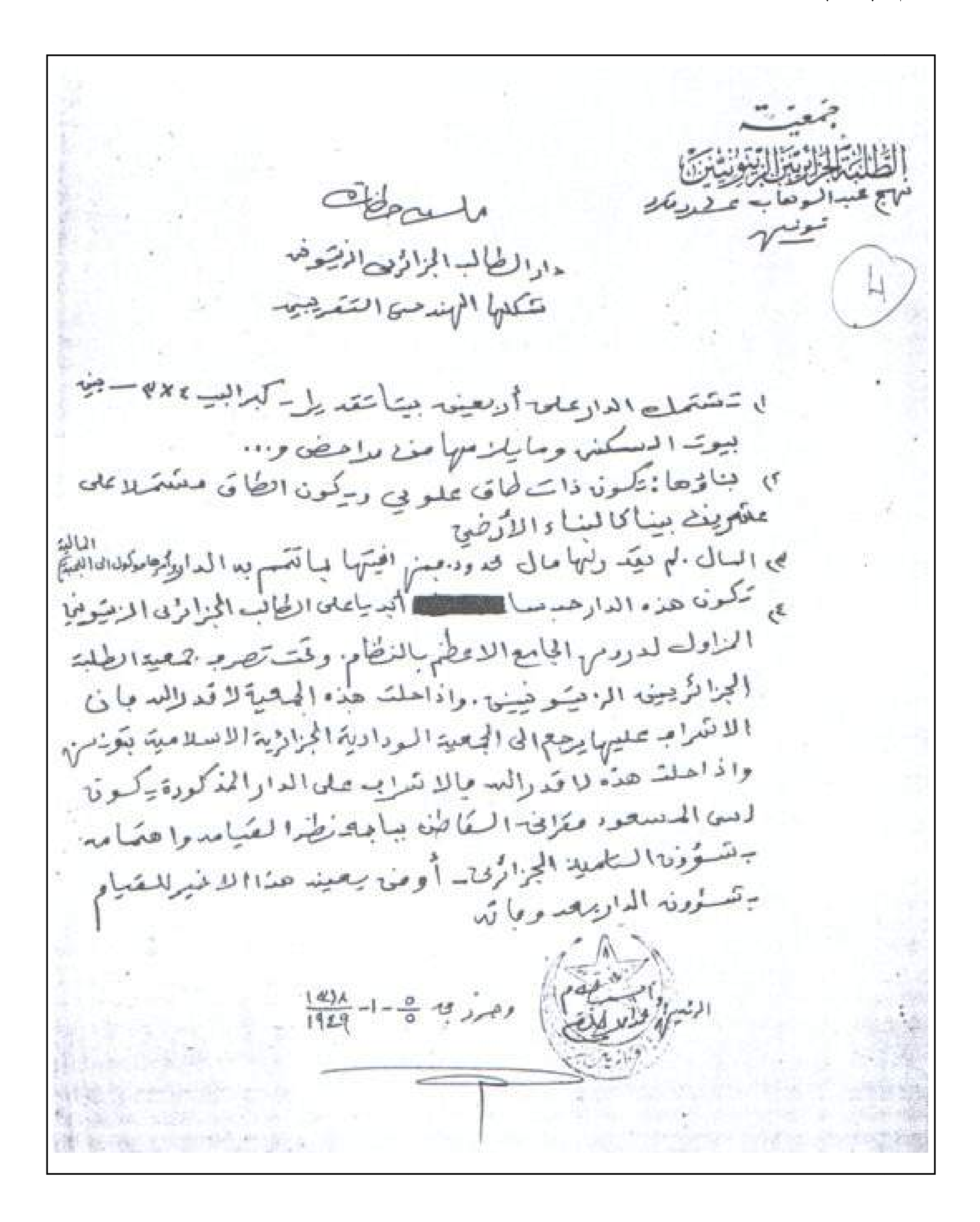
Les Archives Nationales Tunisie

Le Contrôleur Civil
... de Vice-Consul de France
[signature]

---

(1)-A.N.T, S.A, C.01,D 14/2, OP, Cit.

الملحق رقم (19): وصف هيكل جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين(1).



جمعية
الطلبة الجزائريين الزيتونيين
نهج عبد الوهاب عدد [illegible]
تونس

[illegible]

دار الطالب الجزائري الزيتوني
شكلها الهندسي التقريبي

1) تشتمل الدار على أربعين بيتا تقريبا - كل بيت 4×3 - [illegible]
بيوت السكنى وما يلزمها من مراحيض و...

2) بناؤها: تكون ذات طابق علوي ويكون الطابق مشتملا على عشرين بيتا كالبناء الأرضي

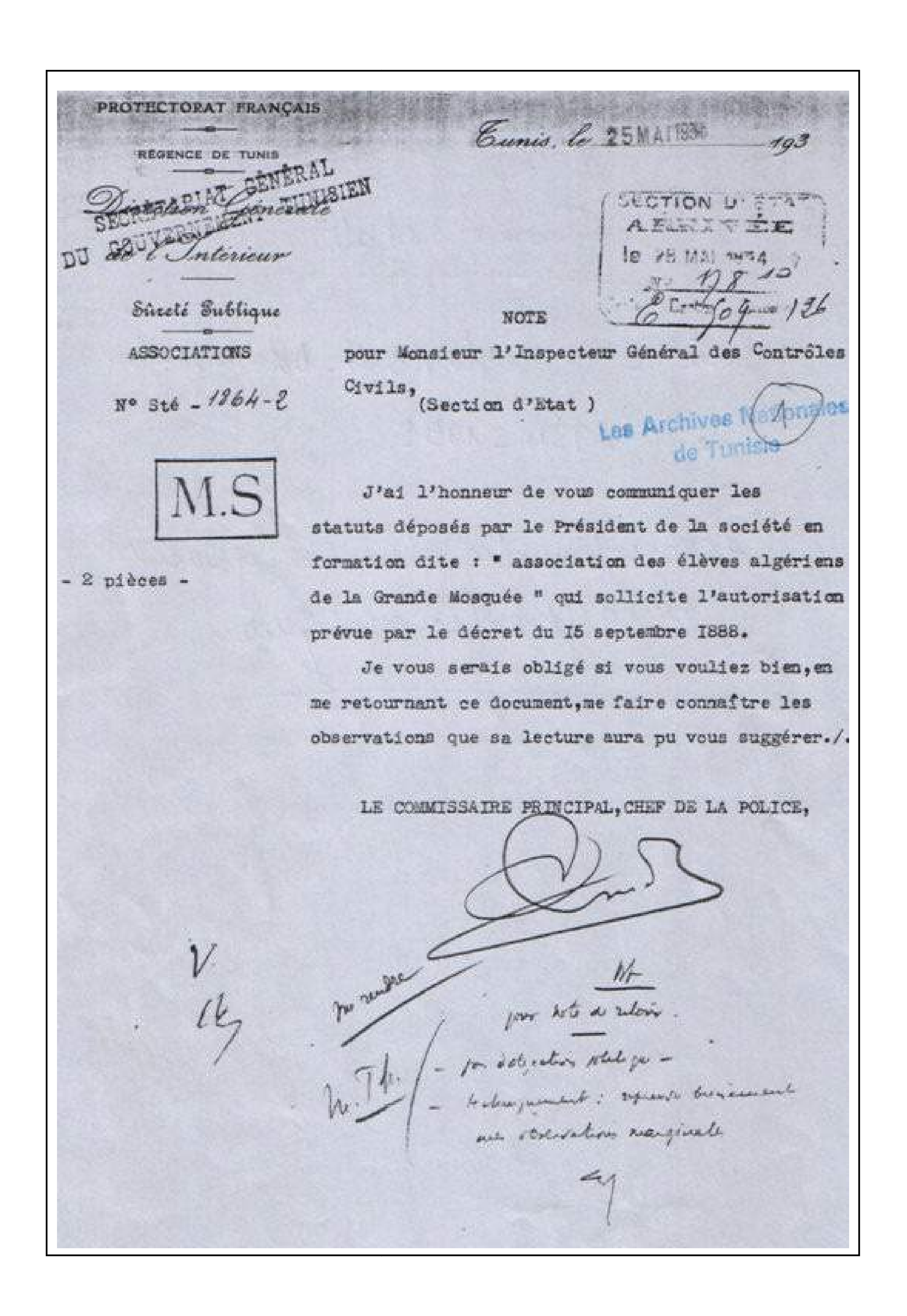
3) المال: لم يكن لنا مال [illegible] ما تتم به الدار [illegible]

4) تكون هذه الدار حبسا [redacted] أبديا على الطالب الجزائري الزيتوني المزاول لدروس الجامع الأعظم بالنظام. وتحت تصرف جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين. وإذا انحلت هذه الجمعية لا قدر الله فإن الإشراف عليها يرجع إلى الجمعية الودادية الجزائرية الإسلامية بتونس وإذا انحلت هذه لا قدر الله فالإشراف على الدار المذكورة يكون لدى المسعود [illegible] نظرا لقيامه واهتمامه بشؤون التلامذة الجزائريين. أو من يعينه هذا الأخير للقيام بشؤون الدار بعد وفاته

الرئيس [illegible]
وحرر في 5-1-1348 / 1929

(1)-A.N.T, S.E, C.509,D 126, section d'état, (association des élèves algériens de la grande mosquée)

الملحق رقم (20/أ): إنشاء جمعية الطلبة الجزائريين في تونس(1).



PROTECTORAT FRANÇAIS

RÉGENCE DE TUNIS

SECRÉTARIAT GÉNÉRAL DU GOUVERNEMENT TUNISIEN

Direction Générale de l'Intérieur

Sûreté Publique

ASSOCIATIONS

N° Sté - 1864-2

M.S

- 2 pièces -

Tunis, le 25 MAI 1934

SECTION D'ETAT ARRIVÉE le 28 MAI 1934 N° 178

NOTE

pour Monsieur l'Inspecteur Général des Contrôles Civils, (Section d'Etat)

Les Archives Nationales de Tunisie

J'ai l'honneur de vous communiquer les statuts déposés par le Président de la société en formation dite : " association des élèves algériens de la Grande Mosquée " qui sollicite l'autorisation prévue par le décret du I5 septembre I888.

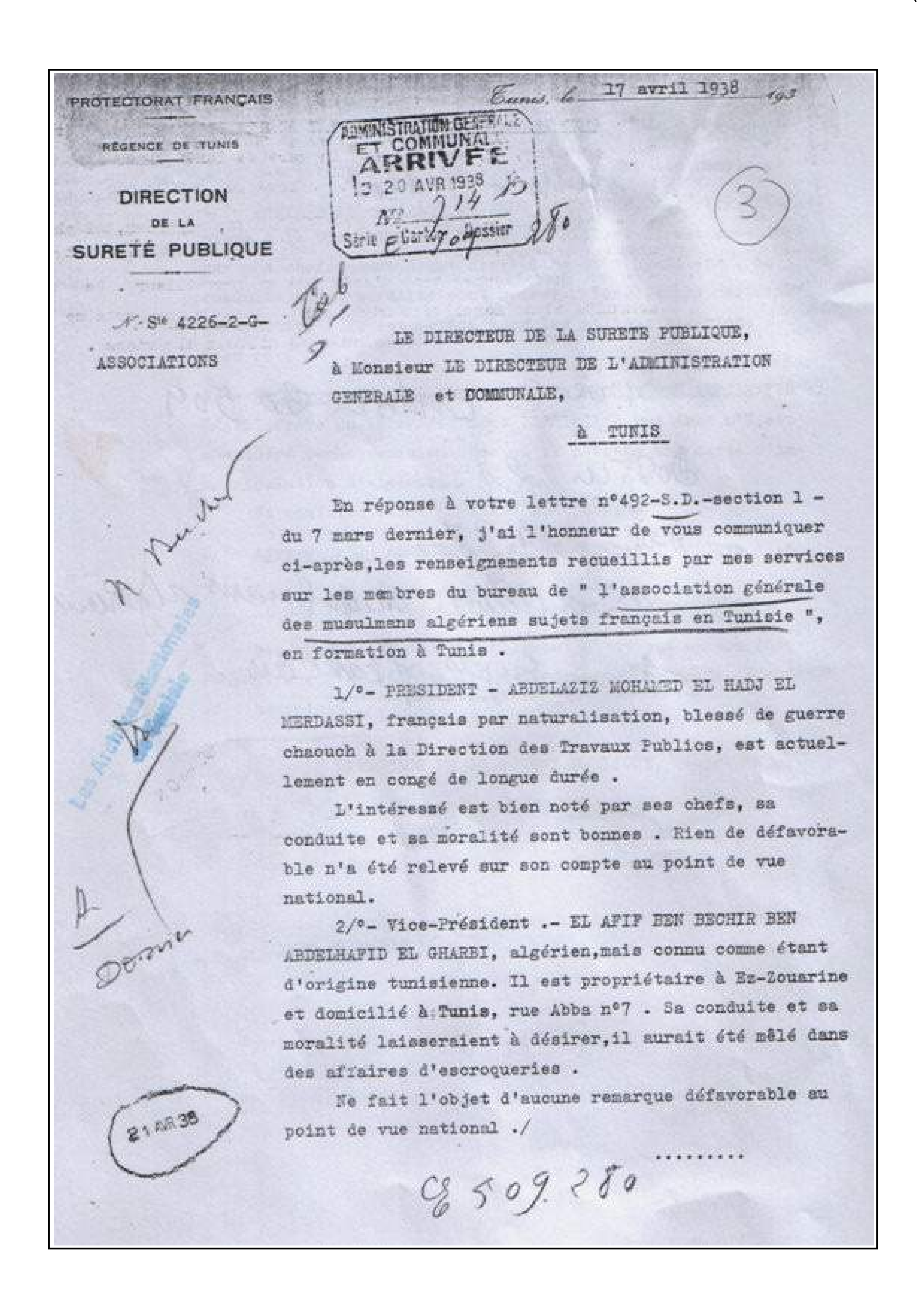
Je vous serais obligé si vous vouliez bien, en me retournant ce document, me faire connaître les observations que sa lecture aura pu vous suggérer./.

LE COMMISSAIRE PRINCIPAL, CHEF DE LA POLICE,

---

(1)-A.N.T, S.E, C.509,D 126, , OP. Cit.

الملحق رقم (20/ب): تكوين جمعية المسلمين الجزائريين في تونس وتشكيل هيئتها(1).



PROTECTORAT FRANÇAIS

RÉGENCE DE TUNIS

DIRECTION DE LA SURETÉ PUBLIQUE

N° Sté 4226-2-G-

ASSOCIATIONS

Tunis, le 17 avril 1938

LE DIRECTEUR DE LA SURETE PUBLIQUE,

à Monsieur LE DIRECTEUR DE L'ADMINISTRATION GENERALE et COMMUNALE,

à TUNIS

En réponse à votre lettre n°492-S.D.-section 1 - du 7 mars dernier, j'ai l'honneur de vous communiquer ci-après, les renseignements recueillis par mes services sur les membres du bureau de " l'association générale des musulmans algériens sujets français en Tunisie ", en formation à Tunis .

1/°- PRESIDENT - ABDELAZIZ MOHAMED EL HADJ EL MERDASSI, français par naturalisation, blessé de guerre chaouch à la Direction des Travaux Publics, est actuellement en congé de longue durée .

L'intéressé est bien noté par ses chefs, sa conduite et sa moralité sont bonnes . Rien de défavorable n'a été relevé sur son compte au point de vue national.

2/°- Vice-Président .- EL AFIF BEN BECHIR BEN ABDELHAFID EL GHARBI, algérien, mais connu comme étant d'origine tunisienne. Il est propriétaire à Ez-Zouarine et domicilié à Tunis, rue Abba n°7 . Sa conduite et sa moralité laisseraient à désirer, il aurait été mêlé dans des affaires d'escroqueries .

Ne fait l'objet d'aucune remarque défavorable au point de vue national ./

....

3/°- Secrétaire Général.-DJENGUHAT BRAHIM [illegible]
âgé de 40 ans, facteur mixte à la gare de Tu[illegible]

Rien de défavorable n'a été relevé sur son compte .

4/°- Secrétaire -adjoint .- AMOR HAMDOUCHE, algérien, téléphoniste à la Direction des Travaux Publics . Il est considéré par ses chefs comme étant discipliné et travailleur . Sa conduite et sa moralité sont bonnes . Possède une certaine instruction . Il est estimé dans les milieux algériens . Bien noté .

5/°- Trésorier Général .- TAIEB BEN BECHIR BEN ABDELHAFID el GHARBI, frère du Vice-Président, domicilié rue Abba n°7, est considéré comme tunisien bien qu'il possède une carte d'immatriculation d'algérien .

Sa conduite et sa moralité sont bonnes .

6/°- Assesseur .- ABDEMEZIANE SADOK, algérien, employé à la C.F.T.

Il n'a fait l'objet d'aucune remarque défavorable .

Les promoteurs de ce groupement n'ont pas encore fait connaître quels intérêts ils avaient l'intention de défendre en s'associant ./.

LE DIRECTEUR DE LA SURETE PUBLIQUE,



(1)-A.N.T, S.E, C.509,D 28 , OP. Cit.

الملحق رقم (21): مراسلة تتعلق بنشاط جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين في الحياة السياسية والاجتماعية بتونس.

SECRET

Alger, le 19 décembre 1937. F 874

Source : S.E.A.T

Renseignement[1]

Association des étudiants algériens de la zitouna .

Fidèle aux directives du Cheikh ben badis, les étudiant algériens de la grande mosquée de Tunis partisans de l'unité nationale Nord-africain sympathisant avec les deux tendances du destour et participant activement à la vie politique et social tunisienne.

A l'occasion du 6ème anniversaire de sa fondation, l'association des étudiants algériens zitouniens vient de publier à l'imprimerie de la jeunesse, boulevard bab menara, une brochure contenant des coraniens et articles se reportant à l'islam[2].

Cette publication à été largement diffusé en Algérie et en tunisie, son caractère religieux n'exclut pas une tendance politique nettement nationaliste et panislamique, puisque dans un de ses chapitres, Cheikh ben badis écrit :vous savez mes enfants, que l'Afrique du nord, la Lybie, la Tunisie, l'Algérie, et le Maroc est une même partie et a des aspiration commune.

---

(1)- I.S.H.M.N, ANOM, Bob, A46, C25, H32, Dossier 11, F 874.

(2)- Note du C.I.E, il s'agit du livre intitulé premier fruit dont le journal el bassaier, (n° du 3 DEC 1937) a recommandé la lecture dans un article intitulé manifestation de l'intelligence arabe(C.F) l'analyse de ce journal

(ESP) destinataire : DAI

A.D.C.T.S C.I.E

الملحق رقم (22): النشاط النقابي للطلبة الجزائريين بتونس(1).

الاضراب عن التعلم

في جامع الزيتونة بتونس

الارادة — تونس

لقد دلت الحكومة بسكوتها الطويل عن الاهتمام بمشكلة الاضراب الزيتوني وعن صرف العناية اللازمة للبحث عن اوجه حل مناسبة لهذه المشكلة التي طال عليها الامد واحدثت قلقا فكريا عظيما في البلاد — نقول لقد دلت الحكومة بهذا السكوت على انها لا تعير كبير اهتمام المشاكل التونسية الخاصة الا اذا مازجتها المصالح الفرنسية أو اذا عارضتها.

ويدل لذلك ايضا سكوتها عن اموال الشواشية المحجوزة في طرابلس منذ عهد العقوبات الاقتصادية التي حاقت بايطاليا بعد قرار جمعية الامم الذي قابلته ايطاليا بتحجير اخراج الاموال من ترابها. فبالرغم من تعالي اصوات التذمر والشكوى من قبل جماعات الشواشية وغيرها من الهيئات فان الحكومة لم تعر المسألة ادنى اهتمام. وان كانت الاموال المحجوزة فرانسية لقضي الامر واطلق سراحها منذ زمن بعيد.

وانا لنؤكد للحكومة ان التونسيين اذا فاتوا دينها حقا التهاون في مسألة الاموال فانهم لا يمكن أن يقبلوه في مسألة لها مساس بشعورهم الديني وكيانهم الدينية التي تلقب بكعبة الشمال الافريقي.

ان شيخ الجامع الاعظم رجل اخلص كل الاخلاص للأمور بيته، ولكنه يلاقي الحرب الخفية الظاهرة من جهة خصومه سواء في دائرة الحكومة أو خارجها وانه لقي من الاهانة الحكومية والتأييد الرسمي ما القيه سابقه اذا وصل الامر في الجامع الاعظم إلى ما وصل اليه اليوم. ولقد ابينا قبل اليوم أن نطرق هذا الموضوع لاننا نرى أن موقف تحفظنا قد زاد الحالة تعكرا فارتأينا أن لا نشارك في هذه الحملة رغم استغراب الكثيرين لسكوتنا. خصوصا ونحن نتحقق أن الحكومة تعلم حقيقة الحالة وتعلم الايدي المحركة للفتنة الدائمة وتعلم أن التلامذة مظلومون ومهضومو الجانب وأن مطالبهم الاصلية عادلة. ولكن ظلامتهم هذه وقد وقع استغلالها استغلالا قبيحا وغرر بهم وهم حسنو النية والذي غرر بهم هو الذي يستفيد من دوام الاضراب واستمرار حالة القلق الفكري في البلاد من اصحاب الاغراض الرجعية والاغراض الشخصية.

لذلك فاننا باسم التونسيين نرفع لمولانا المعظم ابقاه الله ان يحيط قضية الجامع المعمور (بعد ان كان المعمور) بعنايته السامية وان يتعطف على ابنائه الطلبة ويأمر بانصافهم واستجابة طلباتهم العادلة فان حماه هو الملجأ الوحيد الذي تلتجأ اليه الامة في الملمات وفقه الله وايده بروح منه.

(1)– جريدة البصائر، عدد: 68، في 1937/06/21 الجزائر. ص 143.

الملحق رقم (23): نداء الطلبة الجزائريين بتونس إلى الاهتمام بالرقي الفكري والاجتماعي، والاشادة بجمعية العلماء ومشيخة الجامع الأعظم وفروعه (1).

الطلبة الجزائريون بتونس

كانت الثقافة القومية ولا تزال من أصبح ...قاييس التي يقاس بها مقدار تقدم الأمم ...درجات رقيها الفكري والاجتماعي معا .

ونحن اذا نظرنا الى الامة الجزائرية النبيلة ... هذه الناحية وجدناها - وان قضى عليها عشرات من السنين الحوالي بخمول عقلي ...كود فكري كان أثرهما سيئا جدا فيها ، ...ت اذا نظرنا الى الامة الجزائرية من هذه ...لثة وجدناها على جانب من الاستعداد ...لبم مما يؤهلها باستحقاق لما تصبو اليه من ...ومناعة ونعيم حر .

ولا أدل على ذلك من هذا السيل القوي ...ى يزداد عدده عاما فعاما بل يوما فيوما ...بارعا الى عش الشمال الافريقي الاغر ...الزيتونة » العامرة فقد فسر رغبته تلك ...لك اللغز المبهم والمعنى الغامض الذي طالما ...تلف فيه الناس وهو ما في نفس هذه ...الأمة العربية المسلمة من خيرة يقظة ...تباه أخذت تتحرك بعد سكون وتنمو ...د ركون .

ولقد ساعد على نمو هذه الحركة المباركة ...ثان جليلتان هما (جمعية العلماء المسلمين) ...لجزائر و(مشيخة الجامع الأعظم وفروعه) ...نس فلجمعية العلماء الرشيدة فضل ايجاد ...وح وتنمية الطموح وللمشيخة المتيدة ...ل التقوية والتكميل ولعمري ان الطالب ...نى الحق لا يستغني عن هذا ولا ذاك .

ولا يعزب عنا ما يسود تلك النفوس ...لطاهرة من اخلاص للعلم وما يرود هذه ...الناشئة البريئة من انقطاع الى العمل في ...سبيل تحصيله كان لكل منهما اثره الخاص ...ى لا يخفى في انتشار الحركة العلمية بالقطر الجزائري (وجمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين) التي تسهر على مصالح الطلبة وتوجيههم الى ما فيه الخير والسداد للأمة والوطن ، تذكر الأمة الجزائرية عموما والمقيمين بتونس الشقيقة منها على الأخص عما يعانيه هؤلاء المهاجرون من ابنائها الذين اصطفتهم المقادير لتلقي رسالة العلم الثقيلة وتحمل آلام الهجرة الطويلة من تعب في المساكن الى نصب في المعاش ومن عناء في الكسوة الى وصب في الفراش .

فاليك أيتها الأمة الجزائرية جمعاء يرفع هذا النداء المنبعث من وراء الأفق القريب على أنه من باب التذكير للشعب كله وللهيآت التي لم تشارك قبل في الأخذ بيد الطلاب الذين ما هم - وان ابوا - الا آلة لتشييد صرح المجتمع الجزائري الأعلى وهو الغرض الأسمى الذي تتحد عنده جميع المبادي وتقف أمامه كل الاغراض وتقبر فيه كل النزعات .

أيتها الأمة الجزائرية المسلمة العربية ان الواقع يفرض علينا ان نقول انا منك أمة واليك أمة فلتكن مساعدتك لنا أمة أيضا .

أما أنت ايها الشعب التونسي الأكرم فقد اديت الينا ما تراه واجبا حتميا وتراه منك كرما وفضلا من عطف وحنان ومساعدة جلة تذكر لك فتشكر عليها .

ويعلم الله أننا ما اردنا من تخصيص هذه الكلمة باخواننا الجزائريين المقيمين بتونس وضواحيها - من بين اخواننا التونسيين - الا لأنهم بأحوال الطالب الجزائري أعلم وواجبهم نحوه آكد .

الطاهر سعدي
نائب الكاتب العام للجمعية

---

(1)- جريدة البصائر في 27 أكتوبر 1947، عدد.12، ص.7.

الملحق رقم (24/أ): النشاط الجمعوي للمهاجرين الجزائريين واهتمامهم بأوضاع الجزائريين المقيمين في تونس (1).

جمعية ودادية

لأهلي الجزائر القاطنين بتونس

أسست نخبة من أبناء الجزائر القاطنين بالمملكة
[illegible]ونسية جمعية تحت الاسم أعلاه غايتها تكوين
روابط متينة وتبادل عواطف الأخوة والولاء ومد
يد المساعدة للمحتاج منهم مما تجمعه من إعانات
وتبرعات واشتراكات.

والله في عون العبد ما دام العبد في عون
أخيه.

وقد أسفرت نتيجة انتخاب المجلس الإداري
للجمعية عن السادة:

الزين قلش	رئيس
الحاج صالح الجنادي	نائب رئيس
عمر خبراني	أمين المال
حامد بدير	نائب أمين المال
أبو رنان الميلي	كاتب عام للقلم العربي
عمار السلطاني	نائبه
محمد الشريف البداوي	كاتب عام للقلم الفرنسي
العربي عدوان	نائبه
محمد دحماني	مراقب
محمد الصالح شعلال	مراقب

أعضاء مستشارون

الحاج أحمد بن عبد الكريم، الطاهر الشرقي
محمود المسعودي، الطيب بن خليفة.

أما الرئاسة الشرفية فقد أسندت للسيد حسان
بوجدره.

الكاتب العام
(أبو رنان الميلي)

(1)– جريدة البصائر في 29 جانفي 1937، عدد.53، ص.3.

الملحق رقم (24/ب): مشاركة الطلبة الجزائريين في المظاهرات بتونس الداعية إلى التحرر من الاستعمار (1).



مظاهرة الطلبة الجزائريين بتونس

(1)– جريدة البصائر في 6 أفريل 1956، عدد.361، ص.2.

الملحق رقم (24/ج): نشاط الطلبة الزيتونيين ونظرتهم البعيدة للمصير المشترك للمغرب العربي (1).

الاضراب عن التعلم

في جامع الزيتونة بتونس

الارادة — تونس

لقد دلت الحكومة بسكوتها الطويل عن الاهتمام بمشكلة الاضراب الزيتوني وعن صرف العناية اللازمة للبحث عن اوجه حل مناسبة لهذه المشكلة التى طال عليها الامد واحدثت قلقا فكريا عظيما في البلاد — نقول لقد دلت الحكومة بهذا السكوت على انها لا تعير كبير اهتمام المشاكل التونسية الخاصة الا اذا مازجتها المصالح الفرنسية او اذا عارضتها .

و يدل لذلك ايضا سكوتها عن اموال الشواشية المحجوزة في طرابلس منذ عهد العقوبات الاقتصادية التى حاقت بايطاليا بعد قرار جمعية الامم الذى قابلته ايطاليا بتحجير اخراج الاموال من ترابها . فبالرغم من تعالي اصوات التذمر والشكوى من قبل جماعات الشواشية وغيرها من الهيئات فان الحكومة لم تعر المسألة ادنى اهتمام . ولو كانت الاموال المحجوزة فرانسية لقضي الامر واطلق سراحها منذ زمن بعيد .

وانا لنؤكد للحكومة ان التونسيين اذا قبلوا منها هذا التهاون في مسألة الاموال فانهم لا يمكن أن يقبلوه في مسألة لها مساس بشعورهم الديني وكليتهم الدينية التى تلقب بكعبة الشمال الافريقي .

ان شيخ الجامع الاعظم رجل اخلص كل الاخلاص لمأموريته ولكنه يلاقي الحرب الخفية المنظمة من جهة خصومه سواء في دائرة الحكومة أو خارجها ولو اتي من الاعانة الحكومية والتأييد الرسمي ما لقيه سلفه لما وصل الامر في الجامع الاعظم إلى ما وصل اليه اليوم . ولقد ابينا قبل اليوم أن نطرق هذا الموضوع لانا نرى أن موقف صحفنا قد زاد الحالة تعكراً فاردنا أن لا نشارك في هذه الخطيئة رغم استغراب الكثيرين لسكوتنا . خصوصا ونحن نتحقق أن الحكومة تعلم حقيقة الحالة وتعلم الايدى المحركة للفتنة النائمة و تعلم أن التلامذة مظلومون ومهضومو الجانب وأن مطالبهم الاصلية عادلة . ولكن ظلامتهم هذه وقد وقع استغلالها استغلالا قبيحا وغرر بهم وهم حسنو النية والذى غرر بهم هو الذى يستفيد من دوام الاضراب واستمرار حالة القلق الفكرى في البلاد من اصحاب الافكار الرجعية والاغراض الشخصية .

لذلك فاننا باسم التونسيين نرفع لمولانا المعظم ابقاه الله ان يحيط قضية الجامع المهجور (بعد ان كان المعمور) بعنايته السامية وان يتعطف على ابنائه الطلبة ويأمر بانصافهم واستجابة طلباتهم العادلة فان حماه هو الملجأ الوحيد الذى تلجأ اليه الامة في الملمات وفقه الله وايده بروح منه .

---

(1)- جريدة البصائر في 21 ماي 1937، عدد.68، ص.3.

الملحق رقم (25/أ): تأسيس جمعية البعثة الزيتونية لجمعية العلماء بتونس لتدعيم نشاطا تهم(1).

جمعية البعثة الزيتونية لجمعية العلماء*

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين . وقد كان تأسيسها لازما في مثل هذه الظروف الحرجة التي تضيع فيها القيم المعنوية وتهمل فيها الاعتبارات الادبية الخالصة ولهذا رات هذه الفئة المختارة تأسيس هذه الجمعية حتى تكون منارا للطلاب الذين ... تقدمهم ... سالف الامور ، ولم تحاله ... عقولهم ... الاغراض ، مما قد يؤدي بالـ ... الى ان ... بعيده عن خطته الاصلية ... في التعلم والاجتهاد فيه ، ومن اغراضها ... الذين العمل على توجيه الطالب الجزائري ... فيها تدفق

بحثا خالصا من الشوائب و ... خلاط التي تعتبر دخيلة في الحياة الدراسية ... ان التوجيه الادبي الشخصي هو الذي ... ما الان ، وهو الذي نريد ان ينتشر ... لاننا نقطع انه سوف يكون لنا نتائج ... في مستقبل الايام هذا التوجيه الثقافي الذي ... نقلت عنه العقول ونسجت حوله الاغـ ... الزمنية استارا كثيفة جعلته في عزلة ... الانظار وبغضته الى كثير من النفوس ... في تنخدع للالوان الظاهرة المتقلبة التي ... بها بعض الناس على التوجيه الثقافي حتى ... قالوا انه ... الايمان ، وقلة في الوطنية . فقلنا انه نقص في اذواقكم وضعف في نظركم رايتموه معكوسا على الاشياء فظننتموه اصيلا في تلك الاشياء .

ومن هنا يتبين لنا ان انشاء هذه الجمعية ضرورة حتمية لا محيد عنها اذا نحن نظرنا الى هذه الظروف المحيطة بنا وهي ظروف انطمست فيها معالم الثقافة وقبرت فيها القيم تحت انقاض من اغراض قريبة المقصد وانية النظر لا تقف الا حيث تقف بها المطامع ولا تنتهي الا حيث تنتهي بها المصالح .

الاكبر الشيخ محمد الطاهر بن عاشور شيخ الجامع الاعظم وفروعه وعرضت عليه الرئاسة الشرفية مع تقديمهم لنسخة من قانونها الاساسي فقبل الرئاسة الشرفية .

ويسرنا ان نعلن في هذه الكلمة القصيرة ان المرشد لهذه الجمعية هو العلامة الكبير الاستاذ محمد الفاضل بن عاشور وان مراقبها هو الاستاذ الجليل الشيخ محمد الشاذلي بن القاضي مدير المدارس ومعتمد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بتونس وانه لنجاح يبن ... هذا الذي سوف تسلكه الجمعية على ضوء الارشادات التي يمدها بها هذان العلمان .

وقد تركب مجلسها الاداري كما يلي :

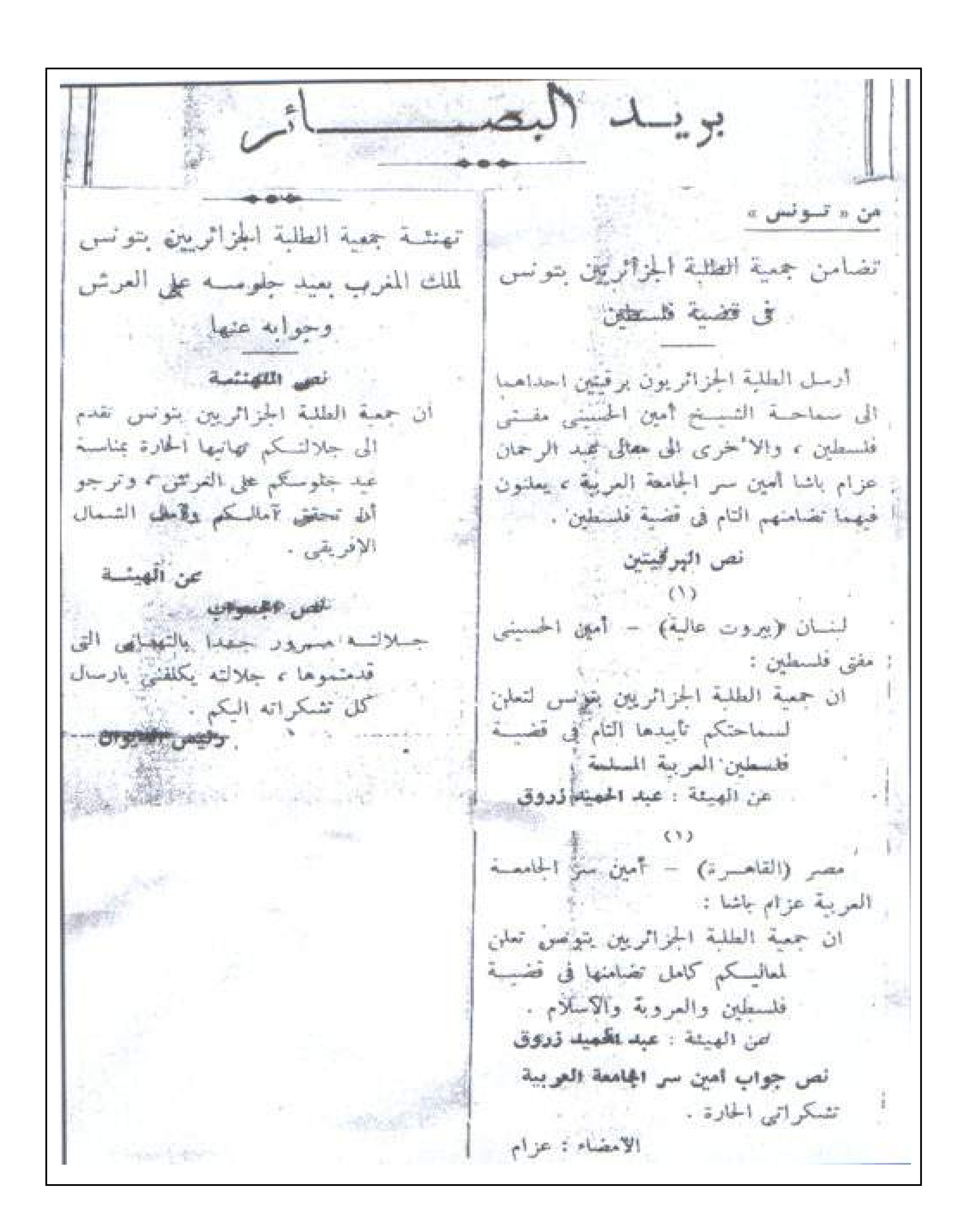
رابح بونار رئيس
عبد الحميد عبادوش نائبه
محمد ابراهيمي كاتب عام
شريف الحسيني نائبه
عبد المجيد الشريف امين مال
محمد ميغاري نائبه
الصغير قناوه مراقب اول
حسين مقلاوي مراقب ثاني
العربي الشريف مراقب ثالث
الطاهر وادي مراقب رابع
يشنون سليمان ، عمر حاسي ، العربي السعدوني ، عبد الرحمان نوار ، عبد القادر بوزيته : اعضاء مستشارون .

الكاتب العام : محمد ابراهيمي

---

(1)- جريدة البصائر، عدد: 76، في 1949/04/18م الجزائر

الملحق رقم (25/ب): الاهتمام الطلابي بالقضايا العربية(1).



بريد البصائر

من « تونس »

تضامن جمعية الطلبة الجزائريين بتونس في قضية فلسطين

أرسل الطلبة الجزائريون برقيتين احداهما الى سماحة الشيخ أمين الحسيني مفتي فلسطين ، والأخرى الى معالي عبد الرحمان عزام باشا أمين سر الجامعة العربية ، يعلنون فيهما تضامنهم التام في قضية فلسطين .

نص البرقيتين

(١)

لبنان (بيروت عالية) – أمين الحسيني مفتي فلسطين :

ان جمعية الطلبة الجزائريين بتونس لتعلن لسماحتكم تأييدها التام في قضية فلسطين العربية المسلمة

عن الهيئة : **عبد الحميد زروق**

(١)

مصر (القاهرة) – أمين سر الجامعة العربية عزام باشا :

ان جمعية الطلبة الجزائريين بتونس تعلن لمعاليكم كامل تضامنها في قضية فلسطين والعروبة والاسلام .

عن الهيئة : **عبد الحميد زروق**

نص جواب أمين سر الجامعة العربية

تشكراتي الحارة .

الامضاء : عزام

تهنئة جمعية الطلبة الجزائريين بتونس لملك المغرب بعيد جلوسه على العرش وجوابه عنها

نص التهنئة

ان جمعية الطلبة الجزائريين بتونس تقدم الى جلالتكم تهانيها الحارة بمناسبة عيد جلوسكم على العرش ، وترجو أن تحقق آمالكم وآمال الشمال الافريقي .

عن الهيئة

نص الجواب

جلالته مسرور جدا بالتهاني التي قدمتموها ، جلالته يكلفني بارسال كل تشكراته اليكم .

رئيس الديوان

---

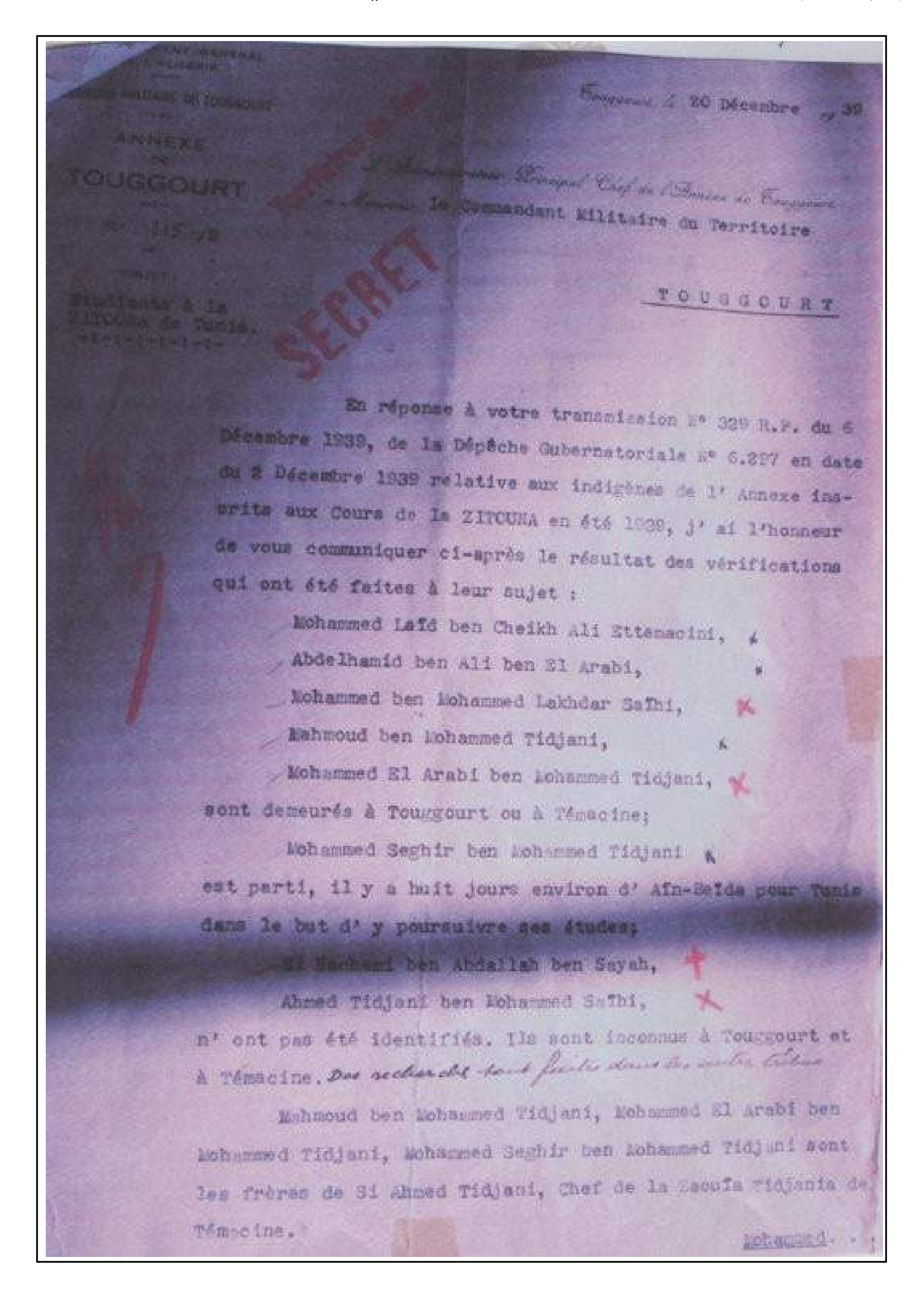
(1)–جريدة البصائر، عدد: 17 في 1947/12/19 الجزائر.

الملحق رقم (26): أهم الصحف التي أصدرها الجزائريون ما بين (1888–1921) بتونس(1).

اسم الجريدة	مديرها	تاريخ صدورها
الحاضرة	علي بوشوشة	1305هـ–1888م
سبيل الرشاد	عبد العزيز الثعالبي	1313هـ–1895م
إظهار الحق	أحمد القبايلي	1322هـ–1904م
السعادة العظمى	الخضر بن الحسين	1322هـ–1904م
تحقيق الأمل	البشير زروق	1323هـ–1905م مجلة
القسطاس	البشير القروي	1325هـ–1907م
المنصف	محمد الشريف المنوبي التيجاني	1325هـ–1907م
التسامح	محمد الشريف المنوبي التيجاني	1325هـ–1907م
منبر العربي الفرنساوي	بطراس لاموني وعزوز بن عيسى	1325هـ–1907م
بوقشة	محمد الهاشمي المكي	1326هـ–1908م
الإسلام	محمد الهاشمي المكي	1326هـ–1908م
الثريا	بن عيسى بن الشيخ أحمد	1327هـ–1909م
جحا	بن عيسى بن الشيخ أحمد	1327هـ–1909م
التونسي	عبد العزيز الثعالبي والبشير عز الدين	1327هـ–1909م
الإتحاد الإسلامي	عبد العزيز الثعالبي وعلي باش حامبة	1327هـ–1909م
جحجوح	بن عيسى بن الشيخ أحمد	1329هـ–1910م
الضحك	بن عيسى بن الشيخ أحمد	1329هـ–1910م
المشير	الطيب بن عيسى	1930هـ–1911م
صدى الساحل	عبد السلام القلي	1338هـ–1920م
الوزير	الطيب بن عيسى	1338هـ–1920م
لسان الشعب	البشير الخنقي	1339هـ–1921م
البرهان	حسن قلاتي	1340هـ–1921م

(1)– بن قفصية: أضواء على الصحافة التونسية

الملحق رقم (27/أ): مراقبة سرية للطلبة الدارسين في تونس(1)



ANNEXE DE TOUGGOURT

N° 315 /B

Étudiants à la ZITOUNA de Tunis.

SECRET

Touggourt, le 20 Décembre 39

L'Administrateur Principal Chef de l'Annexe de Touggourt à Monsieur le Commandant Militaire du Territoire

TOUGGOURT

En réponse à votre transmission N° 329 R.P. du 6 Décembre 1939, de la Dépêche Gubernatoriale N° 6.297 en date du 2 Décembre 1939 relative aux indigènes de l'Annexe inscrits aux Cours de la ZITOUNA en été 1939, j'ai l'honneur de vous communiquer ci-après le résultat des vérifications qui ont été faites à leur sujet :

Mohammed Lafd ben Cheikh Ali Ettemacini,
Abdelhamid ben Ali ben El Arabi,
Mohammed ben Mohammed Lakhdar Safhi,
Mahmoud ben Mohammed Tidjani,
Mohammed El Arabi ben Mohammed Tidjani,

sont demeurés à Touggourt ou à Témacine;

Mohammed Seghir ben Mohammed Tidjani

est parti, il y a huit jours environ d'Aïn-Beïda pour Tunis dans le but d'y poursuivre ses études;

Si Hachemi ben Abdallah ben Sayah,
Ahmed Tidjani ben Mohammed Safhi,

n'ont pas été identifiés. Ils sont inconnus à Touggourt et à Témacine. Des recherches sont faites dans les autres tribus

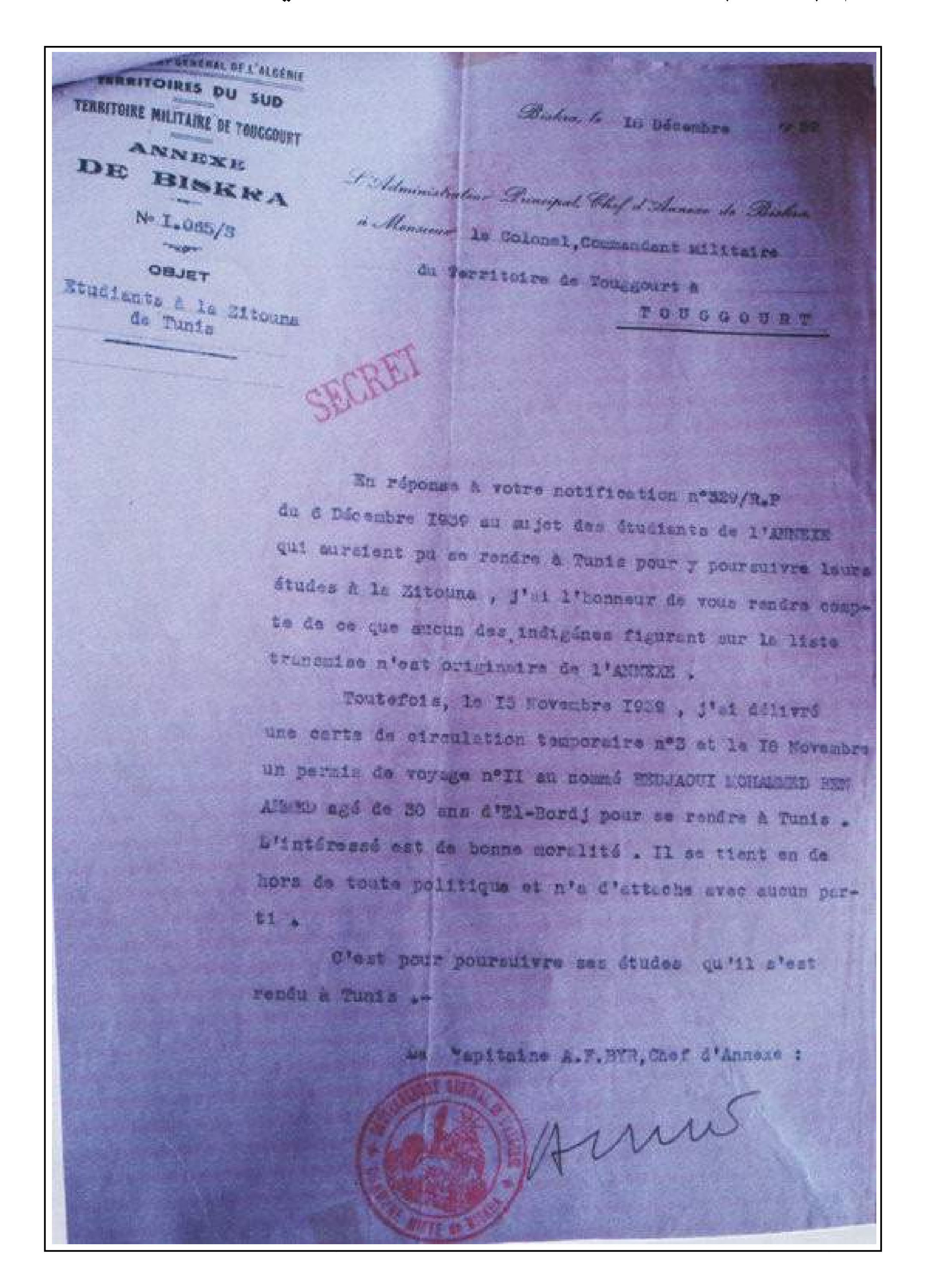
Mahmoud ben Mohammed Tidjani, Mohammed El Arabi ben Mohammed Tidjani, Mohammed Seghir ben Mohammed Tidjani sont les frères de Si Ahmed Tidjani, Chef de la Zaouïa Tidjania de Témacine.

Mohammed...

---

(1)– A.O.M, G.G.A, 9h/101(60) .

الملحق رقم (27/ب): مراقبة سرية للطلبة الجزائريين في تونس(1).



...GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
TERRITOIRES DU SUD
TERRITOIRE MILITAIRE DE TOUGGOURT
ANNEXE
DE BISKRA
N° 1.085/S

OBJET
Etudiants à la Zitouna
de Tunis

Biskra, le 16 Décembre 19..

L'Administrateur Principal Chef d'Annexe de Biskra
à Monsieur le Colonel, Commandant militaire
du Territoire de Touggourt à
TOUGGOURT

SECRET

En réponse à votre notification n°329/R.P du 6 Décembre 1939 au sujet des étudiants de l'ANNEXE qui auraient pu se rendre à Tunis pour y poursuivre leurs études à la Zitouna, j'ai l'honneur de vous rendre compte de ce que aucun des indigènes figurant sur la liste transmise n'est originaire de l'ANNEXE.

Toutefois, le 13 Novembre 1939, j'ai délivré une carte de circulation temporaire n°3 et le 16 Novembre un permis de voyage n°11 au nommé [illegible] MOHAMMED BEN AHMED agé de 30 ans d'El-Bordj pour se rendre à Tunis. L'intéressé est de bonne moralité. Il se tient en dehors de toute politique et n'a d'attache avec aucun parti.

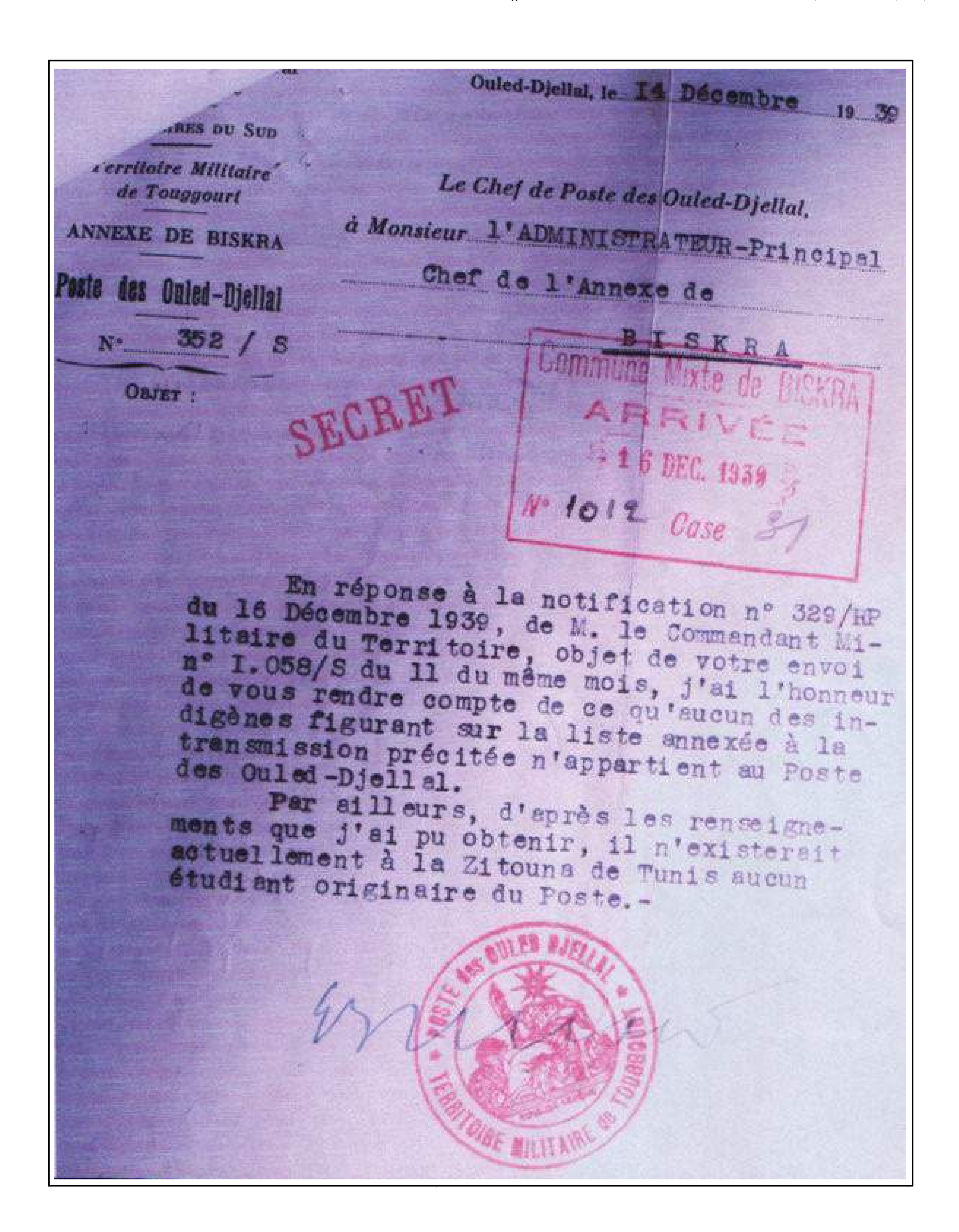
C'est pour poursuivre ses études qu'il s'est rendu à Tunis.-

Le Capitaine A.F.BYR, Chef d'Annexe :

---

(1)- A.O.M, G.G.A, 9H 100.

الملحق رقم (27/ج): مراقبة إدارية للطلبة في تونس(1)



...RES DU SUD

Territoire Militaire de Touggourt

ANNEXE DE BISKRA

Poste des Ouled-Djellal

N° 352 / S

OBJET :

Ouled-Djellal, le 14 Décembre 1939

Le Chef de Poste des Ouled-Djellal,

à Monsieur l'ADMINISTRATEUR-Principal Chef de l'Annexe de BISKRA

SECRET

Commune Mixte de BISKRA ARRIVÉE 16 DEC. 1939 N° 1012 Case 31

En réponse à la notification n° 329/KP du 16 Décembre 1939, de M. le Commandant Militaire du Territoire, objet de votre envoi n° I.058/S du 11 du même mois, j'ai l'honneur de vous rendre compte de ce qu'aucun des indigènes figurant sur la liste annexée à la transmission précitée n'appartient au Poste des Ouled-Djellal.

Par ailleurs, d'après les renseignements que j'ai pu obtenir, il n'existerait actuellement à la Zitouna de Tunis aucun étudiant originaire du Poste.-

POSTE des OULED DJELLAL — TERRITOIRE MILITAIRE de TOUGGOURT

---

(1)- A.O.M, G.G.A, 9H100.

الملحق رقم (28): الطلبة الجزائريون المعاقبون من الجامع الأعظم بسبب نشاطهم السياسي (1933–1939)(1).

السنة	عدد الموقوفين أو المتابعين	أسباب الوقف	نوع العقوبة
1933م	08 جزائريين	– تكوين لجنة الدفاع عن الإسلام – تحريض على الشغب والإضراب – الإنتماء إلى الحزب الدستوري – توزيع المناشير	– الرفت من الجامع الأعظم – الإقامة الجبرية والمراقبة الإدارية
1937م	العدد غير معروف	– القيام بأنشطة دستورية أثناء حوادث سبتمبر 1934. – تكوين شعبة دستورية.	– الرفت من الجامع الأعظم والإقامة الجبرية. – 15 يوما سجن لـ(4طلبة)
1936م	20 طالبا جزائريا تم إجلاؤهم فيما بعد	– إثارة الشغب في الجامع الأعظم وفرع قفصة وفرع القيروان. – القيام بنشاط في صفوف الحزب الدستوري الجديد. – التحريض على الإضراب عن الدروس. – التحريض على العصيان. – القيام بمظاهرة في الطريق العام (قفصة)	– الرفت من الجامع الأعظم ومدارس الطلبة. – وسكني الطلبة. – الإقامة الجبرية. – سجن 3 طلبة. – حضر الإقامة في بعض المناطق الخاضعةالمدنية.

(1)– المختار العياشي: البيئة الزيتونية،مرجع سابق، ص– ص.(188–190).

1937م	مجموعة من الجزائريين	- تكوين لجان طلابية والتحريض على الإضراب عن الدروس وإثارة الشغب. - تحريض على الشغب والإضراب - الانتماء إلى الحزب الدستوري.	- الرفت من الجامع الأعظم ومدارس الطلبة. - الإقامة الجبرية والمراقبة الإدارية
1938م	طالبين جزائريين	- المشاركة في التظاهرات. - تحرير وتوزيع المناشير المحرضة للإضراب. - تعليق المعلقات والإنخراط في الحزب الدستوري.	- نفس العقوبات.

ملحق رقم (29): توزيع المجموعات العمالية بالمراكز المنجمية بتونس1911 (1)

المجموعة المنجم	الفرنسيون	الايطاليون	الجزائريون	التونسيون	الليبيون	المغاربة	المجموع
قرن حلفاية	26	80	78 (23.7%)	132	10	02	328
بوجابر	57	180	130 (26.31%)	110	10	07	494
سيدي عمر	04	142	15 (4.31%)	41	135	11	348
سلاطة حديد	17	61	101 (31.86%)	08	105	25	317
سلاطة الشمالية	00	100	00	50	30	00	180
ساقية سيدي يوسف	51	230	148 (28.03%)	99	00	00	528
الطويرف	07	35	03 (3.44%)	40	02	00	87
جريصة	50	153	92 (13.83%)	103	185	82	665
القراصية	15	86	25 (11.31%)	50	25	20	221
القلعة الجرداء	10	650	50 (5.2%)	200	50	00	960
قلعة سنان	10	300	350 (44.02%)	100	15	20	795
الربيبة	03	100	00	20	90	15	228
صلصالة	20	81	02 (1.08%)	10	65	06	184
المجموع	270	2148	994	963	722	188	5285
النسبة المئوية	%5.10	%40.64	%18.80	%18.22	13.66 %	%3.55	%100

(1)- Monchicourt (ch) : la régence du Haut telle en Tunisie (le kef .Téboursouk, maktar, Thala), Essaie de monographie géographique, thèse pour le doctorat, librairie armont colin, Paris 1913, P 465.

الملحق رقم (30): تراجم لبعض النشطاء الجزائريين بتونس.

1- **الثعالبي عبد العزيز** (1874-1944): من أصل جزائري، ولد بتونس العاصمة سنة 1874م زيتوني الثقافة شارك في تأسيس وتحرير العديد من الصحف ذات الاتجاه الديني والسياسي منها سبيل الرشاد (1895)، الإتحاد الإسلامي (1909)، بعد تجميد صحفه غادر تونس، وطاف ببعض الدول المشرقية والمغربية ليعود سنة 1904م، حيث أخذ يجهر بآرائه التحررية، كانت له مشاركات في الحركة الطلابية سنة 1910م، وبعد جولة مشرقية انتهى به المطاف إلى فرنسا سنة 1919م حيث مثل تونس في مؤتمر الصلح، بعدها ترأس الحزب الحر الدستوري، ليتم نفيه إلى المشرق العربي سنة 1923م، ثم عاد إلى تونس سنة 1937م، وكانت له أثار عديدة في شتى النواحي الفكرية والأدبية.

2- **الجباري محمد العيد** (1911-1942): من أصل جزائري ولد بعين عبيد، تعلم العربية وحفظ القرآن الكريم، انتقل بعدها إلى تونس والتحق بجامع الزيتونة، حيث تحصل على شهادة التطويع سنة 1929م، ناضل في الحزب الحر الدستوري، ثم تعرض للسجن والنفي بسبب مواقفه النضالية، انتخب في جوان 1936م كنائب لرئيس جمعية الشبيبة الحرة وكانت له تأثيرات في أوساط الطلبة الزيتونيين حيث قاد اضطرابات طلابية (1936-1937)، أسس سنة 1937م، جمعية شبيبة شمال إفريقيا الموحدة، وفي أواخر سنة 1937 انتقل إلى الجزائر وواصل نشاطه فأسس ثلاثة فروع لجمعيته في كل من عنابة وقالمة وسوق آهراس، وفي نيته التوسع في الشرق الجزائري فألقي القبض عليه، ثم عاد إلى تونس بعد إطلاق سراحه، فواصل نشاطه في تجسيد فكرة المغرب العربي، هذا إلى جانب نشاطاته العلمية والثقافية والأدبية التي نشرها في مجلات تونسية كالعمل، والإرادة، وتونس، منددا بالاستعمار الفرنسي، وله عدة أعمال علمية ، كالفرائد في العلم والأدب (1939م) وديوان اللهيب.

3- **الخضر بن الحسين** (1874-1958م): من أصل جزائري، وأسرته ترجع إلى بيت العمري بطولقة، كان انتقل والده في منتصف (ق.19م) إلى نفطة صحبة صهره مصطفى بن عزوز، ولد محمد الخضر بنفطة، ثم انتقل مع والده إلى تونس العاصمة ودخل الزيتونة فتحصل على شهادة التطويع، وفي سنة 1904م أصدر مجلة السعادة العظمى وتولى القضاء في بنزرت حتى عام 1904م، ثم درس بالجامع الأعظم والخلدونية، هاجر قسريا إلى دمشق ثم مصر

عام 1922م، فدرس بجامع الأزهر، وأنشأ جمعية الهداية الإسلامية ونال عضوية هيئة كبار العلماء الأزهريين كما أصدر عدد من المجلات منها (نور الإسلام- لواء الإسلام...) كما اختير عام 1953م إماما لمشيخة الأزهر، له آثار عديدة، وبقي في المشيخة إلى أن وافته المنية.

4- **الزاوش عبد الجليل** (1873-1947): ولد بتونس من أصل جزائري من عائلة معروفة بخدمتها للعائلة الحسينية، تلقى تربية موافقة للمبادئ التربوية التي كانت سائدة آنذاك لدى الطبقة البرجوازية رفيعة.

وفي مرحلته الثانوية التحق بمعهد سان شارل أين تعلم النظم الأجنبية، وفي عام 1897م التحق بكلية الحقوق بباريس عام 1900م على الإجازة، ويعود إلى تونس حيث مارس أنشطة سياسية واقتصادية متنوعة منها والي على سوسة (1917)، وشيخ مدينة تونس (1934)، ووزيرا للعلم والاستشارة عام (1935) ثم وزيرا للعدل (أفريل 1936) ليستقيل منها عام 1943م مع تشكيل الوزارة الوطنية التي شكلها محمد المنصف باي، وعاش منذ ذلك الحين في عزلة من الناس محاطا باحترام وتقدير الجميع إلى ان وافته المنية يوم 1947/01/14م.

5- **الزمر لي الصادق** (1885-1983): من أصول جزائرية، ولد بمدينة تونس في حي دار الباشا، وبعد إتمام دراسته الثانوية التحق بالمعهد ألصادقي، انخرط في جمعية قدماء الصادقية التي أسسها في سنة 1905م، وكان من محرري جريدة التونسي، والإتحاد الإسلامي ،و من مؤسسي جمعية الآداب العربية عام 1991م، وكان ضمن الشخصيات المبعدة عام 1912م، وبعد تسريحه التحق بالأستانة ولم يرجع إلى تونس إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وعقب انشقاق الحزب الحر مال أولا إلى الشق الإصلاحي بزعامة الجزائري حسن قلاتي لكنه لم يلبث أن اهتم بمهامه الإدارية في وزارة العدل بالإضافة إلى توليه التاريخ والترجمة بالمدرسة العليا بتونس، وبقي بها إلى أن وافته المنية.

6- **السائحي محمد الأخضر**(1918- ؟): من مواليد قرية العلية بتوقرت في أكتوبر 1918 وبها تعلم على يد الشيوخ: بلقاسم شحتونة ومحمد بن الزاوي، ثم أخذ يعلم الصبيان في قريته لمدة سنتين ونصف، ليلتحق بعد ذلك بمعهد الحياة في القرارة سنة 1933م، حيث تتلمذ على يد

الشيخ إبراهيم بيوض، وفي عام 1935م توجه إلى جامع الزيتونة. وكان له نشاط سياسي بتونس،عاد إلى توقرت فسجن من طرف السلطات الاستعمارية، بعد أن طاردته في تونس، جمع بين التعليم والعمل الإذاعي بعد الاستقلال، حيث قدم لفترة طويلة برنامجا إذاعيا بعنوان "ألوان"، من مؤلفاته: همسات وصرخات (شعر)، جمر ورماد (شعر)، ألوان بلا تلوين (نكت وطرائف)، كان عضو با تحاد الكتاب الجزائريين.

7- **الشريف إدريس بن محفوظ** (1866-1936م): من أصول جزائرية، من أبرز أعلام الفكر والإصلاح ببنزرت، وقد وفدت عائلته التي يتصل نسبها بالبيت النبوي، من بلدة دلس بالجزائر، واستقرت ببنزرت، التحق في طفولته بالكتاب على عدة مشايخ أغلبهم من أصول جزائرية أمثال: (محمد بن مالك الشريف الزواوي، ومحمد بن الحاج أحمد الشريف المقراني، وأحمد بن يوسف الملياني).

واصل دراسته بجامع الزيتونة، تحصل خلالها على شهادة التطويع عام 1895م،عمل مدرسا بالزيتونة لمدة سبع سنوات، وفي عام 1920م عاد إلى بنزرت وهناك انكب على التأليف والتدريس وله مؤلفات كثيرة في تخصصات مختلفة، وعين في سنة 1921م، إمامتي الخميس والجمعة بالجامع الكبير ببنزرت، وبقي بها إلى أن توفي، له مواقف مشهودة حول قضية التجنيس بتونس.

8- **الصائغي الشريف** (1889-1942)م: من مواليد أم البواقي، تلقي علوم الدين والفقه على يد والده محمد الطاهر الصائغي ثم انتقل سنة 1915م إلى تونس والتحق بالزيتونة لمواصلة تعليمه، فنال شهادة التطويع، ثم عاد إلى الجزائر فحاول إنشاء مدرسة لكنه لم يفلح في ذلك وانتقل إلى قسنطينة وعمل بها مع ابن باديس في تدريس الرياضيات، ثم أسس مدرسة السلام عام 1936م، واستقل بالعمل فيها، توفي 1942/07/09م.

9- **الشريف صالح** (1862-1920): من أصول جزائرية، ولد بتونس، كان جده الشيخ العربي من كبار أدباء جامع الزيتونة ومن الذين أولاهم احمد باشا الأول التدريس بجامع الزيتونة. دخل الشيخ صالح جامع الزيتونة عام 1881م ونال فيها شهادة التطويع سنة 1888م، تولى التدريس في الطبقة الأولى سنة 1894م، ثم ليسمى مدرسا بالمدرسة العصفورية سنة 1897م، ونظرا لنشاطه السياسي المكثف تعرض لمضايقات من طرف سلطات الاحتلال، اضطر إلى

الهجرة إلى اسطنبول سنة 1906م، كانت له أنشطة سياسية وتعليمية مكثفة في المشرق العربي وكان له دور كبير في النضال المهجري الجزائري التونسي بأوروبا أثناء الحرب العالمية الأولى توفي بموفترو وعمره 58سنة.

10- **ابن الشيخ الحسين زين العابدين (1888-1977م):** ولد بتونس من أصل جزائري، وهو أخ الحسين تحصل على شهادة التطويع سنة 1911م هاجر مع عائلته إلى دمشق في جويلية 1912م وهناك واصل دراسته بمدرسة الآداب العليا، ثم انتقل إلى التدريس في مدارس دمشق وقد كان من أعلام الفقهاء والأدباء العرب المعاصرين له. ترك عدة مؤلفات مخطوطة نشرها من بعده ابنه رضا الحسيني، توفي في 1977/11/04 بدمشق وبها دفن.

11- **الصنادقي عبد الرحمان** (1848-1935): تخرج من الجامعة الزيتونية وشذ عن وسطه، فاشتغل في الإدارة والوظيف،ونشط في الأعمال الحرة، فكان مستقل الفكر حر الضمير، شارك في تحرير جريدة الاعلام التي أسسها الشيخ بيرم الخامس بالقاهرة، وفي سنة 1889م عاد إلى تونس، وباشر في تحرير وإدارة الجريدة الأسبوعية (الزهرة)، ثم اشترى امتياز مطبعة جريدة الزهرة التي أصبحت في عهده يومية، لمدة 15 عاما.

12- **ابن عزوز المكي** (1854-1915): هو محمد المكي بن عزوز، ولد بنفطه تعلم من الزاوية الرحمانية، التي أنشأها والده ثم انتقل إلى جامع الزيتونة، إلى أن أصبح من كبار علمائها، ورغم إقامته في تونس إلا أنه كان يزور الجزائر كل سنة. يلقي الدروس ويرشد الناس، وبسبب مضايقات الاستعمار له، رحل إلى الأستانة حيث عين مدرسا للحديث والفقه حتى وفاته عام 1915م، ومن آثاره: قواعد الإسلام، الفتوحات الربانية، هيئة الناسك، ديوان شعري... وكان والده هو مصطفى بن محمد بن عزوز الحساني الإدريسي، ولد بطولقة، رحل إلى تونس حيث نشر الطريقة الرحمانية الخلوتية ، وأسس زاوية بنفطه، وكانت له أدوار سياسية وإصلاحية مشهورة بتونس. من مؤلفاته: بهجة العاشقين وروضة الأنوار للعارفين، رسالة في كيفية السلوك في الطريقة الخلوتية.

13- **قلاتي حسن علي** (1880-1966م): من أصول جزائرية، ومن مواليد قصرالبخاري، هاجرت عائلته إلى تونس بعد احتلال الجزائروعمره لم يتجاوزالسنة، استقر بتونس بعد انتقال والده علي بن أحمد المترجم العدلي من سوسة إلى تونس حيث أنهى نشاطه المهني، ولم يلبث حسن أن عاد إلى الجزائر لدراسة الحقوق بجامعتها وتحصل على شهادة البكالوريا

من معهد الحقوق بتولوز سنة 1902م، ولما عاد إلى تونس اشترك مع علي باش حامبة في تأسيس حركة تونس الفتاة، وجريدة التونسي 1907م، وكانت له مواقف جريئة من أحداث الزلاج 1911م، ومقاطعة تراموای 1912م، ترأس جمعية الآداب المسرحية ثم الخلدونية، ساهم في تأسيس الحزب الحر الدستوري، وعندما اختلف مع أعضائه أنشأ الحزب الإصلاحي وجريدة البرهان، ولما فشل في كل مطامحه انكب على نفسه،قال عنه توفيق المدني: "كان قطبا من أقطاب السياسة التونسية في أوائل القرن العشرين، ومن أكبر رفقاء الرعيل الأول من المناضلين السياسيين".

14- **بن مبروك باشا محمد الطيب التبسي** (1873-1952): ولد بقرية مرسط (تبسة)، بعد الانتهاء من حفظ القرآن الكريم سنة 1890م، انتقل إلى زاوية الرحمانية... ثم إلى قرية العوينات وشيد بفضل أهلها مسجدا ومدرسة قرآنية، وكان نائبا للمكي بن عزوز عليها، وبقي إماما فيها من سنة 1893م إلى سنة 1913م ولما اجتمعت لديه جملة من العوامل ليرحل إلى تونس ويلتحق بجامع الزيتونة في خريف 1913م وظل طالبا به إلى سنة 1917م، حيث نال شهادة التطويع، كان كثير التردد على معهدي الصادقية والخلدونية وكذا النوادي والمجالس السياسية والأدبية، وفي عام 1919م عين قاضيا بأمر ملكي في الحاضرة التونسية، انتقل إلى قضاء مدينة سوسة وبقي بها إلى غاية 1923م، ثم تركها في ظروف غامضة، وعاد إلى تبسة مدرسا وواعظا ومساهما في نهضتها الإصلاحية التي بدأها الشيخ االتبسي، ومنذ سنة 1950م، بدأت صحته في التدهور حيث أصيب بمرض الفشل الكلوي وتوفي في 1952/10/18م، وله عدة مؤلفات وفتاوى شرعية منها المطبوع ومنها المخطوط.

15- **محمد المكي** (1884-1963م): ولد بنفطة في زاوية والده، وفي 1886م ارتحل واله وعائلته إلى تونس حيث حفظ القرآن مبادئه العلوم، ثم التحق بالمعهد الزيتوني وحصل على شهادة التطويع، ثم هاجر مع عائلته عام 1912م إلى دمشق لكنه عاد إلى تونس سنة 1921م، حيث تفرغ للدروس والمطالعة والبحث اللغوي وكان ينشر إنتاجه الفكري في مختلف المجالات العربية، ومن آثاره: عادات عربية، نوادر في اللغة، توفي بمدينة تونس ودفن بها يوم 1963/01/26م.

16- **المدني أحمد توفيق** (1899-1983): ولد بتونس، من أصول جزائرية، تخرج من جامعة الزيتونة، لكنه لم يتحصل على شهادة لأنه كان بدون دفتر، ذو ثقافة واسعة، منذ بدأ

حياته بالنضال الوطني والنشاط السياسي في تونس، كان من مؤسسي الحزب الحر الدستوري مع الشيخ الثعالبي، ثم جمعية العلماء المسلمين ونادي الترقي بالجزائر، كان الناطق الرسمي لجبهة التحرير، وعضوا في الحكومة المؤقتة، وبعد الاستقلال تقلد عدة وظائف دبلوماسية، له مؤلفات كثيرة ومتنوعة.

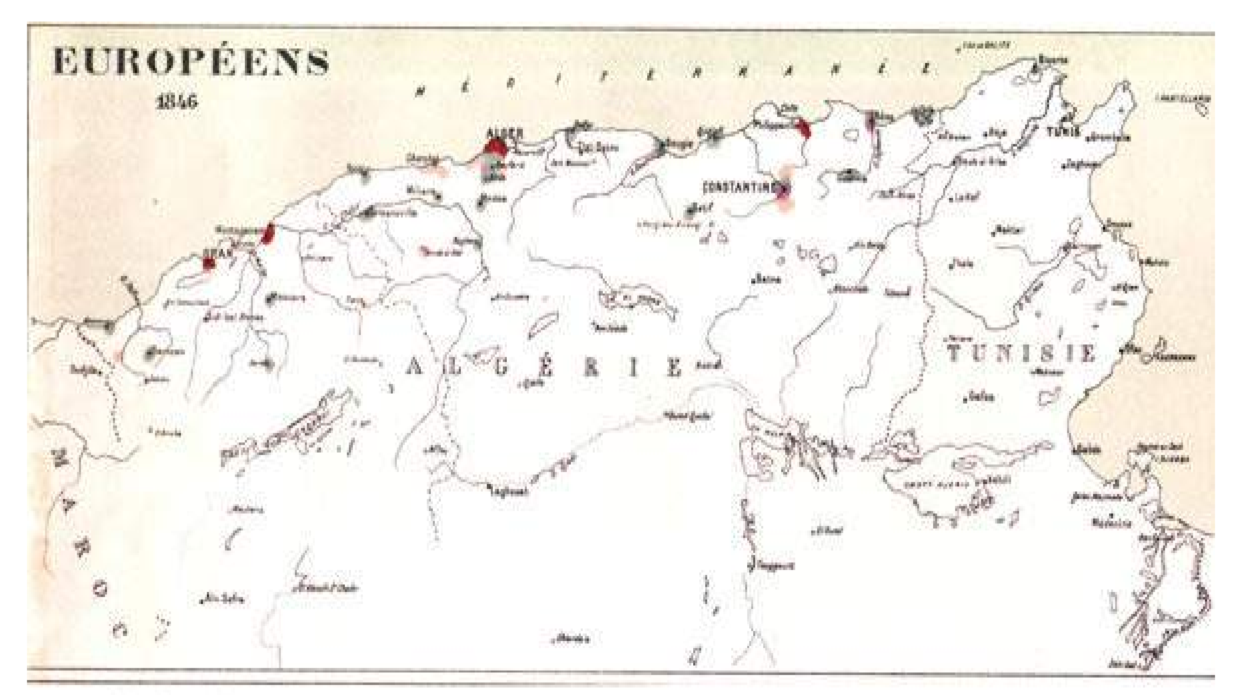
17- **المكي محمد الهاشمي بن عثمان** (1881-1942م): ولد بمدينة توزر في الجريد التونسي وبها حفظ القرآن الكريم ومبادئ اللغة العربية في الكتاب كسائر أبناء عصره، انتقل إلى تونس العاصمة بصحبة والده، عمل كمدرس بجامع الزيتونة. فالتحق بالجامع الأعظم، تم فصله عن الجامع سنة 1904م، قبل إتمام دراسته بسبب روحه المرحة وولعة بالفكاهة كان له نشاط صحفي كثيف حيث أصدر جريدة الإسلام (1908)، ثم أبو قشة (1908)، هاجر بعدها إلى اسطنبول ومنها إلى جاوة بإندونيسيا عام 1913م، وبها أنشأ أول مدرسة عربية كما أصدر جريدته (بورو بودرو) التي أحرزته نجاحا باهرا، وبها تزوج امرأة جاوية وأنجب منها أبناء وبنات منهم قصي وحاتم توفي بتاريخ 1942/08/02م.

18- **النوري حسن** (1905-1939م): من أصل جزائري، يعود أصل عائلته إلى عنابة ولد ببنزرت، ووالده الحاج أحمد بن أحمد النوري وأمه حبيبة اللزام، وفي بنزرت تلقى تعليمه الأول مع رفيقه الحبيب بوقطفة، ثم زاول دراسته بالمعهد الثانوي، وبعد أربع سنوات وقع طرده بسبب مواقفه الوطنية، شارك في مؤتمر قصر الهلال، وبسبب موقفه الرافض للتجنيس، طرد من تونس عام 1934م، وسمح له بالعودة سنة 1936م أين أسس الجامعة الدستورية، كما شارك في أحداث الماثلين حيث سجن واتهم بالجنون، وفي جانفي 1938م تم إبعاده إلى الجزائر مرة أخرى، حيث سجن في الحراش ومات به تحت التعذيب.

ب- الخرائط

الملحق رقم (31): تطور الهجرة الأوروبيه وتوزيعها بالجزائر 1846–1926[1].

خريطة (أ): الهجرة الأوروبية بالجزائر 1846.

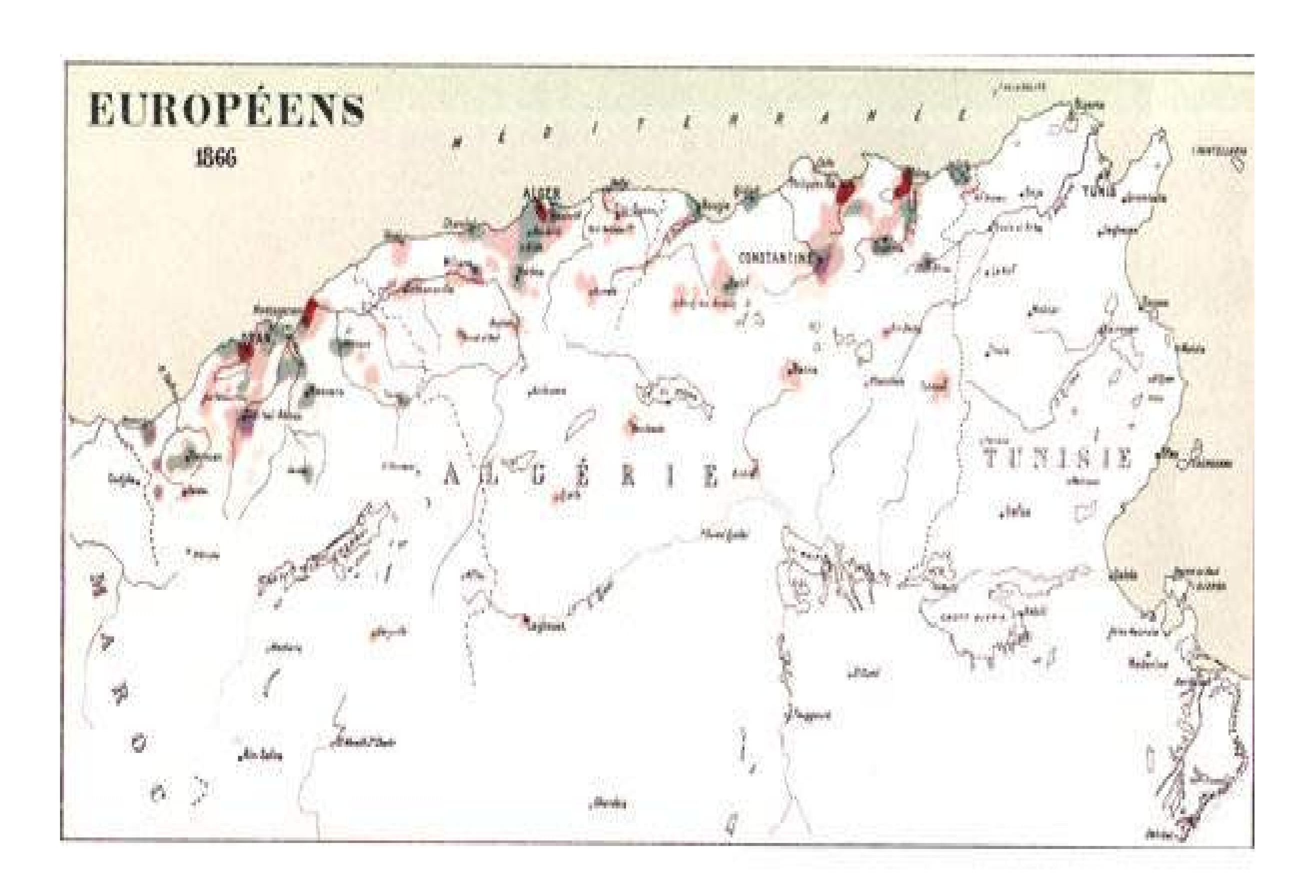


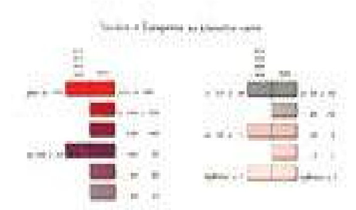


(1)– المصدر: source: AuGustin Bernard et autres, Atlas d'Algérie et de Tunisie, GGA, service cartographie, Fascicule.

Emile la rose, Paris , 1930, P. B

خريطة (ب): الهجرة الأوروبية بالجزائر 1866(1).

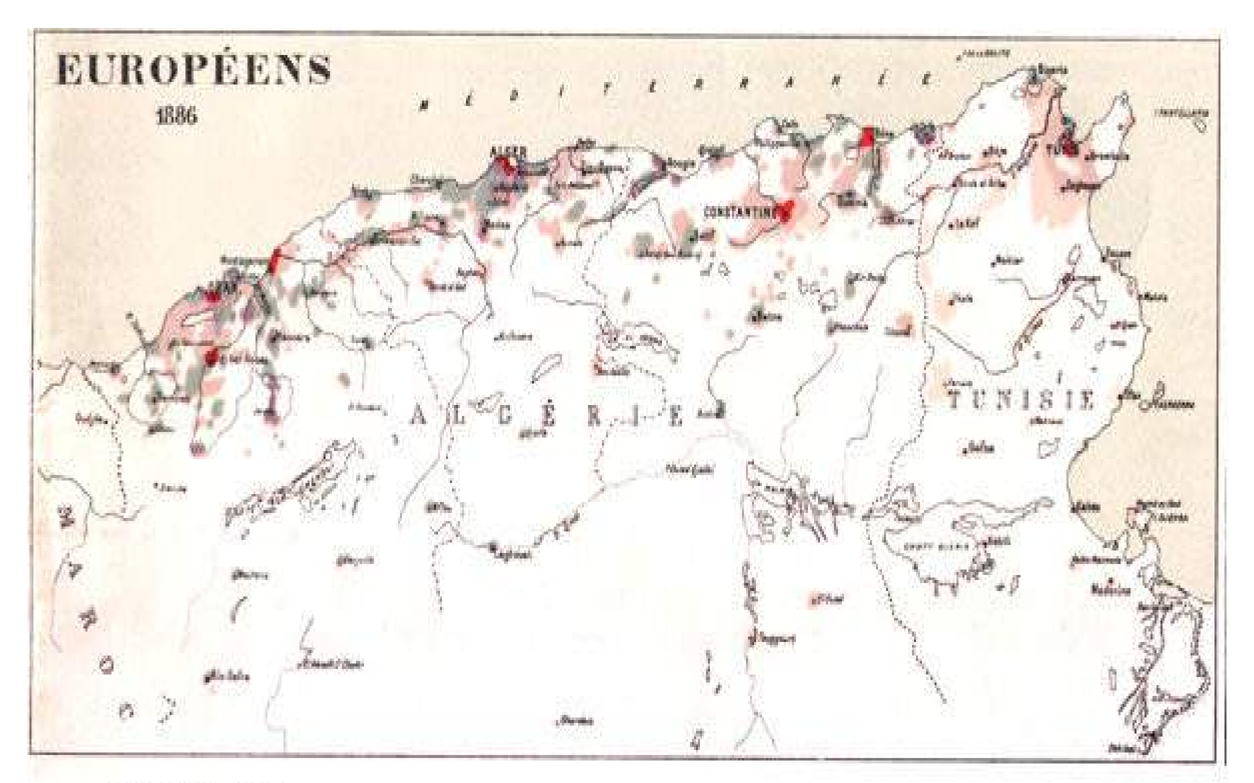


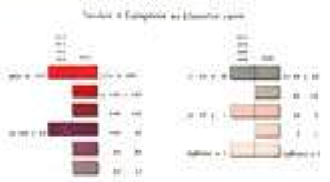


---

(1)- Atlas d’ Algérie et de Tunisie. OP. Cit, P. B

خريطة (ج): الهجرة الأوروبية بالجزائر 1886(1).

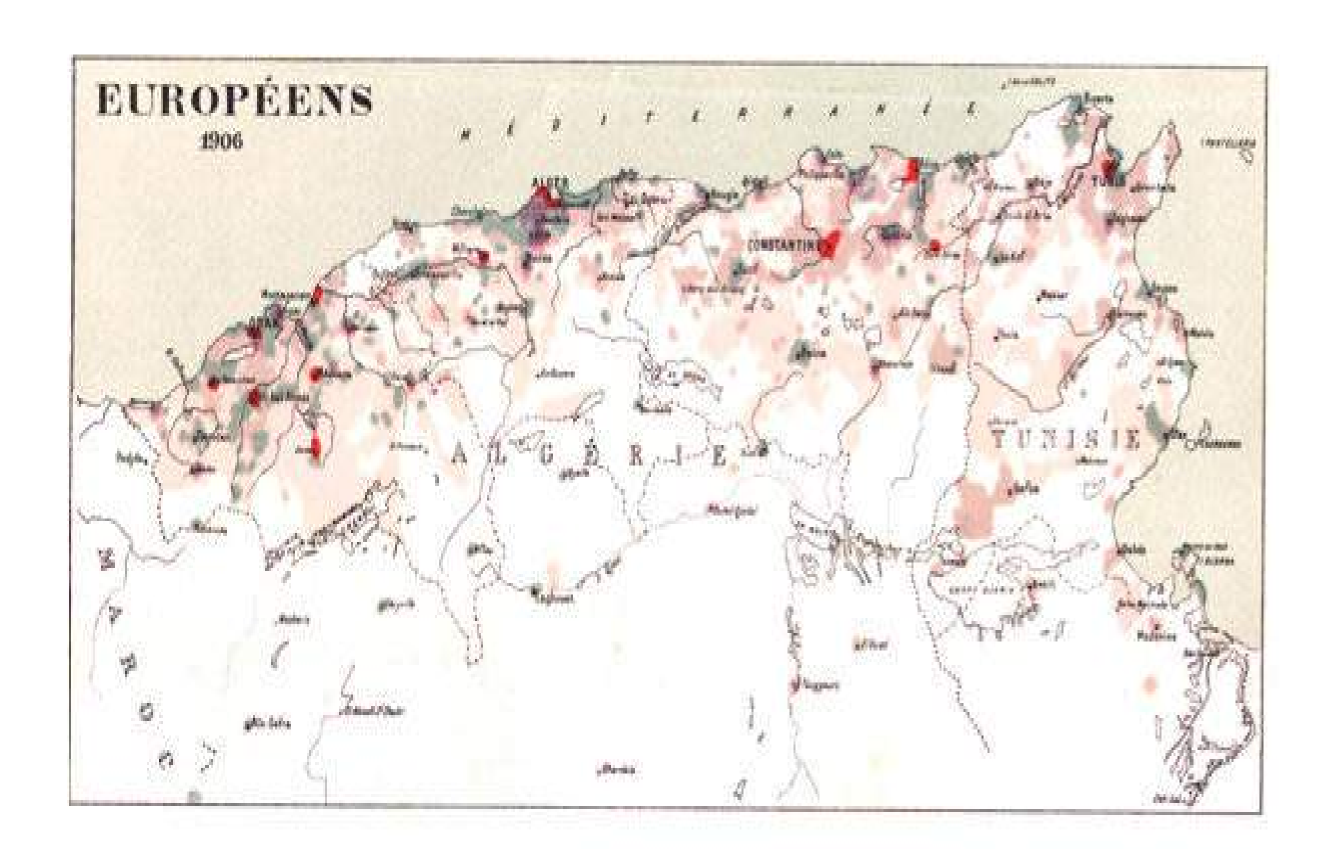




---

(1)– Atlas d’ Algérie et de Tunisie. OP. Cit, P. B

خريطة (د): الهجرة الأوروبية بالجزائر 1906(1).





(1)– Atlas d’ Algérie et de Tunisie. OP. Cit, P. B

خريطة (هـ): الهجرة الأوروبية بالجزائر 1926(1).

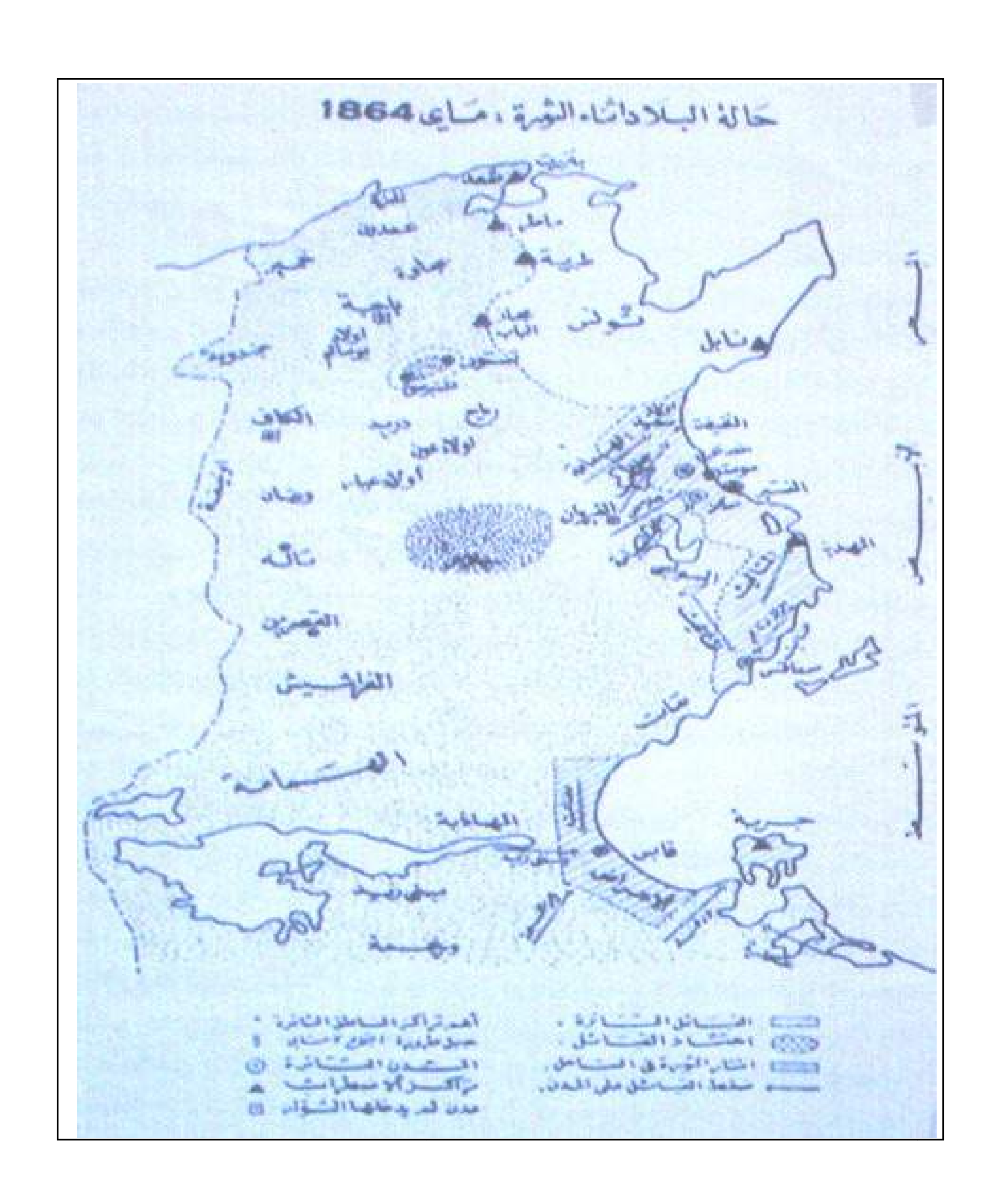
(1)- Atlas d’ Algérie et de Tunisie. OP. Cit, P. B

الملحق رقم (32): مناطق انتشار الخيام بتونس ومنها الخيام الجزائرية(1).



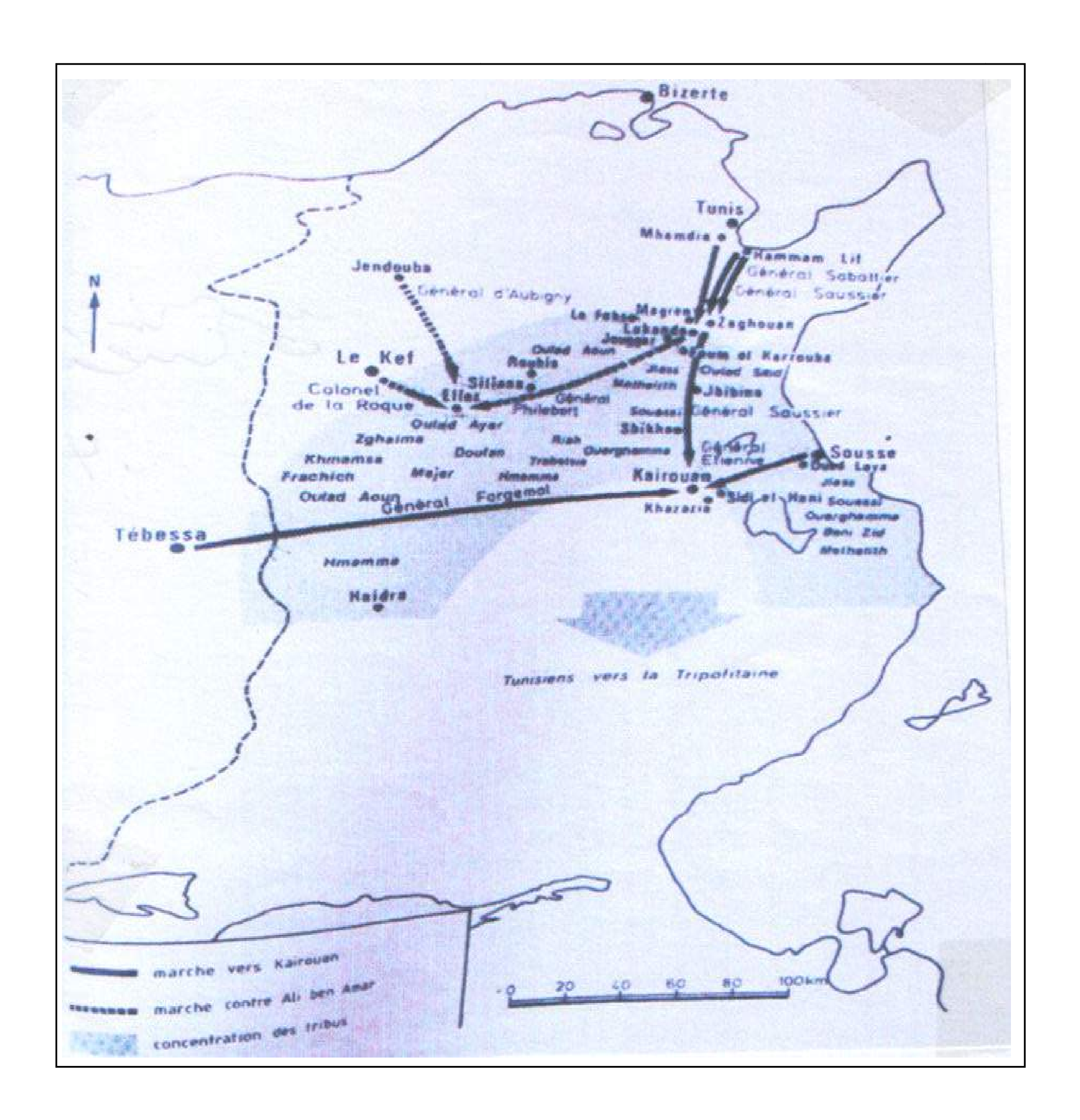
(1)- Tunis encyclopédie de l'empire français, Paris 1942.

الملحق رقم (33/أ): انتشار ثورة 8 ماي 1864 بالبلاد التونسية(1).



(1)– محمد علي الحباسي: مرجع سابق، ص 33.

الملحق رقم (33/ب): احتشاد القبائل في الدفاع عن القيروان ومساهمة الجزائريين فيها سنة 1881(1).



(1)- Karoui (Hachemi), Mahdjoubi (Ali) : Quand le soleil s'est levé a l'ouest, Tunis 1881, l'impérialisme et résistance, Cérès production, Tunis 1983, P. 122.

الملحق رقم (34/أ): التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين بتونس ما بين 1830–1913(1).